مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الخليج وباكستان

علاقات استراتيجية

تحرير: فريال ليغاري

الخليج وباكستان

علاقات استراتيجية

الخليج وباكستان

علاقات استراتيجية

تحرير
فريال ليغاري

مركز الخليج للأبحاث

مـركز الخـليـج للأبحـاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب. ٨٠٧٥٨
دبي ـ الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣٢٤٧٧٧٠ ٤ ٩٧١ +
فاكس: ٣٢٤٧٧٧١ ٤ ٩٧١ +
بريد إلكتروني:info@grc.ae
موقع الإنترنت: www.grc.ae

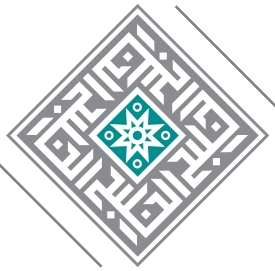

الطبعة الأولى،
صدرت عن مركز الخليج للأبحاث
دبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

© مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨
جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث. لا يجوز إعادة طباعة أي جزء من هذا الكتاب أو تخزينه بواسطة أي نظام يستخدم لاسترجاع المواد الإلكترونية، أو إعادة إنتاج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية أو التصويرية أو التسجيلية أو غيرها من الوسائل المتاحة، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

الرقم العالمي المتسلسل للكتاب ISBN: 9948-434-92-7

وجهات النظر الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الخليج للأبحاث.

”

إنّ مركز الخليج للأبحاث بقيامه بنشر هذا الكتاب ليسعى إلى الإسهام في زيادة معرفة القارئ العربي وثقافته إيماناً منه بأنّ المعرفة حق للجميع.

“

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

هو مؤسسة بحثية مستقلة، مقرها دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تأسس في يوليو عام ٢٠٠٠، بمبادرة من رجل الأعمال السعودي عبد العزيز بن عثمان بن صقر، إدراكاً منه لأهمية إنجاز أبحاث أكاديمية حول أهم القضايا الخليجية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتسارعة التي تشهدها منطقة الخليج، وذلك بهدف إشاعة المعرفة على أوسع نطاق.

ويقدم المركز الخدمات التعليمية والاستشارات المتخصصة حول منطقة الخليج. كما يسعى إلى صياغة فهم أوضح وأعمق للتحديات والفرص المستقبلية التي تواجهها المنطقة.

المحتويات

شكر وعرفان ١٥

توطئة ١٧

المقدمة ١٩

الفصل الأول

العلاقات الخليجية – الباكستانية: وجهة نظر سياسية ٢٧

مقدمة ٢٧

أولاً: ماضي الرواد ٢٨

ثانياً: علاقات باكستان بدول مجلس التعاون ٣٨

ثالثاً: أمن الخليج كلازمة للأمن العالمي ٤٤

رابعاً: رياح التغيير في المحيط الهندي ٥٣

الفصل الثاني

الخليج وباكستان: علاقة غير متكافئة ٦١

مقدمة ٦١

أولاً: الازدهار الاقتصادي الثاني في العالم العربي ٧٢

ثانياً: باكستان والعالم العربي ٩٢

ثالثاً: الإصلاح السياسي والاجتماعي ١٠٣

الخلاصة ١٠٨

الفصل الثالث

دراسة حالة للقوى العاملة الباكستانية في الخليج ١١١

مقدّمة ١١١

أولاً: الخلفية: قوى عاملة متعددة الجنسيات في المدن العالمية الكبرى ١١٣

ثانياً: حجم القوى العاملة الباكستانية في الخليج ١١٨

ثالثاً: توزيع القوى العاملة الباكستانية في الخليج وفقاً لبلدان مجلس التعاون ... ١٢١

رابعاً: التوقّعات المستقبلية ١٢٩

الملحق (أ): حجم القوى العاملة الباكستانية في الخليج: المجموع والتدفّق.... ١٣١

الملحق (ب): الباكستانيون المغادرون للعمل في الخارج:
بيانات السلاسل الزمنية ١٩٧١ ـ ٢٠٠٦ ..... ١٣٢

الملحق (ج):العمال الباكستانيون المغادرون إلى الخارج
البيانات وفقاً للبلدان المضيفة (السنة ٢٠٠٦) ١٣٥

الملحق (د): الباكستانيون المغادرون للعمل في الخارج:
مقارنات إقليمية (١٩٧١ ـ ٢٠٠٧) ١٣٨

الملحق (هـ): التوزيع المهني للباكستانيين المغادرين للعمل
في الخارج بيانات السلسلة الزمنية ١٩٧١ ـ ٢٠٠٦ ..... ١٣٩

الملحق (و): المكان الذي ينحدر منه الباكستانيون المغادرون للعمل
في الخارج بيانات السلسلة الزمنية ١٩٨١ ـ ٢٠٠٦ البنجاب..... ١٤١

الملحق (ز): التحويلات المرسلة من الباكستانيين العاملين
في الخارج بيانات السلسلة الزمنية ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٧ ..... ١٤٧

الملحق (ح): تفصيل الفئات المهنية المختلفة للباكستانيين العاملين في الخليج ... ١٤٨
الملحق (ط): مدخل إلى مكتب الهجرة والتوظيف في الخارج ١٤٩

الفصل الرابع

العلاقات العسكرية الخليجية ــ الباكستانية: بين الماضي والمستقبل ١٥١

الخلفية ١٥١
أولاً: قضايا الأمن الإقليمي ١٥٢
ثانياً: المعارضة الداخلية..... ١٥٩
ثالثاً: مقاربة فاشلة وحل غير محتمل..... ١٦٠
رابعاً: التسلّح من دون أسنان ١٦٢
خامساً: دور باكستان ومساهمتها..... ١٧١
الملحق: تعاون باكستان الدفاعي مع دول الخليج ١٧٧

الفصل الخامس

تحديات مكافحة الإرهاب أم الخليج وباكستان ١٨٣

مقدمة..... ١٨٣
أولاً: باكستان ودول الخليج وعامل الجهاد الأفغاني..... ١٨٥
ثانياً: الجسر بين العراق وأفغانستان ١٩١
ثالثاً: دور المدارس الدينية: نشر التعليم الديني أم مراكز لتجنيد الجهاديين ١٩٧
رابعاً: التهديدات المتعددة والتدخل الأجنبي المستتر ٢٠١
خامساً: وزيرستان والارتباط بين طالبان والقاعدة ٢٠٣

سادساً: مساهمة باكستان في الحرب على الإرهاب عقب ١١ سبتمبر ٢١٥
سابعاً: تعاون باكستان مع دول الخليج في مكافحة الإرهاب ٢٣٠
الخلاصة ٢٣٣

الفصل السادس

أمن الخليج وباكستان في ضوء البرنامج النووي الإيراني ٢٣٧
مقدمة..... ٢٣٧
الخلفية ٢٣٨
العواقب والتأثيرات الإقليمية..... ٢٤٠
أولاً: الارتباط الأمني الباكستاني – الخليجي والأزمة الإيرانية ٢٤٣
ثانياً: عدم الانتشار النووي ٢٦٩

الفصل السابع

التهديد الأمني: الصلات بين باكستان ودول الخليج ٢٨٥
مقدمة..... ٢٨٥
أولاً: إدمان المخدرات ورابط التهريب بين باكستان ودول الخليج..... ٢٨٨
ثانياً: طرق تهريب المخدرات الأفغانية عبر باكستان..... ٢٩٩
ثالثاً: اتجاهات ناشئة في تهريب المخدرات من باكستان ٣٠٢
رابعاً: التدابير المضادة التي اتخذتها دول الخليج ٣٠٥
خامساً: التعاون الباكستاني الخليجي في مكافحة المخدرات ٣١٥

سادساً: الاتجار بالبشر: التهديد الناتج من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومشكلته التي تؤثّر في باكستان ودول الخليج ٣١٨
سابعاً: الاتجار بالبشر في باكستان (السياق الخليجي) والتدابير المضادة..... ٣٢١
ثامناً: طرق التهريب إلى دول الخليج من باكستان وأسلوب عملها ٣٢٤
تاسعاً: سيناريو الاتجار بالبشر في دول الخليج..... ٣٢٨
عاشراً: التدابير المضادة للاتجار بالبشر التي تعتمدها دول الخليج..... ٣٣٠
خلاصة ٣٤٣
المراجع **٣٤٥**
نبذة عن المؤلفين **٣٥٩**

شكر وعرفان

أودّ، باسم مركز الخليج للأبحاث، أن أعبّر عن شكري لكل المؤلّفين الذين أثرَوا هذا الكتاب بإسهاماتهم القيّمة التي تقدّم معلومات شاملة وحديثة عن العلاقات الخليجية – الباكستانية وتتناولها بالبحث والتحليل.

وأتقدّم بالامتنان إلى الرئيس برويز مشرف على تخصيص وقت في جدول أعماله الحافل وتقديم مساعدة كبيرة لتسهيل البحث في مكافحة الإرهاب. وأخصّ بالشكر الاختصاصيين في الأمن والاستخبارات الذين قدّموا معلومات قيّمة، لكن لا يمكن تسميتهم نظراً إلى طبيعة عملهم الحساس.

ويستحقّ الجنرال إحسان الحقّ، رئيس الأركان المشتركة الباكستاني السابق (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧)، ثناءً خاصاً على المساعدة القيّمة التي قدّمها في عدة مناسبات بتوجيه مختلف المؤسسات الدفاعية إلى مساعدة الباحثة في الحصول على المعلومات المتعلّقة بالجوانب الدفاعية. وقد كان الأمين العام لهيئة الاستقصاء الفدرالية، السيد طارق برويز، والأمين العام لقوة مكافحة المخدرات، اللواء خالد أمير جفري، متعاونين جداً وقدّما معلومات قيّمة أثرت هذا الكتاب.

أخيراً أودّ إضافة كلمة شكر إلى وزارة الداخلية الباكستانية لتسهيل هذا البحث

فريال ليغاري

توطئة

تضاعفت أهمية باكستان الجيوسياسية مؤخّراً لثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، الحرب على الإرهاب؛ وثانياً، النزاع المستمرّ في أفغانستان؛ وثالثاً، الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها دول الخليج في القطاعات الرئيسية في باكستان. كما أن مجاورة باكستان لإيران الطموحة تضيف إليها أهمية على أهميتها.

يعتقد مركز الخليج للأبحاث أن من المهم دراسة التطورات المتكشّفة في منطقة آسيا الواسعة بدلاً من التركيز على دول الخليج بوجه خاص. كما أن اضطلاع مركز الخليج للأبحاث بتقديم المعرفة للجميع إنما يرتكز على المقدّمة المنطقية بأنّ البحث والتحليل القائم على المعلومات مهم ويجب إتاحته أمام أوسع شريحة من القرّاء، بمن فيهم صنّاع السياسة والأكاديميون والطلاب.

ثمة نقص في مواد البحث الخاصة بموضوع العلاقات الخليجية – الباكستانية. ومع أن المحلّلين والخبراء الغربيين كتبوا على نحو موسّع عن القضايا المتعلّقة ببلدان الخليج، فإن هناك شعوراً بالحاجة إلى وجهة نظر إقليمية يمكن أن تقدّم نظرة معمّقة مختلفة إلى تلك القضايا.

أُعدّ هذا الكتاب الذي يرمي إلى استكشاف أسس العلاقات بين باكستان والخليج في مركز الخليج للأبحاث. والغاية التي تقف وراء العمل هي الخروج بدراسة تحليلية شاملة تقوم

على بحث جيد يضعه خبراء متمرّسون في النواحي المختلفة لهذه العلاقات الدولية الإقليمية.

نأمل أن يغطي الكتاب فجوة كبيرة في الدراسات الخاصة بالعلاقات الخليجية – الباكستانية. ويرجو مركز الخليج للأبحاث أن يطلق به مشروعاً مفصّلاً ومركّزاً عن العلاقات الدولية استناداً إلى وجهات نظر إقليمية. وهو مساهمة متواضعة في مسعانا المتواصل لتوفير المعرفة للجميع.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث

المقدمة

فريال ليغاري

أدرك مركز الخليج للأبحاث في سنة ٢٠٠٥ الحاجة إلى بدء وتطوير برنامج أبحاث شامل عن العلاقات بين باكستان ودول الخليج. وأدى ذلك إلى العديد من النتائج الإيجابية، بما في ذلك إنشاء برنامج البحث في العلاقات بين باكستان ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في مركز الخليج للأبحاث وإقامة ورشة عمل مشتركة في إسلام أباد في مارس ٢٠٠٧ بالتعاون مع المؤسسة الاستشارية الباكستانية الرائدة، مؤسسة الدراسات الاستراتيجية في إسلام أباد. وقد ركّزت ورشة العمل هذه، وهي الأولى في نوعها، على العلاقات الاستراتيجية بين باكستان والمنطقة. ومن ثم نشأت فكرة هذا الكتاب الذي يتناول العلاقات الاستراتيجية بين باكستان ودول الخليج في أثناء ورشة العمل. كان هناك شعور بأن وضع كتاب شامل عن مختلف جوانب العلاقات الخليجية – الباكستانية سيسد فجوة كبيرة في هذا الموضوع. ويرمي هذا الكتاب، إزاء خلفية العلاقات القائمة، إلى النظر بعمق في الروابط الخليجية – الباكستانية التي قويت على مر السنين، وتحليل مستقبل هذه العلاقات. وهو يضمّ أفكاراً معمّقة مستقاة من محلّلين دبلوماسيين واقتصاديين وسياسيين وأمنيين ودفاعيين.

طرأ تحوّل كبير على المشهد الجيوستراتيجي في غرب آسيا والخليج في السنوات الأخيرة. ومن التطوّرات التي أضافت بعداً استراتيجياً جديداً: النزاعات التي تجيش في العراق

وأفغانستان، والتهديد الذي يخلقه الجنوح نحو التطرّف والجهات الفاعلة غير الحكومية، وبروز البلدان الآسيوية العملاقة اقتصادياً ومساعيها لتأمين إمدادات الطاقة اللازمة لتعزيز البنية التحتية والتنمية الاقتصادية. تستطيع باكستان، بالنظر إلى موقعها الجيوستراتيجي والاعتبارات الاستراتيجية الأخرى، أن تضطلع بدور محوري في الإفادة من روابطها القائمة بمنطقة الخليج لتعزيز المصالح والأهداف المتبادلة. ويمكن أن يدفع المزيد من الدراسات والتطوّرات في هذه المنطقة باكستان إلى أن تجعل نفسها المحور المحتمل للتجارة والطاقة بالنسبة إلى الصين والهند وآسيا الوسطى والشرق الأقصى. لذا من المهم في هذه الفترة الحاسمة أن يكون بين أيدينا دراسة يمكن أن تكوِّن دليلاً شاملاً موثوقاً فيه إلى القوى المحرّكة المتطوّرة في المشهد السياسي والاستراتيجي للمنطقة.

يغطي هذا الكتاب أربعة مجالات عريضة ومتداخلة للعلاقات الخليجية – الباكستانية، وتحديداً العلاقات السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية. كما أنه يلقي نظرة مفصّلة على بعض القضايا التي من المرجّح أن تكون ذات أهمية لبعد محدّد من أبعاد العلاقات المتعدّدة الأطراف. ولا يوحي ذلك بأن الجوانب الأخرى للفئات الأربع العريضة ليست ذات أهمية، لكن قرار التوسّع في القليل من القضايا اتخذ في ضوء أهميتها بالنسبة إلى المصالح الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية.

١ – العلاقات السياسية

حدّدت العلاقات الاستراتيجية بين باكستان ودول الخليج ببعض القضايا ذات الأهمية المحورية في المصالح السياسية للمنطقة. ومن بينها القضايا التي أدّت إلى نزاعات كبرى واختلال الاستقرار في منطقة الخليج، مثل القضية الفلسطينية، والحرب العراقية – الإيرانية، واحتلال العراق للكويت، والغزو الأمريكي للعراق في سنة ٢٠٠٣، إضافة إلى الأزمة الراهنة المتصلة بالطموحات النووية الإيرانية. لم تبذل باكستان جهوداً دبلوماسية لحل النزاعات والاختلافات السياسية الكبرى بين الدول في الخليج وفي الشرق الأوسط فحسب، بل قدّمت دعماً عسكرياً حيوياً أيضاً. وتشمل مصالح باكستان السياسية المشتركة مع الخليج الرغبة في الوصول إلى حل سلمي للقضايا التي تكون مصدر اختلال الاستقرار في المنطقة. وتُبرز المشاركة السياسة المنتظمة مع المنطقة والأهداف المشتركة العديد من الخصائص المشتركة بين الدول الإقليمية.

في الفصل الأول «العلاقات الخليجية – الباكستانية: وجهة نظر سياسية»، يتتبّع تنوير أحمد خان الارتباطات التاريخية بين دول الخليج والمنطقة التي أصبحت باكستان في ما بعد. وقد حدّد المؤلّف وجود إحساس عميق بالألفة الروحية بسبب العامل الديني والإحساس بالتاريخ المشترك على قرون بين شعبي هاتين المنطقتين. كما أن وصف باكستان علاقاتها مع دول الخليج كأحد «الأركان الأساسية» لسياستها الخارجية يوضح على نحو مناسب التفاعل الناشئ بين الدول الإقليمية. وفي حين تتطلّع باكستان إلى دول الخليج لتلبية حاجاتها المتنامية إلى الطاقة، فإن المؤلف يؤكّد أن روابط باكستان لا تحرّكها العوامل الاقتصادية بصورة تامة، بل تستند إلى الألفة والمصالح الأيديولوجية والثقافية المشتركة. ولعل الإحساس العميق بالثقة الناتج من الالتزام المتبادل وغير القابل للنقاش بحاجات كل من الجانبين هو الخاصية الأكثر تمييزاً لهذه العلاقات المتعددة الأبعاد. وقد نجح تنوير خان في تقديم خلاصة شاملة عن الجوانب المختلفة التي تحدّد العلاقات السياسية بين باكستان ودول الخليج.

٢- العلاقات الاقتصادية

تحدّد الخصائص المشتركة والاعتماد الاقتصادي اتجاه العلاقات بين باكستان ودول الخليج. فباكستان تعتمد على دول الخليج أساساً للحصول على وارداتها من الطاقة، وهي تصدّر بدورها إلى تلك الدول الأنسجة والمنتجات الزراعية والصناعية الأخرى. وإلى جانب التجارة، أقامت باكستان ودول الخليج علاقات قوية من خلال القوى العاملة؛ فقد أدت باكستان دوراً أساسياً في إنشاء البنية التحتية الأساسية لدول الخليج ولا تزال حتى اليوم ترسل عمالها إلى تلك البلدان وتشارك في البناء والصناعات الأخرى، وفضلاً عن العمالة غير الماهرة، هناك أعداد كبيرة من العمال المهنيين مثل المهندسين والأطباء والمعلّمين واختصاصيي تقانة المعلومات الذين يعملون حالياً في المنطقة ويسهمون في تنمية هذه المجتمعات.

يركّز الفصل الثاني من الكتاب على الجوانب الاقتصادية للروابط الاستراتيجية القائمة بين باكستان ودول الخليج. وهو ينظر في أوجه القصور التي تشوب هذه العلاقات وبالتالي تعيق حدوث مزيد من التحسّن. كما أنه يضم دراسة تتركّز على دور القوى العاملة الباكستانية في دول الخليج وتتتبّع تطوّر هذا الارتباط الحاسم بين الدول الإقليمية.

إن نموّ العلاقات الاستراتيجية مع الهند، ولا سيما علاقات المملكة العربية السعودية

والإمارات العربية المتحدة إلى جانب دول مجلس التعاون الأصغر، يثير قلق باكستان. فالهند قوة اقتصادية إقليمية كبرى، ومن الطبيعي أن تسعى الدول لتوسيع علاقاتها الاقتصادية معها. وعلى باكستان أن تدرك أنها لا تستطيع الاتكال على روابطها القديمة مع دول الخليج للتأثير في اتجاه علاقاتها المستقبلية مع الهند. فعلى باكستان أن تغيّر سياساتها وتعتمد نهجاً مبادراً لتعظيم إمكاناتها وجني مزيد من الفوائد الاقتصادية والسياسية من روابطها. وقد أظهرت باكستان، عبر تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك وضع سياسة استثمار ليبرالية وميسّرة، رغبتها في تحسين أدائها الاقتصادي، وأدى ذلك بدوره إلى استثمارات خليجية واسعة النطاق في باكستان.

العلاقات الباكستانية مع الشركاء هي محور اهتمام الفصل الثاني، «الخليج وباكستان: علاقة غير متكافئة». ويحلّل المؤلف شهيد جاويد بوركي بأسلوب نقدي، النموذج الاقتصادي الجديد الذي يتطوّر في دول مجلس التعاون والذي سيجعل المنطقة، وفقاً للمؤلف، مستقلة اقتصادياً عن الغرب وغير معتمدة تماماً عليه. ويتناول البحث بالتفصيل قضايا الطاقة، والقوة العاملة، والتجارة والاستثمارات، والتمويل، التي تحدّد العلاقات الاقتصادية بين الدول الإقليمية. ومن القطاعات التي يمكن أن تتطوّر وتثبت أنها مجال عملي قابل للتطبيق بالنسبة إلى الدول التعليم والصحة وتطوير الموارد البشرية بما في ذلك توظيف وتدريب الأشخاص الماهرين والمهنيين للعمل في مختلف الوظائف في دول الخليج في القطاع الخاص وقطاع الخدمات. ينقسم هذا الفصل إلى أربعة أقسام، يركّز كل منها على موضوع أساسي لإتمام الصورة عن العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإقليمية. في القسم الأول، يحاول المؤلف تقديم عرض مجمل للتطوّرات الاقتصادية في الخليج بالنظر إلى الزيادة الدائمة في أسعار الطاقة. وينظر قسمه الثاني في دور باكستان الراهن في التوقّعات الاقتصادية للخليج وأي تطوّرات منظورة تحدّد اتجاه الدور المستقبلي. وبعد ذلك يتفحص المؤلف التطوّر السياسي والاجتماعي للعالم الإسلامي في إطار النزاع المستمر بين الغرب (ولا سيما الولايات المتحدة) وقوى الإسلام المتطرّف. أخيراً، يختتم الفصل بملاحظة تخمينية تتوقّع التطوّرات المستقبلية المحتملة في العالم الإسلامي ودول الخليج والبلدان الإقليمية المجاورة.

ويقيّم د. إيجاز شافي غيلاني في الفصل الثالث – «دراسة حالة للقوى العاملة الباكستانية في الخليج» – الدور الذي أدته القوة العاملة الباكستانية في التطور الاقتصادي للخليج. ويتناول هذا الفصل، إلى جانب مراجعة التطوّرات الماضية والحاضرة، الاتجاهات المستقبلية

في قطاع خدمات العمل. فقد أضاف اعتماد دول مجلس التعاون على العمال الوافدين في قطاعي الإنشاءات والخدمات بعداً آخر على العلاقات الباكستانية الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون. ويحلّل هذا الفصل أيضاً حجم القوة العاملة وتكوينها البنيوي استناداً إلى بيانات ٤٠ سنة تقريباً مستقاة من سجلات مكتب الهجرة الرسمي وسواه من المصادر، بما في ذلك المسوحات التي أجراها معهد غالوب في باكستان. كما يدرس بعمق المراحل المختلفة في تطوّر القوة العاملة الباكستانية في الخليج، والعوامل الدافعة والجاذبة التي تؤدي إلى هجرة العمالة، والعوامل التي تحافظ على تدفّقها. ويُستخدم هذا التحليل أيضاً كأساس للتوقّعات المستقبلية في قطاع العمل في منطقة الخليج.

٣- العلاقات الدفاعية

بدأت العلاقات العسكرية قبل عقود بين باكستان ودول الخليج وزادت قوة بمرور الزمن. وساهم استعداد باكستان لإرسال قوات أمنية وتجهيزات لمساعدة دول الخليج، كلما دعت الحاجة، في تقوية هذا الروابط. كما أدت باكستان دوراً كبيراً في تطوّر المؤسسات العسكرية لهذه الدول، وتدريب عسكرييها، وبيع منظومات الأسلحة، والتدريبات العسكرية المشتركة، وتبادل الوفود العسكرية. يدرس القسم الخاص بالدفاع العلاقات القائمة من منظار عسكري تاريخي إضافة إلى تحليل الوضع الأمني الاستراتيجي الحاضر في الخليج ومنطقة غرب آسيا. فقد خدمت القوات المسلّحة وعناصر الشرطة الباكستانية في دول الخليج، كما تلقّت القوات الأمنية الخليجية التدريب في المعاهد العسكرية الباكستانية على مرّ عشرات السنين.

إنّ العلاقات العسكرية الباكستانية – الخليجية مجال ينطوي على حيّز كبير للتحسين، في حين تنظر دول الخليج إلى الشرق لتحسين روابطها الدفاعية مع القوى الكبرى الأخرى في المنطقة مثل الهند والصين. وتستطيع باكستان اتباع استراتيجية تسهّل زيادة التعاون في هذا المجال الاستراتيجي المتطوّر الذي يشهد تأسيس علاقات أشد قوة مع الهند والصين. فعلى باكستان اعتماد سياسة خارجية أكثر نشاطاً مع جيرانها الخليجيين للمحافظة على موطئ قدمها التقليدي في قطاعاتها الدفاعية أيضاً. يحاول هذا الفصل تحليل الحاجات المستقبلية للمنطقة من ناحية البنية الأمنية الإقليمية التي يمكن أن تمنح البلدان الآسيوية دوراً أكبر. وتشير الاتجاهات الدفاعية الناشئة في الخليج إلى أن الطلب سيكون شديداً على منظومات الأسلحة الدفاعية

المعقّدة والمتقدمة تقانةً. وقد درست هذه الاتجاهات بعمق في الفصل الرابع الذي وضعه اللواء (المتقاعد) أسد دُرّاني بعنوان «العلاقات العسكرية الخليجية ـ الباكستانية: بين الماضي والمستقبل». يتناول دُرّاني الحاجات الأمنية في الخليج بالتفصيل ويقدّم عرضاً مجملاً للروابط العسكرية بين باكستان ودول الخليج من البداية إلى الوقت الحالي. ويختم تحليله بالحثّ على توسيع دور باكستان في المشهد الأمني الإقليمي القائم.

٤ – العلاقات الأمنية

تشمل العلاقات الأمنية بين باكستان ومنطقة الخليج قضايا مثل الإرهاب وبرنامج إيران النووي والقضايا الأمنية المرنة، ولا سيما تهريب المخدّرات والبشر. وقد تم تناول هذه القضايا الثلاث بطريقة شاملة بغية تقديم رؤية عريضة إلى القارئ عن القضايا التي تؤثّر في الدول الإقليمية. فمن المسَلَّم به أن هذه القضايا مُلِحّة جداً، بل إن هذه القضايا الحاسمة تكوّن المشهد السياسي والأمني للمنطقة التي تضم في سياق هذا البحث دول الخليج وباكستان وأفغانستان.

في الفصل الخامس، «تحديات مكافحة الارهاب أمام الخليج وباكستان»، تنظر الباحثة فريال ليغاري في صلات مكافحة الإرهاب بين باكستان ودول الخليج. فعقب ١١ سبتمبر، حدث تعاون وثيق في المجالات المتعلّقة بالأمن والإرهاب وتزايد تشارك الاستخبارات وتبادل المعلومات. وفي أثناء الجهاد الأفغاني، ركّز التعاون الأمني على تشارك المعلومات الاستخبارية وتقديم المساعدة المالية من أجل الأهداف الأمنية المشتركة. وقد شهد الجهاد في أثناء الاحتلال السوفياتي تدفّقاً كبيراً للمجاهدين العرب من دول الخليج. يقيّم هذا الفصل دور هؤلاء الجهاديين الذين حافظوا على شبكة وثيقة حتى بعد النجاح في طرد السوفيات. وقد مثّل الترابط المتطوّر معضلة جديدة لباكستان ودول الخليج حين انضم هؤلاء المجاهدون إلى المنظمات المتطرّفة الراديكالية بما فيها القاعدة. وفي الفترة التي تلت هجمات القاعدة في ١١ سبتمبر، طرأ تصاعد للتطرّف أثار عدة تحديات أمنية أمام العالم الإسلامي. وقد كان نجاح باكستان ودول الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية، في الوفاء بأهداف مكافحة الإرهاب كبيراً ويدين بالفضل إلى الالتزام القوي للحكومات إضافة إلى زيادة التعاون في تشارك المعلومات الاستخبارية. وقد أثار تدهور الوضع الأمني في باكستان، بعد تطبيق

الأساليب الإرهابية المستوردة من العراق، مثل الهجمات الانتحارية، قلقاً كبيراً في المنطقة. ويمثّل النزاع في أفغانستان المجاورة ووجود القاعدة وطالبان في المناطق الحدودية الباكستانية شاغلاً رئيسياً آخر. يتناول هذا الفصل هذه الشواغل بالتفصيل. وأخيراً، يختتم الفصل بعرض مجمل موجز للتعاون في مكافحة الإرهاب.

ولفهم الشواغل الأمنية المشتركة، مثل المسعى النووي الإيراني، وهو شاغل رئيسي لباكستان ومنطقة الخليج على السواء، سنحلّل العواقب الأمنية على المنطقة لاتجاه إيران إلى حيازة برنامج للأسلحة النووية. في الفصل السادس «أمن الخليج وباكستان في ضوء البرنامج النووي الإيراني»، يتفحّص الدكتور مقصود الحسن نوري النتائج الأمنية الإقليمية، ويركّز على دول الخليج وباكستان. ويعرض نوري غبار التعادل النووي الأمريكي – الإيراني والعواقب المحتملة للمزيد من التصعيد على الدول الإقليمية. ولفهم وجهة النظر الإيرانية، يحلّل المؤلف المبرّر المنطقي الذي يقف خلف سعي إيران للحصول على القدرات النووية «السلمية» ويقدّم تفصيلات عن تأثيراته في أنظمة عدم الانتشار النووي. وينظر في طبيعة النظام الإيراني، ودوره الإقليمي المتنامي وموقفه المعادي لإسرائيل التي يمكن أن يتصوّرها كثيرون بمنزلة تكتيك لتبرير مخططاتها السلطوية. ويختتم الفصل بمراجعة التطوّرات الأخيرة ويقدّم اقتراحات تتعلّق بالجهود التي يمكن أن تبذلها باكستان لنزع فتيل الأزمة. والدور الباكستاني في هذه القضية المهمة عامل رئيسي، إذا طوّر واستغل بطريقة ملائمة، يمكن أن تسهم إيجاباً في خفض شدة الأزمة.

إضافة إلى التعاون في مكافحة الإرهاب، تعمل باكستان ودول الخليج بانتظام على زيادة التعاون في مجال الأمن المرن. الفصل السابع، «التهديد الأمني: الصلات بين باكستان ودول الخليج»، تتفحّص فريال ليغاري تهريب المخدرات والبشر عبر دول الخليج.

أدى بروز بعض دول الخليج كمحور لعبور المخدرات الأفغانية القادمة من باكستان وإيران وارتفاع استهلاك المخدرات وتهريبها في دول الخليج إلى تنامي القلق والوعي. التطوّر الإيجابي حيال هذه المسألة هو قيام دول الخليج ببذل جهود منسّقة لمواجهة نمو هذه الجريمة المنظّمة غير المشروعة في المنطقة. ونظراً إلى قرب باكستان الجغرافي من دول الخليج وموقعها الاستراتيجي عند تقاطع طرق غرب آسيا ووسطها وجنوبها، فإنّها تسعى جاهدة أيضاً لاحتواء

التهديد الذي يمثّله مهرّبو المخدرات والبشر. وقد تحقّق نجاح كبير في احتواء وحل مشكلة تهريب الأطفال من قبل المنظمات الإجرامية للعمل في سباقات الجمال في دول الخليج.

نظراً إلى طبيعة هذا النوع من التهريب غير المشروع العابر للحدود، من الضروري أن تتعاون باكستان ودول الخليج على نطاق واسع في تبادل المعلومات الاستخبارية لمكافحة التهريب. وينطبق الأمر نفسه على مكافحة الإرهاب. وفي أثناء بحث الوضع الأمني المتعلّق بالإرهاب وتهريب المخدرات أو البشر، يتم النظر في الآليات القائمة والممكنة التي توجد حالياً لمواجهة هذه القضية.

لقد بُذل جهد على مختلف المستويات لتقديم صورة متوازنة عن الروابط الاستراتيجية القائمة إضافة إلى بحث أوجه القصور في هذه العلاقات. ولا يستطيع المرء أن يأمل بالتحسين إلا بإبراز أوجه القصور؛ فثمة شعور بأن هناك رغبة صادقة لدى الجانبين للعمل على إقامة علاقة سياسية واقتصادية ودفاعية أفضل. وبالتالي تستند أي توصيات يقدّمها مؤلفو الكتاب إلى تصوّراتهم للعلاقات بين الدول الإقليمية.

عند النظر في الجوانب الاستراتيجية للعلاقات بين القوة النووية الوحيدة في العالم الإسلامي وثاني أكبر بلد إسلامي في عدد السكان (١٦٢ مليون نسمة)، وبين دول الخليج التي تمتلك أكبر مصادر الطاقة في العالم، حاولنا تقديم نظرة معمّقة شاملة في أكثر جوانب هذه العلاقات أهمية. ويؤمل أن يكون هذا الكتاب مصدراً قيّماً للمعلومات لدارسي العلاقات الدولية، وأن يزوّد القرّاء أيضاً بفهم واضح للتعقيدات المتعدّدة الطبقات التي تقف خلف الروابط الاستراتيجية الخليجية الباكستانية.

الفصل الأول

العلاقات الخليجية - الباكستانية: وجهة نظر سياسية

تنوير أحمد خان

مقدمة

يوجد لدى الشعب الباكستاني صلة تجاذب روحي عميقة بالشرق الأوسط؛ فباكستان جزء من الأراضي الواسعة التي ترك فيها الإسلام أثراً عميقاً لا يمحى من المعتقدات والثقافة والسياسة. ويبدو هذا الارتباط أكثر حيوية حين يتعلّق الأمر بساحل الخليج ودولتي أفغانستان وإيران. يمثّل ساحل مكران الباكستاني امتداداً للخليج العربي. وقد ظهرت أيضاً كتلته البرية، ولا سيما مقاطعتا ما وراء نهر السند اللتان تحدان إيران وأفغانستان، في صعود الإمبراطوريات العظمى وسقوطها في غرب آسيا. وكانت الطرق البرية التي تربط ما يسمى باكستان اليوم بالمراكز الحضرية لتلك الإمبراطوريات القديمة تحمل التجارة إضافة إلى التأثيرات الثقافية. وبعد ظهور الإسلام، قدِمت الجيوش الإسلامية عن طريق البحر والبر لتؤسس في الغالب أسراً حاكمة محلية حدّدت هوياتها بتوسّل صلاتها الأساسية بالعالمين العربي وغير العربي إلى الغرب بقدر تفاعلها مع الثقافات المحلية. هذا الإحساس بوجود تاريخ مشترك مع غرب آسيا لم تطمسه

الحقبة الاستعمارية الأوروبية، وهو مزية بارزة من مزايا الذاكرة الجماعية للأمة الباكستانية، ويؤثّر بدوره في تفكيرها الاستراتيجي. ويمتزج العنصر شبه الروحاني للارتباط الديني والثقافي المتجذّر في هذه الذاكرة بالسياسة الواقعية ليصبح محدّداً مهماً للسياسة الخارجية الباكستانية.

غيّرت فترة السيطرة الإمبريالية الغربية الطويلة نسيج العلاقات الإقليمية لكن يبدو أن التاريخ أتم دورة كاملة وشهدت الارتباطات المغروسة عميقاً في التاريخ انبعاثاً نشيطاً. ولا يقل ذلك البتة عن تحوّل استراتيجي، وتأمل باكستان أن تكون جزءاً منه.

أولاً: ماضي الرواد

تشدّد الرواية الباكستانية الكبرى بعد الاستعمار كثيراً على الفتح العربي للسِّند. ولا يوجد في التصوّر الشعبي سوى أثر غامض عن الغزوات الإسلامية الأولى التي تلاشت تدريجاً في الصحارى غير المستكشفة التي يذكرها الرواد العرب لندرة الماء غير المحتملة فيها. لكن الحملة التي أعدّها الحجّاج بعناية شديدة وعهد بها إلى محمد بن القاسم الثقفي ـ «أعلى الثقفيين مكانة في زمانه»[1] ـ وكان عمره ١٧ عاماً آنذاك، تمثّل أسطورة حية تبنّتها الرواية الباكستانية الكبرى تماماً. ونظراً إلى أن التاريخ الباكستاني يمتد ٧٠٠٠ عام إلى الوراء، ما يجعله معاصراً لحضارة بلاد ما بين النهرين، فإن التشديد بعد الاستقلال على مجيء الجيش العربي المظفّر في الفترة ٧١٠ ـ ٧١٢ قد يبدو غير متناسب. غير أنه ليس من الصعب تبرير ذلك؛ فماضي باكستان البعيد مغروس في تراثها الأثري الأبيّ الذي يشهد على الحضارة التليدة لوادي السِّند. ويعزّز الانتشار الواسع للمعرفة الوعي بهذا التراث ويحوّل تلك الطبقة القديمة من التاريخ إلى واقع حي. غير أن الرواية الباكستانية الرئيسية لا تزال تعد الفتح الإسلامي للسِّند بمنزلة حجر الزاوية التاريخي لصرح الحكم الإسلامي في جنوب آسيا. لقد خضعت الأراضي التي تكوّن باكستان لسيطرة الإمبراطورية البريطانية مدة تقل عن مئة عام. وذلك انقطاع قصير للحكم الإسلامي في تلك الأراضي، مقارنة بما تبقى من شبه القارة الجنوب آسيوية، وتعتبر باكستان استقلالها بمنزلة عودة وتوكيد للاستمرارية.

ثمة ناحية أخرى لهذا الحدث الأساسي الذي يتجاوز الجرأة العسكرية للقائد والحاكم

(١) F. Gabrieli, "Muhammad ibn Qasim ath-Thaqqafi and the Arab Conquest of Sind," *East and West*, no. 15 (1964 - 1965),pp. 281-295

العربي الشاب، جرأة نابعة من الابتكار التقاني المتجسّد في المنجنيق الذي يشغّله ٥٠٠ رجل، والعبور الخيالي لنهر السِّند العظيم. فقد دكّ الأول (أي المنجنيق) دفاعات ديبول، في حين فتح الأخير المناطق الحدودية وصولاً إلى مدينة ملتان النائية الواقعة عند مفترق الطرق إلى السلطة في القسم الشمالي من شبه القارة الآسيوية. هذه هي رموز انبثاق المعرفة التي جلبها الإسلام إلى قبائل شبه الجزيرة العربية وأطلقت العصر الذهبي. والناحية الأخرى هي الاعتزاز بذكرى محمد بن القاسم بوصفه محرّراً لا مستعمراً. فهو البطل الأسطوري الذي جلب العدالة الإسلامية والمساواة إلى أرض استرقّ فيها البوذيون فضلاً عن طبقة الهندوس الدنيا من قبل السلطة العسكرية للطبقة العليا في أسرة شاش الحاكمة. لذا، حين تقدم نحو ملتان، وجد سهولة في مسيرته المحفوفة بالمخاطر بسبب الدعم الذي لقيه من رعاياه الجدُد الذين كسب قلوبهم وعقولهم بنظام القيم الجديد. ويعتقد شعب باكستان أن نظام القيم الذي يقوم على الكرم العربي الفطري ومخافة الله يربطهم بالأرض التي قدم منها محمد بن القاسم.

إذا وضعنا الأسطورة جانباً، تشير الحقيقة التاريخية إلى أن الحكم العربي لما يسمى اليوم جنوب باكستان كان شديد التسامح تبعاً لمعايير ذلك الزمن. ووفقاً لهيو كنيدي، «سرعان ما لطّفت البراغماتية الحماسة الدينية للفاتحين العرب»[٢]. فقد وسّعوا احترامهم لأهل الكتاب كما يحضّ القرآن، وقرّروا أنّ أماكن العبادة في السِّند إلى جانب أوثانها ومزاراتها «مماثلة لكنائس المسيحيين وكنس اليهود ومعابد النار عند الزرادشتيين، ويجب احترامها على النحو نفسه»[٣]. ولعل هذه المزية الخاصة للقاء بين ثقافة جنوب آسيا والعرب في القرن الثامن هي التي وضعت أسس الود الذي لا يزال يميّز العلاقات بين بلدان الخليج وبلدان جنوب آسيا بصرف النظر عن الدين والمذهب حتى اليوم.

ثمة وجهة نظر في الهند، وفي أوساط القوميين السنديين المتشددين في باكستان، مفادها أن الصورة التقليدية الباكستانية لمحمد بن القاسم كمحرّر الطبقات المضطهدة من طغيان البراهمانيين مبالغ فيها. ويبرز دعاة هذه الفكرة أن السِّند كان أرضاً اقتصادية نشيطة قبل الفتح العربي. وثمة من يرى أن جيش الإسكندر المقدوني الذي انسحب من الهند عبر نهر السِّند وساحل السِّند شهد على ثقافتها الحضرية المتقدمة. إن هذه مقولة عن درجة

(٢) Hugh Kennedy, *The Great Arab Conquests* (London: Weidenfeld & Nicolson, 2007), pp. 306-307

(٣) Ibid.

التسامح الاجتماعي والديني التي مارسها الحكام العرب المتعاقبون في القسم الشرقي من مناطق نفوذهم. غير أن قيام العرب بتحرير الضحايا من نظام الطبقات الاجتماعية الهندوسية القاسي والحافز الذي قدمه لاعتناق الإسلام طوعاً يمثّل عنصراً أساسياً في الرواية الباكستانية.

يشير وجود مستوطنات عربية صغيرة في السند قبل الغزو إلى أن بروزها كشريك تجاري جدير بالاهتمام كان معروفاً جيداً. وينقل المؤرّخون عن الجاحظ (توفي عام ٨٧٤ م) أن معظم الصرّافين في العراق كانوا من السِّند. لقد كانت السند «مصدّراً رئيسياً للمنتجات الزراعية والمحاصيل النقدية إضافةً إلى مختلف السلع الجلدية»[٤]. ومن المعترف به أن الفتح العربي وسّع الروابط التجارية والتفاعل مع شعب الخليج وبلاد ما بين النهرين في الرياضيات وعلم الفلك والجغرافيا، وهي صلات تسبق الإسلام ببضع مئات من السنين.

١- ركوب الأمواج والرياح

كان شعب جنوب آسيا متردّداً في مغادرة شواطئه في الغالب، لكن البحارة العرب كانوا يسافرون إلى كل حَدَب وصوْب. وتشهد آثار الموانئ القديمة على ساحل باكستان، وكذا في غوجارات جنوب الهند، وسريلانكا على مغامراتهم التجارية في جنوب آسيا. ولعل التجار والبحارة والملاحين العرب وجدوا في المحطات الباكستانية أسواقاً مجاورة، مقارنة بالصين التي غالباً ما كانت محطّ تجارتهم البعيدة. وفي حين أن جيش محمد بن القاسم زحف جنوباً على ساحل مكران، فإن جُلّ الإمدادات جاء من طريق البحر على طول الخطوط البحرية الملاحية التي يعرفها العرب منذ مدة طويلة.

وصف ابن جبير الكناني (١١٤٥ ـ ١٢١٧)، وهو من المقيمين في فالنسيا وأحد الرحّالة العرب العِظام الذين اجتازوا البحر الأحمر على متن جلبة، مهارات الربابنة والبحارة بأنّها «رائعة حقاً». وكتب أنهم كانوا يدخلون القنوات الضيّقة ويتدبّرون طريقهم عبرها كما يدير

(٤) كرد جزئي على تكرر الإشارة في الكتابات التاريخية الباكستانية إلى محمد بن القاسم كمهندس لكيان إسلامي منفصل في جنوب آسيا، قدم بعض العلماء الهنود صورة للسند كحضارة متطوّرة في زمن الغزو العربي. وتسعى هذه الدراسات لإظهار المهارات الصناعية للشعب المحلي، غير أن التاريخ الباكستاني ينظر إلى المقولة عن البراهمانيين العارفين كدليل على خاصيتها الحصرية التي نجح الغزاة العرب في تحديها.

الفارس زمام الفرس الطيّعة والليّنة العريكة[٥]. لقد كانت براعة الملاحة التي أثارت إعجاب ابن جبير والمعرفة الشاملة للرياح الموسمية تراثاً رائعاً للملاحين العرب الذين أبحروا بانتظام بين موانئ الخليج والهند طوال قرون. وكانت دلمون، لعلها البحرين اليوم، المخزن الشهير بين بلاد ما بين النهرين وحضارة وادي السِّند منذ عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد. وكانت المسطّحات المائية التي تحمل السلع والمصنوعات اليدوية التي يفتقر إليها الشركاء التجاريون وتُنشد عبر التجارة السلمية غير المقيّدة تسمّى في الغالب بأسماء عرقية، لذا ساد التنافس عبر مئات السنين بين من يستخدمون الخليج الفارسي أو البحر العربي كتسمية مفضّلة. إن الجدال في شأن هوية من كان يسيطر على الموانئ الساسانية، هل هم الملاحون والجغرافيون وعلماء الأرصاد العرب أم الفرس، جدال أكاديمي ويجب أن يستفاد منه اليوم كتذكرة بالعوامل التي ساهمت في التفاعل الوثيق في المنطقة. وكان ما تحمله القوافل المقدامة التي تنطلق من وادي السند براً يستكمل دائماً بما ينقله بحارة الخليج. لقد كانت منطقة الخليج متكاملة مع الساحل الممتد من نقطة التقاء باكستان معها إلى ملبار بروابط بحرية مستقرّة ويمكن الركون إليها، قبل أن يفتح فاسكو دي غاما الطريق إلى الهند أمام الأوروبيين ـ بمساعدة حاسمة من البحارة العرب ـ بوقت طويل. كما عرف العرب الرياح المختلفة التي تقودهم إلى الصين النشيطة اقتصادياً وجزر جنوب شرق آسيا المشهورة بتوابلها. ولم تكن هذه التجارة تنتهي عند الخليج، بل امتدّت إلى الغرب أيضاً.

٢- تراجع التجارة الحرة

أدى مجيء القوة الأوروبية إلى الشرق عموماً إلى حدوث انقطاع كبير في العلاقات التاريخية بين شعوبه. فسرعان ما تلقّى المسعى الأوليّ للحصول على الحقوق التجارية الدعمَ من القوة العسكرية. وصل البرتغاليون عام ١٤٩٨ وبدأوا حقبة جديدة أصبحت فيها القوة

(٥) Rose, E. Dunn, *The Adventures of Ibn Battuta* (Berkeley, CA: University of California Press, 2005), p. 134.

تجمع الروايات العربية عن المغامرات البحرية بين التفاصيل البيانية الواقعية والخيال أحياناً. وتبرز روايات الرحالة مهارة البحارة وشجاعتهم في مواجهة الشدائد والظواهر الغريبة التي تضفي بعض الرومانسية على روايتهم. ويبقى بحث جورج حوراني الذي نشر قبل ٤٥ عاماً دراسة كلاسيكية استفاد منها هذا الفصل كثيراً.

انظر:

George F. Hourani, "*Arab Seafaring: In the Indian Ocean and Early Medieval Times* (Princeton NJ.: Princeton University Press, 1951. 1979. 1995).

البحرية تحمي السفن التجارية. وأدخلوا عنصراً آخر عام ١٥٠٥ بإعلان تجارة التوابل بين آسيا وأوروبا «احتكاراً ملكياً». لم يسعَ العرب أو الفرس من قبل إلى السيطرة العسكرية الحصرية على الخطوط البحرية إلى الشرق، لكن البرتغاليين استولوا على هرمز في الخليج، وملقة في الطرف الآخر للمحيط الهندي، لتوكيد السيطرة على التجارة الإقليمية. وخاض التجار من السند وغوجارات معركة خاسرة للحفاظ على الروابط التي احتُرمت مع الزمن لكن قيّدها لجوء البرتغاليين إلى القصف البحري، وتلك قدرة استمرّت بعض الوقت عبر سلسلة من المستوطنات الساحلية الحصينة على الساحل الغربي للهند.

واجهت القوة البرتغالية تحدياً ناجحاً من الهولنديين ثم بريطانيا مع أن النتائج على العلاقات التقليدية بين الخليج والمجتمعات التجارية في السند وغرب الهند بقيت سلبية بالقدر نفسه على المدى الطويل. فقد أدى نجاح المشروع الإمبريالي إلى إعادة توجيه التدفّقات لمصلحة المراكز الحضرية الكبرى في أوروبا؛ فضعفت الروابط البحرية بين الخليج وآسيا كثيراً، مثلما ذوى طريق الحرير. وأصبح ما كان منطقة تجارة حرة لمدة قرون خاضعاً بصورة متزايدة للأفضليات الإمبريالية الغربية. وقد نقلت بريطانيا، الرابح النهائي في المنافسة بين القوى الأوروبية، هذه العملية إلى حدودها القصوى لكنها كانت فعالة أيضاً في استحداث نمط جديد للعلاقات السياسية بين منطقة الخليج، بما في ذلك إيران، وإمبراطوريتها البريطانية الهندية. كان ذلك أساساً تقسيماً للعمل بين لندن ونيودلهي في حماية المصالح الإمبريالية. ومن منتجاته الجانبية استمرار الروابط التي مكّنت باكستان والهند في حقبة ما بعد الاستقلال من إفراد مكان خاص في سياستهما الإقليمية لدول الخليج ذات السيادة التي استقلّت بعد انسحاب بريطانيا منها. وقد أضفت سياسة التطلّع شرقاً التي انتهجتها دول مجلس التعاون مؤخّراً حيوية عظيمة على العلاقات مع البلدين الجنوب آسيويين.

٣- دول الهدنة

حين حقّقت بريطانيا التوازن مع القوى الأوروبية الإمبريالية المنافسة في جنوب آسيا وشرقها وفقاً لشروط مواتية لها إلى حد كبير، حظيت مسألة أمن الطريق من أوروبا إلى الهند بأهمية كبرى. وفي الخليج، دمّر الأسطول البريطاني العامل في الهند قوة القواسم البحرية. وكانت الهند أيضاً قاعدة توسّع منها بريطانيا سلطتها على نحو متزايد لدرء

التهديدات المحتملة من روسيا القيصرية والعثمانيين وفرنسا. لم تكن إيران تكوّن تحدياً لكنها شغلت مع ذلك حيّزاً مهماً على رقعة الشطرنج الإمبريالية؛ وقد طرأت قفزة نوعية في أهميتها بعد بدء شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية باستخراج النفط عام ١٩١١ تقريباً. وطرأت تطوّرات مماثلة في الجانب العربي من الخليج بعد أن بدأت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا عملياتها في البحرين عام ١٩٣٢. لكن الاهتمام البريطاني تركّز قبل ذلك على المدن الساحلية، وكانت الدبلوماسية البريطانية ترمي إلى تأمين المعاهدات التي توفّر الأمن وتدرأ كل التأثيرات الخارجية.

أنشأت شركة الهند الشرقية البريطانية مقراً في بوشهر عام ١٧٦٣. وعام ١٨٢٠، أنشئ نظام دول الهدنة الساحلية، وعام ١٨٢٢ أقامت بريطانيا مقرّ الخليج الفارسي. وقد أهمل التمديد الدوري القصير الأجل للمعاهدات حين جدّدت المعاهدة مع دول الهدنة لأجل غير محدّد. وكان الحاكم البريطاني لبومباي الوكيل الرئيس للنفوذ البريطاني بين عامي ١٨٢٢ و١٨٧٣. وبين عامي ١٨٧٣ و١٩٤٧ أصبحت المنطقة «خاضعة» لعاصمة الإمبراطورية البريطانية الهندية. وقد لطّفت هذه الرابطة، إذا جاز القول، بطريقة متناقضة ظاهرياً، انقطاع العلاقات الإقليمية الناتج من الإمبريالية. وحين انكفأت السيطرة البريطانية في شبه القارة عام ١٩٤٧، أعادت الدولتان اللتان خلفتاها، أي الهند وباكستان، تحديد صلاتهما مع المنطقة بيسر في الوقت الذي بدأتا مسيرتهما الاستقلالية. ومن الإنجازات المبكرة لدبلوماسية باكستان الجديدة الاتفاق مع عُمان على انفصال غوادار عن عُمان. واليوم أخذت تبرز غوادار بمنزلة محور للآمال الاقتصادية والاستراتيجية الباكستانية في المستقبل.

اعتادت باكستان أن تصف علاقاتها ببلدان مجلس التعاون بأنّها من «الركائز الأساسية» لسياستها الخارجية. وقد حقّقت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون تقدّماً بارزاً في العقدين الأخيرين وأصبحت تمثّل نقطة بؤرية كبرى لخدمات التجارة والعبور الدولية. فهي تمتلك احتياطيات من النفط الخام تزيد على ٤٧٨ مليار برميل واحتياطيات من الغاز الطبيعي تفوق ٢٩٣٢٣ مليار متر مكعب. وتوفّر هذه القدرة الاقتصادية غير المسبوقة مبرّراً منطقياً كافياً للسعي إلى شراكة استراتيجية جماعية معها. ومع ذلك تتوق باكستان إلى التأكيد أن لعلاقاتها مع البلدان الإسلامية جذوراً في العوامل التاريخية والدينية والثقافية

التي جعلتها تتجه إليها بعد الاستقلال على الفور. بل إنها في سنواتها التكوينية حين كان يحيط بها عدم يقين جدي، أصبحت مناصرة متعاطفة مع القضايا العربية الإسلامية التي تراوح بين استقلال بلدان المغرب وبين تعزيز إندونيسيا كدولة إسلامية كبرى في شرق آسيا.

بيد أن علاقات باكستان مع الدول العربية تمايزت نسبياً بالتيارات السياسية المستترة لحقبة ما بعد الاستعمار. فباكستان دولة محافظة أساساً، لذا انجذبت إلى المملكة العربية السعودية وعُمان والإمارات السبع التي كانت تتمتّع باستقلال ذاتي والتي أصبحت الإمارات العربية المتحدة، أكثر من انجذابها إلى الأنظمة الأكثر راديكالية مثل مصر والعراق وسوريا. وكان العراق شريك باكستان في حلف بغداد المثير للخلاف الذي انهار عند إلغاء الملكية. وبقيت العلاقات مع الأنظمة الثورية اللاحقة في العراق، بما في ذلك نظام صدام حسين البعثي، عرضة للتقلبات، في حين أنها ازدادت عمقاً مع الدول التي انضمت إلى مجلس التعاون على مرّ السنين. وما المحبة غير العادية التي ربطت الباكستانيين بالملك السعودي فيصل والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمهما الله إلا دليل ساطع على ذلك الانجذاب. ولا يزال كلاهما يذكران بمحبة في باكستان.

تشمل علاقات باكستان المتعدّدة الأبعاد بدول مجلس التعاون عدة مجالات مثل التجارة والدفاع والتعليم والعلم والتقانة والاستثمار. ومنذ عام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ حين تجاوزت دول مجلس التعاون التكامل البيني لمجلس التعاون لتعقد اتفاقات إطارية للتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين والهند، أولت باكستان اهتماماً خاصاً لعقد اتفاق مماثل وقّع في أثناء زيارة الأمين العام لمجلس التعاون إلى إسلام أباد بين ٢٥ و٢٧ أغسطس ٢٠٠٤. وقد جاءت هذه الزيارة في إطار متابعة قرار مجلس وزراء مجلس التعاون في جلسته المنعقدة في ٢٨ ـ ٢٩ فبراير ٢٠٠٤ الذي يعهد إلى المنسّق العام للمفاوضات «إجراء اتصالات استكشافية مع باكستان، وبحث الدخول في اتفاق إطاري للتعاون الاقتصادي وإنشاء منطقة تجارة حرة بين الكيانين»[٦].

(٦) كان للمناقشات مع المختصين في شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الباكستانية فائدة كبيرة في صياغة الإطار الاستراتيجي للعلاقات الباكستانية ـ الخليجية، الذي يمثل التعاون الاقتصادي عنصراً حاسماً فيه.

بما أن التجارة والاستثمار يغدوان على نحو متزايد بمنزلة مركز تعميق العلاقات الباكستانية مع دول مجلس التعاون، فإنّ عرض السنوات الأخيرة لن يكون في غير محله. إن الواردات الكبيرة للمنتجات النفطية من دول مجلس التعاون تؤدي إلى ميزان تجاري غير مواتٍ بالنسبة إلى باكستان، لكن التعويض عن هذا الاختلال بدأ باجتذاب استثمارات ضخمة في قطاعات الطاقة والاتصالات والإنشاءات من دول مجلس التعاون. وثمة ترتيبات مؤسسية قادرة على تعزيز التعاون الاقتصادي وتنظيمه. وما شركة الاستثمار الباكستانية ـ الكويتية وشركة الاستثمار الباكستانية ـ العُمانية وشركة الاستثمار السعودية ـ الباكستانية الصناعية والزراعية سوى بعض الأمثلة على هذه الترتيبات. كما أن لباكستان لجاناً وزارية مشتركة عالية الصلاحيات مع كل من دول مجلس التعاون. وتعَد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الدولتين الرئيسيتين في دول مجلس التعاون التي يبلغ التفاعل الاقتصادي الباكستاني معهما ذروته.

الجدول رقم (١-١)*

تجارة باكستان مع بلدان مجلس التعاون ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	٢٠٠٢_٢٠٠٣	٢٠٠٣_٢٠٠٤	٢٠٠٤_٢٠٠٥
الصادرات	١,٧٠٣,٧	١,٤٨٨,٨	١,٠٧٥,٨٢
الواردات	٣,٦٩١	٤,٦٦٦,٥	٤,٤٤٧,٨
التجارة الإجمالية	٥,٣٩٤,٧	٦,١٥٥,٣	٥,٥٢٣,٦٢
الميزان التجاري	- ١,٩٨٧,٣	- ٣,١٧٧,٧	- ٣,٣٧١,٨٩

* تستند المعلومات الإحصائية التي تضمها الجداول التالية إلى الوثائق المنشورة وغير المنشورة لمختلف الهيئات الحكومية الباكستانية.

ثمة إقرار في الدوائر الرسمية الباكستانية بأن الميزان التجاري غير المواتي يرجع جزئياً إلى المنافسة القاسية مع البلدان الأخرى في السوق التي يتزايد طلبها على السلع والخدمات العالية الجودة. وثمة وعي بالحاجة إلى التغلّب على بطء التحرّك والارتقاء إلى توقّعات أسواق مجلس التعاون. وفيما يلي جدول يوجز ميزان باكستان مع دول مجلس التعاون في ثلاث سنوات متتالية:

الجدول رقم (١-٢)

الميزان التجاري لباكستان مع دول مجلس التعاون ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	٢٠٠٣_٢٠٠٤		٢٠٠٤_٢٠٠٥		٢٠٠٥_٢٠٠٦	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الإمارات	٩٤٢,٩	١,٧٠٨,٦	١,٠٩٥,٥	١,٧٠٣,١	١,٣١٢,٨	٣,٤٠٥
البحرين	٣٨,٠	٧٤,٥	٤٢,٤	٥٨,٦	٤٥,٨	٥٣,٩
السعودية	٣٤٨,٥	١,٧٧٨,٧	٣٥٢,٨	٢,٤٧٨,٢	٣٢٩,٣	٢,٩٩٤,١
عمان	٥٠,٠	١٥,٤	٤٩,٤	٣٨,٦	٥٥,٨	٧٠,٣
قطر	٣٧,٦	٩٧,٨	٣٣,٨	١٥٣,٠	٤٢,٤	٤٨٦,٧
الكويت	٧١,٨	٩٩١,٥	٧٩,٥	٩٤٠,٦	٧٢,٦	١,٧٠٢,٣

وفقاً لمصادر مسؤولة، فإنّ أهداف باكستان التي تحظى بالأولوية هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت. يبين الجدول التالي حصة الصادرات والواردات بالنسبة المئوية مع مجلس التعاون أن حجم التجارة مع الشركاء الآخرين في مجلس التعاون متدنية:

الجدول رقم (١-٣)

الميزان التجاري لباكستان مع دول مجلس التعاون ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦ (في المئة)

البلد	الصادرات	الواردات	التجارة الإجمالية
الإمارات	٥٨,٦	٣٣,١	٣٩,٥
البحرين	٣,٠	١,٤	١,٨
السعودية	٢٧,٤	٤١,٧	٣٨,١
عمان	٣,٤	٠,٤	١,٢
قطر	٢,٥	١,٩	٢,١
الكويت	٥,١	٢١,٤	١٧,٣

ترمي السياسة الاقتصادية الباكستانية، معزّزة بالارتفاع المتسق لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلى تأمين شروط تجارية أفضل في العالم ورفع الاستثمارات الخارجية المباشرة. ولرفع الاستثمارات، يوجد نظام للحوافز الليبرالية وحرية إعادة الأرباح إلى بلد المستثمِر. وقد بدأت باكستان باجتذاب استثمارات مرتفعة جداً من بلدان مجلس التعاون. كما تضخّ الشركات الإماراتية استثمارات ضخمة في قطاعي الخدمات والبناء.

يوضح الجدول التالي الاستثمار الخارجي المباشر (ا خ م) في باكستان من بلدان مجلس التعاون في أربع سنوات متتالية:

الجدول رقم (١-٤)

الاستثمار الخارجي المباشر في باكستان من قبل بلدان مجلس التعاون

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	المجموع	متوسط ا خ م في السنة
الإمارات	٢,٩٢	١٣٤,٠٧	١٥,٣٠	٣٠٢,٨٠	٤٥٥,٠٩	١١٣,٧٧
البحرين	٢١,٩٤	٣٤,١١	١,١٣	٢٧,٣٨	٨٤,٥٦	٢١,١٤
السعودية	١,٣٤	٤٣,٥٥	٧,٢١	١٨,٤٠	٧٠,٥٠	١٧,٦٢
عمان	٣,٢٣	٩,٨٤	١,٩٠	٢,٦٣	١٧,٦١	٤,٤٠
قطر	١,٠٢	٠,٢٤	٨,٩٣	-٥,٢٣	٤,٩٦	١,٢٤
الكويت	٢,١٦	١,٥٤	٤,٤٦	٣٨,٤٧	٤٦,٦٣	١١,٦٦
مجلس التعاون	٣٢,٦٢	٢٢٣,٣٥	٣٨,٩٣	٣٨٤,٤٥	٦٧٩,٣٥	١٦٩,٨٤

وفقاً للبنك المركزي الباكستاني، تلقت باكستان ٥,٤٩٣ مليار دولار كتحويلات للعمال في السنة المالية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. وكانت المملكة العربية السعودية المصدر الأبرز إذا ساهمت بمبلغ ١,٠٢٤ مليون دولار، تلتها الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٨٦٦,٤٩ مليون دولار، في حين استأثرت البحرين والكويت وقطر وعمان بمبلغ ٧٥٧,٣٣ مليون دولار. عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، بلغت تحويلات العاملين من الشرق الأوسط ٢,٦ مليار

دولار، وتصدّرت المملكة العربية السعودية اللائحة برصيد ٧٥٠,٤٤ مليون دولار، تلتها الإمارات العربية المتحدة برصيد ٧١٦,٣٠ مليون دولار، فالكويت (٢٤٦,٧٥ مليون دولار) فعمان (١٣٠,٤٥ مليون دولار) فقطر (١١٨,٦٩ دولار) فالبحرين (١٠٠,٥٧ مليون دولار)[٧].

تظهر تحويلات العاملين استقراراً نسبياً، على الرغم من الاضطرابات الإقليمية مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية، والغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والنزاع المستمرّ في العراق؛ وهي تمثّل عاملاً مهماً في التعافي الملحوظ لاقتصاد باكستان في السنين الأخيرة يتميّز بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن الخصائص المميّزة التي لا نظير لها في علاقات باكستان ببلدان مجلس التعاون الدعم العفوي الذي لقيته منها في فترات الأزمة. ويلاحظ ذلك على وجه الخصوص في حالة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. فقد أرست درجة الثقة الناشئة عن الالتزام المتبادل الذي لا لبس فيه بحاجات كل منهم تجاه الآخر أسس التعاون المتعدد الأوجه.

ثانياً: علاقات باكستان بدول مجلس التعاون

١ – العلاقات الباكستانية – الإماراتية

كان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مهندس العلاقة الخاصة التي تربط بين الإمارات العربية المتحدة وباكستان. ومن ميراثه أن تحافظ القيادة العليا في البلدين على صلات وثيقة واتصالات متكرّرة، بصرف النظر عن التغيّرات السياسية في باكستان. وتابع خليفة الشيخ زايد، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الوزراء وحاكم دبي هذا التقليد؛ بل إنّ ذلك هو النموذج المتبع في الواقع في بلدان مجلس التعاون الأخرى أيضاً. والمشاورات السياسية الباكستانية معها، ولا سيما مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، عميقة ومتواصلة وغالباً ما تتجاوز الشكليات البروتوكولية، والأساليب التقليدية والعوامل الضيقة في العلاقات بين الدول.

(٧) Faryal Leghari, "GCC Investment in Pakistan and Future Trends," *Gulf Asia Research Bulletin*, (January 2007) (Gulf Research Centre, Dubai).

ومن الشركات الإماراتية البارزة التي تعمل حالياً في باكستان طيران الإمارات، ووارد تليكوم، ومجموعة الفطيم، وإعمار. وقد دخلت شركة الاستثمارات البترولية الدولية التي يوجد مقرّها في أبوظبي في شراكة مع شركة تكرير النفط الباكستانية ـ العربية في ملتان. ومكّن اتفاق تاريخي شركة **اتصالات** الإماراتية من حيازة ٢٦ في المئة من شركة الاتصالات الباكستانية، أنجح الشركات الحكومية الباكستانية التي فُتحت للخصخصة حتى الآن. ويساهم صندوق أبوظبي للتنمية في تمويل عدة مشاريع إنمائية باكستانية، منها إنشاء سد قومال زام، وإمداد كراتشي الكبرى بالماء، ومشروع دوبر خوار للطاقة المائية، ومياه كواتا. وفي يونيو ١٩٩٤، أنشأت باكستان والإمارات العربية المتحدة مجموعة دفاعية استشارية للتخطيط للتعاون في عدد من المجالات بما في ذلك الإنتاج الدفاعي المشترك وتشارك المعلومات الاستخبارية. وفي أبريل ٢٠٠٦، وقع البلدان اتفاقاً للتعاون الدفاعي لرفع مستوى التعاون بينهما.

٢- باكستان والمملكة العربية السعودية كشريكين استراتيجيين

بقيت المملكة العربية السعودية صديقاً ثابتاً لباكستان على الرغم من تاريخها الحافل بالتقلّبات. فثمة خاصية مشتركة في مقاربة القضايا الإقليمية والدولية تمدّ العلاقة الثنائية بقيمة كبرى إلى جانب الاستمرارية والاستقرار. وعندما خلف الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على عرش المملكة في أغسطس ٢٠٠٥، جلب معه معرفة وتجربة واسعتين نابعتين من اهتمامه بباكستان حين كان ولياً للعهد. فهناك عشر سنوات على الأقل من تبادل الآراء في شأن حال العالم والأزمة التي تكتنف منطقة الشرق الأوسط الأوسع. وقد نتج من زيارة الملك عبد الله لباكستان في الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٦ بعد اجتماعاته الرائدة مع قادة الصين وماليزيا والهند تطابق في وجهات النظر في شأن القضايا الإقليمية والعالمية الكبرى، بحيث يمكن عد تلك الزيارة بحقّ معلماً بارزاً في تطوّر العلاقات الاستراتيجية الباكستانية ـ السعودية.

كانت المساعدة السعودية لباكستان تفوق مليار دولار حين تعهّدت بتقديم ٦٧٣ مليون دولار أخرى لإغاثة المناطق الباكستانية التي دمّرها زلزال أكتوبر ٢٠٠٥ الشديد وإعمارها. والمملكة هي أكبر مزوّد لباكستان بالنفط الخام حيث تمدّه بنحو ١١٠ آلاف برميل يومياً. وكان قرار الصندوق السعودي للتنمية بتزويد باكستان بـ ١٠٠ ألف برميل من النفط الخام يومياً

و٧٠ ألف برميل يومياً من وقود الأفران لمدة خمس سنوات تبدأ عام ١٩٩٨ على أساس الدفع المؤجّل، حاسماً في تعافي باكستان من الأزمة الاقتصادية التي واجهتها عقب التجارب النووية التي أجرتها في تلك السنة. وأصبح التضامن السعودي عاملاً رئيسياً في الكفاح الباكستاني للتعامل مع العقوبات الدولية التي فرضت عليها على عجل.

يمتد التعاون بين القوات المسلحة الباكستانية والسعودية على مدى العقود الأربعة الأخيرة. وقد حل الآن اتفاق تعاون عسكري شامل محل اتفاق بروتوكولي وقع عام ١٩٨٢. وثمة تشديد على التدريب والصلات المؤسسية بين المؤسسات الدفاعية للبلدين. كما أن المرافق الباكستانية، مثل مجمّع الطيران الباكستاني ومجمّع الصناعات الثقيلة في تكسيلا قرب إسلام أباد ومصانع المعدّات العسكرية الأخرى، مفتوحة للتعاون مع المؤسسات السعودية على المدى الطويل. وما يحظى بأهمية خاصة قدرة باكستان على تحديث المعدات القائمة، وهي قدرة اكتُسبت في ظل التهديدات الخارجية بفرض العقوبات. وقد أصبح عدد كبير من العسكريين الباكستانيين ملمّين بالحاجات الدفاعية للمملكة من خلال التدريب والانتداب. وتعمّقت المعرفة المتبادلة أيضاً بوجود أكثر من مليون باكستاني عامل في المملكة. ومن بينهم مهنيون قادرون على الإسهام في تطويرها التعليمي والعلمي.

٣- العلاقات الباكستانية - الكويتية

الكويت هي ثالث أكبر شريك لباكستان في مجلس التعاون، والعلاقة بينهما شبيهة بعلاقة باكستان بالسعودية. الكويت مصدر مهم للنفط ومنتجاته. وعلى غرار المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ساهمت الكويت في تخفيف المصاعب الاقتصادية التي شهدتها باكستان في المنعطفات الحاسمة من تاريخ البلد. فقد استكمل مبلغ ٢٥٠ مليون دولار الذي قدّمته لدعم ميزان مدفوعات باكستان عقب الاختبارات النووية التي أجرتها عام ١٩٩٨ المسعى السعودي والإماراتي لتثبيت الاستقرار الاقتصادي الباكستاني ووضعه على أعتاب التنمية المستدامة. ونظراً إلى الوضع الذي واجهته باكستان في ذلك الوقت، فقد كانت المساعدة الخليجية ذات أهمية استراتيجية. وقد استثمر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أكثر من ٢٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٧٦ في ١٠ مشروعات اكتملت الآن. وتستثمر الكويت حالياً ٢٤٥ مليون دولار في سبعة مشروعات أخرى. وكانت شركة

الاستثمار الباكستانية – الكويتية التي أنشئت عام ١٩٧٨ كمشروع مشترك من الجهات الفاعلة البارزة في صناعة الخدمات في باكستان. وفي أغسطس ١٩٩٠ حين غزا العراق الكويت، كانت تستضيف ٧٠٠ منتدب من القوات المسلحة الباكستانية. غير أن حرب الخليج الأولى والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ غيّرا الموقف الدفاعي الكويتي، فتراجع التعاون مع باكستان في هذا المجال.

٤ – العلاقات الباكستانية مع البحرين

أنشأت باكستان علاقات دبلوماسية مع البحرين عام ١٩٧١. وكانت العلاقات التاريخية التي بحثت آنفاً في هذه الدراسة قوية جداً مع البحرين، حيث قدم الباكستانيون مساعدة ملحوظة في إنشاء مرافق البنية التحتية التي مكّنتها من تنويع اقتصادها بتوسيع حقول الاقتصاد غير النفطية. إن رقم الأعمال التجارية الحاضر صغير نسبياً، لكن التطوّرات مثل اتفاق التجارة الحرة البحريني – الأمريكي، والمشاركة، في المستقبل، في إنشاء جسور تربط البحرين بدولتي قطر والإمارات العربية المتحدة يحمل احتمالات زيادة حجم التبادلات التجارية. وقد درّبت باكستان حتى الآن ٤٠٠ عسكري بحريني، وهناك نحو ١٢٠٠ عسكري باكستاني، لديهم سنوات من الخبرة في القوات المسلحة الباكستانية، يخدمون في القوات الجوية والبحرية البحرينية. ويوجد لدى البلدين مجموعة مراجعة للبرامج المشتركة تنظم التعاون الدفاعي بينهما.

٥ – العلاقات الباكستانية مع قطر

شهدت الروابط التقليدية بين باكستان وقطر دفعة قوية حين زار أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني باكستان في أبريل ١٩٩٩. وزار الرئيس الباكستاني قطر في يونيو ٢٠٠٥. وفي ١ يونيو ٢٠٠٧ وقع وزير المالية القطري عدة اتفاقات ومذكرات تفاهم في إسلام أباد. وتبلغ قيمة هذه الاتفاقات نحو ٢ مليار دولار، ومن الأمور التي تتصوّرها إقامة مناطق صناعية ومشاريع للطاقة. وتتوقّع باكستان حدوث طفرة في الاستثمارات القطرية في السنوات القادمة. وقد أنشئ مجلس أعمال مشترك إلى جانب اللجنة الوزارية المشركة للإشراف على التعاون بينهما.

٦- العلاقات الباكستانية مع عمان

عمان هي أقرب جار عربي إلى باكستان من الناحية الجغرافية. ويمثّل موقع عمان الجيوستراتيجي على الشاطئ الجنوبي لمضيق هرمز عاملاً في التاريخ المشترك بين البلدين. في **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، كتب الإدريسي (١١١٠ ـ ١١٦٥) عن السفن التي تُبنى في عمان وتتوجّه إلى أرض الزنج، والساحل الشرقي لإفريقيا وإلى زبج (إندونيسيا). وبعد ذلك بعدة قرون، كان السلطان سيد سعيد الذي تسلّم السلطة عام ١٨٠٦ حين كان البريطانيون يحكمون سيطرتهم على الهند، يحلم بإحياء المجد البحري لعمان. وعلى الرغم من أن العاصمة العمانية، مسقط، قريبة من مدخل الخليج، ولا تبعد سوى بضعة أيام بحراً من الهند، كما يذكر ريتشارد هول في **إمبراطوريات الرياح الموسمية**، فقد « تردّدت أصداء شهرة السلطان على بعد ٣٠٠٠ ميل على طول ساحل شرق إفريقيا... وقد بلغت تجارة بعض سفن سعيد موريشيوس جنوباً وهي لا تزال جزيرة فرنسية»[٨]. وقد اتبعت الهند البريطانية سياسة براغماتية مميّزة فرأت أن التوافق والتسوية مع عمان يخدمان المصالح «التجارية للحكم البريطاني للهند». وكانت مسقط إحدى أكثر الأسواق نشاطاً في المحيط الهندي وكان «التجار متعددو الأعراق يتساومون في شوارعها الغبراء الضيقة، وكان الهنود كثراً هناك، ويمثلون جزءاً من الشبكة التجارية والمالية التي تتوسّع الآن في كل أنحاء المحيط تحت إشراف السلطة البريطانية».

أطلقت التسوية الودية لقضية غوادار بين عمان وباكستان حقبة جديدة من الثقة. وفي عام ٢٠٠٥، اقترح رئيس الوزراء الباكستاني الزائر أن تدخل عمان في أول اتفاقية منطقة تجارة حرة في منطقة مجلس التعاون مع باكستان. وحين توجّه وزير الخارجية الباكستاني إلى عمان في ديسمبر ٢٠٠٦، حرص على دعوة مضيفيه إلى بناء مخازن ومرافق تخزين في غوادار، وهي الآن مرفأ مياه عميقة كبير. ووفقاً ليحيى بن سعيد الجابري، رئيس شركة الاستثمار الباكستانية ـ العمانية، وهي مشروع مشترك مناصفة بين البلدين، «أصبحت الشركة من أبرز الفاعلين في السوق المالية الباكستانية بفضل السياسة الاقتصادية الحكيمة لإسلام أباد». وقد مثّل بنك باكستان ـ عمان للتمويل الجزئي الذي أطلق في ٢١ مايو ٢٠٠٦ إضافة مهمة إلى المؤسسات التي تدعم التعاون الثنائي. وقد جدّدت باكستان مؤخّراً عروضها لزيادة التعاون الدفاعي والأمني. وهذه الروابط قوية على وجه الخصوص بين بحريتي البلدين، كما تجسّدت في

(٨) Richard Hall, *Empires of the Monsoon* (NewYork, NY: Harper Collins, 1996).

التدريبات البحرية الواسعة، الثمر الطيّب، في خليج عمان في سبتمبر ٢٠٠٦. وتجتمع مجموعة مراجعة البرامج المشتركة الباكستانية ـ العمانية كل سنتين لتقييم التعاون الدفاعي وتخطيطه.

٧- اليمن كامتداد استراتيجي طبيعي لباكستان

يشير الاهتمام الخاص الذي توليه باكستان لتطوير الروابط الثنائية مع اليمن إلى الرؤية الاستراتيجية الشاملة التي تدفع سياسة باكستان في الخليج. لقد أعاق النزاع العسكري بين شطري اليمن قبل الوحدة العلاقات، إذ تجنّبت باكستان الانحياز إلى أي من الأطراف في النزاعات بين الدول العربية. غير أن رئيسة الوزراء السابقة بي نظير بوتو قامت بزيارة رائدة إلى اليمن عام ١٩٩٠، لكن الغزو العراقي للكويت أدى إلى خلافات بين دول مجلس التعاون واليمن لم تستطع باكستان تجاهلها. وكانت باكستان أيضاً عضواً في الائتلاف الذي التزم بتحرير الكويت. وأعيد زخم العلاقات الباكستانية ـ اليمنية بتبادل الزيارات على مستوى الرئيسين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

الجدول رقم (١-٥)

حجم التجارة بين باكستان واليمن ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ (بملايين الدولارات)

السنة	الصادرات	الواردات	التجارة الإجمالية	التوازن
٢٠٠١_٢٠٠٢	٣٥,٣	٦,٥	٤١,٨	+٢٨,٨
٢٠٠٢_٢٠٠٣	٥٧,٦	٤,١	٥١,٧	+٤٣,٥
٢٠٠٣_٢٠٠٤	٥٠,٧	٨,٦	٥٩,٣	+٤٢,١
٢٠٠٤_٢٠٠٥	٥٧,٨	٥,٠	٦٢,٨	+٥٢,٨
٢٠٠٥_٢٠٠٦ (يوليو ـ أبريل)	٤٥,٧	٢,٢	٤٧,٩	+٤٣,٥

عند التفكّر في الهندسة الأمنية لمنطقة الخليج في المستقبل، يفضّل المحلّلون الباكستانيون إقامة شراكة مناسبة مع اليمن. ويجد هذا التفكير جذوراً في تراث قديم من الاهتمام البريطاني باليمن كعامل مهم في الأمن الإقليمي. ويمكن أن تُلقي التطوّرات المستقبلية في القرن الإفريقي بظلالها على البحر في المنطقة. قد رحّبت باكستان بنهاية النزاع المدمّر والوحدة بين شطري

اليمن. وأبدت رغبة في الدخول في تعاون عسكري كبير مع الدولة الموحّدة نظراً لإدراكها أهميتها التاريخية في المشهد الاستراتيجي على جانبي البحر الأحمر.

ثالثاً: أمن الخليج كلازمة للأمن العالمي

أدى البروز الكبير لموارد الطاقة والموقع الجيوسياسي لدول الخليج الساحلية إلى جعل أمنها الشغل الشاغل للسياسة الدولية على مدى عدة عقود. وعلى الرغم من كثرة الحديث عن ظهور فاعلين جدد في مشهد الطاقة عقب فتح حوض بحر قزوين على الأسواق العالمية وتسارع السعي للتوصّل إلى مصادر بديلة للطاقة، فإنّ هذه الأهمية شهدت ارتفاعاً دراماتيكياً في السنوات الأخيرة. فالاعتماد التقليدي للدول الصناعية المتقدمة على جانبي الأطلسي واليابان على نفط الخليج تقابله الآن طلبات الدول التي تبرز بسرعة مثل الصين والهند وباكستان. وسرعان ما أصبحت الصين، أكبر مستهلك للطاقة في العالم اليوم، مستورداً رئيسياً للنفط من آسيا الوسطى وإيران ودول الخليج. ويقدّر أن يرتفع طلب الصين على الطاقة بنسبة ١٥٠ في المئة ـ أسرع من ارتفاع طلب الولايات المتحدة في هذا القرن بسبعة أضعاف؛ وعلى الرغم من التنوّع الملحوظ للمصادر في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإنّ اعتمادها على الشرق الأوسط سيشهد ارتفاعاً كبيراً. ويعكس اهتمام الصين القوي بمنظمة شانغهاي للتعاون مفهومها الواضح للسياسة المحيطة بمصادر الطاقة وخطوط الأنابيب. ويتوقّع أن ينمو استهلاك النفط في الهند من ٢,٥ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٣,١ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٠ [٩]. وعام ٢٠٠٥، جاءت ٦٧ في المئة من واردات النفط الهندية من الشرق الأوسط.

وفقاً للمحلل الهندي سمير برادهان، «يمكن أيضاً أن توسّع الصلات المتعلقة بالطاقة التعاون فضلاً عن التنافس في المستقبل القريب، إذا وجّهت البلدان استراتيجيات المجموع السلبي من أجل التميّز في الساحة التنافسية». وإذا ما تنافست الهند والصين في الساحة الآسيوية على النفوذ، فإنّ استراتيجية باكستان تقوم على استخدام الصلات المتعلقة بالطاقة لتعزيز العلاقات التاريخية مع الصين للتكافل مع الهند عبر حصة مشتركة في خطوط الأنابيب؛

(٩) الإحصاءات عن الطلب على الطاقة وإمدادها مستمدة من كتاب الطاقة السنوي (*Pakistan Energy Year Book 2006* (Islamabad: Hydrocarbon Development Institute of Pakistan) والأبحاث التي قدمها رودني جونز في المؤتمر الدولي المنعقد في إسلام أباد.

وستسعى لأداء دور ممر للطاقة. يزيد استهلاك باكستان الحالي على ٣٥١٤٠٠ برميل يومياً، ويغطي الإنتاج المحلي ١٨ في المئة من هذا الاستهلاك فقط. وفي عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، بلغ إنتاج باكستان المحلي من الغاز الطبيعي ٣٨٣٦ مليون متر مكعب في اليوم. وسيجعلها النمو الاقتصادي المتسارع تواجه استهلاكاً كبيراً للطاقة تأمل أن تتغلّب عليه بسياسة متعددة الأوجه تشمل توليد الطاقة المائية، وتوليد الطاقة النووية، واستخدام رواسب الفحم الكبيرة نوعاً ما، والاستكشاف المكثّف للنفط والغاز، واستيراد الغاز من إيران وآسيا الوسطى والخليج. وسيبقى اعتماد باكستان على الشرق الأوسط شديداً حتى إذا تم تنفيذ خليط الاستراتيجيات المزمعة بنجاح.

١ – حدود المبادئ الأمنية التقليدية

يجري التنافس على الوصول إلى المصادر الرئيسية للطاقة والنفوذ في المنطقة الكبيرة التي يؤلف الخليج جزءاً منها إزاء خلفية تنامي التعقيدات والتناقضات في النظام الأمني الخليجي التقليدي. لقد بقيت دول مجلس التعاون حصينة بصورة ملحوظة أمام توتّرات الحرب الباردة، على الرغم من تأثيراتها المثيرة للنزاع في إيران والعراق واليمن المجاورة، فضلاً عن أراضي القرن الإفريقي. والوضع الإقليمي الراهن حافل بمخاطر جديدة قد تحتّم إجراء مراجعة جدية للبنية الأمنية وتوسيعها المعايَر إلى أبعاد جديدة من التوازن والتكافؤ. في ما يلي العوامل الكبرى التي تضم عناصر تضخيم تعزّز بعضها بعضاً:

- دور الولايات المتحدة في إطار نتائج غزو العراق عام ٢٠٠٣ المثيرة للخلاف وغير المقصودة إلى حد كبير.
- نتائج السياسات الأمنية والاقتصادية الإيرانية.
- الخليج والقوى الآسيوية الصاعدة.
- تفاعل القوى الخارجية والداخلية كمحدّد للسياسة المحلية.

أنهى إعلان بريطانيا العظمى عام ١٩٦٨ عن أنها ستنسحب من شرق السويس نظام الأمن الخليجي الذي نشأ عن حقبة الهيمنة البريطانية. وقد أقدمت بريطانيا على هذه الخطوة في الوقت المناسب، إذ لم يعد الحفاظ على هذا النظام قابلاً للاستمرار. ففي سنوات أفول قوتها في المنطقة، شجعت الاتجاهات التي توحّد دول مجلس التعاون وتجعلها تتكامل

بغية رفع قدرتها للوصول إلى توازن أفضل مع الدولتين الكبيرتين، إيران والعراق. كانت إيران والعراق في حقبة ما بعد الاستعمار تميلان إلى تحدي الوضع الراهن وقادرتين على ذلك. وكان ينتظر من إيران تحت حكم أسرة بهلوي التغلّب على ما يروّج له اليوم بطريقة مضلّلة بأنه خط صدع بين العرب والفرس والقيام بدور مبادر ومقبول في الأمن الإقليمي. وعمد الغرب إلى بناء قوتها ونفوذها الإقليمي الذي لا تضاهيه في القوة العسكرية سوى إسرائيل. وشكل تدخّل إيران في إخماد التمرّد في إقليم ظفار العماني، وضغطها المستمر على دولة العراق العربية الاشتراكية الراديكالية ـ بلعب الورقة الكردية غالباً ـ إيضاحاً مبكراً لذلك الدور. ولم تعد إيران أيضاً راغبة في قبول المعاهدات العثمانية التي عيّنت الضفة الشرقية لشط العرب بمنزلة الحدود الدولية. ويُعَدّ النزاع غير المحلول على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي احتلتها إيران عام ١٩٧١ مثالاً على ذلك أيضاً. وقد صوّر العراق بدوره نفسه كضامن للحدود الشرقية للأرض العربية فضلاً عن قوة قادرة على مقاومة المطلب الإيراني بإعادة ترسيم الحدود لتصبح في منتصف الشط، وهو عبء استراتيجي أدى أولاً إلى حرب لمدة ثمانية أعوام مع إيران، ثم إلى الاحتلال المشؤوم للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

غير أن باكستان، حليفة إيران في الأحلاف العسكرية التي رعاها الغرب في الخمسينيات، طوّرت نهجاً مختلفاً يشدّد على اعتماد الجانب العربي من الخليج على نفسه. وكانت تأمل بقوة في نجاح المشروع الذي أنشأ الإمارات العربية المتحدة وتعاظم التعاون لاحقاً مع أعضاء مجلس التعاون اليوم. وأظهرت استعدادها للمشاركة في جهود تعزيز الجيوش الوطنية في الخليج. وقد تفاوتت درجة هذه المشاركة من بلد إلى آخر. ولا يزال ذلك مفهوماً مرناً ربما يمكن توسيعه كثيراً، ولا سيما حين يتعلق الأمر بأمن المملكة العربية السعودية. ويبقى مقدار التزام باكستان ببناء القدرة الدفاعية لدول مجلس التعاون مسألة مفتوحة للجانبين حرية عرضها في المنتديات القائمة بالفعل وعلى مستوى اجتماعات القمة التي تعقد على نحو متكرّر.

غالباً ما قيل إن المملكة المتحدة وسّعت مظلتها الأمنية في العقود السبعة الأولى من القرن العشرين لتشمل المنطقة، وإن بريطانيا أنشأت حكومات صديقة ودعمتها وساندتها وأبقت التنافس في ما بينها ضمن حدود عن طريق الأنظمة الوكيلة، والقوات المنتشرة في قواعد مختارة

جيداً، والضباط المعارين في مواقع رئيسية، والقواعد البحرية القريبة من الشاطئ[١٠]. لكن ما لا يشدّد عليه دائماً هو أن بريطانيا اتبعت هذه السياسة الإمبريالية في حين تجنّبت إغراء إدخال تغييرات جذرية على المجتمعات المحلية. وبقيت سياسة التدخّل البريطانية منسجمة مع قبول التطوّر التدريجي للمجتمعات القبلية التي تجلّ التقاليد المحافظة بمرور الوقت لتصبح الدول العصرية التي هي عليها اليوم. كان ذلك تفكيراً بعيد النظر، إذ أظهرت دول الخليج الناشئة قدرة ملحوظة على توجيه مسارها بسلام بعد مرحلة القومية العربية الثورية إضافةً إلى الاشتراكية البعثية التي احتكرت سلطة الدولة في نسختين مختلفتين في العراق وسوريا.

كان من المحتم أن تملأ الولايات المتحدة الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني، فاحتفظت بالعديد من مزايا السياسة البريطانية لكنها استخدمت القوة العسكرية على نحو متزايد للتوفيق بين أمن الخليج وعرض قوتها في العالم. كما أنها أحضرت عنصراً أيديولوجياً جديداً إلى الشرق الأوسط بلغ ذروته في ولايتي الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش. وقد لاحظت دراسة أجرتها مؤسسة راند عام ٢٠٠٣ أن النظام الجديد لأمن الخليج «يعتمد على استعداد الولايات المتحدة لشن حروب كبيرة ومتزايدة الخطورة، بوجود أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، والمحافظة على وجود عسكري، على الرغم من التناقض الظاهري المحلي تجاهه». وأصبح الوجود العسكري المتقدم والاستعداد لخوض حروب عسكرية متزايدة الخطورة متشابكاً مع المحاولة الأمريكية الأحادية لفرض مفهومها عن الديمقراطية الليبرالية[١١]. وحل محل النهج البريطاني الذي يقوم على المحافظة على نظام أمني منخفض التكلفة نهج ينطوي على إقامة قواعد متقدمة وخوض اشتباكات عسكرية منتظمة، تتصاعد أحياناً إلى انتشار واسع النطاق (كما حدث في سنوات ١٩٩٠ و١٩٩٢ و١٩٩٤ و١٩٩٨ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣). ثمة علاقة تكافلية بين قدرة غير مسبوقة على الانتشار واستخدام القوة العسكرية وبين تصاعد الأهداف السياسية مثل تغيير النظام في العراق وإيران. وبالعودة إلى الوراء، فقد سلك التاريخ مساراً أكثر تعقيداً كثيراً من السيناريو الذي خطه مؤيّدو هذه النزعة التدخلية؛ ولعل مسألة أمن الخليج أصبحت شائكة أكثر من أي وقت مضى في السنوات المئة الأخيرة. وهكذا فإنّ السياسات التدخلية التي بلغت ذروتها في فترة صعود المفكّرين الاستراتيجيين من المحافظين

(١٠) J.E. Peterson, *Defending Arabia* (London: Croom Helm, 1986).

(١١) Andrew Rathmell [et. al.], "A New Persian Gulf Security System," *RAND Issue Paper*, 2003.

الجدد في واشنطن في السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين أنتجت تهديدات جديدة بدفع المنطقة نحو التطرّف وإدخال تغيير خطير على توازن القوى الإقليمي.

أطلق غزو العراق قوى تسبب أخطاراً كبيرة على شعب العراق الذي قتل ونزح منه الملايين، وعلى سلامة الدولة العراقية وأمن كل البلدان المجاورة، ربما باستثناء إسرائيل. ولم يشهد أي نزاع في التاريخ الحديث مثل هذا اللف والدوران في الأسباب المقدمة للتدخّل العسكري الخارجي. وقد بيّنت مذكّرة داوننغ ستريت عن اجتماع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير مع نخبة من الوزراء في الحكومة والقادة العسكريين والخبراء الأمنيين والإعلاميين، التي كشفت عنها صحيفة **صنداي تايمز** البريطانية في ١ مايو ٢٠٠٥، أن قرار غزو العراق اتخذ باكراً في يوليو ٢٠٠٢، وأنه بُرّر بمزيج من المزاعم عن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وتشير هذه الوثيقة والعديد من الوثائق الأخرى التي أعلن عنها منذ عام ٢٠٠٣ إلى عدم إيلاء النتائج المترتبة على الانهيار السريع لنظام صدام حسين كبير اهتمام. وحين أصبح من المتعذر الإبقاء على خرافة أسلحة الدمار الشامل بعد احتلال العراق، تغيّر المبرّر ليصبح حرية العراقيين وتحرّرهم ثم إعادة تأسيس الشرق الأوسط الكبير.

أدخلت حماسة المحافظين الجدد للتحوّل السياسي والاجتماعي في المنطقة عنصراً مثيراً للاضطراب لم يغامر به النهج البريطاني التقليدي لأمن الخليج قط. وكشف التعليل بأن الفوضى الخلاقة مبرّرة كشرط مسبق لإعادة البناء عن تجاهل تام للتقاليد الاجتماعية والثقافية والسياسية للشرق الأوسط. وهكذا يواجه العراق، إلى جانب الكارثة الإنسانية الرهيبة، انقساماً عرقياً وطائفياً ثلاثي الشُّعَب، بل إن فترة الفوضى الطويلة عرّضت للخطر حتى أهداف مصادرة مصادر النفط وإقامة قواعد عسكرية طويلة الأمد، وهي أهداف لم يعلن عنها كمبرّر منطقي أصلي للغزو لكنها أخذت تسيطر بصورة متزايدة على الخطاب العالمي في شأن النزاع العراقي. لقد كان النظام البعثي في بغداد عدواً لدوداً لسياسة الإسلاميين، وقد انشق عن أغلبية الدول العربية في مسألة دعم المجاهدين الذين قاتلوا الاحتلال السوفياتي لأفغانستان في حرب استنزاف مريرة استمرت نحو عشر سنوات. ومهّد تدميره الطريق للتدخّل غير المسبوق للقوى الإسلامية، بمن فيها القاعدة، في المقاومة العراقية للنظام الدستوري والسياسي الذي وضع للعراق بعد غزوه عام ٢٠٠٣.

٢- الحرب غير المتكافئة والجنوح إلى الراديكالية

أدت النزاعات الطويلة في العراق وأفغانستان إلى تسارع الجنوح نحو الراديكالية في المنطقة بأكملها. كما أن الميل في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى التعبير عن هذه النزاعات بعبارات أيديولوجية وكنضال تحوّلي يمكن أن يستمر جيلاً على الأقل، أنتج مشاكل خطيرة للحكومات الإقليمية، من مصر إلى باكستان. وقد أظهرت كل دول الخليج تقريباً مرونة كبيرة في مواجهة التحديات الراديكالية المبكرة بما في ذلك المرحلة الملالية والتبشيرية للثورة الإيرانية. لكن القوى التي ولدها التدخّل العسكري الخارجي الواسع النطاق والوجود الطويل للقوى الخارجية في البر والبحر أذكت العواطف المظلمة وأنماط المقاومة. ومن النتائج غير المقصودة الاستقطاب الطائفي غير المسبوق وتجمّع تقانة الإرهاب في المنطقة، وهو السلاح الأمضى للحرب غير المتكافئة التي لا يسع أي دولة إقليمية أن ترضى عنه. لقد احتوت دول مجلس التعاون هذه التهديدات بنجاح حتى الآن لكنها ليست في أولويات رفعها عن جدول أعمالها الأمني. فالنزاع الطويل مع إيران لم يؤد إلى تقسيم العراق وفقاً للخطوط الطائفية لكن غزو عام ٢٠٠٣ أحدث ذلك وأثار مخاوف معقولة من امتداد هذا التصدّع إلى الدول المجاورة.

٣- مشهد استراتيجي جديد

نظرت إيران إلى الوضع المتكشّف في العراق بوصفه خطراً وفرصة في آن؛ فخطاب الرئيس جورج بوش الشهير عن محور الشر، وتنامي الخلاف في شأن البرنامج النووي الإيراني وتخصيص الكونغرس أموالاً لدعم تغيير النظام في إيران أبرز الخطر المحدق وأصبح السبب للسياسة الإيرانية المبادرة لتعزيز الأمن القومي بتوثيق علاقاتها مع سوريا وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين. وأصبحت السياسة نفسها فرصة حين أدركت إيران جيداً أن الميليشيات المسلحة في العراق وعناصر معينة في أفغانستان ترغب في التحالف معها. ومن النتائج الواضحة التي لا لبس فيها لتدمير العراق، وهو أحد أكبر الدول العربية وأكثرها تطوّراً، تغيّر المشهد الاستراتيجي للمنطقة. فإيران تشغل الآن مكاناً أكثر أهمية في هيكل القوة والنفوذ وقادرة على متابعة مجموعة أوسع من الأهداف في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. فمن المعترف به أن ثمة حلقة من القواعد العسكرية الغربية حولها وتبقى غير حصينة أمام حرب التقانة العالية. لذا فإنّها تواجه عدم

المنعة بزيادة نفوذها الدبلوماسي، وترمي إلى إضعاف هذا الحصار والنجاة من النزاع إذا أصبح محتوماً.

على الرغم من احتياطيات النفط والغاز الكبيرة التي تمتلكها إيران، فهي تنفذ خطة طموحة لبناء شبكة من مفاعلات الطاقة النووية. وينتظر أن يبدأ مفاعل بوشهر العمل عام ٢٠٠٨ على الرغم من المشاكل مع المورّدين الروس التي أخّرت العملية. ونظراً إلى خوفها من حدوث انقطاعات في توريد الوقود النووي من المصادر الدولية، فإنّها تستثمر مواردها المالية والتقانية بسخاء لإتقان دورة الوقود النووي.

البنية التحتية النووية الإيرانية قادرة الآن بالفعل على تخصيب اليورانيوم إلى درجة ٣,٥ في المئة المتدنية التي تتطلبها المفاعلات على الرغم من أنها لا تمتلك حتى الآن ما يكفي من سلاسل أجهزة الطرد المركزي للقيام بذلك على نطاق صناعي. ربما يوجد في مرفق نطانز للتخصيب ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي، لكن إيران تحتاج إلى ٦٠ ألف جهاز لإنتاج ما يكفي من اليورانيوم المخصب بدرجة السلاح (اليورانيوم عالي التخصيب) لبناء ترسانة صغيرة من الرؤوس الحربية النووية. وهناك صعوبات تقانية هائلة أمام علمائها قبل أن ينجحوا في تحويل اليورانيوم عالي التخصيب إلى سلاح، ويمكن أن يستغرق ذلك عدة سنوات للتغلب عليها.

في المجال التقليدي، أعطت إيران أولوية عالية خاصة في خططها الدفاعية لإنتاج الصواريخ البالستية ونشرها. وبإنتاج سلسلة شهاب ٣، حصلت على مكافئ قريب للقدرة الصاروخية البالستية للقوى الإقليمية بما في ذلك الهند وباكستان. لم تستغرق الدولتان الجنوب آسيويتان وقتاً طويلاً لتزويد صواريخها برؤوس نووية، وسيكون بمقدور إيران أن تحذو حذوهما إذا ما شرعت في حيازة أسلحة نووية. وقد مضت الهند وباكستان قدماً في تطوير «الصواريخ الجوالة» المنخفضة التحليق ونجحت الاختبارات الباكستانية لمثل هذا السلاح بمدى يبلغ ٧٠٠ كم مع دقة جيدة. وما لا شك فيه أن إيران ستنجح في تحقيق هذا الاختراق التقني، ويشهد تكييفها صواريخ سلك دورم للدفاع الساحلي على أن لديها المعرفة التقنية الكافية. كما استثمرت إيران كثيراً في الحرس الثوري، وهو قوة عسكرية ثانية ذات مكوّن بحري متخصص في الحرب غير التقليدية. والحرس الثوري هو أكثر القوى تعبئة أيديولوجية في إيران ويعمل بمكانة العمود الفقري للنظام الإسلامي الحالي.

على الرغم من توكيد إيران المتكرّر أن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية تماماً، فإنه يثير ردود فعل عالمية مختلفة. يرى العديد من المحللين أن سياسة إيران النووية هي في الأساس ردّ فعل على التهديدات الغربية الدائمة وتطوير أسلحة نووية في جنوب آسيا وإسرائيل. ويقال إن إيران تواجه ضروباً متعدّدة من التهديدات الأمنية من داخل المنطقة، على الرغم من أنه لا يمكن إرجاع أي منها على نحو معقول إلى الأسلحة النووية(١٢). وفي تمايز مغاير، يُشتبه على نطاق واسع في أن ثمة عنصراً سرياً في إنتاج الأسلحة الإيرانية ويصوّر ذلك كدليل على الطموحات الإيرانية للسيطرة على المنطقة. وفي ظل الفوضى القائمة في أنظمة عدم الانتشار، غالباً ما ينظر إلى الأسلحة النووية بمنزلة عملة محتومة للقوة. لذا فإن إدارة بوش لا ترغب حتى في إلقاء نظرة نقدية على سياسة النوايا الحسنة التي أعلنتها إيران تجاه جيرانها العرب، وتتجنّب موقف الاتحاد الأوروبي الذي يفضّل مزيجاً من المفاوضات والعقوبات المحدودة ضد إيران، وتكرّر بين الحين والآخر رأيها بأن إيران تشكل تهديداً قائماً وواضحاً لدول الخليج العربي إضافةً إلى المصلحة القومية الأمريكية. من المحتمل أن تؤدي الحاجة إلى الاستعانة بإيران لاحتواء عدم الاستقرار في العراق إلى مراجعة هذا الموقف المتشدّد تجاه إيران، ومن ثم سيشهد الوضع الجيوسياسي تغييراً كبيراً يفتح قنوات جديدة لإعادة ترتيب المعنيين في هذه المنطقة الحيوية. ومثل هذا التغير مصوّر بوضوح في تقرير بيكر ـ هاملتون عن العراق(١٣) وربما يحظى بقوة جذب أكبر في الوقت الذي تقترب ولاية الرئيس بوش الثانية من نهايتها، ويؤكّد الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون نفوذه القوي على القرارات في واشنطن. ومثل هذا التغيّر بحد ذاته في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية لن يبدّد القلق في دول الخليج، ولا يلغي الحاجة إلى التوصل إلى ترتيب أمني مقنع في المنطقة.

ثمة إجماع عالمي عريض على أنّ الطموحات النووية الإيرانية تعَد مصدر قلق عميق لدول الخليج المجاورة، بصرف النظر عن المفاهيم المختلفة تجاهها. ويمكن أن يكون لها تأثير مزعزع للاستقرار، إن لم يكن أكثر، بإحياء اهتمام الدول العربية بأسلحة الدمار الشامل وصولاً إلى مصر، وتركيا أيضاً. ويوجد صدى خاص لهذه المقولة الأخيرة لدى لوبي عدم

(١٢) Maurizio Martellini and Ricardo Redaelli, "Addressing the Iranian Nuclear Option," monograph published by the Instituto Affari Internazionali, 2004.

(١٣) James A. Baker and Lee Hamilton, Co-Chairs, *Iraq Study Group Report* (New York: Vintage Books, 2006).

الانتشار الذي يبدي امتعاضاً بالفعل من الضعف المطرد للأنظمة النووية العالمية القائمة. وفي الوضع الجيوسياسي القائم، قد يكون لدى الخليج سبب مشروع للتفكير في نتائج أي من السيناريوهين الحاضرين اللذين يبحثهما المجتمع الدولي، أي أن تتحدى إيران بعزم وتصميم العقوبات وقراري مجلس الأمن الدولي الصادرين في مارس ٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٧ وتكسب بالتدريج القبول الدولي لبرنامج تخصيب اليورانيوم بدرجة المفاعلات الخاضعة للضمانات، أو أن تشن إسرائيل و/ أو الولايات المتحدة هجوماً استباقياً عليها. وربما يكون الخيار الأفضل بالنسبة إليها الدخول في حوار مستقل مع إيران يحميها من عواقب تحوّل إيران إلى دولة نووية أو دفعها بقسوة إلى نزاع عسكري مع قوى تهدّد بتدمير منشآتها النووية. ويمكن أن يحظى هذا الحوار بأفضل فرصة إذا حصل تحوّل نموذجي في الاستراتيجيات لضمان أمن الخليج في وجه التهديدات التقليدية وغير التقليدية.

٤- نموذج جديد

يبرّر الوضع الاستراتيجي الهش عقب الغزوين الفاشلين للعراق وأفغانستان الحاجة إلى إيجاد هيكل أمني جديد لمنطقة الخليج. ويجب أن يكون هدف أمن الخليج أوسع أفقاً مما هو معروض بالرغبة الأمريكية في المحافظة على دور حصري وأحادي. وذلك ليس دعوة إلى تحويله إلى مفاضلة بين خيارين، بل مطالبة بتوازن جديد يمكن الوصول إليه بالآليات الدبلوماسية المطبّقة على التجمّعات الإقليمية في أماكن أخرى ولا سيما في شرق آسيا. يجب تعديل الدور المهيمن الذي تولته الولايات المتحدة بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس لجعله يتلاءم مع هيكل أمني جديد تكون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فيه عنصرين مهمين. ويوفّر التنوّع الاقتصادي في دول الخليج وتوسّع المرونة الجماعية لهذه الدول الأساس لترتيب تاريخي جديد.

يوفّر مجلس التعاون نواة توجد حولها مجموعة ثانية من البلدان الصديقة التي تستمد منافع كبيرة من تفاعلها مع النواة. فالمبدأ الأساسي الذي أعطى أرباحاً كبيرة في أمكنة أخرى، مثل منطقة آسيان، يقوم على تنظيم من طبقتين للعلاقات: تكامل أساسي وغالب لدول مجلس التعاون وإفصاحها على نحو تدريجي عن مفهوم هياكل مجلس التعاون الموسّعة. وقد يوفّر هذا التوسيع للطبقة الثانية أحد أكثر الوسائل فاعلية للتوصل إلى تقارب مع إيران. فبمقدور

باكستان كجار صديق وموثوق فيه وكامتداد فعلي للحزام الساحلي الذي تنتظم فيه غوادار في سلسلة من الموانئ الشقيقة، والهند، كقوة عسكرية واقتصادية صاعدة، تقديم مساهمة كبيرة في توازن جديد للقوى. وإذا ما أنشئت آلية فعالة لإشراكهما مع مجلس التعاون، فقد يجدان أنها عامل في تحركهما الراهن نحو انفراج أوسع في جنوب آسيا. وقد لوحظ دولياً أن عرب الخليج وإيران ميالون إلى هذا التقارب وأن اقتصاد الطاقة هو أحد المصادر الرئيسية التي لديها القوة لدعمه. ووفقاً لهذا التحليل، تصبح روابط باكستان الخاصة مع العالم الإسلامي حافزاً للعلاقات الجيدة مع الهند[١٤].

إن الخاصية المشتركة للمصالح الوطنية المعاصرة واستمرار الروابط الحضارية القديمة يوفّر القيم الأخلاقية الأساسية التي تآكلت في حالة الولايات المتحدة بسبب سياساتها الأخيرة المثيرة للخلاف في الشرق الأوسط. وسيكون على الولايات المتحدة، كقائدة للبلدان الصناعية الأساسية، بما فيها اليابان، ولديها مصالح حيوية في منطقة الخليج، إعادة تعريف دورها، بينما على دول مجلس التعاون تحديد الوضع المستقبلي للقواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية على أراضيها، ولا سيما بعد سحب جُلّ القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان. وقد يشير ذلك إلى نهاية الحقبة الأمريكية كما يتصوّرها المفكّرون المحافظون الجدد الطموحون الذين حرّكوا السياسة الأمريكية في عهد الرئيس بوش، لكن سيتواصل الارتباط الأمريكي القوي بأمن الخليج في نظام متعدّد الأطراف متميّز التعريف. وقد بدأ نشوء القوة البحرية لعدد من الدول بتغيير سياسة حماية خطوط الملاحة البحرية في المحيط الهندي، وهو ما يبرز الحاجة إلى نظام جديد للأمن البحري.

رابعاً: رياح التغيير في المحيط الهندي

يتركّز ازدهار بلدان دول مجلس التعاون غير المسبوق على التطوّر الهائل للمدن الساحلية الكبرى التي تجاوزت بالفعل مكانتها القديمة كعواصم لدول مدينية ريعية. وعلى الرغم من أن عائدات النفط والغاز لا تزال تحظى بأهمية عظيمة، فإنّ بلدان مجلس التعاون طوّرت هيكلاً اقتصادياً متزايد التنوّع حيث تظهر قطاعات جديدة في مجالات الصناعات البتروكيميائية

(١٤) Henry L. Stimson Center, "The Middle East and the Rising Asian Powers," study published in Spring-Summer 2004.

والمرافق العامة والخدمات والسياحة. ومن الأسئلة الرئيسية التي تطرح اليوم: هل يمكن أن تؤدي العلاقات الاقتصادية المتنامية بين آسيا ومجلس التعاون إلى إعادة ترتيب سياسي[١٥]؟ فلا يسع دول مجلس التعاون ألا تُبدي اهتماماً في التشكيل المتغيّر للقوة البحرية.

كانت البحرية الأمريكية تمتلك سيطرة حصرية فعلية في المنطقة منذ عقود. ولا بد من الاعتراف أن فترة طويلة ستمضي من دون أن يتمكن أحد من مجاراة قوتها النارية أو تحديها، لكن الخطوط الملاحية البحرية الحيوية لن تبقى منطقة محظورة محصورة بها. فقد عمدت الهند إلى تنفيذ خطة طموحة جداً لعرض القوة فوق منطقة واسعة جواً وبحراً. وقال قائد هندي سابق للبحرية ذات يوم: إن على الهند أن تمتلك ثلاث مجموعات من حاملات الطائرات، وغواصات تعمل بالطاقة النووية، وطائرات مقاتلة فائقة التقدّم، وطائرات استطلاع بعيدة المدى، ومدمّرات وفرقاطات لإعطاء مضمون للمبدأ البحري الهندي الجديد الذي نُشر في يونيو ٢٠٠٤ [١٦]. ويتوقّع أن تحصل البحرية الهندية في السنوات العشر القادمة على حصة كبيرة من النفقات الدفاعية، التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، تزيد كثيراً عما كانت تحصل عليه في الماضي للقيام بمهمات يصفها المبدأ البحري بأنّها «أكثر تنوّعاً وتعقيداً مما كانت عليه من قبل».

يشدّد هذا المبدأ على الحاجة إلى رادع نووي بحري. وتصوغ الهند حالياً شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة التي عرضت عليها بالفعل أحدث الأسلحة بما في ذلك طائرات لم تدخل الخدمة في سلاحها الجوي. غير أن ذلك لن يقنع الهند بالتخلي عن السعي للحصول على قوة عسكرية مستقلة تعتقد أنها سمة ضرورية من سمات القوة الكبرى.

إن جدلية العلاقات الهندية ـ الباكستانية تجبر باكستان على إبداء اهتمام أكبر ببحريتها المهملة؛ فما لا يقل عن ٩٠ في المئة من تجارة باكستان يحمل بحراً، لذا فإن إبقاء طرق المواصلات البحرية مفتوحة في كل الظروف أمر حيوي بالنسبة إليها. ويلحظ برنامج تحديث القدرة البحرية الباكستاني هذه التطوّرات البحرية الجديدة في منطقة المحيط الهندي. ويجري تجهيز البحرية بما

(١٥) *Gulf Research Center Newsletter;* no. 13; (April 2004).

(١٦) يتوافر الكثير من الكتابات عن البحرية الهندية. للاطلاع على هذه الملاحظة، انظر:

"Indian Maritime Doctrine," available at: www.globalsecurity.org/military/world.india; Tim Huxley's, "India's Naval Expansion;" *Contemporary South Asia,* vol. 1, no. 3 (1992), and "Indian Navy," available at: www.defenceindia.com.

يتجاوز مهمة حراسة ساحلها الغربي الذي يمتد ٨٠٠ كم لتصبح الحارس الموثوق فيه للحدود البحرية لباكستان ومنطقتها الاقتصادية الحصرية. ومن العناصر الحاسمة في السياسة الباكستانية تعزيز العلاقات الأخوية مع البحريات الإقليمية؛ وما التدريبات المشتركة مع عمان سوى مظهر من مظاهر هذه السياسة. وقد فتح تطوير غوادار بمساعدة صينية فصلاً جديداً في التخطيط الباكستاني. فغوادار هي محور ممر الطاقة الذي تأمل باكستان في تقديمه إلى الصين والبلدان الآسيوية الأخرى. والهدف الاستراتيجي هو التوصّل إلى توازن قوى يبقي على المحيط الهندي، ثالث أكبر المحيطات في العالم والمسطّح المائي المحوري في السياسة العالمية، منطقة سلام. ووفقاً لتقرير وزارة الطاقة الأمريكية لسنة ٢٠٠٦، ارتفعت صادرات الخليج النفطية إلى آسيا من ٥,٦٧ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠١ إلى ١٥,١٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٥.

يرى محللون مستقلون أن إعادة توجيه اقتصادات الخليج نحو الشرق قد «سرّع اتجاهاً جيوسياسياً أساسياً»[١٧]. وترى باكستان أن القوى الآسيوية الصاعدة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الطاقة من الخليج في نموّها الاقتصادي لديها مصلحة مشتركة في توازن القوى الذي تسعى إليه باكستان في منطقة المحيط الهندي.

تدرك باكستان أن من المرجّح أن تمضي فترة طويلة من دون أن تتحدى القوى الآسيوية الوجود الأمريكي المسيطر في المنطقة. وقد حوّلت الصين أمن طرق الملاحة البحرية الذي وفّرته القوة البحرية الأمريكية في الماضي لمصلحتها. وتسعى الهند إلى ترتيب لتشارك القوى مع الولايات المتحدة التي تستوعب طموحها بأن تصبح دولة إقليمية مسيطرة. وتريد باكستان بالدرجة الأولى ضمان ألا يؤدي تغيّر تشكيل القوى إلى تأثير معاكس في المصلحة الوطنية للدول الأخرى. كما أدركت باكستان، الحليف الوثيق للولايات المتحدة، تأثير التدخّلات الخارجية المتكرّرة المثير للفوضى. وتحدّث رئيس هيئة رؤساء الأركان المشتركة الباكستاني ببعض التفصيل أمام الحوار الخليجي الثالث في المنامة في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ عن التناقض الظاهري للحث على الوجود العسكري الأجنبي الذي يمارس تأثيراً مباشراً مثبتاً للاستقرار ويثير في الوقت نفسه تأثيرات مزعزعة للاستقرار الداخلي في الدول منفردة، وعلى المستوى الإقليمي أيضاً. وعبّر عن دعم باكستان سلسلة من التطوّرات المرحلية المرغوب فيها: مشاورات مكثّفة

(١٧) Steffen Hertog, "Renewing an Old Geo-economic Axis," *Gulf Asia Research Bulletin* January 2007(Gulf Research Center).

داخل مجلس التعاون في شأن الأمن في المستقبل، وتوسيع الفهم الإقليمي الجماعي، وأخيراً هيكل أمني أكثر إشراكاً. وهذا مماثل لما تقدّم من إعلان عن البنية الأمنية ذات الطبقتين.

يساعد الترتيب الإقليمي على ضبط قسوة الأحادية الأمريكية التي تؤثّر تأثيراً قوياً في المصلحة الوطنية للدول الإقليمية بقدر ما تؤثّر المصلحة الأمريكية على المدى الطويل. ومن الأمثلة على ذلك معارضة الولايات المتحدة خط أنابيب الغاز الإيراني ـ الباكستاني ـ الهندي، ويحاول البلدان الجنوب آسيويان اللذان يواجهان نقصاً خطيراً في الطاقة التغلّب على هذه المعارضة. لكن الولايات المتحدة تفضّل تشجيع تدفّق الطاقة القائمة على الطاقة المائية المنتجة في طاجيكستان وقيرغيزستان كبديل من ذلك. إن الحاجات الآسيوية كبيرة جداً ويجب ألا تخضع لما قد يتبيّن أنه انحياز استراتيجي أمريكي قصير الأجل، بل إن أي حل للطاقة يدعم اقتصادَيْ باكستان والهند سيكون على المدى الطويل لمصلحة العولمة التي تدعمها الولايات المتحدة. وثمة وعي جماعي يتطوّر بالتدريج في المنطقة مفاده أن السياسات القديمة التي تبرز الخلافات بين دول مجلس التعاون أو تفاقم المشاكل غير المحلولة مع جيران مثل إيران أدت غرضها. وحان الوقت لإطلاق مبادرات تحتوي التوتّرات وتعطي الحنكة السياسية الإقليمية فرصة لخفض أسباب النزاع.

١ - التوازن النووي ونظام ضبط الصواريخ

أجرت الهند تجربتها النووية الأولى عام ١٩٧٤. وأعلنت سلسلة التجارب في مايو ١٩٩٨ عن قدومها كقوة تمتلك قدرات أسلحة نووية مثبتة. وتقوم الآن بتنفيذ خطة لنشر أسلحة نووية تطلق من البر والبحر والجو. وستحرّر الاتفاقية التاريخية مع الولايات المتحدة في شأن التعاون في المشاريع المدنية السلمية كميات كافية من اليورانيوم المخصّب بدرجة الأسلحة لإنشاء ترسانة رهيبة من الرؤوس الحربية. غير أن الهند لا تخطط لتكديس الأسلحة النووية على خطوط الدعاة الرئيسيين للحرب الباردة عقب عام ١٩٤٥. كانت باكستان لمدة عقود من أشد المناصرين في الأمم المتحدة لإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، ولنظام التخلّص من الصواريخ في جنوب آسيا لاحقاً. غير أنّها اتبعت منذ عام ١٩٧١ برنامجاً نووياً طموحاً، وبالتالي تمكّنت من تأكيد التكافؤ الاستراتيجي بعد أسبوعين من الاختبارات النووية الهندية عام ١٩٩٨. ولديها ترسانة صغيرة جداً تنسجم مع مبدأها القائم على الردع الأدنى الموثوق

فيه، لكنها لم تتخلّ حتى الآن خيار استخدام الأسلحة النووية أولاً بسبب عدم التكافؤ الكبير في القوة العسكرية التقليدية مع الهند. ونجحت الهند وباكستان في تطوير صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى ذات دقة عالية. وتواجه الهند بعض المشاكل التقانية في تطوير الصواريخ البالستية العابرة للقارات، لكنّها تستطيع التغلّب عليها. وإذا اتخذت الهند قراراً سياسياً بصنعها، فلن يستغرق علماؤها وقتاً طويلاً لإنتاجها.

الأنظمة الهندية الحاضرة[١٨] التي قد تهم منطقة الخليج هي أغني ١ (٢٥٠٠ كم)، وأغني ٢ (٣٠٠٠ ـ ٣٥٠٠ كم)، وأغني ٣ (٥٠٠٠ كم). وقد طوّرت باكستان صواريخ بالوقود السائل والوقود الصلب والأنظمة المقابلة هي غوري ١ (١١٠٠ ـ ١٥٠٠ كم)، وغوري ٢ (٢٠٠٠ كم) وشاهين ٢ (٢٤٠٠ ـ ٢٥٠٠ كم). وكثير من مخزون الصواريخ القصيرة المدى لدى البلدين خاصة بأغراض كل منهما. ويعمل كلا البلدين على إتقان «صواريخ جوّالة» طويلة المدى منخفضة التحليق ويصعب اكتشافها. قد نجحت باكستان في اختبار مثل هذا الصاروخ بمدى يصل إلى ٧٠٠ كم ودقة ملحوظة. تركّز إيران أيضاً على حيازة قدرة مماثلة. وتماثل صواريخها من طراز شهاب ٣ صواريخ الهند وباكستان، وقد بنت مخزوناً كبيراً من الصواريخ القصيرة المدى. ومن نجاحاتها المهمة تطوير قذائف تطلق من الشاطئ على عدو غازٍ.

ليس هناك سيناريو متصوّر للوقت الذي تهدّد فيه الهند وباكستان الخليج بأسلحتهما التقليدية أو النووية. لكن على المخططين في الغالب أن ينظروا في القدرات بدلاً من النوايا الحسنة. لذا على دول الخليج أن تتبع استراتيجية ذات شعبتين: الاستثمار في ما يعتقدون أنه ملائم للدفاع الذاتي مع التحفّظ على الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية التي تتطلب رأس مال كثيفاً وليست مضمونة القيمة ولا سيما في إطار موقعها الجيوسياسي الفريد؛ ثانيا التشارك مع الهند وباكستان في ضمان أن يكون للبنية الأمنية المذكورة أعلاه ضوابط واسعة على الأسلحة النووية والصواريخ. ويجب أن تسعى القوتان الجنوب آسيويتان، ربما بمساعدة الصين، إلى استكمال المبادرات الدبلوماسية المحلية بإدخال إيران ضمن نطاق تدابير بناء الثقة والتعامل مع التصوّرات الصالحة عن التهديدات بخلاف ذلك. وقد تراكمت تجربة واسعة

(١٨) للاطلاع على الصواريخ البالستية، انظر:

Cheema and Muneer Mahmud, "Ballistic Missiles and South Asian Security," Islamabad Policy Research Institute, 2007.

بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠ عن كيفية التلطيف من أوضاع مماثلة في أوروبا ومسارح أخرى في أثناء الحرب الباردة. وستسهّل هذه العملية روابط باكستان التقليدية مع إيران، على الرغم من أنها ليست في أحسن حالاتها حالياً. وإذا ما قرّرت دول الخليج محاكاة إيران في اكتساب القدرة على توليد الطاقة النووية وغيرها من التطبيقات السلمية للعلوم النووية، فقد يسهل التوصّل إلى ترتيب إقليمي للحصول على خبرات الأصدقاء من داخل المنطقة. فغالباً ما يحجب التركيز الدولي على الأسلحة النووية الباكستانية أن المؤسسات النووية في ذلك البلد لديها معرفة واسعة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وأن بوسع باكستان مساعدة دول الخليج بموجب برامج خاضعة لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضماناتها.

٢- تطوير الموارد البشرية

يقال إن ارتفاع أسعار النفط يقدّم إلى قادة دول مجلس التعاون فرصة فريدة لتنويع اقتصاداتها خارج المنتجات الهيدروكربونية، وعلى مجلس التعاون إجراء إصلاحات لازمة جداً في ثلاثة مجالات حيوية: أسواق العمل والتعليم والأسواق المالية[١٩]. وتبرّر مثل هذه الإصلاحات اتخاذ خطوات كبيرة في تطوير الموارد البشرية. فبما أن مجلس التعاون يضم «أحد أفتى السكان في العالم وأسرعها نمواً»، فإن على الدول الأعضاء الإفادة القصوى من المكاسب النفطية التي يتوقّع أن تصل إلى ما بين ٢ و٣ ترليونات دولار في العقد القادم لتحسين جودة التعليم من رياض الأطفال إلى التعليم العالي، ولا يقل عن ذلك أهمية إحداث خفض كبير في البطالة التي تبلغ نسبة عالية في الوقت الراهن[٢٠]. ويقدّر أن دول مجلس التعاون بحاجة إلى استحداث عدد كبير من فرص العمل العالي النوعية في القطاع الخاص سنوياً، وأن عليها الاستثمار بقوة في التعليم والتدريب إذا أرادت خفض الاعتماد على العمال المكتبيين الوافدين في المستقبل المنظور. وذلك مجال تستطيع أن تعزّز دول مجلس التعاون فيه وباكستان تعاونها إلى حد كبير.

يمثّل الباكستانيون مكوّناً كبيراً من الوافدين الذين يبلغ تعدادهم ١٢,٥ مليون نسمة في المنطقة. وقد أشير أعلاه إلى إسهامهم المالي في الاقتصاد الباكستاني باختصار. وثمة حاجة إلى دراسة منهجية للتأثير الاجتماعي والثقافي لتجربتهم في البلدان الخليجية في المجتمع الباكستاني.

(١٩) Kito de Boer, [et. al,] "Beyond Oil: Reappraising the Gulf States," available at: www.yalewglobal.yale.edu

(٢٠) Ibid.

وتنعكس التجربة الخليجية في الابتكارات على المخططات السكنية بقدر ما تنعكس في المعايير الاجتماعية. وفي حين قيّدت العوامل السياسية من مدى الاتصال الشعبي مع إيران الأقرب من الناحية العرقية والعراق الذي يحظى بإجلال ديني، فإن التفاعل مع المملكة العربية السعودية، موطن أقدس حرمين في الإسلام، ودول مجلس التعاون الأخرى بلغ ذروة عالية جديدة. فقد أحدث علاقة تكافلية ارتفع زخمها في السبعينيات من خلال العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، لكنها تشمل كل قطاعات المجتمع الآن. فبلدان مجلس التعاون لديها الموارد المالية لاستخدام المهنيين من أي مكان في العالم الغربي، لكن الحساسيات الثقافية توفّر حافزاً للمساهمة التي يمكن أن يقدّمها الوافدون الباكستانيون من ذوي التعليم العالي في مجالات محددة. ولا تزال الإمكانات الكاملة للتعاون المؤسسي المفيد للجانبين مع بعض الدوائر المميّزة في المؤسسة الباكستانية للتعليم العالي والبحث بحاجة إلى استكشاف. إن دول مجلس التعاون تجري استثمارات كبيرة في مرافق التعليم العالي لديها، وهذا هو الوقت المناسب لكي يشارك التعليم العالي الباكستاني في هذا المسعى بتعزيز الروابط المؤسسية، وبخاصة في الأنظمة التي يواجه فيها الطلاب المسلمون من كل أنحاء العالم شيئاً من التمييز ضدهم في الجامعات الغربية. ويجب أن يكون الهدف الاستراتيجي تقليص الوقت الذي تحتاج إليه النخبة الخليجية لتولي المسؤولية عن القطاعات الرئيسية في الحياة الوطنية.

لا يمكن أن تنتهي مقالة عن العلاقات بين باكستان ودول مجلس التعاون إلا بالاحتفاء بالعلاقات التي تربط بين شعوبهما منذ أمد بعيد. وقد بثّ فيها الإسلام روح الأخوّة التي لا تموت. فضمنت هذه الروح حالة فريدة من العلاقات بين الدول. ويكمن التحدي الحالي في التوفيق بينها وبين المحرّكات الاستراتيجية والاقتصادية للسياسات في عالم معرّض للتحوّلات السريعة. وهو عالم تهمّش فيه الدول بقوى العولمة المستقلة في الواقع وتنضم إلى صفوف «الدول الفاشلة» التي تتميّز بالفوضى والعنف والإرهاب. في عام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، كان العراق يعد بأن يكون قائداً للعالم العربي بإمكاناته النفطية الضخمة ومياهه وقوته العاملة. وها هو اليوم يقدّم رواية تحذيرية يجب أن تفكّر فيها الدول الإقليمية. إن توسيع عمل مجلس التعاون بإحاطة نواته بمجموعة متمركزة من القوى الصديقة يوفّر احتياطياً ضد الاضطراب الذي يحدق بعصرنا. وقد حان الوقت لكي يستنبط رجال الدول الإقليمية هيكلاً ملائماً لها.

الفصل الثاني

الخليج وباكستان: علاقة غير متكافئة

شهيد جاويد بوركي

مقدمة

يقف العالم العربي وباكستان عند مرحلة حاسمة في تاريخ كل منهما. ومع الانتقال من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٧، ثمة مشاكل يجب التعامل معها وفرص يجب تحقيقها. فأي طريق ستسلكه البلدان التي تكوّن هذه الناحية من العالم؟ يثير هذا السؤال عدداً من الأسئلة الأخرى التي تحتاج إلى النظر فيها حتى إذا لم يكن ممكناً الإجابة عنها تماماً. ويجب التعامل مع هذه الأسئلة لتطوير فكرة ما عما يحمله المستقبل للبلدان في هذه الناحية من العالم. هل تتحرّك معاً وتحقّق أهدافها وطموحاتها المشتركة، أم تبقى منقسمة استناداً إلى تنامي الصدوع بين أتباع الطائفتين المسلمتين السنية والشيعية؟

عند التأمّل في مستقبل هذه المنطقة من العالم، من المفيد إقامة علاقة بين الاقتصاد والتطوّرات الاجتماعية، والسياسة والعلاقات الخارجية.

ماذا عن المستقبل الاقتصادي للعالم العربي؟ هل ستبقى أسعار النفط، أهم الصادرات للعديد من البلدان في المنطقة والقاعدة الاقتصادية لبعضها، مرتفعة وتواصل إدخال رؤوس

الأموال الضخمة؟ كيف ترتبط هذه الدخول غير المنتظرة مع الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة المستخدمة؟ هل ستبدّد إلى حد كبير كما حصل في الأعوام الخمسة عشر الممتدة بين منتصف السبعينيات وأوائل التسعينيات حين طرأت زيادة كبيرة على تدفّق رؤوس الأموال الناتجة من الارتفاع الحاد في أسعار النفط؟ أم ستنشئ قيادة هذه البلدان، مستفيدة من دروس الماضي، قاعدة دائمة تستطيع أن تبني عليها هياكل اقتصادية صلبة تبقى قائمة حتى إذا هوت أسعار النفط؟

بدلاً من التعامل مع العالم العربي بأكمله، سيحصر هذا الفصل تحليله في البلدان التي تؤلف مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتضم هذه المجموعة الإقليمية ستة بلدان ـ الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت. ويبدو عند كتابة هذه السطور أن ثمة نموذجاً اقتصادياً جديداً يتطوّر في مجلس التعاون وسيجعل المنطقة مستقلة اقتصادياً، بمعنى أن تقدّمها ومصيرها لن يعتمد على الغرب تماماً.

ما نوع الأدوار التي ستؤديها البلدان المصدرة، ولا سيما الصغيرة منها، في نزاع الإسلام المتطرّف مع الغرب؟ وكيف ستستوعب شهية الولايات المتحدة النهمة التي لا تشبع للنفط والغاز واستخدامها القوة العسكرية في محاولة لتأمين إمداداتها في المستقبل؟ إن البحث الأمريكي عن الأمن في منطقة الطاقة يحدّد ما يراه بعض المحللين دوافعها الإمبريالية الأساسية. فكيف سيتعامل العالم الإسلامي على العموم والبلدان الصغيرة المنتجة للنفط على الخصوص مع هذا العنصر في السياسة العالمية؟

توجد باكستان في الجانب الآخر من المعادلة التي يعرضها هذا الفصل، وهي البلد الإسلامي في جنوب آسيا الذي لا يزال يتعامل مع بعض التوتّرات التي رافقت مولدها كبلد مسلم منفصل انشق عن الهند البريطانية قبل ستة عقود تقريباً. وأدى مقتل أكثر من مليون شخص وانتقال نحو ١٤ مليون لاجئ (ثمانية ملايين مسلم إلى باكستان وستة ملايين غير مسلم إلى الهند من باكستان) إلى جعل باكستان دولة إسلامية أكثر مما كان يفكّر فيه مؤسسها محمد علي جناح. فالمناطق التي تؤلف اليوم جزءاً من باكستان تضم أغلبية إسلامية كبيرة، كان نحو ثلاثة أرباع سكانها من المسلمين. ونتيجة انتقال السكان في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥١ وهجرة غير المسلمين، فإن ٩٥ في المئة من شعب باكستان اليوم هم من المسلمين[١].

(١) أنشئت باكستان كبلد لمسلمي الهند البريطانية. وكانت في الأصل مكوّنة من جناحين، باكستان الشرقية

لذا فإن التطهير العرقي الذي أعقب إنشاء باكستان، أنتج بلداً أقل تنوّعاً من ناحية دين المواطنين وأثار قضية دور الإسلام في المجتمع. ويبقى ذلك مسألة غير محلولة حتى اليوم. وقد اكتسب ذلك بعداً جديداً وأكثر إلحاحاً في الوقت الذي يتصارع العالم الإسلامي بأكمله مع مسألة الهوية. فهل يساعد الارتباط بين منطقتين إسلاميتين مختلفتين جداً – مجلس التعاون وباكستان – في حل بعض هذه التوتّرات في العالم الإسلامي؟

يقدم الجدول رقم (٢-١) بعض البيانات الأساسية عن اقتصادات مجلس التعاون إضافةً إلى باكستان. ويؤكّد حجم السكان إضافةً إلى الاقتصادات المتنوّعة الجانب «غير المتكافئ»، للعلاقة التي يبرزها عنوان هذا الفصل. يبلغ عدد سكان باكستان أربعة أضعاف ونصف الضعف إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون – ١٥٢ مليوناً عام ٢٠٠٤ مقابل ٣٤,٥ مليون نسمة لبلدان مجلس التعاون الستة. وفي عام ٢٠٠٧ وصل عدد سكان باكستان الذي ينمو بمعدل ٢,٢ في المئة في السنة إلى ١٦٢ مليوناً، أما في مجلس التعاون، حيث معدل الزيادة أكبر، فقد ارتفع عدد السكان إلى ٣٨ مليوناً. ويضم الاثنان معاً ٢٠٠ مليون نسمة، أي سدس السكان المسلمين في العالم.

يقل الدخل القومي الإجمالي الباكستاني عن خمس الدخل القومي الإجمالي لمجلس التعاون مجتمعاً: ٩١ مليار دولار مقابل ٤٦٥ ملياراً لمجلس التعاون في عام ٢٠٠٤؛ بل إن الدخل القومي الإجمالي لبلدين فقط في المجلس، أي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أكبر من الدخل القومي الإجمالي لباكستان. ويزيد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون على متوسط نصيب الفرد في باكستان بمعدل ٢٢ ضعفاً. ويبلغ متوسّط دخل الفرد في قطر، أغنى بلدان مجلس التعاون من حيث الدخل الفردي، ٦٧ ضعف دخل الفرد في باكستان. وتقل هذه الفجوات إذا حسبت الدخول بدلالة مكافئ القدرة الشرائية؛ وفي هذه الحالة يبلغ متوسط الدخل الفردي في مجلس التعاون ١٦٤٩٣ دولاراً.

وباكستان الغربية، يفصل بينهما ١٠٠٠ ميل من الأراضي الهندية. وبقي الجزءان في اتحاد متزايد الصعوبة. وفي عام ١٩٧١، بعد تسعة أشهر من الحرب الأهلية، انفصلت باكستان الشرقية عن الاتحاد وأصبحت بنغلاديش، في حين أصبحت باكستان الغربية باكستان.

الجدول رقم (٢-١)

مجلس التعاون وباكستان، ٢٠٠٤

	السكان (بالملايين)	الدخل القومي الإجمالي (مليارات الدولارات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	الدخل القومي الإجمالي بمكافئ القدرة الشرائية	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمكافئ القدرة الشرائية
الإمارات	٤	١٠٣	٢٣,٧٧٠	١٠٤	٢٤,٠٩٠
البحرين	٠,٧١٦	١٠	١٤,٣٧٠	١١٢	–
السعودية	٢٤	٢٤٣	١٠,١٤٠	٣٣١	١٣,٨١٠
عمان	٣	٢٣	٩٠٧٠	٣٧	١٤,٦٨٠
قطر	٠,٧٧٧	٣١	٤٠,٠٠٠	٣٢	–
الكويت	٢	٥٥	٢٢,٤٧٠	٥٣	٢١,٦١٠
مجلس التعاون	٣٤,٥	٤٦٥	١٣,٤٧٨	٥٦٩	١٦,٤٩٣
باكستان	١٥٢	٩١	٦٠٠	٣٣٠	٢١٧٠

المصدر: بتصرف عن:

World Bank, *World Development Indicators,* 2006, Washington, D.C., *Tables 1.1 and 1.6, pp. 20-23 and 38-39* .

يظهر الجدول رقم (٢-٢) أن معدّلات النمو في منطقة مجلس التعاون وفي باكستان، بقدر أقل، بدأت تستردّ عافيتها في أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة. وكانت الزيادات بالنسبة إلى البلدان المصدرة للنفط ناتجة من الارتفاع الحاد في سعر النفط، أهم سلعة تصديرية في المنطقة. وتكشف بيانات الجدول رقم (٢-٢) عن أن طفرة النمو بدأت تحدث تغيراً في هيكل اقتصادات الخليج. فقد كان نمو المخرجات في قطاعات الخدمات أعلى كثيراً مما كان عليه في فترة الازدهار السابقة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠. وسنرى لاحقاً في هذا الفصل أن تسارع معدّل التوسّع الاقتصادي يضع اقتصادات هذه البلدان على مسار مستدام لا ينتج فيه النمو المستقبلي من تصدير الطاقة فحسب، بل من الخدمات الحديثة أيضاً.

الجدول رقم (٢-٢)

متوسط النمو السنوي لاقتصادات مجلس التعاون وباكستان (في المئة)

	إجمالي الناتج المحلي		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٤	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٤	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٤	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٤	١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٤
الإمارات	٤,٨	٧,٩	١٣,٢	١,٧	٣,٠	٥,٥	١١,٩	٦,٥	٧,٢	٨,٢
السعودية	٢,١	٣,٤	١,٦	١,١	٢,٢	٣,٦	٥,٦	٥,٥	٢,٢	٣,٦
عمان	٤,٥	٣,٠	٥,٠	٢,٢	٣,٩	-٠,٥	٦,٠	٩,٣	٥,٠	٥,٩
الكويت	٤,٧	٤,٧	١,٠	١٥,١	٠,٣	١,٩	-٠,١	٢,٥	٢,٧	٤,٥
باكستان	٣,٨	٤,١	٤,٤	١,٣	٤,١	٥,٣	٣,٨	٨,٠	٤,٤	٤,٨

ملاحظة: لا تتوافر بيانات مماثلة عن البحرين وقطر.

المصدر: انظر الجدول رقم (٢-١).

النقطة الثالثة التي يجدر إبرازها في البداية هي طبيعة القوى المحرّكة للسكان في مجلس التعاون وباكستان. ولتسليط الضوء على بعض مزايا الوضع الديمغرافي، نُدخل في الجدول رقم (٢-٣) أدناه بيانات عن ثلاثة بلدان متقدمة - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان. توحي الأرقام المعروضة في الجدول رقم (٢-٣) بما يلي: شهدت بلدان مجلس التعاون زيادات كبيرة في عدد السكان في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة. ومع أن الزيادة الطبيعية كبيرة، فإن جزءاً كبيراً من النمو يأتي من الوافدين. وتقدم الإمارات العربية المتحدة والكويت صورتين متباينتين في هذا الخصوص. في الأولى، نما السكان ٦,٤ في المئة في السنة خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، وعُزِي ثلثا الزيادة إلى الوافدين. في المقابل، أدت حرب الخليج الأولى في الكويت عام ١٩٩١ إلى خروج الوافدين وعودتهم إلى مواطنهم في حين بدأت الحكومة التعامل مع الصدمة الاقتصادية التي أحدثها الغزو العراقي والاحتلال القصير للبلد والهجوم الأمريكي المضاد على القوات العراقية المحتلة.

من المثير للاهتمام مقابلة خصائص أعمار السكان في بلدان الخليج بما يقابلها في باكستان من جهة، وفي بعض اقتصادات العالم الناضجة من جهة أخرى. تختلف خصائص أعمار السكان كثيراً في الإمارات العربية والكويت - ثلاثة أرباع السكان تقريباً في كلا البلدين في فئة العمر العاملة، ١٥ إلى ٦٤ عاماً. ويرجع ذلك إلى دخول أعداد كبيرة جداً من العمال الأجانب إليهما. وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن هناك حضوراً كبيراً للفتيان الصغار في أوساط السكان العرب والباكستانيين. وتوجد أكبر نسبة للفئة العمرية ٠ - ١٤ في باكستان، حيث تستأثر هذه الفئة بما يقارب خمسي السكان. ويشير ذلك إلى ارتفاع معدل نمو السكان والخصوبة في الماضي القريب. وتماثل خصائص سكان المملكة العربية السعودية الخصائص الباكستانية تقريباً. أما بالنسبة إلى البلدان الأخرى، فإن الفتيان الصغار يمثلون نحو ثلث السكان. تجدر الإشارة، في الطرف الآخر من طيف التوزيع السكاني، إلى أن المسنين - الأشخاص الذين يزيد عمرهم على ٦٥ عاماً ـ يمثلون نسبة صغيرة جداً من إجمالي السكان. ويوجد أعلى نسبة للمسنين في الكويت (٦,١ في المئة) وأدناها في الإمارات العربية المتحدة (١,١ في المئة).

الجدول رقم (٢-٣)

القوة المحركة للسكان، مجلس التعاون وباكستان

	متوسط معدل النمو السنوي للسكان		عمر السكان الفئات العمرية (في المئة)			نسبة الاعتماد المعالين كنسبة من السكان في سن العمل	
	٩٠-٠٠	٠٠-٠٤	٠-١٤	١٥-٦٤	٦٥	صغار ٢٠٠٤	مسنون ٢٠٠٤
الإمارات	٦,٤	٢,٢	٢٢,٤	٧٦,٥	١,١	٠,٣	٠,٠
السعودية	٢,٧	٢,٢	٣٧,٨	٥٩,٤	٢,٩	٠,٦	٠,٠
عمان	٢,٣	٢,٠	٣٤,٩	٦٢,٧	٢٥	٠,٦	٠,٠
الكويت	١,٠	٢,٥	٢٤,٥	٧٣,٨	٦,١	٠,٥	٠,١
باكستان	٢,٤	٢,١	٣٨,٩	٥٧,٣	٣,٨	٠,٧	٠,١
أمريكا	١,٢	٠,٩	٢٠,٩	٦٢,٤	١٣,٢	٠,٤	٠,٢
بريطانيا	٠,٣	٠,٣	١٨,٢	٦٥٩	١٥,٩	٠,٣	٠,٢
اليابان	٠,٢	-٠,١	١٤,١	٦٦,٧	١٩,٢	٠,٢	.٠٣

المصدر: انظر الجدول رقم (٢-١).

في المقابل، نجد أن البلدان المتقدمة لديها خصائص ديمغرافية مختلفة كثيراً. واليابان هي الأكثر تطرّفاً، حيث تقل نسبة الصغار جداً ٥ في المئة عن نسبة المسنين، في حين أن نسبة من هم في سن العمل تماثل تلك النسبة لدى البلدان العربية وباكستان. واليابان هي البلد الوحيد في الجدول رقم (٢-٣) الذي يتراجع تعداد سكانه حالياً. ويعني ذلك أن توزيع سكانه بحسب الأعمال سيميل أكثر لمصلحة المسنين.

إنّ هذا «اللاتناظر الديمغرافي» هو الذي يقدم فرصة كبيرة لبلدان مثل تلك الموجودة في مجموعة مجلس التعاون وباكستان لملء فجوات العمال التي بدأت تظهر في البلدان الصناعية. والعلاقة الاقتصادية الوثيقة بين مجلس التعاون وبلد كثير السكان مثل باكستان يقع في

الجانب الآخر من بحر ضيّق ستكون مثمرة جداً إذا كانت ترمي إلى استغلال نافذة الفرصة الديمغرافية المتاحة.

يستند هذا الفصل إلى عدد من الافتراضات. ومن المفيد تعدادها قبل بحث طبيعة العلاقة المتطوّرة بين ناحيتين مهمتين من العالم الإسلامي. وأول الافتراضات العديدة التي سنفترضها في هذا الفصل أن الازدهار الاقتصادي الحالي في العالم العربي الناتج من الارتفاع الحاد في سعر الطاقة – ليس النفط فحسب بل الغاز الطبيعي أيضاً – سيؤدي إلى إعادة هيكلة اقتصادات المنطقة ولن يبدّد في استهلاك غير ضروري وتبذيري. ويبدو أن عدداً من دول المنطقة تستفيد من تدفّق رؤوس الأموال الخارجية الضخمة لبناء نوع جديد من القاعدة الاقتصادية التي لا تعتمد على ارتفاع سعر النفط أو على نمو الاستهلاك المحلي. ومن المرجّح أن يصبح النمو الاقتصادي مكتفياً بذاته.

يبدو أن التغيير في هيكل الاقتصادات سيكون عميقاً في البداية في البلدان الصغيرة في المنطقة أكثر من البلدان الكبيرة. فصغر حجم البلدان المنخرطة في التغيّر بالفعل يمكّنها من التجربة وركوب مخاطر غير ممكنة في البلدان الكبيرة. ولا يتضح حدوث ذلك على أفضل وجه في دبي فقط، إحدى الإمارات العربية المتحدة، بل في البحرين وقطر أيضاً. وسيكون قدوم التغيّر السياسي والاجتماعي بطيئاً في أكبر بلدان مجلس التعاون، المملكة العربية السعودية. ويبدو أن الحال سيكون كذلك في الكويت أيضاً.

من الأسهل كذلك على البلدان الصغيرة التعلّم والإفادة من تجارب بعضها بعضاً، في النجاح والفشل على السواء. لذا كان لتطور دبي الملحوظ، القائم على عدد من التجارب الناجحة بمعظمها، تأثير كبير في الدول المجاورة الصغيرة. ويمكن إرجاع بعض ما يجري الآن في البحرين وقطر إلى ما بدئ في دبي. لكن التجربة غير محصورة في دبي. فقد غامرت الشارقة مثلاً في الرياضة الدولية أولاً لتصبح مضيفاً ناجحاً لمسابقات الكريكيت ـ وهي رياضة أحضرها الوافدون من جنوب آسيا إلى هذا القسم من العالم – قبل أن تختار البلدان الأخرى استخدام الرياضة كأحد المجالات التي تقيم عليها تطوّرها في المستقبل.

تزوّد البلدان الصغيرة في المنطقة اقتصادها بقاعدة أكثر دينامية بالتركيز على تطوير قطاع الخدمات الحديث. وباتباع هذه الاستراتيجية تجنّبت إغراء بناء مستقبلها على قطاع الطاقة التي

تمتلك فيه بعضها أفضلية نسبية. وسيعتمد المستقبل الاقتصادي لهذه البلدان بدلاً من ذلك على اقتطاع حصة من قطاع الخدمات الذي يتوسّع بسرعة ويعيد تكوين الاقتصاد العالمي. وقد كانت دبي السبّاقة في هذا المجال، وخطّت المثال الذي يسير على هديه الآخرون. ولم تكن دبي قدوة للبلدان الصغيرة في المنطقة وحسب، بل إن بلداً كالمملكة العربية السعودية أيضاً، أكبر بلدان مجلس التعاون، اتبع تلك الإمارة بخطط لإنشاء مدينة الملك عبد الله، كمركز لقطاع الخدمات الحديث في البلد.

أدت الجغرافيا دوراً أيضاً في مساعدة هذه البلدان على اختيار مجالات الترويج والاستثمار. ولا يبدو اختيار قطاع الخدمات الحديث كمحرّك لاقتصادات المنطقة معقولاً بسبب تزايد أهميته في الاقتصاد العالمي السريع التغيّر فحسب، بل إنّه معقول أيضاً بسبب موقع المنطقة في منتصف الطريق بين المنطقة الآسيوية السريعة النمو وبين اقتصادات أوروبا الغربية الناضجة. لقد أخذت آسيا تصبح بسرعة النقطة البؤرية للصناعة التحويلية في العالم، في حين تبقى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مراكز للاستهلاك. والتجارة آخذة في التوسّع بين هاتين الناحيتين من العالم، وتقدّم دول الخليج فرصاً للعبور. وقد بدأ قرارها في استثمار مبالغ كبيرة في تطوير الشحن البحري العالمي والنقل الجوي يعطي ثماره. ومن المرجّح أن يستمر هذا الاتجاه.

هل سيكون لدى البلدان التي تحاول إقامة اقتصاداتها على قاعدة ثانية باختيار الاستثمارات الضخمة في قطاع الخدمات الحديث القوة العاملة ذات المهارات اللازمة؟ قبل بضع سنوات، رسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره عن التنمية البشرية في المنطقة صورة قاتمة عن مقدار تأخّر العالم العربي في تطوير موارده البشرية[٢]. ومن الواضح أن هذه الفجوة في توافر المهارات لدى السكان المحليين والتوسّع السريع في الطلب عليها يجب أن تردم من خلال الواردات. وفي حين تقوم دبي بمسعى قوي ومكلف لتحسين قاعدة مواردها البشرية بالاستثمار الكثيف في مؤسسات التعليم العالي وتطوير المهارات، فإنّها تحاول أيضاً الاعتماد على استيراد القوة البشرية من البلدان الكثيفة السكان في جوارها المباشر. وباكستان مصدر مهم للموارد البشرية الماهرة للإمارة. وقد وظفت بعض الشركات في دبي استثمارات

(٢) United Nations Development Program (UNDP) and Arab Fund for Economic and Social Development, *Arab Human Development Report*, 2002 (New York: UNDP, 2002).

مقصودة في باكستان لتتمكّن من الحصول على مجمّع الموارد البشرية في ذلك البلد. ومن الأمثلة على ذلك استحواذ شركة اتصالات، أكبر شركات الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة، على شركة الاتصالات الباكستانية. غير أن الإمارات العربية المتحدة ليست المستورد الوحيد للمهارات البشرية في مجلس التعاون. فمعظم البلدان تضم عدداً كبيراً من العمال الباكستانيين، وهو موضوع سنعود إليه لاحقاً في هذه الدراسة.

تشهد باكستان تحوّلاً اقتصادياً خاصاً بها أيضاً. فقد بدأت في إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد بطريقة تخلق مزيداً من الفرص للاستثمار الخاص والاستثمار الخارجي المباشر. وظهرت هذه الفرص في وقت لا يجد رأس المال العربي الترحاب في الولايات المتحدة، كما كانت الحال في أثناء الازدهار الاقتصادي في الفترة ١٩٧٥ ١٩٩٠. وكانت طريقة تعامل الكونغرس الأمريكي مع شراء شركة موانئ دبي شركة P&O للشحن البحري مؤشراً جيداً على أن رأس المال العربي غير مرحب به في بعض المجالات التي تعد مهمة للتطوّر المستقبلي لدول الخليج. لذا فإن إعادة هيكلة الاقتصاد الباكستاني تقدّم العديد من الفرص الاستثمارية الجذابة أمام المستثمرين من دول الخليج.

هل ستستجيب أنظمة المنطقة، التي لا تزال تسيطر عليها نخب تستمدّ نفوذها من الوراثة إضافةً إلى ثرائها، للضغط الشعبي وتسمح بتطور أنماط حكم أكثر تمثيلاً؟ تتصدّر البحرين المنطقة في هذا المجال. ففي الانتخابات التي أقيمت في أواسط عام ٢٠٠٦ لشغل مقاعد المجلس الاستشاري الأربعين، سمح البلد بمشاركة الأحزاب التي تدعو إلى برامج مختلفة. غير أن نمو المؤسسات الدستورية في هذه الناحية من العالم سيحدث بتروٍّ. وقد أفسحت الحماسة الأمريكية لإدخال الديمقراطية إلى العالم العربي، كما عكسها بقوة خطاب جورج دبليو بوش في حفل تنصيبه الثاني في يناير ٢٠٠٥، الطريق أمام الحذر الشديد حين حقّقت القوى التي تمثّل الإسلام الراديكالي انتصارات انتخابية كبيرة في فلسطين ولبنان، وزادت قوتها في البرلمان المصري. كما برّدت المشكلة الأمريكية في العراق الحماسة للدعوة إلى التطوّر الديمقراطي السريع والمؤسسات الديمقراطية في العالم الإسلامي. وقد يتبين أن سرعة الإصلاح المعتمدة في البحرين طريقة جذابة أكثر للبلدان العربية الكبيرة من النموذج الذي لا ترضى عنه واشنطن بديلاً.

كيف سيصوغ العالم العربي سياسته عقب الحرب في العراق؟ وما الذي سيشير به على

الولايات المتحدة فيما تفكّر في خياراتها في المنطقة؟ وكيف سيرد على تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث يبدو أن إيران هي المستفيد الأكبر من الحرب الأمريكية التي اتخذت منحى خاطئاً جداً في العراق؟ يبدو أن طهران ستحاول جاهدة دفع العالم العربي بعيداً من الارتباط الوثيق بواشنطن. ووفقاً لرواية إحدى الصحف، «في رحلة حديثة إلى البحرين، فإن منوشهر متكي، وزير خارجية إيران، أعلن بثقة أن لديه الإجابة عن مشاكل الخليج. وتحدّث أمام جمهور أغلبيته من العرب والغربيين مشيراً إلى أنه يمكن تحقيق الاستقرار في الخليج على أفضل نحو بإخراج القوات الأمريكية المستحكمة في المنطقة، وإقامة تحالف أمني إقليمي مع طهران»[٣]. ويبدو أن الاقتراح لقي صدى لدى المستمعين. «فهو يحظى ببعض الجاذبية لدى العرب العاديين، الذين يكرهون أمريكا ويشعرون بالإحباط من اعتماد حكوماتهم المفرط على الأمن الأمريكي»[٤]. وسيتوقّف الاتجاه الذي ستتبعه الأنظمة العربية في نهاية المطاف إلى حد كبير على كيفية تطوّر حرب العراق.

لم يتبع الرئيس جورج دبليو بوش النصيحة التي أسدتها مجموعة دراسة العراق[٥] بفك الارتباط تدريجاً بطريقة منهجية، واختار بدلاً من ذلك «الاندفاع» بزيادة عدد القوات الأمريكية في بغداد والمدن الأكثر اضطراباً في البلاد. ومن الصعب القول إذا كان هذا التصعيد سينجح في صدّ التمرّد المتواصل في العراق.

لذا هناك أربعة أقسام في هذا الفصل: يقدم الأول عرضاً مجملاً للتطور الاقتصادي لبلدان الخليج عقب الزيادة المستمرة الثانية في سعر الطاقة. وفي أثناء بحث التوقّعات الاقتصادية لدول الخليج، سنلقي نظرة في القسم الثاني على الدور الذي أدته باكستان ومن المرجّح أن تؤديه في المستقبل المنظور. وسيتناول القسم الثالث، وهو أصغر من القسمين السابقين، التطوّر السياسي والاجتماعي للعالم الإسلامي في ضوء النزاع المتواصل بين قوى التطرّف الإسلامي والغرب، ولا سيما الولايات المتحدة. ويختتم الفصل بنظرة تأمّلية لما ينتظر العالم الإسلامي، ولا سيما دول الخليج وجيرانها المباشرين.

(٣) Roual Khalaf, "Resurgent Iran Sets Challenge for Arab Rulers in Troubled Gulf," *Financial Times*, 2/1/ 2007, p. 2.

(٤) Ibid.

(٥) James Baker and Lee Hamilton, *Report of the Iraq Study Group* (Washington, D.C.: US Institute of Peace, …….).

أولاً: الازدهار الاقتصادي الثاني في العالم العربي

بعد مرور سنتين على الحدث الذي بات يعرف اختصاراً باسم ١١/ ٩، بدأ سعر النفط يرتفع بلا هوادة. في صيف ٢٠٠٦ ارتفع سعر برميل النفط الخام في الولايات المتحدة إلى ٨٠ دولاراً تقريباً. وفي ٨ أغسطس ٢٠٠٦، لامس سعر البرميل ٧٩ دولاراً، وهو رقم قياسي بالأسعار الاسمية؛ مع العلم أنه كان يراوح بين ١٠ و١٢ دولاراً في أواخر التسعينيات. لم تعد السوق تستجيب كثيراً لتغيرات العرض كما حدث مرتين من قبل في أواسط السبعينيات وأوائل الثمانينيات. في ذلك الوقت، اتفقت البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الأعضاء في أوبك معاً على تقييد العرض، وبالتالي أحدثت قفزة نوعية في سعر النفط. وكانت البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط تستخدم النفط كسلاح ضد الولايات المتحدة التي قدمت دعماً كاملاً – وغير مبرر من وجهة النظر العربية – إلى إسرائيل في حرب ١٩٧٣. وأصبح ما يعرف بحرب يوم الغفران، إذ بدأت في ٦ أكتوبر، أقدس العطل اليهودية، واحداً من تلك الأحداث التي تركت أثراً دائماً في الاقتصاد العالمي. فقد كتب دانيال يرغين في كتابه الفائز بجائزة بوليتزر، الجائزة، «جاء الحظر بمنزلة مفاجأة وصدمة مثل الحرب. مع ذلك فإن الطريق بدا للإثنين بعد وقوع الحدث واضحاً لا لبس فيه. ففي عام ١٩٧٣ أصبح النفط شريان الحياة بالنسبة إلى الاقتصادات الصناعية، وكان يضخّ ويوزّع من دون أن يوفّر سوى القليل. ولم يحدث من قبل قط في فترة ما بعد الحرب أن كانت معادلة العرض والطلب شديدة الإحكام، في حين كانت العلاقات تتفسّخ بين البلدان المصدرة للنفط وبين شركات النفط. وكان يمكن أن تؤدي ممارسة أي ضغط إضافي في تلك الحالة إلى حدوث أزمة – في هذه الحالة أزمة ذات أبعاد عالمية»[٦].

لم يكن هناك أي شك في أن الإجراء الذي اتخذته بلدان أوبك بحض من البلدان العربية لم يؤدِّ إلى حدوث أزمة في العالم المتقدم الذي يستهلك معظم النفط الذي تنتجه هذه البلدان وتشحنه فحسب، وإنما أصاب البلدان النامية المستوردة للنفط أيضاً. وكان من بينها باكستان التي شهدت ارتفاعاً في فاتورة وارداتها، على غرار البلدان الأخرى التي في وضعها. غير أنه خلافاً لبعض البلدان الأخرى في العالم النامي المعتمد على النفط، كان لدى باكستان ملاذاً تلجأ

(٦) Daniel Yergin, *The Prize*: *The Epic Quest for Oil, Money and Wealth* (New York: Simon and Schuster, 1992), p. 589.

إليه. فقد كانت تدفع فاتورة النفط بتصدير عمالها إلى البلدان الغنية بالنفط التي أحدث فيها ارتفاع سعر أهم صادراتها ازدهاراً اقتصادياً لم يسبق له مثيل في التاريخ. وأدى الازدهار إلى حركة إعمار هائلة في الشرق الأوسط تحتاج إلى عمال؛ فوفّرت هؤلاء العمال البلدان التي لديها فائض في العمالة مثل باكستان، كما نبحث أدناه. ويبين الجدول رقم (٢-٤) أدناه أن تدفّق تحويلات الأموال إلى باكستان لامس ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.

الجدول رقم (٢-٤)

تحويلات العمال إلى باكستان

السنوات المنتقاة	ملايين الدولارات الأمريكية	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٢ - ١٩٧٣	١٣٦	٢,١
١٩٧٦ - ١٩٧٧	٥٧٨	٣,٨
١٩٨٢ - ١٩٨٣	٢,٨٨٦	١٠,١
١٩٨٧ - ١٩٨٨	٢,٠١٣	٥,٢
١٩٩٠ - ١٩٩١	١,٨٤٨	٤,١
١٩٩٣ - ١٩٨٤	١,٤٥٥	٢,٣

المصدر: Pervez Hasan, Pakistan's Economy at the Crossroads: Past Policies and Present Imperatives, Karachi, Oxford University Press, 1998.

لزم «الصدمة النفطية» في منتصف السبعينيات نحو خمسة عشر عاماً لكي تنفذ خلال النظام الاقتصادي العالمي. وأدّت إلى حدوث بعض التراجع في استخدام الطاقة لكل وحدة في العالم المتقدم وإلى تغيّر في نموذج التطوّر الذي يتبعه العالم النامي، وبدأت، إلى جانب التعديلات الأخرى، بإعطاء دور أكبر كثيراً إلى القطاع الخاص. وخلفت للشرق الأوسط بنية تحتية متطوّرة مادية نوعاً ما ـ طرق وجسور ومطارات ومدارس وجامعات وعيادات ومستشفيات ومراكز تسوّق. وأنفق الأغنياء في المنطقة أيضاً مبالغ مالية ضخمة على الاستهلاك المظهري. ولعل أهم نواحي استخدام رؤوس الأموال المتدفقة التي صاحبت ارتفاع أسعار النفط أن قسماً كبيراً منها خرج ثانية، على هيئة استهلاك أو استثمار للأغنياء في حيازة العقارات في الغرب أو الأسواق المالية الغربية.

كانت الكويت أحد الاستثناءات الواضحة للنمط الاستهلاكي الذي نشأ عن الازدهار النفطي في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠. فقد خصصت أيضاً، إلى جانب بلدان أخرى في مجلس التعاون، أموالاً طائلة لإنشاء البنية التحتية الحديثة وبناء مئات من أبراج المكاتب والمباني السكنية المرتفعة في مدينة الكويت. إضافةً إلى ذلك، تعمّدت الحكومة اتخاذ قرار بالتوفير للأجيال القادمة وإقامة مؤسسات للتنمية لمساعدة البلدان التي ترك فيها ارتفاع سعر النفط تأثيراً عميقاً. ويضع هذا البلد مقادير كبيرة من الموارد في المؤسسات من النوعين. وأدت مؤسسات القطاع العام المختلفة أدواراً مهمة في حيازة الأصول الخارجية التي يمكن أن تنتج دخولاً في المستقبل عند نفاد الموارد النفطية للبلد. وفي الوقت نفسه، أصبح الصندوق الكويتي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية من المؤسسات الكبرى لتمويل المشاريع في العالم النامي.

بعد ذلك هبطت أسعار النفط في التسعينيات، بالأرقام المطلقة والنسبية على السواء. وكان هناك العديد من الأسباب لهذا الهبوط. فقد استثمرت شركات النفط مبالغ كبيرة في استكشاف مناطق جديدة فضلاً عن زيادة الإمداد من الحقول القائمة. ووضعت تقنيات جديدة للحفاظ على الطاقة قيد الاستخدام. واستثمرت الحكومات في مصادر الطاقة البديلة. وبدا أن حقبة النفط الرخيص قد عادت. ورداً على ذلك، أجرت بلدان الشرق الأوسط تخفيضات حادة على نفقاتها التنموية. أما تلك التي عجزت عن إجراء التعديلات أو لم تكن راغبة في ذلك، فقد بدأت بالاقتراض من الأسواق المالية، وتراكمت عليها أعباء القروض نتيجة لذلك. ثم انعكس اتجاه الأسعار فجأة، بصورة مماثلة تقريباً لانخفاضها، وبدأت أسعار الطاقة بارتفاع ثانية مع فجر القرن الجديد.

١ - بروز الخليج

يتفق معظم الاقتصاديين وخبراء الطاقة على أن ارتفاع أسعار النفط في بداية القرن الجديد نتج من حدوث تغيّرات في الطلب. في الولايات المتحدة، أحدث التغيّر في ثقافة الاستهلاك في التسعينيات ثقة كبيرة في المستقبل الاقتصادي للبلد وشجّع التراجع النسبي لسعر الطاقة الاعتقاد في استمرار حقبة الطاقة الرخيصة. وأصبحت سيارات الدفع الرباعي التي تلتهم البنزين بشراهة وسيلة النقل المفضّلة. وكان قطاع النقل، الذي يستأثر بنحو ٧٥ في المئة من الاستهلاك الإجمالي للطاقة، المستهلك الأكبر للطاقة في الولايات المتحدة. لذا حظيت

المركبات التي يقودها الأمريكيون بأهمية كبيرة. وأصبح النداء بشأن استهلاك الطاقة الذي وجّهه الرئيس جيمي كارتر من البيت الأبيض في عام ١٩٧٩ ذكرى بعيدة[٧].

وفي الوقت الذي كان الأمريكيون يسرفون في استهلاك الطاقة، بدأ اقتصادان آسيويان كبيران بزيادة استهلاكهما من النفط. وواصل الاقتصاد الصيني نموه بمعدل يفوق العشرة في المئة سنوياً، واقترب نمو الاقتصاد الهندي من نمو اقتصادات البلدان في شرقي آسيا. وفي عام ٢٠٠٤ ارتفع طلب الصين على النفط بنسبة ١٦ في المئة، بعد أن ارتفع بنسبة ١٢ في المئة في العام الذي سبق[٨]. وانتعشت الثقة في السوق النفطية بأن حقبة أسعار الطاقة المنخفضة قد ولّت وأنه من غير المحتمل أن تهبط أسعار النفط بحدة بالأرقام النسبية كما حدث في التسعينيات.

كان من نتائج ارتفاع سعر النفط في مطلع القرن الحالي حدوث تغيّر في ثروات البلدان المصدّرة للنفط في الشرق الأوسط. ووفقاً لأحد المحللين، «كانت المشاكل المالية تكتنف دول الخليج العربي قبل أقل من عشر سنوات، حيث الحكومات تصارع العجز في الموازنات وارتفاع الدين العام، وتشعر بالقلق في شأن انخفاض الدخل الفردي وارتفاع البطالة في أوساط الشبان»[٩]. تراجعت الهموم المتعلقة بهذا الشأن. ووفقاً لمعهد المالية الدولي في واشنطن، نما حجم اقتصاد مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٧٤ في المئة في السنوات الثلاث الأخيرة، ما جعله يحتل المرتبة السابعة عشرة في العالم من حيث الحجم. وارتفع الدخل الفردي إلى ١٧٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٥، بعد أن كان دون ١١٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٢. وتحتل قطر الغنية بالغاز مرتبة رابع أغنى دولة في العالم، حيث يزيد دخل الفرد فيها على ٥٠٠٠٠ دولار[١٠]. وسرعان ما ستصبح أغنى دولة في العالم، إذا استمر الارتفاع الحالي في الناتج المحلي الإجمالي وبقي نصيب الفرد منه على حاله.

---

(٧) خاطب الرئيس كارتر الأمة عبر التلفزة، جالساً أمام نار المدفئة ومرتدياً كنزة سميكة. وصارت كلمته تعرف تاريخياً باسم «خطبة الوعكة» لأنها ركّزت على المصاعب التي كانت تواجهها أمريكا بما في ذلك الاعتماد الشديد على النفط المستورد.

(٨) Leonardo Maugeri, "The Falling Feeling," *Newsweek*, 9/10/2006, p. 38.

(٩) Roula Khalaf, "Oil Fuels New Confidence," FT Gulf Finance, *Financial Times Special Report*, 27/11/2006, p. 1.

(١٠) Ibid., p. 2.

وإذا ما تراجع سعر النفط، فإن من المرجح أن يكون اعتماد اقتصادات المنطقة على تصدير المورد أقل أهمية. ففي قطر، تأمل الحكومة بأن يسهم النفط والغاز بأقل من ٥٠ في المئة من حاجات موازنتها في العقد التالي، بعد أن كان ٧٠ في عام ٢٠٠٦. هناك ثلاثة عوامل تجعل تحوّل اقتصادات الخليج مستدامة، وفقاً لأحد كبار المسؤولين في مصرف أجنبي ناشط في المنطقة[١١]: أولاً، من غير المرجح أن تنخفض أسعار النفط دون مستوى ٤٠ دولاراً للبرميل في السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة؛ ثانياً، توجّهت الدخول المتراكمة منذ بدأ ارتفاع سعر النفط في السنتين الماضيتين إلى إنتاجية، واحتلت الاستثمارات في البنية التحتية والصناعة النفطية والقطاع الصناعي الأولوية؛ ثالثاً، أصبح القطاع الخاص الآن أكثر حيوية ونشاطاً خلافاً لما كان عليه في السبعينيات حين كانت الحكومات تقود النمو الاقتصادي إلى حد كبير.

من النتائج الأخرى لارتفاع سعر النفط في أوائل القرن الحالي تراكم فوائض كبيرة في التجارة وميزان المدفوعات لدى البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط. ولم تُلفت هذه التراكمات لسبب ما انتباهاً كبيراً كالذي جذبته الفوائض المتراكمة لدى الصين على الرغم من أنها تفوقها حجماً. غير أن الصين هي التي لفتت انتباه صناع السياسة في الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة. ففي ديسمبر ٢٠٠٦، أرسلت واشنطن فريقاً رفيع المستوى برئاسة وزير الخزانة هانك بولسون لتشجيع بيجنغ على تعديل سعر عملتها مقابل الدولار الأمريكي. وواصل كبار المسؤولين الأمريكيين زيارة الصين لإقناع بيجنغ بإجراء تغييرات في السياسة العامة تساعد البلدان الصناعية. وعلى الرغم من الاهتمام بالصين على المستوى العالمي، فقد حقّقت الاقتصادات الناشئة المصدرة للنفط أكبر الفوائض: «يتوقّع أن تحقّق فائضاً إجماليا في الحساب الجاري يبلغ نحو ٥٠٠ مليار دولار (عام ٢٠٠٦)، فيقلص الفائض الصيني الذي من المرجّح أن يبلغ ٢٠٠ مليار دولار. وإذا أخذنا البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط فقط في الحسبان، نجد أن الفائض ارتفع من ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨٠ مليار دولار تقريباً (عام ٢٠٠٦). ومن أسباب حصول ذلك على اهتمام أقل من الزيادة الصينية البالغة ١٦٠ مليار دولار أن جزءاً صغيراً منه فقط يتوجّه إلى الاحتياطيات الرسمية، كما تشير التقارير العامة؛ بل إن معظمه يخزن في صناديق حكومية

(١١) مختار حسين من بنك HSBC نقلاً عن رولا خلف، المصدر نفسه، ص ٢.

لتثبيت أسعار النفط أو صناديق استثمارية مثل هيئة أبو ظبي للاستثمار، تحيط بها سرية أكبر كثيراً مما يحيط بالمصرف المركزي الصيني – لكنها ربما تضم أصولاً لا تقل قيمتها بالدولار عما يضم»[١٢].

لن يستشعر صعود الخليج على نطاق واسع في بلدان الجوار المباشر، مثل باكستان، فقط. لذا تصاغ علاقات اقتصادية جديدة تشمل البلدان المصدرة للنفط والاقتصادات التي تنمو بسرعة في أنحاء عديدة من آسيا. ووفق أحد التحليلات، يجري الآن بناء طريق حرير جديد لنقل فوائض الشرق الأوسط – النفط ورأس المال – إلى آسيا مقابل الفوائض في تلك البلدان – العمال والسلع المصنعة: «يجري اليوم حياكة سجادة جديدة، خيوطها النفط والغاز والبتروكيميائيات وتقانة الماء والدولارات النفطية والخبرات المصرفية التي تتدفّق إلى الشرق والمنتجات الاستهلاكية الرخيصة والبنية التحتية للطاقة والنقل والتقانات الجديدة والعمالة المهاجرة والأسلحة التي تتدفّق غرباً على طول طريق الحرير القديم»[١٣]. وهكذا تضاعفت التجارة بين دول الخليج وآسيا منذ عام ٢٠٠٠ لتصل إلى نحو ٢٤٠ مليار دولار. وتمثل الصين أكبر مصدّر إلى الخليج، في حين يتدفق رأس المال الفائض من الخليج إلى ما تبقى من آسيا. ففي عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ وحدها، أعلنت دول الخليج عن استثمارات جديدة قيمتها ١٦٠ مليار دولار في آسيا.

لم تنشئ دول الخليج علاقات اقتصادية جديدة فحسب، بل انتقلت نحو إنشاء اقتصادات لأنفسها أيضاً. ولا شيء يمثّل هذا التغيّر أكثر من بروز مدن جديدة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية. ويقدّر أن المشاريع الإنشائية في المنطقة ستكلّف ما يزيد على ألف مليار دولار. لكن ذلك ليس تكراراً لازدهار أعمال الإنشاءات الذي أحدثته زيادة أسعار النفط في أواسط السبعينيات. ففي حين أن هناك الكثير من الإنشاءات الجديدة، فإن بلدان المنطقة تستثمر أيضاً في تطوير اقتصاد جديد. ويتفق الخبراء على أن الازدهار النفطي الحالي سيحدث إعادة هيكلة عميقة إلى حد ما في اقتصادات بلدان المنطقة، حتى إذا لم يستمر ذلك الازدهار طويلاً.

وتقول إحدى افتتاحيات صحيفة Financial Times في أواخر عام ٢٠٠٦: «بل إن

(١٢) "Economics Focus: The Petrodollar Peg," *The Economist,* (December 9, 2006), p. 82.

(١٣) George Magnus and Peter Burnett, "A Route Riches on the New Silk Road," *Financial Times,* 22/12/ 2006, p. 11.

ما هو أهم من الفورة النفطية في السبعينيات والثمانينيات أن من نتائج ارتفاع سعر النفط في السنوات الأربع الماضية تعزيز القوة الاقتصادية للدول الخليجية العربية، حتى مع حدوث ضعف في سلطتها السياسية والاهتزاز العنيف للأمن الإقليمي». وقد أبدت الصحيفة إعجابها بالتغيّر الذي طرأ: «إن تعافي الاقتصاد الكلي من الركود والعجز المتواصل في الموازنات في التسعينيات يثير الإعجاب. فقد شهدت دول مجلس التعاون الست معاً نمواً في الناتج المحلي الإجمالي يفوق العشرة في المئة للسنة الرابعة على التوالي، فتضاعف الدخل الفردي عما كان في عام ١٩٩٨. وجعلها ذلك أسرع الاقتصادات نمواً بعد الصين والهند. ويتوقّع أن يصل فائض الحساب الجاري للمجموعة إلى ٣٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ما يضيف ٤٥٠ مليار دولار تقريباً من الأصول الأجنبية في الفترة نفسها»[١٤].

تنتج الدخول التي حقّقها الازدهار الاقتصادي الجاري نوعاً مختلفاً من الثروة في المنطقة. فالدخول الحالية إضافةً إلى تلك التي ستنتج من الثروة تستثمر في المنطقة أو قرب المنطقة خلافاً لما كان عليه الحال في الفترة ١٩٧٥ – ١٩٩٠. وانتقل التشديد أيضاً من نفقات القطاع العام إلى نفقات القطاع الخاص. «ووفق أحد التقارير الصادرة عن بنك UBS، كان الارتفاع في النفقات العامة في السنوات الأربع الماضية دون ٢٥ في المئة من الزيادة على دخول الصادرات النفطية. ويقابل ذلك ٨٠ في المئة في فترة الازدهار ١٩٧٣ – ١٩٧٦، و٥٠ في المئة في الفترة ١٩٧٨ – ١٩٨١ التي ارتفعت فيها أسعار النفط»[١٥].

أخذت طريقة استخدام الدخول الناتجة من الازدهار الحالي تحدث إعادة هيكلة حقيقية في اقتصادات المنطقة. وثمة أدلة على أن الموارد الناتجة من الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة منذ عام ٢٠٠٢ تستخدم لإنشاء نوع جديد من الاقتصاد في المنطقة يتركّز على قطاع الخدمات وتطوير مؤسسات تعكس ثقافة المجتمع. وقد تحقّق تقدّم كبير في إنشاء مؤسسات مالية جديدة.

٢- تطوّر الأسواق الرأسمالية في المنطقة

كما أشير أعلاه، تحاول دول الخليج هذه المرة الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من المال الناتج من بيع الطاقة في الداخل. ويرجع ذلك جزئياً إلى القوانين التي وضعت في الولايات المتحدة

(١٤) "Gulf States Ride the Petrodollar Boom," *Financial Times*, 28/12/ 2006, p. 8.

(١٥) Ibid.

لتنظيم تدفّق رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج عقب أحداث ١١/ ٩. في فترة الازدهار النفطي الأولى، وجدت معظم الدولارات النفطية طريقها إلى الولايات المتحدة. واستمر وجود بعضها حتى خلال الازدهار الحالي. و«يقدّر المموّلون أن ما يقرب من ألفي مليار دولار من الاستثمارات مصدره منطقة الخليج، وجلّها قائمة في الخارج، كسندات خزينة أمريكية في الغالب وفي أماكن مثل سويسرا ولندن»[١٦]. وفي حين قد يكون الحال كذلك، فإن تراكم الثروة خلال الازدهار الذي بدأ مطلع القرن الحالي أكثر تشتتاً كثيراً، ويوجد قسم كبير منه في أيدي أناس أكثر اهتماماً في الاحتفاظ به على مقربة من الوطن. ووفقاً لتقرير صادر عن كبغيميني وميريل لنش، ارتفع عدد من يمتلك في الشرق الأوسط أصولاً مالية تزيد على مليون دولار بنسبة تفوق ١٠ في المئة عام ٢٠٠٥. ويتوقّع أن يقفز عدد ذوي الثراء الفاحش إلى ١,٨ مليون شخص في عام ٢٠١٧ [١٧]. ويرغب عدد كبير من هؤلاء الأشخاص في الاحتفاظ بثرواتهم في الشرق الأوسط. غير أن على دول الخليج تطوير مؤسساتها الخاصة قبل أن يكتسب المستثمرون الثقة الكافية للاحتفاظ بأموالهم في الوطن، بدلاً من الانتقال إلى أسواق مالية أكثر أمناً في الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة.

من أكثر المحاولات طموحاً لإنشاء أسواق مالية في الخليج ما قامت به دبي في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥ بإطلاق بورصة دبي المالية العالمية. بدأت البورصة ببطء، وارتبطت أولى شهاداتها بمؤشرات البورصات الرئيسية في العالم وكان يصدر دويتش بنك، أحد الأعضاء المؤسسين. لكن كان هناك أهداف طموحة: «على طريقة دبي الحقيقية، كان لديها... أهداف كبيرة: ١٥ عرض اكتتاب عام أولي وإدراج ثانوي في الأشهر الثمانية عشر التالية. وثمة خطط للاتجار في الأدوات المالية المشتقة والصكوك الإسلامية»[١٨]. وتسعى البورصة عن طريق عرض منصات لعدد من المنتجات المختلفة إلى التعامل مع تجزؤ سوقها المالية. وتحاول تجنّب النهج الذي اتبع في عدد من الأسواق الناضجة حيث أدى قدوم منتجات إنشاء بورصات جديدة.

(١٦) "Special Report: Dubai," *The Economist* (December 16, 2006), p. 69.

(١٧) كان هناك ٧,٧ ملايين من كبار الأثرياء في العالم في نهاية عام ٢٠٠٣، بارتفاع ٧,٥ في المئة عن السنة الماضية أي ما يبلغ ٥٠٠ ألف شخص. وارتفعت الثروة الإجمالية إلى ٢٨,٨ تريليون دولار ومن المرجّح أن ترتفع إلى ٤٠ تريليون دولار عام ٢٠٠٨. انظر: Merrill Lynch and Capgemini, *World Wealth Report*, 2004.

(١٨) "Dubai's Financial Exchange: Do Buy, Do Sell," *The Economist* (October 1, 2006), p. 71.

لم تكن هذه أولى البورصات المالية، بل توجد في دبي في الواقع بورصة خاصة بها. غير أن ما جعل بورصة دبي المالية العالمية مختلفة، قدرتها على الاتجار بالدولار من دون قيود على الملكية الأجنبية وحد أدنى منخفض من متطلبات الإدراج. «وكل ذلك جزء من خطة لجعل دبي العاصمة المالية للشرق الأوسط. قبل ثلاث سنوات بدأت الإمارة العمل في مركز دبي المالي الدولي، وهو بمساحته البالغة ١١٠ فدادين، يعد دولة داخل دولة ذات قوانين تجارية خاصة بها تستند إلى المعايير الدولية. وقد سُمح فيه لأكثر من شركة بمزاولة الأعمال المصرفية والتجارية والتأمين وإدارة الأصول والتمويل الإسلامي»[١٩].

يتوقّف نجاح هذه المحاولات في إنشاء أسواق مالية قائمة بنفسها إلى حد كبير في المنطقة على طريقة تنظيمها. تعتمد تجربة دبي على الخبرة والسمعة الأجنبية. وقد أقيمت جهة رقابية مستقلة، سلطة دبي للخدمات المالية في خريف ٢٠٠٥ لوضع الأنظمة وتطبيقها، وتضم مراقبين متمرّسين من أستراليا وبريطانيا. «وسط هجوم دعائي شديد أعلنت هذه البورصة الجديدة عن طموحات بأن تصبح محوراً دولياً جديداً للأسواق الرأسمالية في المنطقة – على غرار منصات الأوراق المالية الدولية مثل سنغافورة أو لندن... لا يوجد حالياً أي منصة دولية كبيرة للأوراق المالية بين لندن وسنغافورة. ويجب أن يمنح ذلك بورصة دبي المالية العالمية مجالاً واسعاً لتملأ هذا الفراغ وبخاصة أن البورصات الإقليمية في الشرق الأوسط محدودة النطاق، وتحظر عمل الأجانب في الغالب»[٢٠].

يبدو في هذا الوقت أن لدى المستثمرين الأفراد ثقة أكبر في المؤسسات المحلية من الثقة في الحكومات المشغولة بإنشائها. وثمة شكوى لدى الموّلين الذين يعملون في تطوير بعض المؤسسات المالية في الخليج من أن حكومات المنطقة لم تعوّم بعض المشاريع الناجحة التي تمتلكها الدول في البورصات المحلية. ويمثل نقص الطروحات العامة الأولى مشكلة للأسواق الرأسمالية النامية والمحلية.

يتوقّف نجاح بورصة دبي المالية العالمية أيضاً على عوامل عديدة أيضاً، منها المنافسة من بلدان أخرى: «إذا أطلقت الرياض بورصة دولية، فإن حجم اقتصادها المحلي فقط يمكن أن

(١٩) Ibid.

(٢٠) Gillain Tett, "Trades Lack Hope at DIFX," Special Report Gulf Finance, *Financial Times*, 27/11/ 2006, p. 2.

يمنحها قوة أكبر كثيراً من قوة دبي. وحتى قبل مجيء تلك اللحظة، فإن وجود تجمّعات مشتّتة للسيولة في الشرق الأوسط يجعل من الصعب على بورصة دبي المالية العالمية اكتساب سيطرة إقليمية»[٢١]. غير أن ذلك الاتجاه قد يكون تطوراً إيجابياً؛ فـ «على الرغم من سعي الجميع إلى الحصول على اهتمام المموّلين الدوليين، فإن هناك من يرى في بروز عدة محاور مالية في الشرق الأوسط علامة على العافية. وثمة احتمال في الواقع لنمو عدة مراكز تميّز... [ويذكرون] علاقات سنغافورة مع مدينة سنزن الصينية كمثال على التعاون الإقليمي». وتوجد في ذلك فرصة أمام بورصة كراتشي التي بذلت جهوداً كبيرة في السنوات القليلة الماضية لتصبح سوقاً رأسمالية لتقديم الأموال إلى السوق الباكستانية السريعة التي تتطوّر بسرعة. وقد يفيد التحالف مع بورصة دبي المالية العالمية كراتشي ودبي على السواء، الأولى بالمساعدة على استقدام الخدمات التنظيمية اللازمة، والأخيرة في اكتساب منفذ إلى سوق إقليمية سريعة النمو يظهر المستثمرون العرب اهتماماً متزايداً فيها. في الوقت الحالي، توجّه رأس المال العربي، كما سنبحث لاحقاً، إلى الأصول التي تمتلكها الدولة وتقوم الحكومة الباكستانية بخصخصتها. ولا يتوجه إلى الشركات الناشئة والمشاريع الجديدة سوى قليل من الأموال. والتوقّعات الوحيدة هي عدة مشاريع في قطاع العقارات.

لا يمكن استيعاب الدخول الكبيرة المتوافرة في بلدان الخليج من دون إحداث فقّاعات في بعض أنحاء الاقتصاد. والأسواق الرأسمالية والعقارية هي المرشّحة المعتادة. وقد حدث ذلك من قبل في المنطقة، حيث طرأ ارتفاع غير عادي على أسواق الأسهم في سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عند إقدام صغار المستثمرين على شراء الطروحات العامة الأولى. لكن موجة البيع التي حدثت في أوائل عام ٢٠٠٦ خفّضت الأسعار بنسبة ٦٠ في المئة. وتأثّرت أجزاء عديدة من الاقتصاد من الانخفاض الذي يشبه الانهيار، ولا سيما القطاع المصرفي الذي حقّق أرباحاً كبيرة من ازدهار السوق. لكن يعتقد معظم الخبراء أن هذه التجربة ستقوي المصارف بدلاً من أن تضعفها. ووفق تقرير أعدته ستاندرد أند بور (S&P)، وهي من شركات التصنيف، فإن «التوقّعات أمام القطاع حميدة، يدعمها إنفاق حكومي قوي وشهية جديدة مفتوحة على الاقتراض في أوساط المستهلكين من الوافدين والمواطنين الخليجيين»[٢٢]. يستخدم التقرير عائدات بنك أبو ظبي الوطني كمثال

(٢١) Ibid.

(٢٢) Richard Dean, "Buoyed by the Barrel," FT Gulf Finance, *Financial Times Special Report,* p. 4.

على تأثير الهبوط في أسواق رؤوس الأموال. فعائد الملكية في الفصل الثالث من عام ٢٠٠٦ بلغ ٢٧,٦ في المئة، وهو عائد قوي لكنه دون نسبة ٤٤ في المئة المتحققة في عام ٢٠٠٥ ولا يمكن المحافظة عليها. ومن ثم رفعت ستاندرد أند بور متوسّط تصنيف المصارف الخليجية من BBB+ في عام ٢٠٠٥ إلى AAA- في النصف الأول من عام ٢٠٠٦.

في حين أن إنشاء بورصات محلية، وإنشاء تكتّلات رأسمالية داخل المنطقة يمكن أن تستخدمها الشركات في المنطقة للتوسّع، وإحداث سيولة في الأسواق الرأسمالية، وتسهيل إجراء الصفقات عبر الحدود الوطنية على المشاريع هي الأسباب المباشرة للاهتمام الذي توليه دول الخليج للتوصّل إلى النضوج المالي، فإن هناك مسعى رئيسياً لتطوير أدوات جديدة للتمويل تنسجم مع الحاجات والتقاليد الدينية للمنطقة. وهذا أحد جوانب التطوّر المالي في مجلس التعاون التي أثارت اهتماماً كبيراً في الأسواق المالية الأخرى.

٣- أدوات التمويل الإسلامي

ظهر مفهوم التمويل الإسلامي أول مرة في أماكن خارج العالم العربي. فقد كانت باكستان وماليزيا الرائدتين في المنطقة. في باكستان، جاء الدافع من الرئيس ضياء الحق، ثالث حاكم عسكري للبلد، وقد تولى الحكم بين ١٩٧٧ و١٩٨٨ . فبعد توليه السلطة، تعهّد بإدارة مختلف أوجه الحياة في باكستان وفق تعاليم الإسلام، ومن التغييرات التي أدخلها في عهده جمع الزكاة، وضريبة العشر على الأراضي، وضريبة القراءة التي تجبى لمساعدة التعليم، وإدخال التمويل الإسلامي. وبعد مرور أكثر من عقدين على بدء بعض البلدان الإسلامية باستخدام السياسة العامة لتطوير أدوات التمويل الإسلامي، لا يزال القطاع في طور تجربة عدد من المنتجات. لكن تسارعت وتيرة التجربة في السنوات الأخيرة، وبخاصة عقب الازدهار الاقتصادي الحالي الناتج من الارتفاع الحاد في سعر النفط الذي أنشأ تكتّلات ضخمة من رؤوس الأموال التي يمكن تعبئتها على «الطريقة الإسلامية» في أنشطة تنظيم الأعمال.

التمويل الإسلامي ينطوي على أنشطة تمتثل لتعاليم القرآن، تشمل تطوير منتجات تجنّب الربا (الفائدة)، والغرر (عدم اليقين) الذي يمكن أن يعادل حظراً على المضاربة المالية. وقد ركّز التمويل الإسلامي حتى عهد قريب على أنشطة العملاء في الغالب. ونتيجة لذلك، كانت معظم المصارف الإسلامية في العالم شرق أوسطية أو باكستانية أو ماليزية تلبّي حاجات

المتديّنين. وبما أن الإصلاحات التي أدخلتها إدارة الرئيس ضياء الحق اقتضت امتثال كل المصارف مطلب تجنّب الربا، فقد عمدت المصارف الباكستانية إلى التخلي عن استعمال كلمة «فائدة» واستبدلت بها كلمة «ربح». وهكذا أصبحت الحسابات ذات الفائدة حسابات «الربح والخسارة». وأجل التطبيق العميق لمبادئ الإسلام في كل الأعمال المصرفية بسبب النتيجة التي توصّلت إليها المحكمة العليا في شأن التماس يشكّك في حكم المحكمة الإسلامية، المحكمة العليا التي تفصل في القضايا الإسلامية، بأن النظام المصرفي، بما في ذلك المصرف المركزي، يجب أن تدار بمقتضى المبادئ الإسلامية. فقد رأت المحكمة العليا، مع أنها طلبت مزيداً من الأبحاث في هذا المجال، أن النية من وراء إصلاحات ضياء الحق إتاحة أنماط بديلة من الأعمال المصرفية للمواطنين وليس الابتعاد تماماً من التمويل الحديث. وبالتالي أصبحت المصارف الإسلامية منفصلة عن الصنوف الأخرى للمصارف.

وجدت الصناعة المصرفية أن التمويل الإسلامي مجزٍ أكثر من الأعمال التقليدية. ومن الأسباب أن تكلفة رأس المال التي تتحمّلها متدنية جداً لأن المصارف لا تدفع فوائد على الودائع بموجب النظام الإسلامي. وبتوافر المنتجات الجديدة الممتثلة للشريعة أمام المصارف، أصبح الانتقال إلى التمويل الإسلامي عملاً مثمراً. ووفقاً لأحد المستشارين في الاستثمار، «بالنسبة إلى المستثمر، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، إذا كان المنتج يعرض الخدمات نفسها والعوائد نفسها، فإن معظم العملاء سينتقون الخيار الإسلامي»[٢٣]. وإلى جانب الانتقال إلى الأعمال المصرفية الإسلامية، تبيع معظم المصارف في الشرق الأوسط صناديق استثمارية إسلامية مشتركة مربحة. الفارق الرئيسي بين صناديق الاستثمار الإسلامية وغير الإسلامية هو القطاع المصرفي. فالصناديق الإسلامية تستثني الأعمال ذات الفاعلية العالية، وبالتالي ذات المخاطر العالية التي تعطي مردوداً عالياً. لذا فإن صندوق الاستثمار الإسلامي متدني المخاطر ومنخفض العائد.

ما الأنشطة التي يجب حظرها، وما المنتجات المالية التي تعد ممتثلة للشريعة؟ ليس هناك إجابات حاسمة عن هذين السؤالين. وفي الوقت الحاضر، يُترك الجواب إلى علماء الشريعة المشهود لهم – والذين لديهم استيعاب جيد للمالية – لإصدار فتوى تعلن أن منتجاً ما ممتثل الشريعة. لكن ثمة نقصاً كبيراً في مثل هؤلاء العلماء. «أحد الحلول لهذه المشكلة مزيد من

(٢٣) Richard Dean, "A Move to Supply the Increasing Appetite," Special Report Gulf Finance, *Financial Times*, 27/11/ 2006.

التقنين، ما يلغي الحاجة إلى حصول كل منتج على فتوى منفصلة. غير أن الصناعة مجزأة جداً في الوقت الحالي، وتختلف تفسيرات الإسلام باختلاف المذاهب الإسلامية. فماليزيا، على سبيل المثال، تسمح باستخدام المنتجات الإسلامية المشتقة أكثر مما يسمح به الخليج»[٢٤]. ويرى بعض العلماء أن الأوراق المالية المشتقة لا يمكن أن تعامل معاملة الأدوات الإسلامية لأنها تحمل عنصراً من عدم اليقين.

يلقى نمو التمويل الإسلامي في العالم الإسلامي مساندة من نمو شعبية عدد من الأدوات الجديدة من أبرزها الصكوك[٢٥]. أدخلت الصكوك أولاً في عام ٢٠٠٢، وكانت ماليزيا رائدتها لكنها متوافرة الآن على نطاق واسع، وارتفع إصدارها إلى ٤٠ مليار دولار. ولا يستهدف الصك المستثمرين في الشرق الأوسط فحسب، بل له جاذبية في العديد من أنحاء آسيا التي تكوّن معاً موطناً لنحو نصف سكان العالم الإسلامي. كما أنه انتقل إلى الغرب؛ «فقد أخذ التمويل الإسلامي يصبح شائعاً، بعدما كان يعد في الغرب شذوذاً أكثر منه فرصة. وتقدّر شركة التصنيف ستاندرد أند بور قيمة سوق المنتجات التمويلية الإسلامية – الأعمال المصرفية، والرهونات، وصناديق الاستثمار في الأسهم، والدخول الثابتة، والتأمين، وتمويل المشاريع، والملكية الخاصة، وحتى الأوراق المالية المشتقة – بنحو ٤٠٠ مليون دولار»[٢٦]. ويقدّر بأنها «نمت بمعدل ١٥ في المئة سنوياً تقريباً في السنوات الثلاث الماضية، وينتظر أن تشهد مزيداً من التوسّع في حين تصبح الاقتصادات النفطية الخليجية المزدهرة والمستثمرون الغربيون أكثر ارتياحاً لبعض اختلافاتها الثقافية»[٢٧].

شهدت عام ٢٠٠٦ عدداً من الإصدارات الكبيرة بما في ذلك واحد طرحته موانئ دبي العالمية لتمويل حيازة شركة إدارة الموانئ P&O. وعلى الرغم من أن الصفقة أحدثت صخباً في الولايات المتحدة، فإن الطلب على الصك كان قوياً جداً بحيث رُفع الإصدار الأول البالغ

(٢٤) Gillian Tett, "Islamic Finance: Specialism Spreads its Wings," Special Report Gulf Finance, *Financial Times*, 27/11/2006.

(٢٥) للحصول على موافقة العلماء المسلمين على منتج لكونه شرعياً، يجب أن يلتزم هذا المنتج بمبدأين: ألا يدفع فائدة، وألا تنتج الثروة عن وسائل تعد غير سليمة؛ الكحول والقمار والتبغ تتعدى الحدود على سبيل المثال.

(٢٦) هذا تقدير متحفّظ جداً للحجم المحتمل للسوق. وقد حسب بعضهم حجمها بنحو ٥٠٠ مليار دولار. انظر: David Oakley, "Pioneer Islamic-compliant Tracker Launched," *Financial Times*, 9/1/ 2007, p. 31.

(٢٧) "Islamic Finance: Calling the Faithful," *The Economist*, 9, 2006, p.77.

٢,٨ مليار دولار إلى ٣,٥ مليارات دولار، واجتذب في نهاية المطاف ١١,٥ مليار دولار من الاكتتابات، نصفها تقريباً من المستثمرين الدوليين. وفي ديسمبر ٢٠٦، طرحت نخيل، وهي من الشركات الكبيرة للتطوير العقاري في دبي، إصداراً بقيمة ٢٥ مليار دولار. وكان أداء الإصدار جيداً أيضاً.

أصبح المستثمرون الذين كانوا متردّدين في المشاركة في طروحات الاكتتاب هذه بسبب القلق من نقص السيولة واثقين حين ظهرت أسواق ثانوية لها. على سبيل المثال، بلغ حجم الاتجار بصكوك موانئ دبي نحو ١٠ ملايين دولار في اليوم منذ إطلاقها[٢٨]. وعرضت هذه السيولة أسواق رأس المال في دبي وغيرها من بلدان مجلس التعاون التي بدأت تطوّر المعرفة والتجربة والخبرة المطلوبة في إدارة الأسواق الثانوية للصكوك. وأشار إطلاق مؤشرات تتتبع المنتجات الاستثمارية المصممة للامتثال للقانون الإسلامي إلى دخول أدوات التمويل الإسلامي التيار السائد للتمويل العالمي. وفي ديسمبر ٢٠٠٦، أطلقت ذراع خدمات المؤشرات التابعة لشركة التصنيف ستاندرد أند بور ثلاثة مؤشرات مصممة لمتابعة عافية الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان التي تمتثل للشريعة الإسلامية[٢٩]. واستندت المؤشرات إلى الصيغ الغربية الوطيدة التي استمدّت منها أسماءها لكنها استثنت الشركات التي لا تمتثل الشريعة الإسلامية. وفي يناير ٢٠٠٧، «أطلقت أداة يبدو أنها أول منتج في العالم مصمم لامتثال الشريعة الإسلامية... عن طريق المصرف الهولندي ايه ان بي أمرو ومصرف ليختنشتاين لاندزبنك. وفي إثبات للقوة المتنامية للإسلام في العالم المالي، ستدرج الشهادة في البورصة السويسرية وستربط بأداء... مؤشر العائد الإجمالي للشركات العشرين الأولى في الشرق الأوسط الذي يتكون من أسهم الشركات ذات الرأسمال الكبير في البحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة»[٣٠].

دخلت باكستان سوق الصكوك في عام ٢٠٠٥، متأخرة قليلاً عن الجهات الخليجية

(٢٨) Ibid.

(٢٩) المؤشرات الثلاثة هي مؤشر الشرعية (S&P500)، ومؤشر الشرعية (S&P Europe 350)، ومؤشر الشرعية (S&P Japan 500).

(٣٠) David Oakley, "Pioneer Islamic-compliant Tracker Launched," *Financial Times*, 9/1/ 2007, p. 31.

والماليزية التي بدأت، كما أشير آنفاً، استغلال هذا المصدر للتمويل. وكان أول إصدار باكستاني في هذه السوق الصك السيادي الذي أصدر لإقامة أسس للمقارنة في البلد واكتساب الخبرة في استخدام هذا النوع من الصكوك. ووجدت الأسواق الصفقة جذّابة جداً، واجتذب الطرح عروضاً بلغت ١,٢ مليار دولار. وأغلقت باكستان طرح الاكتتاب عند ٦٠٠ مليون دولار. ولحقت هيئة تطوير الماء والكهرباء، أكبر مؤسسات القطاع العام في باكستان. وجمعت ١٣٣,٦ مليون دولار (٨ مليارات روبية).

في أواخر عام ٢٠٠٦، قررت ثلاث جهات في البلد دخول سوق الصكوك، كانت إحداها مؤسسة من القطاع الخاص لم يُكشف عن اسمها على الفور، وهي بنك دبي الإسلامي. أما الاثنتان الأخريان فكانتا من القطاع العام. سوّقت شركة كراتشي لأعمال بناء السفن والهندسة الإصدار الأكبر الذي بلغ ٤,٢ مليار روبية (٦٩ مليون دولار)، في حين سوّقت الإصدار الآخر شركة الغاز الجنوبية سو وبلغ مليار روبية (١٧ مليار دولار).

ثمة قوس للتمويل الإسلامي يجري تطويره بين ماليزيا في الشرق والكويت في الغرب. وتنشط بلدان مجلس التعاون وباكستان في هذه السوق. وستتضح الصورة لدى لندن حين تنضج السوق، وتتطوّر أدوات جديدة وتبدأ أسواق جديدة بإنتاج السيولة لمجتمع الاستثمار.

٤- السياحة والاتصالات والعقارات

أقامت دول الخليج السياحة لمدة عقود على تشوّهات النظام التجاري في البلدان المجاورة لها. فقد سعت الهند وباكستان وبنغلادش لمدة تزيد على أربعة عقود إلى حماية صناعاتها الوليدة وشركاتها أيضاً بإغلاق اقتصاداتها. فحظرت الواردات بصورة مباشرة أو فرضت عليها ضرائب مرتفعة. وهكذا مثّلت محاور التسوّق في الشرق الأوسط، وبخاصة في دبي وأبو ظبي، المنافذ الوحيدة أمام المستهلكين المنتمين إلى الشرائح ذات الدخل المرتفع في مجتمعاتها لشراء السلع الغربية واليابانية بأسعار محتملة. كان المتسوّقون يأتون للشراء، لكنهم يحتاجون إلى المبيت أيضاً. وتلا الاستثمار في الفنادق الاستثمار في مراكز التسوّق. وبقيت دول الخليج حتى التسعينيات تقريباً ملاذات للمتسوّقين من جنوب آسيا. وأدى تطوّر مراكز التسوّق في الإمارات العربية المتحدة لتلبية حاجات القادمين من جنوب آسيا في البداية إلى اجتذاب

التجار الجنوب آسيويين إلى مدن المنطقة. فأنشأوا متاجر في الأسواق الشهيرة لدى الزوار الآسيويين على وجه الخصوص. ونشط التجار الهنود والباكستانيون في تجارة المجوهرات والإلكترونيات.

بدأ ذلك يتغيّر مع حرب الخليج الأولى التي كشفت المنطقة أمام العالم الغربي، أمام العسكريين والشركات الاستشارية التي قدمت لخدمة القوات المسلحة. وحين اكتشفت المنطقة، فُتحت بتطوّر العديد من المدن، ولا سيما دبي، كمحاور لشركات الطيران. وفي أواسط التسعينيات، بدأت المنطقة باجتذاب السياح الغربيين. كما اجتذبت السياح ورجال الأعمال من البلدان الناشئة حديثاً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وتوحي إحصاءات السياحة بأن دبي أصبحت عام ٢٠٠٦ مقصداً شهيراً للزوار على مدار العام. وكان من المتوقّع أن يبلغ إجمالي عدد النزلاء في فنادق دبي ٦,٣ مليون شخص بعد أن كان ٦,١ مليون شخص عام ٢٠٠٥ [٣١].

قرّرت الدول المدينية في الخليج منح السياحة مكاناً مركزياً في الاقتصادات الجديدة التي كانت تطوّرها. لكن كانت هذه السياحة من نوع مختلف، إذ إنها تجتذب المسافرين الميسورين من أنحاء العالم المختلفة – ولا سيما من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان – إلى مياه المنطقة الدافئة. وكان الاستثمار في السياحة يعني الاستثمار في التسهيلات التي تجتذب الميسورين، وبذلك توجّه المطوّرون في المنطقة إلى الطريف وغير العادي. «من الأمثلة الطموحة لاغون، وهو مشروع بتكلفة ١٧,٧ مليار دولار يمتد على مساحة ٧٠ مليون قدم مربع متعددة الاستخدامات جنوب خور دبي، على بعد ستة أميال من مطار دبي الدولي. وسيشمل هذا المشروع سبع جزر متصلة، تضم مكاتب وفنادق وأكثر من ٥٠ مركز تسوق ومنتجعات صحية وحدائق ومناطق محمية. ويوجد أيضاً أول دار للأوبرا في دبي، يحتوي على قبّة فلكية ومركز للفنون ومسرح. وحين يكتمل مشروع لاغون في نهاية عام ٢٠١٠، يقدّر أن يشتمل على ١٤٠,٠٠٠ مقيم، فضلاً عن ١٢٠,٠٠٠ شخص إضافي سيعملون هناك»[٣٢]. هل هناك طلب على هذا النوع من العقارات؟ تعامل العديد من الأشخاص في مجتمع الأعمال بارتياب مع خطط العمل التي تدعم مشاريع إنشائية عملاقة مماثلة في المدينة. وبالعودة إلى الوراء، يبدو

(٣١) Sara Seddon Kilbinger, "In Dubai, Developers Think Big, Even Larger," *The Wall Street Journal* (December 27, 2006), p. A9.

(٣٢) Ibid.

هذا الارتياب غير مبرّر. ففي دبي على أي حال، يبدو أن العرض يجتذب الطلب. «خصص نحو ٢٠ في المئة من الأراضي للبيع. وبيع لاغون في غضون أسبوعين من عرضه في السوق»[٣٣].

اختارت أبو ظبي، الإمارة الشقيقة لدبي، طريقاً مختلفاً نوعاً ما – لكن ليس مختلفاً تماماً – لاجتذاب السياح. ففي حين أن أماكن الجذب الرئيسية في دبي هي مراكز التسوّق الرائعة، والفنادق الطريفة ذات المواقع الممتازة، والمطاعم، والواجهات البحرية، وإقامة المناسبات الدولية على نحو متزايد الآن، فإن أبو ظبي اختارت بناء نفسها كمنتجع ثقافي. يقول الشيخ سلطان بن طحنون آل نهيان، رئيس مجلس إدارة هيئة السياحة: إن الإمارة ترغب في أن تصبح مركزاً ثقافياً معاصراً لا مثيل له في المنطقة[٣٤]. وقد أطلقت برنامجاً تطويرياً، واستثمرت بكثافة في تطوير المتاحف، ومراكز الفنون، والمسارح، وقاعات الحفلات الموسيقية والأوبرا لاجتذاب السياحة الثقافية. وبعد أن دخلت في اتفاقات تبادل مع متاحف مثل اللوفر في باريس وغوغنهايم في نيويورك، دعت معماريين مشاهير من أمثال فرانك غيري والوافدة العراقية زهاء حديد لتصميم متاحف ومعارض رائعة في المدينة. ودعي جين نوفيل لتصميم المتحف الشامل الجديد الذي سيطلق عليه اسم لوفر أبو ظبي. وأشركت العاصمة القطرية الدوحة إيو منغ بي في تصميم متحف الفن الإسلامي. من الواضح أن هناك اختماراً ثقافياً في دول الخليج الصغيرة التي تتقدّم بسرعة لكن ليس من دون بعض الاستياء الذي تعبّر عنه النخبة الفنية التقليدية في الغرب. «على الرغم من أن احتجاجات القيّمين الثلاثة لقيت مساندة بعريضة جمعت ٤٧٠٠ توقيع، ها هي فرنسا توشك أن «تبيع» متاحفها، أو روحها، كما يصفونها. كما أنهم يشعرون أن من غير اللائق بفرنسا – واللوفر – أن تدخل في شراكة مع إمارة غنية بالنفط بالغة الصغر يبلغ عدد سكانها ١,٦ مليون نسمة وتفتقر إلى التراث الثقافي»[٣٥].

يتوقّع ألا تجتذب هذه المدن رعاة الفن من الغرب إلى المدينة فحسب، بل أن تشجع أيضاً على حدوث نهضة في الفنون والثقافة العربية والإسلامية. «وفي هذا الإطار قد يكون العنصران الأكثر إثارة للأمل في خطة أبو ظبي هما الأقل تطوّراً – يمكن أن يشرك المتحف الوطني ومدرسة الفنون

(٣٣) Ibid.

(٣٤) Nicolai Ouroussof, "A Vision in the Desert," *The New York Times*, 4/2/2007, p. 2.1.

(٣٥) Alan Riding, "The Industry of Art Goes Global," *The New York Times*, 28/3/2007, p. H2.

جيلاً جديداً من العرب في حوار ثقافي معقّد»[٣٦]. هناك كثير من الأشخاص الذين يشكّكون في الحكمة من وراء هذا الاستثمار الكبير، لكن المسؤولين الذين يقفون خلف هذا المشروع الطموح يرون فرصة في انحسار وهج بيروت التي كانت مركزاً ثقافياً للعالم العربي على مدى عقود.

يجب أن تستفيد أبو ظبي أيضاً من صعود الفنون البصرية والتمثيلية في جنوب آسيا، لا في الهند فحسب – وداخل الهند في مومباي – وإنما في باكستان وبنغلاديش أيضاً. إن قرب المسافة إلى الشرق الأوسط يجب أن يجتذب الفنانين الجنوب آسيويين لإضفاء الحيوية على المشهد الثقافي في أبو ظبي. وهناك بعض الاستثمارات المؤسسية التي تجري في باكستان في حين تتركّز العيون على ما يجري في الخليج. لنأخذ مثالاً على ذلك، أنشأت جامعة جديدة، جامعة المنارة الوطنية، كليات تركز على تطوير المهارات في الفنون البصرية والتمثيلية والتلفزة والإذاعة والصحافة، بغية تطوير علاقات قوية مع المراكز الثقافية والإعلامية التي تتطوّر بسرعة في الخليج.

إن تطوّر قطاع الاتصالات مجال آخر لاقتصاد الخدمات الجديد الذي وظفت فيه دول الخليج الصغيرة استثمارات كبيرة وحقّقت تقدّماً كبيراً. وذلك أمر مفاجئ بالنظر إلى التقليد الطويل من الرقابة على مختلف المجالات الإعلامية في هذه المجتمعات. ففي البث التلفزيوني – في تطوير القدرة المحلية على إنتاج برامج الأخبار التلفزيونية الفضائية والبرامج الحوارية – حقّقت قطر قَصَب السَّبْق. فقد استحدثت قناة الجزيرة، شبكة التلفزة الفضائية التابعة لقطر، لنفسها حضوراً عالمياً، وبخاصة عقب ٩/١١ وحرب العراق عام ٢٠٠٣. وهي اليوم الشبكة الإخبارية التلفزيونية التي تحظى بأعلى نسبة من المشاهدة في العالم العربي، وقد تفرّعت عنها قنوات أخرى.

استفاد مجتمع الأخبار في باكستان من هذه التطوّرات وبخاصة حين مارست الحكومة رقابة صارمة على البث التلفزيوني. فأطلقت مجموعة جانغ (Jang Group)، أكبر مالك لوسائل الإعلام في البلد، قناة جيو (Geo) من مدينة الإعلام في دبي في بادئ الأمر. وحين أرخت الحكومة الرقابة، نقلت جيو معظم عملياتها إلى كراتشي. وأطلقت مجموعة الأعمال ARY التي تتخذ من دبي مقراً لها، قناة فضائية من دبي، وحققت إلى جانب جيو قاعدة جماهيرية كبيرة. وأدى نجاح هاتين القناتين إلى دخول عدد من الفاعلين الآخرين هذا المجال. ومن أكثر تأثيرات ذلك دلالة إحياء النقاشات السياسية في البلد. وحين هوجمت استديوهات

(٣٦) Ibid., p. 1-2.

جيو عقب الإجراء الذي اتخذه الرئيس برويز مشرف ضد رئيس المحكمة العليا في باكستان في ٩ مارس ٢٠٠٧، سارع الرئيس إلى الاعتذار وظهر على أحد أشهر البرامج الإخبارية لهذه القناة للدفاع عن نفسه.

على الرغم من أن القسم الأكبر من المدخّرات الخليجية، في القطاعين العام والخاص على السواء، ستبقى في المنطقة على الأرجح، فإنّ مبالغ كبيرة منها تجد طريقها إلى الاستثمار في الخارج. والعقارات هو القطاع المفضل. «في قطاع العقارات – وهو القطاع المفضل لأموال الشرق الأوسط – يفيد المصرفيون بأن الأموال تتدفّق على مجموعة من الاستثمارات المرتبطة بالعقارات، لا في الولايات المتحدة فحسب (التي استوعبت تاريخياً الكثير من هذه الاستثمارات) وإنما في أوروبا وآسيا على نحو متزايد أيضاً. وقد ساعد ذلك على رفع أسعار العقارات التجارية في أماكن مثل لندن»[٣٧].

وسواء أكان بالفطرة أم عَرَضاً أم ربما بالتخطيط الذكي، قرّر العديد في الخليج بناء مستقبلهم الاقتصادي بالإفادة من التغيّرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد العالمي، ولا سيما في أنحاء العالم الأكثر تقدّماً. ففي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، يأتي نحو ٨٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الخدمات. وتراجع حجم الزراعة والصناعة مقارنة بقطاعات مثل الخدمات المالية، والمعلومات والاتصالات، والتعليم، والتسلية، والسياحة. اختار العديد من دول الخليج استثمار مبالغ ضخمة في قطاع الخدمات. وتصدّرت دبي هذا الاتجاه، وتبعتها المدن الأخرى. فقد أنشأت دبي مناطق في رقعتها الجغرافية الصغيرة متخصصة في مختلف أوجه قطاع الخدمات، واتبعت المدن الأخرى النموذج نفسه.

وصلت التأثيرات الجانبية لهذه التطوّرات إلى باكستان حيث توجد استثمارات خليجية ضخمة من كل بلدان مجلس التعاون في مراحل مختلفة من التخطيط والتنفيذ في مدن البلاد الكبيرة، ولا سيما كراتشي ولاهور وإسلام أباد. ومن المخطط أن تصبح كراتشي مركزاً سياحياً كبيراً، في حين أن لاهور وإسلام أباد موقعا مشاريع إنشائية متعددة الاستعمالات تضم فنادق ومراكز تسوّق ومكاتب وشققاً سكنية.

(٣٧) Gillian Tett, "International Capital Markets: Global Markets Feel Effects of Oil Money," Special Report Gulf Finance, *Financial Times*, 27/11/2006.

٥- كم من الوقت سيستمر هذا الازدهار الاقتصادي؟

أحدث ارتفاع أسعار النفط في الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ ازدهاراً اقتصادياً في الشرق الأوسط. وتراجعت الأسعار في مطلع عام ٢٠٠٧ - هبطت دون ٦٠ دولاراً للبرميل في أوائل يناير، وانخفضت لمدة وجيزة دون ٥٠ دولاراً في فبراير - ربما بسبب الشتاء الدافئ على غير العادة في الولايات الشمالية الشرقية من أمريكا. ثم عاود الارتفاع إلى ما فوق ٦٠ دولاراً في أوائل أبريل. هل سيستمر ارتفاع الأسعار؟ إن توقّع الأسعار المستقبلية للنفط صعب، أكثر صعوبة من توقّع أسعار بعض السلع الأخرى. ويعتقد بعض الخبراء أن من المرجّح أن يتغيّر اتجاه السوق كثيراً حين يزداد العرض وتنخفض الزيادة على الطلب. ويقول أحد الخبراء: «إننا في وسط ازدهار استثماري حقيقي، على الرغم من أنه يحتاج إلى وقت ليثمر. يستغرق تطوير حقول النفط عدة سنوات، وثمة نقص خطير الآن في المعدات والعاملين. غير أنه إذا تواصل الاستثمار بالمعدلات الحالية، فسترتفع القدرة العالمية على إنتاج الخام بمقدار ١٢ مليون إلى ١٥ مليون برميل بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢... ومع أن نمو الطلب على النفط بدأ عام ٢٠٠٣ يتعافى من الانحسار الذي طرأ عام ٢٠٠٢، ثم ارتفع بنسبة ٤ في المئة (٣,٢ مليون برميل في اليوم) عام ٢٠٠٤، فإنه تباطأ ثانية عام ٢٠٠٥ إلى ١,٣ في المئة[٣٨]. وقد خفّضت الوكالة الدولية للطاقة توقّعاتها بانتظام في مطلع القرن الحالي، لتصل إلى ١,٣ في المئة لسنة ٢٠٠٦»، بل إن تزايد الطلب الصيني بدأ يتراجع على نحو ملحوظ. فقد بلغ ١,٥ في المئة فقط عام ٢٠٠٥ ويتوقّع أن يرتفع إلى ٦,١ في المئة، أي دون الزيادات المسجّلة قبل أن يحدث الارتفاع الحاد في سعر النفط.

لكن بعض التطوّرات الأخرى تشير إلى أن الارتفاع الأخير، مصحوباً ببعض الانخفاضات والزيادات المعتادة في السلع بأكملها لا في هذه السلعة فحسب، يمثل تغيّراً مستمراً في تكلفة الطاقة وسعرها. ووفق الوكالة الدولية للطاقة، يقع نصف الاستهلاك العالمي للطاقة في دول خارج أعضاء منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون البالغ عددهم ٢٦ عضواً يمثلون اقتصادات العالم المتقدم. وتعد الصين - والهند على نحو متزايد - من أهم تلك الدول. ومن المرجح أن يبدأ كلا البلدين ببناء احتياطيات استراتيجية تطلبها الوكالة الدولية للطاقة من أعضائها. وتخطط الصين لبناء مخزون من البنزين يكفي لمدة ٣٠ يوماً. وتقتضي الوكالة

(٣٨) Maugeri, "The Falling Feeling," p. 36.

الدولية للطاقة التي أنشئت رداً على الصدمة النفطية الأولى في ١٩٧٣ – ١٩٧٤ من أعضائها أن يكون لديهم مخزونات تكفي لمدة ٩٠ يوماً. والصين والهند ليستا عضوين في الوكالة على الرغم من أن هناك بعض الإشارات إلى أن الصين قد تدعى لتصبح مراقباً[٣٩].

إذا استقر سعر النفط دون الذروة التي بلغها عام ٢٠٠٦، فإن دول مجلس التعاون ستستخدم الدخول المتأتية عن ذلك بصورة أفضل مما استخدمته في الازدهار السابق. وستستفيد من الثروة التي تنشغل بإنشائها في عدد من القطاعات غير المتصلة بالطاقة – ولا سيما الخدمات الحديثة – التي ستنتج سيلاً كبيراً من الدخل في المستقبل. ربما يفقد الازدهار الحالي بعض نشاطه لكن من غير المحتمل أن تشهد دول مجلس التعاون نوع التراجع الاقتصادي الذي شهدته عقب حرب الخليج ١٩٩١.

ثانياً: باكستان والعالم العربي

دخلت باكستان في فلك الاقتصادات العربية للمرة الثانية خلال ٣٠ عاماً. ويوجد في مركز هذا النظام البلدان المنتجة والمصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية. ويوجد في هذا الفلك العديد من البلدان غير العربية وغير النفطية في العالم الإسلامي. البلدان التي تدور حول المركز فقيرة، كما أنها تعتمد على النفط المستورد لتلبية حاجاتها من الطاقة. ويمثل اعتناقها الدين نفسه، أي الإسلام، عنصراً في هذه العلاقة بين المركز والمحيط. وباكستان هي من أحد البلدان التي دخلت في علاقة وثيقة مع العالم العربي. وستكون النتائج هذه المرة بالنسبة إلى باكستان والبلدان العربية التي تقيم معها علاقة مختلفة كثيراً عن التجربة السابقة. تتناول هذه الدراسة الحاضر والمستقبل، على الرغم من أن الماضي يحتفظ بأهميته. وستركّز الدراسة على العلاقات بين باكستان وبلدان الخليج الصغيرة، ومع المملكة العربية السعودية بمقدار أقل.

في الماضي كانت العلاقة غير متكافئة أكثر مما هي عليه الحال الآن أو ستكون عليه في السنوات القادمة. ونظراً إلى أن ٩٥ في المئة من سكان البلد من المسلمين، فقد مال منذ استقلاله في أغسطس ١٩٤٧ إلى إقامة علاقة وثيقة مع العالم العربي، وبخاصة المملكة العربية السعودية موطن الأراضي الإسلامية المقدسة في مكة والمدينة. ومع أن البلد يعاني نقصاً في

(٣٩) David Piling, "IEA 'must engage Beijing and Delhi,'" *Financial Times*, 6/1/2007, p. 4.

العملة الأجنبية، فإنه كان مستعداً لاستخدام شيء من هذا المورد الثمين لأداء فريضة الحج. ومع تطوّر الطلب على الحج، بفضل الانخفاض الكبير الذي طرأ على تكلفة السفر وارتفاع الدخول في باكستان، أقامت حكومة باكستان نظاماً صارماً للحصص من أجل الحج. وكانت الصلات الاقتصادية الوحيدة بين باكستان وما يسمى الآن دول مجلس التعاون، تتركز في مجال التجارة غير الرسمية ذات التقاليد العريقة التي ترسّخت على مر القرون. حيث كان البحارة يجوبون البحر في مراكب صغيرة (الدهو) بين عمان والمشيخات الأخرى على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية وعدة مرافئ صغيرة على ساحل بلوشستان الباكستانية. وحين شدّدت باكستان الرقابة على الواردات في الستينيات والسبعينيات، اتخذ قسم صغير من هذه التجارة صفة تهريب الذهب والمنتجات الاستهلاكية إلى البلد. وبمرور الوقت، الذي يرجع إلى القرن الثامن عشر، تطوّرت جالية عمانية كبيرة على طول المناطق الساحلية من بلوشستان.

وكما سنبحث أدناه، لم تفتح الفرص الاقتصادية أمام باكستان والباكستانيين في الشرق الأوسط إلا بعد الارتفاع الأول لأسعار النفط في أواسط السبعينيات. وقد استغل البلد ومواطنوه هذه الفرص بنجاح. وتجاوز تأثير هذه العلاقة الجديدة في باكستان مجال الاقتصاد وكان لها أثر في تطوّر المجتمع، ونهجه الديني، وطريقة إدارة الشؤون الخارجية إضافةً إلى تطوّره السياسي.

تُعنى هذه الدراسة باستكشاف العلاقة الجديدة التي بدأت باكستان بتطويرها مع العالم العربي. ولن تقتصر الدراسة على مجال معين من العلاقة والصلات، بل ستشمل تطوّر العمالة الباكستانية في كل بلدان الخليج. وستبحث زيادة تدفّق رأس المال من الشرق الأوسط إلى باكستان – ولا سيما من القطاع الخاص. ولفهم التركّز القطاعي لهذا التدفّق، ستتفحّص تطوّر اقتصادات الشرق الأوسط وما يحدثه ذلك من طلب على المهارات وعرضها في المنطقة، بما فيها باكستان. وستتعرض الدراسة على نحو عابر لمجالات التأثير غير الاقتصادية في هذه العلاقة.

١ – انعدام التكافؤ: الحجم والموارد البشرية والثروة والدخل

بلغ عدد سكان باكستان ١٦٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٦، ومن ثم فإنّها ثاني أكبر بلد إسلامي في العالم بعد إندونيسيا التي تعدّ ٢٢٢ مليون نسمة. وهكذا يعيش نحو ١٣ في المئة من مسلمي العالم في باكستان. ويبلغ إجمالي عدد سكان بلدان مجلس التعاون ٣٨ مليون نسمة. وهم يمثلون ٢,٨ في المئة من السكان المسلمين في العالم، أي نحو خمس مسلمي باكستان.

وتستطيع باكستان، بفضل حجمها السكاني إلى حد كبير، إنتاج أعداد من الأشخاص الماهرين تفوق ما تنتجه بلدان مجلس التعاون. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على المهارات التي تفتقر إليها البلدان العربية: هناك طلب كبير في بلدان مجلس التعاون على الأشخاص الماهرين في الهندسة والعمارة والمحاسبة والأعمال المصرفية والاقتصاد والرعاية الصحية والنقل والسياحة (ولا سيما في إدارة الفنادق). ويتوافر بعض هذه المهارات بكثرة في باكستان. ومع أن باكستان متخلّفة نسبياً من ناحية التنمية البشرية، فإن لديها موارد تستطيع تصديرها إلى بلدان مجلس التعاون. ولا يوجد القيد في عرض القوة العاملة بقدر ما يوجد في رغبة البلدان المستقبلة في استيعاب مزيد من الأشخاص من أصل باكستاني. ولا تساعد سمعة باكستان كملاذ للمتطرّفين الإسلاميين في هذا المجال.

٢- التشتت الباكستاني في الخليج

دخلت باكستان أول مرة في علاقة وثيقة مع دول الخليج في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات حين توجه ملايين من مواطنيها إلى الشرق الأوسط بحثاً عن عمل. وكانت الأعمال متوافرة في صناعة البناء على الأغلب. واستفاد معظم الباكستانيين من ازدهار الإنشاءات في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وأقاموا صلات عرضت عليهم العمل لفترة قصيرة من الوقت. وكان ينتظر أن يعودوا إلى وطنهم بعد انتهاء العقد. والتزم معظمهم بالعقد وعادوا إلى باكستان. وحدث ترحيل قسري للعمال، ولا سيما من الكويت، عقب حرب الخليج ١٩٩١.

كان العمال الباكستانيون يوفّرون معظم دخلهم في أثناء وجودهم في الشرق الأوسط، ويرسلون إلى بلدهم معظم ما ادخروه. وفي إحدى المراحل، في الفترة ١٩٧٥ -١٩٩٠ ـ وهي الأعوام الخمسة عشر التي دام فيها ازدهار الإنشاءات - بلغت تحويلات الأموال نحو ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد (انظر الجدول رقم (٢-٤)). في تلك الفترة، أرسل الباكستانيون العاملون في الشرق الأوسط إلى وطنهم ما مجموعه ٤٠ مليار دولار. وذلك مبلغ كبير ساعد البلد بطرائق عديدة مختلفة. كانت باكستان في عجز دائم للعملة الأجنبية اللازمة لاستيراد ما تحتاج إليه، وتمكّنت من المحافظة على تدفّق الواردات الأساسية إلى البلد بدفع مبالغ كبيرة من العملة الأجنبية التي ترد من تحويلات العاملين في الخارج. وساعدت هذه التحويلات أيضاً على

سد الفجوة بين المدخرات الوطنية والاستثمار، كما ساعدت على تخفيف حدة الفقر. وكان قسم كبير من العمال في الشرق الأوسط ينحدر من المناطق الأشد فقراً في باكستان، ومعظمهم غير ماهرين وشبه ماهرين. وقد ساعدهم رأس المال الذي حوّلوه إلى عائلاتهم في تلبية الحاجات الأساسية مثل المسكن والرعاية الصحية الأساسية والماء والصرف الصحي(٤٠).

تكوّنت عمالة باكستانية كبيرة في دول الخليج نتيجة الموجة الأولى من الهجرة التي بدأت في أواسط السبعينيات. ومن الخصائص المهمة لهذه العمالة أنها عابرة إلى حد كبير – فمعظم الأشخاص الذين توجّهوا إلى دول الخليج لبثوا فيها نحو خمس سنوات كل مرة. وعند عودتهم كان يحل محلهم مجموعة جديدة من العمال المتعاقدين. وقد عنت هذه الطريقة لاستخدام العاملين أن عدد الأشخاص وعائلاتهم الذين اتصلوا بالشرق الأوسط خلال هذه الأعوام الخمسة عشر – من منتصف السبعينيات إلى أوائل التسعينيات – أكبر كثيراً من عدد الأشخاص المقيمين في هذه البلدان في أي وقت. لذا فإن التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذه الهجرة كان أكبر كثيراً مما ستكون الحال عليه لو لم تكن العمالة تعود كل خمس سنوات.

كان لانتقال ملايين من الباكستانيين إلى دول الخليج تأثير كبير آخر. فقد انحدر عدد كبير من العمال الذين استخدمتهم الشركات الغربية في مشاريع البناء الكبرى من المناطق الأشد فقراً في باكستان. وجاء عدد كبير منهم من الإقليم الحدودي الشمالي الغربي ومن البنجاب الشمالي. وهذه المناطق هي الأنحاء الأشد ضعفاً في الاقتصاد الباكستاني. فالتعليم رديء وفرص العمل نادرة. كما إن سكان المنطقة – ولا سيما الإقليم الحدودي الشمالي الغربي – يتبعون نمطاً محافظاً للإسلام، مختلفاً عن النمط المتبع في سهول البنجاب. ففي البنجاب كان الناس يميلون إلى ما يسمى التفسير البريلوي للدين، وهو متأثر بدوره بالتقاليد الصوفية. وكان الإسلام في الإقليم الحدودي أشد تقشّفاً بطبيعته. واجتذبت المدرسة الدينية في ديوبند في أقاليم الهند البريطانية المتحدة – أوتار براديش اليوم – بعض علماء الدين، فعادوا لتعليم ما لم يكن بعد التفسير الوهابي ولكن شيئاً قريباً منه. وقدّر أحد التقارير أن ١٥١٩ متخرّجاً عادوا إلى باكستان في

(٤٠) طرحت في بعض أعمالي السابقة فرضية مفادها أن الهجرة إلى الشرق الأوسط في الفترة ١٩٧٥ – ١٩٩١ ساهمت في التغيير الاقتصادي والاجتماعي الكبير الذي شهدته باكستان. ولا أشارك في وجهة النظر القائلة إن الأموال التي أرسلها العمال في الشرق الأوسط إلى البلد بدّدت في استهلاك غير ضروري، كما يرى بعض الاقتصاديين. انظر:
Shahid Javed Burki, *Pakistan Under Bhutto*, 1971-77 (London: Macmillan, 1980), and Shahid Javed Burki, *Pakistan: Nation in the Making* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1988).

حين بقي ٣٧٩٥ في الهند[٤١]. وتعزّز الاتجاه إلى تبني النزوع إلى الوهابية بهجرة مئات الآلاف من عمال البناء الذين صاحبوا العلماء الوهابيين. وعند عودتهم إلى الإقليم الحدودي كانوا مستعدين لنشر هذا المذهب الإسلامي في مناطقهم.

دام ازدهار البناء في الشرق الأوسط حتى عام ١٩٩١. ففي تلك السنة، ساهم قيام العراق بغزو الكويت والقرار الذي اتخذته إدارة الرئيس جورج هـ. دبليو بوش بطرد الجيش الغازي بالقوة في تراجع اقتصاد المنطقة. ودام التراجع الاقتصادي نحو عشر سنوات. وباختصار، استفادت باكستان كثيراً من الازدهار الاقتصادي الأول في الشرق الأوسط. وتشهد دول مجلس التعاون الآن ازدهاراً ثانياً. فكيف سيؤثّر ذلك في باكستان وكيف ستؤثّر مشاركة باكستان في هذا الازدهار في بلدان الشرق الأوسط؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، من المهم التشديد على أن انتهاء الازدهار الأول بحرب الخليج الأولى لم يقطع كل الصلات بين الشرق الأوسط وباكستان. فقد استمرت هذه الصلات لأسباب عديدة. ومن أهمها نشوء عمالة باكستانية في الشرق الأوسط تقدر بنحو مليون نسمة يبلغ دخلهم المشترك نحو ١٥ مليار دولار. ولم تكن الجالية الباكستانية في هذه البلدان مكوّنة من عمال البناء الذين شاركوا في موجة الهجرة الأولى؛ فقد عاد معظم هؤلاء إلى وطنهم؛ فقد توجّهت مجموعة مختلفة من الأشخاص إلى دول الخليج في تلك الفترة وحتى بعد أن بدأ اقتصاد المنطقة في التباطؤ، واستمروا في العمل في المنطقة. وصار معظم هؤلاء العمال مقيمين بصفة دائمة في مختلف بلدان المنطقة، لكنهم حافظوا على صلاتهم بباكستان. وعملوا في قطاع الخدمات المتسارع النمو في المنطقة وكانوا يتمتعون بمهارات عالية على العموم. وسيؤدون دوراً مهماً في هذه العلاقة الجديدة التي بدأت بالتطوّر والتي تبحثها هذه الدراسة.

منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حين هاجمت مجموعة من الإرهابيين أمريكا، كتب كثيرون عن الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية في العالم الإسلامي الذي ينحدر منه منفّذو هذا الهجوم الذي لا يمكن تصوّره على الولايات المتحدة. وقد مثلت الهجمات انتهاكاً خطيراً للأراضي الأمريكية. وتلك حادثة ليس لها سوابق كثيرة. فالهجوم الياباني على بيرل هاربر عام ١٩٤٣ كان آخر مرة

(٤١) نقلاً عن:

Barbara Daly Metcalf, *Islamic Revival in British India, Deoband, 1860-1900* (Princeton: Princeton University Press, 1982), p. 110.

تتعرّض فيها الولايات المتحدة للهجوم. لكن بيرل هاربر تقع في هاواي النائية، التي تبعد آلاف الأميال عن البر الأمريكي. ولم يتعرّض المجال الأمريكي للغزو منذ عام ١٨١٢ حين غزا البريطانيون واشنطن وأضرموا النار في عدد من مباني المدينة، بما فيها البيت الأبيض. وكان من المتوقّع أن يكون رد الفعل الأمريكي على الهجوم حاداً وكبيراً.

كتب فرانك رِتش في كتاب حديث عن كيفية تطور الرواية الأمريكية عن ذلك الحدث المشؤوم: «على الرغم من أن اصطلاح ١١/ ٩ لم يكن معروفاً في الاختزال اللغوي بعد، فقد كان صباحاً جديداً في أمريكا – دعوة إلى الاستيقاظ إلى بلد أصبح معتاداً السلام والازدهار»(٤٢). توجّه الرد في البداية نحو القاعدة، وهي المنظمة التي ادعت المسؤولية عن رعاية الخاطفين التسعة عشر الذين قادوا ثلاث طائرات نحو مبانٍ شهيرة في نيويورك وواشنطن. لكن بعد مرور عام ونصف العام على ذلك، هاجمت الولايات المتحدة العراق لأسباب هامشية، في أفضل الأحوال، بالنسبة إلى الهجوم الإرهابي في ١١/ ٩. وكان للهجوم على العراق عدد من النتائج غير المقصودة، ولا سيما في العالم العربي. وأثّرت بعض هذه النتائج في علاقات العالم العربي بباكستان. وفي حين أن هذا الفصل لن يتم تناول حرب العراق ونتائجها المتكشّفة بصورة مباشرة، فإن هذه الحرب ستبقى جزءاً من الخلفية التي سنبحث إزاءها تطوّر علاقات باكستان مع بلدان الخليج على العموم والإمارات العربية المتحدة على الخصوص. ومن المكوّنات المهمة لهذه العلاقة – إضافةً إلى الصلات الناتجة من وجود عمالة باكستانية كبيرة في الشرق الأوسط – الاستثمارات التي تجريها المشروعات العربية في العديد من قطاعات الاقتصاد الباكستاني. وقد قوّى ذلك العلاقات الاقتصادية بين باكستان وبلدان مجلس التعاون.

٣- الخصخصة في باكستان وتدفّق رأس المال العربي

ثمة صلات جديدة وسريعة التطوّر بين بلدان الخليج وباكستان. فقد طرأ تغيّر كبير على طبيعة العلاقات، أهمها الدور الصغير الذي تؤديه تحويلات العمال في توفير المدخرات المالية لباكستان. وكما بحثنا سابقاً، كانت تحويلات العاملين في الشرق الأوسط مصدراً مهماً لتلبية حاجات باكستان للعملات الأجنبية في الازدهار النفطي الأول. في الثمانينيات حين

(٤٢) Frank Rich, *The Greatest Story Ever Sold, The Decline and Fall of Truth, From 9/11 to Katrina* (New York: The Penguin Press, 2006).

كانت باكستان بحاجة ماسة إلى التدفّقات المالية الأجنبية، كانت تحويلات العاملين في الشرق الأوسط ذات أهمية حاسمة. وفي حين كانت الأموال تصل من العمالة الباكستانية في بريطانيا والولايات المتحدة، فإن العمالة في دول الخليج بقيت المصدر الرئيسي لهذا النوع من التدفّق. وقد بدأ ذلك يتغيّر عقب ٩/١١ حين شهدت التدفّقات من الولايات المتحدة ارتفاعاً حاداً. يظهر الجدول رقم (٢ـ٥) التغيّر الذي طرأ منذ ذلك الوقت. وفي عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، جاء ثلث التحويلات الإجمالية من الولايات المتحدة التي حلت محل المملكة العربية السعودية كمصدر رئيسي للتحويلات. فقد انخفضت التحويلات من المملكة العربية السعودية من ٣٤ في المئة تقريباً في عام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ إلى ما يزيد قليلاً على ١٥ في المئة في عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥. وعلى غرار ذلك طرأ انخفاض كبير على التحويلات من الكويت. فقد هبطت حصة ذلك البلد من ١٥ في المئة إلى ما يزيد قليلاً على ٥ في المئة. وبقيت حصة الإمارات العربية المتحدة على مستواها إلى حد ما، نحو سدس الإجمالي.

طرأت إعادة الترتيب على هيكل التحويلات جزئياً فقط بسبب الضوابط الشديدة التي وضعتها عليها وزارة الخزانة الأمريكية لاستئصال الأموال المتاحة للمجموعات الإرهابية. غير أن الزيادة الحادة في مقدار الأموال التي يرسلها الباكستانيون المقيمون في الولايات المتحدة ترجع إلى الثقة التي كسبوها في اقتصاد موطنهم. لا تمثّل التحويلات الآن هدايا مالية إلى أفراد العائلة الباقين في البلاد فحسب، وإنما تشمل أيضاً الاستثمارات في اقتصاد الوطن. وكانت القطاعات المفضلة العقارات وسوق الأسهم. فقد اجتذب كلاهما موارد مهمة من أفراد العمالة.

غير أن مقدار الأموال التي ترسل من الخليج ارتفعت على الرغم من تراجع التحويلات. وهي لا تأتي الآن من المقيمين الباكستانيين في المنطقة لكن من رجال الأعمال المهتمين في الإفادة من التطوّرات التي تجري في باكستان. ويشمل ذلك الفرص التي أتيحت بفضل خصخصة الأصول التي تمتلكها الحكومة إضافةً إلى قرار الحكومة بتشجيع المشاركة الخاصة في قطاعات الاتصالات ومختلف أنواع الخدمات الحديثة.

بدأت باكستان برنامجاً لخصخصة الأصول التي تمتلكها الدولة عام ١٩٩١، متبعة الاتجاه السائد في البلدان النامية. فقد شدّدت مجموعة السياسات الاقتصادية التي أصبحت تعرف باسم «إجماع واشنطن» على أهمية إبقاء الدولة بعيدة من الإدارة المباشرة للأصول الاقتصادية.

الجدول رقم (٢-٥)

مصادر تحويلات الأموال في فترة مشرف

	٩١_١٩٩٠		٠١_٢٠٠٠		٠٢_٢٠٠١		٠٣_٢٠٠٢		٠٤_٢٠٠٣		٠٥_٢٠٠٤	
	القيمة	في المئة	القيمة	في المئة	القيمة	في المئة	القيمة	في المئة	القيمة	في المئة	القيمة	في المئة
الولايات المتحدة	٨٠	٨,٢	١٣٥	١٣,٢	٧٧٩	٣٣,٥	١٢٣٨	٢٩,٥	١٢٢٥	٣٢,٠	١٢٩٤	٣١,٢
الإمارات	١٤٨	١٦,٢	١٩٠	١٨,٦	٤٦٩	٢٠,١	٨٣٤	٢٠,٠	٥٩٧	١٥,٦	٧١٣	١٧,٢
دبي	(٤٧)		(٤٨)		١٠٤		٢١٢		١١٥		١٥٣	(١٢,٨)
السعودية	٣١٠	٣٣,٩	٣٠٤	٢٩,٨	٣٧٦	١٦,١	٥٨١	١٣,٩	٥٦٥	١٤,٨	٦٢٧	١٥,١
المملكة المتحدة	٧٤	٨,٠	٨١	٨,٠	١٥٢	٦,٥	٢٧٤	٦,٥	٣٣٤	٨,٧	٣٧٢	٩,٠
الكويت	١٣٥	١٤,٨	١٢٤	١٢,١	٩٠	٣,٨	٢٢١	٥,٣	١٧٧	٤,٦	٢١٥	٥,٢
المجموع الفرعي	٧٤٧	٧٥,٩	٨٣٤	٧٦,٧	١٨٦٦	٧٨,١	٣١٤٨	٧٤,٣	٢٨٩٨	٧٤,٩	٣٢٢١	٧٧,٣
المجموع	٩٨٤		١٠٨٧		٢٣٨٩		٤٢٣٧		٣٨٧١		٤١٦٩	

Government of Pakistan, Pakistan Economic Survey, 2005-06, Islamabad, 2006.

وأدت هذه السياسة التي ترمي إلى إخراج الدولة من الإدارة الاقتصادية المباشرة إلى حدوث خصخصة واسعة لجهات القطاع العام في أمريكا اللاتينية في أواخر الثمانينيات وخلال التسعينيات. وكان لمؤسسات التنمية القائمة في واشنطن ومؤسسات الاستشارات التنموية التي تقف خلف إجماع واشنطن تأثير في باكستان أيضاً. فالتزمت إدارة رئيس الوزراء نواز شريف بنصيحة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأنشأت لجنة الخصخصة وقوّتها، وفي عام ١٩٩١، بعيد توليها السلطة، أطلقت برنامجاً لبيع الأصول التي تمتلكها الحكومة. وكانت حكومة ذو الفقار علي بوتو قد حصلت على معظمها حين نفذت برنامج التأميم. وكان ذلك البرنامج يرمي في الظاهر إلى تحسين توزيع الثروة والدخل في البلاد وضمان تدفّق فوائد النمو الاقتصادي إلى الشرائح الدنيا من السكان في سلم توزيع الدخل.

وفي ولاية نواز شريف الأولى كرئيس للوزراء (١٩٩١ – ١٩٩٣)، اتخذت الحكومة قرار السماح للشركات الجديدة بدخول القطاع المالي. أتاح ذلك فرصة للمصارف في بلدان مجلس التعاون لإنشاء أعمال في البلد. وكان بعضها يستخدم وافدين باكستانيين في مناصب عليا فتمكّن هؤلاء من توجيه مؤسساتهم نحو افتتاح أعمال في باكستان. وكان بنك الفلاح من هذه المؤسسات التي دخلت البلد وطوّرت أعمالها بإقدام. وهو اليوم سادس أكبر مصرف في البلد في قطاع سريع التوسّع.

أنشأ المستثمرون الشرق أوسطيون مصرفاً آخر في باكستان عام ١٩٩١ يمتلك أسهم الأقلية فيه عدد من الباكستانيين الذين تولوا مناصب عليا في مختلف المصارف الأجنبية. أطلق على المؤسسة اسم يونيو بنك، وسرعان ما كبر حجمها. وفي عام ٢٠٠٦ أصبحت ثامن أكبر مصرف في البلد واشتراها المصرف البريطاني ستاندرد تشارترد بنك.

تدفّقت أولى الأموال العربية على نطاق واسع على القطاع المالي في باكستان. وكانت الكويت رائدة في هذا المجال في ما يتعلّق بدول مجلس التعاون. فهي أول بلدان مجلس التعاون التي ترعى داراً للاستثمار في باكستان. فقد أنشئت شركة الاستثمار الباكستانية – الكويتية لتأمين أسهم رأس المال إلى المشاريع الجديدة أو لمن يريد توسيع عملياته. وأدى نجاح الشركة إلى إنشاء مشاريع مشتركة مماثلة بين حكومة باكستان وعدة دول في مجلس التعاون. وتنشط شركة الاستثمار الباكستانية – السعودية الآن في العديد من المجالات. ومؤخراً أنشأت

الحكومة العمانية وباكستان شركة استثمار مشتركة ذات برنامج مماثل للبرنامج الذي اتبعته شركات الاستثمار الأخرى.

وكانت الكويت رائدة أيضاً في تقديم التمويل من حكومة إلى أخرى. فقد قدّم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى باكستان ٢٠٦ ملايين دولار من المساعدة لثلاثة عشر مشروعاً، آخرها ٣٧,٥ مليون دولار لإنشاء معمل صغير لتوليد الطاقة المائية في غولن غول في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي. وحين يكتمل المشروع الذي يكلف ١٧٧ مليون دولار، سيولّد ١٠٦ ميغا واط من الكهرباء. وقدمت حكومات مجلس التعاون الأخرى مساعدة تنموية إلى القطاع العام في باكستان. ودعمت المملكة العربية السعودية واردات النفط الباكستانية على مدى عدة سنوات، وأقيمت منشأة لهذه الغاية وساعدت باكستان في الوفاء بالتكلفة المتزايدة للوقود المستورد.

دخل رأس المال العربي الخاص إلى القطاع المصرفي في البداية. وكان ثمة سبب لذلك. فبعد أن أمم ذو الفقار علي بوتو المصارف التجارية، توجه عدد من كبار المصرفيين الباكستانيين إلى الشرق الأوسط وانضموا إلى المصارف العاملة في تلك الناحية من العالم. وأنشأ بعضهم، بقيادة أغا حسن عابدي، مصرفاً خاصاً بهم وقدمت الإمارات العربية المتحدة معظم رأس المال. وكان عابدي الرئيس التنفيذي لبنك يونايتد الذي أممته حكومة بوتو. وسّع مصرف عابدي، بنك الاعتماد والتجارة الدولي، أعماله بسرعة وتغلغل في معظم الأسواق المالية في أنحاء العالم. وأدت طرقه المتحرّرة من القيود والقوانين إلى إغلاقه من قبل السلطات الرقابية في بريطانيا والولايات المتحدة. سعى المصرفيون العاطلون من العمل ثانية إلى العمل في الشرق الأوسط. وحين فتحت باكستان في أوائل التسعينيات قطاعها المالي أمام الاستثمار الخارجي، كانت المصارف العربية إضافةً إلى المصرفيين في الشرق الأوسط مستعدين للإفادة من هذه الفرصة. وحين قرّرت إسلام أباد إعادة المصارف ثانية إلى القطاع الخاص، كان هناك ما يكفي من المعرفة في الشرق الأوسط بالمؤسسات الموجودة في تلك المنطقة للتقدّم بعطاءات لشراء الأصول المعروضة للبيع بالمزاد. وكان يونايتد بنك أول مؤسسة مالية كبيرة يستحوذ عليها المستثمرون من الشرق الأوسط. فقد تقدم مصرف إماراتي بعطاء ناجح لشراء يونايتد بنك بالاشتراك مع مؤسسة أعمال باكستانية مقرها لندن.

أقدمت اتصالات، وهي شركة اتصالات مقرّها الإمارات العربية المتحدة، على أكبر الاستثمارات العربية المنفردة التي جرت حتى الآن في باكستان. فقد استحوذت على حصة قدرها ١٦ في المئة من شركة الاتصالات الباكستانية المحدودة التي تمتلكها الحكومة بسعر ٢,٦ مليار دولار. وعُدّ الاستثمار في شركة الاتصالات الباكستانية خطوة من شركة اتصالات لدخول سوق اتصالات دينامية وواعدة جداً في المنطقة. وقد تفوّق عرضها البالغ ١,٩٦ دولار للسهم عروض تشاينا موبايل وسنغتل (السنغافورية) اللتين عرضتا ١,٠٦ و٠,٨٨ للسهم على التوالي. ونُقلت إدارة شركة الاتصالات الباكستانية إلى شركة اتصالات الدولية، باكستان، وهي شركة تابعة للشركة الإماراتية في ٢٦ أبريل ٢٠٠٦، عقب مفاوضات طويلة بعد العطاء بين لجنة الخصخصة الباكستانية والشركة الإماراتية.

بدأت بلدان مجلس التعاون الاستثمار في القطاعات كثيفة رأس المال. فهناك مجموعة سعودية، مجموعة شركات الطويرقي، تقوم ببناء مصنع للحديد والصلب في ميناء قاسم قرب كراتشي بطاقة إنتاجية بين ١,٥ و٣ ملايين طن من الحديد والصلب. وشاركت الشركة نفسها في عطاء لشراء مصانع الحديد والصلب الباكستانية القائمة في كراتشي أيضاً. وتخطط موانئ دبي العالمية لبناء محطة أخرى للحاويات في ميناء قاسم بتكلفة ١٠٠ مليون دولار، ومن المرجّح أن تستثمر ١,٦ مليار دولار لتطوير بعض المنشآت في ميناء غوادار الذي يُجرى تطويره. ويستثمر الكويتيون ١,٥ مليار دولار في بناء مصفاة للنفط في ميناء قاسم[٤٣].

طرأت عدة تغييرات على الحكومة في التسعينيات، وتغيّرت السياسة تجاه الخصخصة مع كل تغيير طرأ أيضاً. ولم تعد استمرارية السياسات الاقتصادية إلى البلد إلا مع الجنرال برويز مشرف. فقد أعيد تنظيم هيئة الخصخصة، وعهد برئاسته إلى الوزير حافظ شيخ، وكان قد خدم في المملكة العربية السعودية كمسؤول في البنك الدولي. كما إن وزير المالية شوكت عزيز، الذي أصبح رئيساً للوزراء عام ٢٠٠٥، عمل في المملكة لدى مجموعة سيتي غروب. وعلى غرار شيخ، كان عزيز يعرف البلدان العربية جيداً، وكلاهما معروف في العالم العربي. وقد أعطى ذلك دون شك الثقة للبلدان العربية حين بدأت في الاستثمار في باكستان.

(٤٣) للاطلاع على تفاصيل الاستثمارات التي تجريها بلدان مجلس التعاون في باكستان وتخطط لها، انظر
Faryal Leghari, "Gulf Investments in Pakistan and Future Trends," *GCC Asia Research Bulletin*, (January 2007)(Gulf Research Center).

في ربيع ٢٠٠٦، باعت هيئة الخصخصة مصانع الحديد والصلب الباكستانية، أكبر المشاريع الصناعية في البلد، إلى اتحاد يضم مستثمرين روس وسعوديين. غير أن المحكمة العليا الباكستانية أوقفت البيع في وقت لاحق استناداً إلى بعض المخالفات التي ارتكبتها هيئة الخصخصة في إتمام البيع.

بدأ العديد من الشركات المطوّرة للعقارات التي لها خبرة في تطوير المواقع في الإمارات العربية المتحدة برامج لتطوير مراكز تسوّق ومبان سكنية في عدد من البلدان الآسيوية، بما فيها باكستان. وقد أطلق بعض المشاريع بالفعل. وكما أشير أعلاه، يُجرى بناء مجمع ضخم يضم فندقاً ومركز تسوّق ومباني شقق في العاصمة الباكستانية إسلام أباد. والمستثمر شركة سعودية. ويعتزم مطوّر من الإمارات العربية المتحدة بناء مجمّع مماثل في لاهور، ثاني أكبر مدينة في باكستان. وثمة خطط لحيازة بعض الجُزر الصغيرة قبالة ساحل كراتشي وتحويلها إلى منتجعات سياحية.

ثالثاً: الإصلاح السياسي والاجتماعي

لا يمكن إطلاق صفة الديمقراطية إلا على بلدين من بين ٥٠ بلداً إسلامياً أو أكثر قليلاً تؤلف العالم الإسلامي، وهما تركيا في الجانب الغربي وإندونيسيا في الجانب الشرقي. والمؤسسات الديمقراطية في كليهما غير متطوّرة تماماً، ويقوم الجيش في كليهما بمراقبة السياسيين المدنيين ومؤسساتهم من كثب. في تركيا، يعتقد الجيش أن لديه تفويضاً بالمحافظة على مبدأ أتاتورك القائم على العلمانية في الشؤون السياسية. وبالنظر إلى سجل الديمقراطية الضعيف في هذا الجزء من العالم، فإن ثمة سؤال: متى يمكن أن تصبح مثل هذه البنية السياسية قابلة للدوام في هذه البلدان؟ وقد احتدم الجدال في شأن إمكان التعايش بين الديمقراطية والإسلام بعد الغزو الأمريكي للعراق وزعْم واشنطن بأن أحد أسباب تدخلها جلب الديمقراطية إلى العالم الإسلامي. لكن غزو العراق أحدث عدداً من النتائج غير المقصودة، ولم يكن من المؤكّد عند كتابة هذه السطور (أواخر ربيع ٢٠٠٧) إذا ما كانت الإطاحة بنظام صدام حسين وإعدام الرئيس العراقي المخلوع قد مهّد الطريق للديمقراطية في ذلك البلد. فتنامي كراهية واشنطن في العالم الإسلامي سيؤثّر في سرعة التقدّم نحو الديمقراطية. وارتفعت أصوات سُمعت في العاصمة الأمريكية تدعو صنّاع السياسة إلى التنبّه في شأن مراجعة موقفهم تجاه المنطقة. وفي

إحدى مقالات الرأي التي كتبت في صحيفة نيويورك تايمز فيما كان جورج دبليو بوش يُعِد لإعادة تحديد السياسة تجاه العراق، نبّه برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي للرئيس جورج دبليو بوش صناع السياسة الحاليين في واشنطن إلى أن هناك قدراً كبيراً من الخطر. «فيما نتلمّس طريقنا في هذه المشكلة التي تبدو مستعصية في العراق، علينا أن نتذكّر دائماً أن هذه ليست مشكلة مزعجة يمكننا أن ندير لها ظهورنا إذا بدا استمرارها مكلفاً جداً. فلا يوجد على المحك العراق واستقرار الشرق الأوسط فحسب، وإنما مصداقية الولايات المتحدة كشريك في عالم شديد الاضطراب. ولا يمكننا تحمّل الفشل في هذا الاختبار»[٤٤].

لا شك في أن ما تفعله الولايات المتحدة في العراق سيكون له تأثير كبير في تطور المؤسسات السياسية في المنطقة. في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧، كان هناك جدال ناشط عن موقف واشنطن السياسي في المنطقة. وأخذ البحث يتناول بعض الموضوعات التي كانت محظورة لمدة طويلة. ومن بينها مسألة دعم دولة إسرائيل. بدأ الجدال بإصدار ونشر تقرير مجموعة دراسة العراق في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦ الذي وجد ارتباطاً واضحاً بين النزاع العربي الإسرائيلي المستمر من جانب، والتمرّد في العراق وتنامي كراهية الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي من جانب آخر. لم يكن أصدقاء إسرائيل سعيدين بالربط الذي تحدّثت عنه مجموعة الدراسة، وثارت ثائرتهم أيضاً على الكتاب الذي نشره الرئيس السابق جيمي كارتر[٤٥] بالتزامن مع صدور تقرير مجموعة دراسة العراق. ووفقاً لأحد مراجعي الكتاب في جريدة نيويورك تايمز: «يحمل هذا الكتاب نفس قصة ريب فان وينكل، كما لو أنه لم يتغير سوى القليل منذ أن شخّص كارتر المشكلة في السبعينيات. فهو يوحي بأنه لو اتبعت نصيحته في ذلك الوقت لأصبح كل شيء على ما يرام الآن. فلننسَ القاعدة والطموحات النووية الإيرانية، وبروز طالبان في أفغانستان. إنّه يؤكّد أن إسرائيل لو «امتنعت عن استيطان الضفة الغربية» لتم التوصّل إلى «سلام شامل ودائم». الجدال في شأن الاحتلال الإسرائيلي «سيحدد مستقبل إسرائيل، وقد يحدّد أيضاً احتمالات السلام في الشرق الأوسط – وربما العالم». إن هذا منظار ضيق جداً. فالشرق الأوسط يمكن أن يكون مصدر حرب رئيسية قادمة وستزداد فرص تجنّبها إذا ما حلّت المسألة الإسرائيلية. كما أنه لو لم تبنِ إسرائيل مستوطنات في غزة والضفة الغربية، لكان

(٤٤) Brent Scowcroft, "Getting the Middle East Back on Our Side", *The New York Times*, 4/1/ 2007, p. A23.

(٤٥) Jimmy Carter, *Palestine Peace, Not Apartheid* (New York: Simon and Schuster, 2006).

حل النزاع مع الفلسطينيين أسهل كثيراً. لكن ثمة عوامل أخرى يجب أن ينظر فيها، بما في ذلك أن تسوية المسألة الإسرائيلية لا يعني، بالنسبة إلى معظم القادة الراديكاليين للعالم الإسلامي – وأعدادهم ليست آخذة في التضاؤل – التقسيم المنصف للأرض بين إسرائيل وفلسطين، بل يعني إزالة إسرائيل»[٤٦]. إن السياسة العامة لن تستقيم ما لم يبدأ الرأي العام في الولايات المتحدة بإدراك أن مصدر كثير من الغضب الموجّه نحو الأمريكيين في العالم الإسلامي يتعلّق «بالمسألة الإسرائيلية». ولن يبدأ الرأي العام الإسلامي بالتغيّر في شأن واشنطن إلا حين يتم الإقرار بوجود هذا الارتباط.

مع أن الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط مهم للتطوّر السياسي والاجتماعي للمنطقة، فإنّ هناك أربعة أسئلة مهمة لغرضنا: أولاً، هل الديمقراطية والإسلام متوافقان؟ ثانياً، إذا كانت الديمقراطية ستصبح النظام السياسي السائد في العالم الإسلامي، فما الاتجاه الذي سيسلكه تطوّرها؟ ثالثاً، إذا أصبحت الديمقراطية النمط المفضّل للحكم في العالم الإسلامي، فهل ستكون هناك بلدان سبّاقة إلى تطوير نموذج يرضي معظم شرائح المجتمع؟ رابعاً، ما المساهمة التي يمكن أن تقدّمها باكستان في تطوير مؤسسات ديمقراطية قابلة للنجاح في العالم الإسلامي؟

السؤال الأول يحتاج إلى أطروحة طويلة للإجابة عنه. مع ذلك، كما لاحظ نوا فلدمان، «خلافاً لما يُعتقد أحياناً في الولايات المتحدة، الإسلام ليس مجبولاً بالفطرة على الإطاحة بالمثل الغربية. بل إن كثيراً من المسلمين، وإن لم يكن كلهم، يجدون خلافاً لذلك أن الجمع بين المثل الإسلامية والقيم الديمقراطية أمر جذاب. المسلمون في كل أنحاء العالم اليوم يعتنقون أناقة الإسلام ومنطقه وعمقه بحرارة أكبر ما اعتنقوه في أي وقت مضى في هذا القرن. ويجدون في لغة الإسلام عن العدالة والأخلاق والأمل والالتزام قوة حيوية في العوالم السياسية والاجتماعية والروحانية. وفي الوقت نفسه، في الوقت الذي ينمو اعتماد المسلمين على الإسلام، فإنّهم يعتنقون أيضاً الحكم الذاتي والحرية المرتبطين بالديمقراطية. وهذه القيم الديمقراطية تتناغم مع الإسلام، بالنسبة إلى عدد متزايد من المسلمين، ويمكن أن تتطوّر إلى جانبه. وكلما حظي دعاة ذلك بفرصة للترشّح للانتخابات باسم الديمقراطية الإسلامية، فإنهم يجدون جمهوراً متحمّساً»[٤٧].

(٤٦) Ethan Bronner, "Jews, Arabs and Jimmy Carter," *The New York Times Book Review*, 7/1/ 2007, p. 25.

(٤٧) Noah Feldman, *After Jihad: America and the Struggle for Islamic Democracy* (New

راجَعَ أوليفر روي، وهو باحث غربي آخر في الإسلام، التقدّم السياسي للعالم العربي ورأى أن بلدان هذه الناحية من العالم انتقلت من روح الوحدة الإسلامية إلى القومية العربية إلى الوطنية الإسلامية. «لقد تخلّت إلى حد كبير عن التضامن المتشدّد العابر للحدود القومية وتمركزت في السياسة الوطنية بجدول أعمال يستند إلى ثلاث نقاط: دعوة إلى استبدال النخب الحاكمة الفاسدة، وجدول أعمال اجتماعي ثقافي محافظ، ووطنية قوية»[٤٨]. إذا كانت هذه التفسيرات للتقدّم السياسي صحيحة، وإذا كان الإسلام يستطيع أن يستوعب المؤسسات الديمقراطية، وإذا كان مواطنو الدول الإسلامية مهتمين بإنشاء مؤسسات سياسية تمنحهم التمثيل بحيث يمكن أن تنعكس الآراء والرغبات في شؤون الدولة، فما المسار أو المسارات التي من المرجّح أن تتبعها هذه المجتمعات؟

كما أشير في مقدمة هذه المقالة، من المرجّح أن يتطوّر نموذج التطوّر السياسي في العالم العربي في البلدان الصغيرة بمنطقة الخليج. وثمة عدة أسباب لذلك؛ فالتغيير الاقتصادي في هذه البلدان أسرع مما هو عليه في أنحاء أخرى من المجتمع العربي. كما أنها أكثر اعتماداً على العمال الأجانب الذين بدأوا يطالبون بصوت في النظام السياسي. ومن المرجّح أن تؤدي التعددية إلى القمع لتحقيق السيطرة – وذلك ما حصل في عراق صدام حسين – أو من المرجّح أن تؤدي إلى تطوّر مؤسسات تسمح بالإشراك والمشاركة. إننا نرى بداية هذه العمليات في أماكن مثل البحرين وقطر حيث بدأت النخب بإيجاد طرائق لإشراك المواطنين في عملية صنع القرار. وقد تتمكّن دول المنطقة الصغيرة من تصدّر الطريق أمام البلدان الكبيرة باتباع نموذج تطويري أقل تهديداً للعالم وأكثر مسايرة لتعددية المواطنين الذين يجب أن تتعامل معهم.

الدخل والثروة، والتحكّم بموارد طبيعية ثمينة، والقوة العسكرية، إضافةً إلى حجم السكان، تساعد البلدان على أداء واجبها في السياسة العالمية. وفي بعض الحالات يمكن أن يتحوّل الازدهار الاقتصادي المصحوب بصغر حجم السكان إلى أفضلية. وتلك هي الحال على وجه الخصوص مع بعض بلدان مجلس التعاون. وتعد قطر مثالاً جيداً على بلد قادر الآن

York: Farrar, Straus and Giroux, 2003), pp. 6-7.

(٤٨) Olivier Roy, *Globalized Islam: The Search for a New Ummah* (New York: Columbia University Press, 2004), pp. 58.

على ممارسة نفوذ في الشؤون الدولية باستخدام ثروتها الهائلة وتحكّمها بموارد الطاقة بطريقة غير تهديدية. يوجد في البلد ٧٥٠ ألف نسمة، ربعهم فقط مواطنون، والبقية أجانب. وتحتوي مياهها الإقليمية على ثالث أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، بعد روسيا وإيران. وقد أدت صادرات الطاقة إلى رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٤٠ ألف دولار، أي ما يساوي نصيب الفرد في الولايات المتحدة وأغنى البلدان الأوروبية الغربية. والاستثمارات الضخمة في النفط والغاز تعني أن بوسع البلد في العقد التالي إنتاج ما يعادل ٥ ملايين برميل من النفط في اليوم، «أي نصف الإنتاج اليومي للملكة العربية السعودية، لكن يتقاسمه سكان يقل عددهم عن ١/٢٥ سكان المملكة المجاورة»[٤٩].

استخدمت القيادة الحالية، بإدارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، هذه الخصائص – الثروة الهائلة والدخل الحالي والمحتمل وصغر عدد السكان - لمصلحتها؛ فقطر تستضيف أكبر قاعدة أمريكية تنطلق منها الطائرات في عملياتها في أفغانستان والعراق. ويقال إن لديها «علاقات على مستوى منخفض» مع دولة إسرائيل اليهودية. وهكذا فإن قطر والدول الصغيرة الأخرى في المنطقة، بموقعها الحالي في الشؤون العالمية، يمكنها تطوير النظم السياسية والاجتماعية التي تتلاءم مع العالم في القرن الحادي والعشرين.

لا شك في أن العالمين العربي والإسلامي سيراقبان التطوّر السياسي في باكستان في السنوات القليلة المقبلة. وكما أسلف في البحث، لم تتمكّن باكستان من تحديد نظام سياسي يلبي حاجات سكانه الشديدي التنوّع. وما يثير القلق على وجه الخصوص عاملان أعاقا تطوّر المؤسسات السياسية التي تتيح التمثيل الكامل للشعب، وتضمن في الوقت نفسه عدم انحراف البلد بعيداً من تراثه الإسلامي. أولاً، على باكستان التعامل مع دور العسكريين في السياسة؛ ثانياً، عليها أن تحل مشكلة مكان الإسلام في النظامين السياسي والاقتصادي للبلد. لقد أبرزت حرب العراق النزاع القائم منذ مدة طويلة بين الطائفتين الإسلاميتين السنية والشيعية. ولأول مرة في التاريخ الحديث للعالم الإسلامي يكتسب هذا النزاع البعد الذي يمثّل الآن السبب الرئيسي لسفك الدماء في البلد والذي أشعل حالة شبيهة بالحرب الأهلية. وثمة خوف في بعض البلدان التي يسيطر عليها السنة في العالم الإسلامي أن يؤدي صعود الشيعة في العراق إلى إنشاء هلال شيعي معادٍ للسنة. ربما تستطيع باكستان، هنا أيضاً، أن تظهر طريقة لاستيعاب الطائفتين

(٤٩) "Qatar: ABouncy Banyam," *The Economist,* (September 25, 2006), p 48.

داخل دولة واحدة. فباكستان تضم ما بين ٣٠ و٤٠ مليون شيعي، أي ثاني أكبر تجمّع للشيعة في العالم بعد إيران. ومع ذلك، عاشت الطائفتان في سلام نسبي حتى حين اختارت البلد إدخال بعض النواحي الإسلامية في النظامين السياسي والاقتصادي. ومن غير المعروف غالباً أن محمد علي جناح، مؤسس باكستان، كان مسلماً شيعياً ذا معتقدات علمانية قوية. كما أن ذو الفقار علي بوتو، أحد أشهر السياسيين في تاريخ البلد، وصل إلى رئاسة الوزراء بفضل الناخبين السُنَّة إلى حد كبير. ووفقاً لأحد الباحثين الشيعة في الإسلام الحديث، «لن يتحدّد الشرق الأوسط بالهوية العربية أو بأي نمط معين من الحكم الوطني. بل ستتقرّر هوية المنطقة في نهاية المطاف في بوتقة الصحوة الشيعية والرد السني عليها»(٥٠).

في السنوات السبع الماضية – منذ عودة العسكريين إلى الأحداث السياسية – حدث بعض التقدّم في التحرّك نحو حل هاتين المشكلتين. وإذا تمكّنت باكستان من التعامل مع هاتين المشكلتين المقيّدتين للتطوّر إلى نظام سياسي تمثيلي بالكامل، فقد تفيد كنموذج للعالم الإسلامي. ولن يحدّد ما سيحدث – عام ٢٠٠٧ مستقبل باكستان فحسب بل يمكن أن يكون له تأثير عميق في ما تبقى من العالم الإسلامي. وإذا تمكّن البلد من إقامة هيكل سياسي يروق لسكانه المتنوّعين، وأقاليمه العديدة، وطوائفه الإسلامية المختلفة، فسينشأ نظام سياسي قد يكون محط إعجاب البلدان الإسلامية الأخرى.

الخلاصة

كتبت هذه في الوقت الذي يسود العالم الإسلامي عدم يقين شديد. فالوضع العالمي الراهن يطرح عدداً من المشاكل الصعبة جداً للبلدان بالنسبة إلى بلدان هذه الناحية من العالم. لكن هناك أيضاً عدد من الفرص التي يمكن أن تكون الأساس للتحوّل الهيكلي للمنطقة. فقد تُحدث السياسات العامة المناسبة التي تنتهجها البلدان التي تؤلف المنطقة ازدهاراً غير مسبوق في الدول التي تكوّن العالم الإسلامي وتنتشل الملايين من مواطنيها من الفقر. ويمكن أن تتحرّك المنطقة أيضاً نحو تطوير أنظمة سياسية تتيح لكل الشرائح السكانية المشاركة في صناعة القرار، وتستبدل من يمثّلون المواطنين بالنخب الحاكمة. وسيكون للتقدم الاقتصادي

(٥٠) Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflict within Islam Will Shape the Future (New York: W.W. Norton, 2006), p. 22.

والتطوّر السياسي معاً تأثير إيجابي في التطور الاجتماعي للمنطقة. وسيكون أهم التغيّرات في هذا الشأن تحسّن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء اللواتي تُركن في المؤخرة بسبب التفسير الخاطئ للإسلام من قبل القادة الدينيين المحافظين في العديد من البلدان الذين احتفظوا بنفوذ كبير في صناعة السياسات.

ثمة أمر يبدو واضحاً من الإجابات التي يمكننا أن نقدمها في هذا الوقت عن الأسئلة المختلفة التي طرحناها عن مستقبل العالم العربي. ويبدو أن البلدان الصغيرة ستقود التغيير في هذه المنطقة. ويشير الصغر في هذا السياق إلى حجم السكان. فالحجم الصغير يخلق فرصاً أكثر قابلية للتدبير، ويتيح التجربة أيضاً. وتستطيع البلدان الكبيرة التي تخشى أن يؤدي التغير إلى نتائج غير متوقّعة محاكاة النجاح وتجنّب الفشل. ثمة إشارات إلى أن ذلك يحدث بالفعل. فبعض التطوّرات الاقتصادية غير العادية في بعض بلدان المنطقة – ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة (دبي) والبحرين وقطر – تعد ناجحة وتقوم المملكة العربية السعودية بتقليدها الآن. وقد يكون لتجربة البحرين في توسيع نطاق نظامها السياسي تأثير مماثل في بلدان المنطقة الكبيرة. فهذه فترة اختمار عظيم في العالمين العربي والإسلامي. وثمة فرص متاحة أمام صنّاع السياسات يستطيعون استخدامها لتوفير حياة أفضل لمواطنيهم وتأمين استقرار طويل الأمد في منطقة معروفة بالفوضى وعدم الاستقرار بخلاف ذلك.

الفصل الثالث

دراسة حالة للقوى العاملة الباكستانية في الخليج

إيجاز شافي غيلاني

مقدّمة

يقدم هذا الفصل دراسة حالة للقوى العاملة المتعددة الجنسيات في المدن الكبرى العالمية. وهو يأخذ باكستان كحالة ويُقدِّم خلفية تاريخية لتدفّق القوى العاملة الباكستانية على الخليج وتركيبتها الحالية. ويتناول الفصل بإيجاز أيضاً التوقّعات المستقبلية لمفهوم القوى العاملة المتعددة الجنسيات.

تقدّر القوى العاملة الباكستانية بنحو مليوني عامل على العموم في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٨. وقد تراكمت هذه المجموعة من العمال في الأعوام الخمسين الأخيرة، وهي عابرة إلى حد ما؛ لأن العمال يدخلون ويخرجون باستمرار. وقد بدأت أعدادها ترتفع في أوائل السبعينيات، ومنذ ذلك الوقت يوجد سيل منتظم من العمال الذين يتوجّهون إلى الخليج كل عام، بحيث يزيد متوسّط التدفّق السنوي على ١٠٠ ألف عامل منذ عام ١٩٨٠. لكن بما أن بعضهم يعودون إلى بلداتهم وقراهم في باكستان أو ينتقلون إلى مقصد آخر، فإنّ المجموعة القائمة للقوى العاملة الباكستانية تقدّر بنحو مليوني عامل في بلدان مجلس التعاون الستة.

وعلى غرار الحال في العديد من البلدان النامية، هاجر الباكستانيون إلى كل أنحاء العالم

بحثاً عن فرص أفضل. ويقدّر العدد الإجمالي للعمال الباكستانيين وعائلاتهم في كل أنحاء العالم بنحو ثلاثة ملايين عامل. غير أن بلدان الخليج هي مقصدهم الرئيسي في السنوات الأخيرة.

الباكستانيون موزّعون على نحو جيد في كل بلدان مجلس التعاون: أكبر الأعداد في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، لكن تقيم أعداد كبيرة أيضاً في الكويت وعُمان والبحرين وقطر.

تأتي أغلبية العمال الباكستانيين في الخليج من إقليم البنجاب (٥٢ في المئة)، يليه الإقليم الحدودي الشمالي الغربي (٢٥ في المئة)، والسند (١٠ في المئة)، وبلوشستان (١,٣ في المئة)، وأزاد كشمير (٦ في المئة)، والمناطق القبلية والمناطق الشمالية (٦ في المئة). تظهر هذه النسب أن للإقليم الحدودي الشمالي الغربي، ولا سيما حين يجمع مع المناطق القبلية، تمثيلاً أعلى كثيراً من حصته السكانية في باكستان، في حين أن السند وبلوشستان متدنيا التمثيل. ولأزاد كشمير تمثيل أكثر ارتفاعاً أيضاً من حصته السكانية. وهناك جوانب مثيرة للاهتمام تتعلّق بالتوزيع في المناطق الفرعية داخل الأقاليم، وسيسلّط الضوء عليها لاحقاً.

الباكستانيون، من حيث توزيعهم المهني في الخليج، خليط من المهنيين (أطباء ومهندسين ومحاسبين... إلخ) وفنيين، وعمال مهرة، وعمال غير مهرة. غير أن الأغلبية العظمى تقع في فئتي العمال المهرة وغير المهرة. وبتفحّص البيانات المجموعة من السنوات الثلاثين الماضية، نجد أن الحصة النسبية لمختلف أنواع المهن بقيت على حالها إلى حد ما، على الرغم من الارتفاع الكبير الذي طرأ على القوى العاملة الباكستانية في الخليج. فأكثر من ٩٠ في المئة من كل القوى العاملة تقع في الفئتين الماهرة وغير الماهرة، وتنقسم بصورة متساوية تقريباً بين الاثنتين. وقد يكون عدد المهنيين في بياناتنا أقل قليلاً مما أفيد عنه لأنهم لا يفدون عبر مكتب الهجرة بالضرورة، وهو المصدر الأساسي للبيانات في هذا الموضوع.

باختصار، يحاول هذا الفصل تحليل حجم القوى العاملة الباكستانية في الخليج وتركيبها الهيكلي. ويستند التحليل إلى بيانات ٤٠ عاماً تقريباً جمعت من سجلات مكتب الهجرة الرسمي وغيره من المصادر، بما في ذلك أعمال المسح التي أجراها معهد غالوب باكستان في تلك الفترة. ونلقي أيضاً نظرة على المراحل المختلفة لهجرة القوى العاملة الباكستانية إلى الخليج، وعوامل الجذب والدفع التي تؤدي إلى الهجرة، والعوامل التي تحافظ على تدفّقها، والتوقّعات في المستقبل.

أولاً: الخلفية: قوى عاملة متعددة الجنسيات في المدن العالمية الكبرى

ثمة تشابه مدهش بين بلدان الخليج الصغيرة وبين المدن الكبرى العالمية في أوروبا وأمريكا الشمالية. فالقوى العاملة في كليهما تتسم بتعدد الجنسيات. وحين يتعلّق الأمر بالتركيبة العرقية اللغوية، يوجد تشابه بين كل من بلدان مجلس التعاون الستة وبين المدن العالمية الكبرى مثل نيويورك ولندن وباريس وبرلين أكبر من التشابه مع البلدان العربية المجاورة أو حتى الاقتصادات الناشئة حديثاً في شرق آسيا ووسط أوروبا. قبل نصف قرن، كانت هذه الميزة الخاصة تظهر في عمود «مواطن الضعف» أو «التهديدات» في تحليل مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT). ربما لم يعد الأمر كذلك. بل ربما تدرج في عمود «الفرص» أو «مواطن القوة». لقد أدى المحيط المتعدّد الجنسيات للقوى العاملة في بلدان الخليج إلى جعلها في موقع مناسب جداً للإفادة من الاقتصاد العالمي الناشئ. وباستثناء المملكة العربية السعودية إلى حد ما، وعمان بدرجة أقل، لا يوجد في بلدان الخليج أراض داخلية كثيفة السكان. فقد أهلّتها موانئها في البداية وثروتها النفطية لاحقاً لتصبح مدناً كبرى، لكن من دون الأراضي الداخلية التقليدية في البلدان الكبيرة المزدحمة بالسكان. في البداية أدت البلدان العربية المجاورة وجنوب آسيا وظيفة الأراضي الداخلية. لكن وسائل المواصلات الجديدة، إلى جانب التطوّرات في قطاعي الاتصالات وتقانة المعلومات، غيّرت مفهوم الأرض الداخلية. وقد سارعت بلدان الخليج إلى الإفادة من هذه الاحتمالات الجديدة؛ فاجتذبت قوى عاملة من كل أنحاء العالم، إذا كانت تتوافق مع شروط العرض والطلب. وكان المواطنون يمثلون أقلية ضئيلة من القوى العاملة لاقتصاداتها الحديثة (باستثناء الزراعة والاقتصاد الريفي) حتى في السبعينيات، واستمر الأمر على ما هو عليه حتى الآن. بدا الأمر ضعفاً شديداً في ذلك الوقت، لكنه ربما لا يبدو كذلك اليوم. فالدراسات السوسيولوجية تخبرنا بأن الحياة في المدن الكبرى يمكن أن تزدهر في فضاء يفتقر إلى مجموعة غالبة واضحة المعالم. ويتوافق العديد من بلدان الخليج مع ذلك المطلب بصورة غريبة. ليس هناك أي لبس في ما يتعلق بمن يمتلك المكان، لكن إذا تجاوزنا المدن الكبرى فإن المدن الكبرى متعددة الجنسيات من حيث القوى العاملة. وربما تعتمد الاقتصادات الناشئة في الخليج على شخصية القوى العاملة فيها بقدر اعتمادها على توافر أموال النفط، إذا لم يكن أكثر. وبالنظر إلى هذه

الخلفية، فإنّ دراسة القوى العاملة في الخليج تفترض بعداً جديداً ذا تأثير استراتيجي كبير في مستقبل منطقة الخليج.

من المثير للاهتمام جمع دراسات الحالة عن تاريخ هجرة مختلف الجنسيات التي تكوّن القوى العاملة في الخليج اليوم. فستخبرنا قصة تلك الهجرة عن الاقتصادات والصلات الاقتصادية بين البلدان المرسلة للعمالة والبلدان المستقبلة لها. وهذا الفصل وفقاً لذلك الشكل دراسة حالة عن هجرة العمالة من باكستان إلى الخليج. وسننظر بإيجاز في تاريخ هذه الهجرة، وحجم القوى العاملة الباكستانية، وتركيبتها الجغرافية والمهنية، ونتأمل في دورها المستقبلي.

١ - تاريخ موجز للقوى العاملة الباكستانية في الخليج

أ - ما قبل ١٩٧٠

هناك عدة فترات في تاريخ هجرة العمالة من باكستان إلى الخليج. الفترة الحالية التي تبدأ عام ١٩٧٠ تقريباً تأتي بعد فترتين سابقتين. ترجع الأولى إلى الروابط التاريخية بين جنوب آسيا والمملكة العربية السعودية بسبب الحج، وبينها وبين الدول الساحلية الخليجية للتجارة العادية والروابط الملاحية مع إقليمي بلوشستان والسند الساحليين المجاورين في باكستان. وقد تعزّزت هذه الروابط التاريخية في الفترة الاستعمارية البريطانية. ففي النصف الأول من القرن العشرين، لم يكن البريطانيون يحكمون جنوب آسيا فحسب وإنما العراق أيضاً، وما كان يعرف في ذلك باسم دول الهدنة (تضم خمسة من أعضاء مجلس التعاون الستة حالياً، وتحديداً الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان). وقد استخدم البريطانيون رعاياهم الهنود كمورد بشري مهم في تسيير الإدارة. وفي وقت لاحق، استخدمت الشركات النفطية في القطاع الخاص الروابط نفسها عقب اكتشاف النفط في المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين. ويقدّر أن عدد الباكستانيين في الخليج كان يبلغ نحو ٢٠٠ ألف نسمة نحو عام ١٩٧٠.

أوضح جوناثان أدلتون في دراسته الممتازة عن «الهجرة إلى الخليج وباكستان»[١] أن مزيجاً من الدوافع الثقافية والاقتصادية كان المسؤول عن حراك الشعب من جنوب آسيا إلى الخليج قبل القرن العشرين. وينقل عن المؤرخ سي إيه بيلي قوله: «كان أهل العلم والسيف المسلمون في

(١) Jonathan S. Addelton, *Undermining The Centre; The Gulf Migration and Pakistan* (Oxford University Press, 1992).

القرن الثامن عشر لا يزالون يعتقدون أنهم جزء من عالم إسلامي موحّد روحياً وثقافياً يمتد من شمال إفريقيا إلى جنوب الهند»[٢]. وأفاد رحالة بريطاني عام ١٧١٦ بأن المهن التي يعمل بها الهنود في الخليج تشمل الحلاقين وحملة المراوح وأصحاب الدكاكين والأطباء ووكلاء الجمارك[٣].

وتقدّم دراسة عن إحدى القرى العمانية تفاصيل عن الجوالي البلوشية في عمان التي يمكن تتبع جذورها إلى الفترة التي كانت فيها مدينة غوادار الساحلية في إقليم بلوشستان الباكستاني لا تزال ملكاً لسلطان عمان. ولم تعد غوادار إلى باكستان إلا عام ١٩٥٨، وقد سمحت اتفاقية الانتقال لسلطان عمان الاستمرار في تجنيد البلوشيين للخدمة العسكرية، وهو أمر واصل العمانيون ممارسته في منطقة مكران حتى الثمانينيات[٤]. وفي أوائل السبعينيات، تحدث فريدريك بارث إلى بلوشيين ذكروا عدة أجيال من عائلاتهم في عمان. وتعرف العديد من العائلات تاريخ هجرتها، بما في ذلك المنطقة التي غادر منها أسلافهم من بلوشستان. بعضهم جاؤوا كمجنّدين في جيش السلطان، وهرب آخرون لأسباب سياسية أو اقتصادية وحصلوا على إذن بالإقامة الدائمة. وكانت هذه الحركات الأولية للهجرة تتجدّد وتعزّز بحركات البلوشيين اللاحقة جيئة وذهاباً.

توضح هذه الخلفية عن المرحلتين السابقتين للهجرة الباكستانية إلى الخليج أن المرحلة الثالثة للهجرة التي بدأت عام ١٩٧٠ تستند إلى مجموعة قائمة بالفعل من الروابط العائلية والثقافية.

لا توجد مجموعة بيانات شاملة عن الهجرة إلى الخليج قبل عام ١٩٧٠، لكن ثمة معلومات متفرّقة تسلّط الضوء على تلك الفترة. ووفقاً لدراسات أعدها معهد الشرق الأوسط في واشنطن ومنظمة العمل الدولية عام ١٩٥٩، كان يوجد أعداد صغيرة من العمال الباكستانيين في البحرين والكويت وسواهما في الخليج[٥]. وعام ١٩٥٩، بلغ عدد الجالية الباكستانية في البحرين، وفق مصادر ينقل عنها أدلتون، ٢٢٠٠ شخص؛ وارتفع العدد عام ١٩٦٥ إلى ٤٠٠٠، وبلغ ٥٤٠٠ عام ١٩٧١. وفي عام ١٩٧١، كان نحو نصف سكان الكويت

(٢) C.A. Bayley, "India and West Asia, 1700-1830," *Asian Affairs* XIV:I (February 1988).

(٣) "Bibliographic Notes on European Accounts of Muscat, 1500-1900," in: *Arabian Studies*, ed. R.B. Sergeant and R.L. Bidwell (London: 1978)

(٤) Fredrick Barth, *Sohar*: *Culture and Society in Omani Towns* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1983). (Quoted in Addleton, 1992)

(٥) Sir Rupert Hay, *The Persian Gulf States* (Washington D.C., Middle East Institute; Geneva: International Labor Organization,1959). (Quoted in Addleton, 1992)

يتكون من غير المواطنين، ومنهم عدد صغير من باكستان. وفي عام ١٩٥٨، كانت باكستان بالفعل أهم مرسل للعمال الوافدين غير العرب في شركة النفط الكويتية، والمرسل الثاني بعد الأمريكيين للعمال في شركة أرامكو في المملكة العربية السعودية، حيث مثل الباكستانيون ١٩ في المئة من القوى العاملة في الأولى و٦ في المئة منها في الأخيرة(٦). وقد أدرجت شركة النفط الكويتية ١٢٢١ موظفاً باكستانياً على كشف رواتب تبلغ نحو ٧٠٠٠ روبية، في حين أشارت أرامكو إلى ١٠٢٤ باكستاني على كشف رواتب تبلغ نحو ١٧٠٠٠ روبية. إضافة إلى مجموع العمال القائم، لقيت العملية الحديثة لتوجّه العمالة الباكستانية على نطاق واسع إلى الخليج دعماً أيضاً وتوجيهاً محتملاً من إطار مؤسسي سابق. على سبيل المثال، يمكن تتبع أصول وكلاء التوظيف الرسميين إلى عام ١٩٣٩ حين افتتح مكتب توظيف في بومباي لاستخدام العمال المأجورين للعمل في البحرين. وكانت عقود العمل التي يعدّها هذا المكتب تخضع لإشراف مكتب حكومة الهند لحماية المهاجرين(٧). ويلاحظ أدلتون أن من المثير للإعجاب أن مكاتب حماية المهاجرين كانت لا تزال تشرف على وكالات التوظيف الخاصة بعد خمسة عقود وعنصراً رئيسياً في عملية الهجرة الرسمية.

ب – من السبعينيات إلى الوقت الحاضر

المرحلة الثالثة من الهجرة من باكستان إلى الخليج بدأت في أوائل السبعينيات. ويمكن نسبة هذه الحركة إلى عدة أسباب، تصنّف جميعها في عوامل الجذب وعوامل الدفع، وهما التفسيران الإضافيان لهجرة العمالة. ازداد ارتفاع الطلب على العمالة في الخليج عقب تزايد دور النفط في الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط. وفي الوقت نفسه، كانت باكستان تمر بأزمة اقتصادية وسياسية خطيرة. فقد انقسم البلد، وعقب إنشاء بنغلاديش، لم يعد من الممكن المحافظة على النمو غير العادي الذي شهده في الستينيات. وطرأت موجة من تأميم الشركات والصناعة في عهد القيادة الشعبية لذو الفقار علي بوتو المثيرة للخلاف. كان تحديث القطاع الزراعي ومكننته في الستينيات يدفع فائض العمالة الزراعية إلى الخروج، ولم تكن المدن الكبيرة والمتوسطة في باكستان قادرة على استيعابها. فقد توقّفت عملية التصنيع بسبب موجة جديدة من الاضطراب

(٦) Albert Y. Badre and Simon G Siksek, *Manpower and Oil in the Arab Countries* (Beirut: American University of Beirut, Economic Research Institute, 1960).

(٧) Roger Owen, "Migrant Workers in the Gulf" Minority Rights Group Report no. 68 (London, September 1985).

والاستياء بين الصناعيين وحكومة بوتو التي كانت تفضل تأميم المصارف، والتجارة والصناعة واسعتي النطاق. بدأت طبقة منظمي الأعمال بإغلاق شركاتها والبحث عن فرص اقتصادية في مكان آخر. ومن المثير للاهتمام أن عملية التصنيع في باكستان في الخمسينيات والستينيات قدّمت بالفعل الإطار للهجرة من الريف إلى المدن داخل البلاد؛ وأعادت عناصر الدفع الجديدة للخليج توجيه هذه الحركة للعمالة إلى مقاصد دولية. وقد بيّنت دراسات لاحقة أن الهجرة من الريف إلى المدينة (ولا سيما إلى المراكز الصناعية) تباطأت في هذه الفترة وحل محلها ارتفاع موجة حركة العمالة الدولية. وقد اتبعت خصائص القوى العاملة وأماكن نشأتها الأنماط السائدة في موجة الهجرة السابقة من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة. وهكذا فإن الإقليم الحدودي الشمالي الغربي والمناطق التي تعتمد على المطر للري في شمال البنجاب، وحزام البنجاب الجنوبي المتخلّف الناطق بالسيرايكي، ومرتفعات كشمير كانت من المناطق التي قدمت حصة كبيرة من القوى العاملة المهاجرة لا تتناسب مع حجمها. كانت هذه القوى العاملة تنتقل إلى كراتشي في السابق، أما الآن فأصبحت وجهتها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وغيرها من بلدان مجلس التعاون، وكذا ليبيا وشمال إفريقيا موقتاً.

يرجع توافر قوى عاملة واسعة النطاق في باكستان إلى ائتلاف من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية: تحديث الزراعة في وسط البنجاب وجنوبه ما دفع القوى العاملة الريفية إلى الخروج، وانتكاس التصنيع واسع النطاق الذي أبطأ قدرة المراكز الحضرية مثل كراتشي على الجذب، واستمرار النمو السكاني السريع. ومن ناحية الهياكل الاجتماعية، يوجد أيضاً التقبل الاجتماعي لإرسال الشبان إلى أماكن بعيدة للعمل فترات طويلة، في حين كانت العائلات الموسّعة ترعى أسرهم في أماكن أسلافهم. ومن الناحية المؤسسية، كانت توجد بالفعل شبكة من المعلومات المتعلقة بفرص العمل وقنوات تحويل الأموال إلى الأسر المستبقاة في البلد. وسرعان ما توسّعت هذه القنوات وتكيّفت مع المتطلبات والظروف الجديدة. وفي السنوات اللاحقة، أصبحت القوى العاملة الباكستانية المهاجرة إلى الخليج صورة مكيّفة من أنماط هجرة القوى العاملة من شمال باكستان إلى مدينة كراتشي الصناعية والتجارية قبل جيل واحد.

كانت عوامل الجذب في البلدان المستوردة للعمالة قوية بالقدر نفسه في الفترة نفسها، وقد وثّقت على نحوٍ كافٍ في مكان آخر. سيطر النفط على النمو الاقتصادي العالمي، وارتفعت أسعاره وأتاحت مبالغ مالية كبيرة لبلدان ذات أعداد سكانية صغيرة جداً وبنية تحتية مادية

واقتصادية بدائية. فقد استقلت هذه البلدان عن الحكم البريطاني قبل بضع سنوات، وثمة مجموعة من الحكام المحليين العازمين على تعزيز شرعيتهم عبر التنمية الاقتصادية. ووفرت البيئة الدولية التي تسيطر عليها خصومات الحرب الباردة وارتفاع الانقسامات في المنطقة الإطار الأوسع لبروز التنمية الاقتصادية الهائلة في الخليج وظهور واحات جديدة لعصر عالمي ذي شهية كبيرة للقوى العاملة الوافدة. وكانت القوى العاملة الباكستانية جاهزة بالفعل لتؤدي دورها في هذه التنمية الاقتصادية الهائلة.

اجتذبت منطقة الخليج في الأعوام الأربعين التالية عشرات الملايين من العمال الذين فاق عددهم كثيراً تعداد سكانها. وكانت مناطق أخرى، وبخاصة أوروبا وأمريكا الشمالية، تشهد أيضاً ظاهرة العمال المهاجرين في الفترة نفسها، غير أن تفرد منطقة الخليج تكمن في النسبة غير المتكافئة للوافدين مقارنة بالسكان المحليين في القوى العاملة.

يقدّر أنه كان هناك ما يصل إلى أربعة ملايين عامل باكستاني في بلدان مجلس التعاون الستة في الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٧. وبالنسبة إلى منطقة يقدّر إجمالي سكانها بنحو ٣٠ مليون نسمة، والقوى العاملة المحلية فيها بنحو ١٠ ملايين نسمة، فإن القوى العاملة الباكستانية البالغة أربعة ملايين عامل تمثل عدداً كبيراً جداً. غير أن القوى العاملة الوافدة في الخليج اتبعت ما يمكن تسميته نمط «القوى العاملة الدوارة». يأتي العمال، ويعملون عدة سنوات يزورون خلالها بلدهم دورياً لفترات قصيرة أو طويلة، ثم يعودون إلى بلدهم بصفة دائمة. وهكذا، فإن مجموع العمال في أي وقت يقل كثيراً عن رقم الأربعة ملايين المذكور سابقاً (يضم العمال القانونيين أو الموثقين رسمياً، والعمال غير القانونيين أو غير الموثّقين). ويوحي تقديرنا بأن هناك حالياً نحو مليوني باكستاني في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون.

في القسم التالي نشرح الطريقة التي وصلنا من خلالها إلى هذا التقدير.

ثانياً: حجم القوى العاملة الباكستانية في الخليج

للقوى العاملة الباكستانية في الخليج تاريخ طويل كما أوضح القسم السابق، لكن حجمها لم يكبر إلا في الأعوام الثلاثين الأخيرة، ابتداء من أواسط السبعينيات. في بداية السبعينيات، قدّر العدد بنحو ٢٠٠ ألف عامل ماهر وغير ماهر، وفني، وعدد صغير من المهنيين.

يبدو أن الطلب على العمال ارتفع كثيراً، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، وكذلك في بلدان مجلس التعاون الأخرى، بعد الأزمة النفطية الأولى وارتفاع أسعار النفط في أواسط السبعينيات. وفي أثناء هذه الطفرة برز شعور بالحاجة إلى مأسسة عملية الاستخدام والهجرة بأكملها. وكان يتوقع أن يستمر الطلب على القوى العاملة في الخليج عدة سنوات، ومن ثم لا بد من إضفاء الطابع المؤسسي على العملية. في ذلك الوقت كانت توقّعات حاجات الموارد البشرية في الخليج غامضة وموضع خلاف. وكان هناك أيضاً انعدام يقين في ما يتعلق باحتمالات النمو المكتشفة حديثاً، والاتجاه الذي يمكن أن تسلكه. لكن كما كشفت الأحداث بعد وقوعها، أن الاستجابة الحدسية للسوق كانت على المسار الصحيح. فقد كان الخليج يوشك في الدخول في عدة عقود من النمو الاقتصادي والتشييد الهائل للبنية التحتية. وشهدت أسعار النفط عملية مد وجزر بالتقديرات الحقيقية. فقد تقلّبت على المدى القصير، لكن الاتجاه كان تصاعدياً بوضوح على المدى البعيد. ووفرت العائدات المستمرة الناتجة من الثروة النفطية موارد النمو الاقتصادي السريع في الخليج، ما حتّم بدوره الحاجة إلى العمالة الأجنبية.

في العقد الأول من هجرة العمالة الواسعة النطاق (١٩٧٠ – ١٩٨٠)، سعى مليون عامل باكستاني تقريباً للحصول على فرص عمل في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان. وبما أن الإطار المؤسسي كان لا يزال في المهد، فإن هذه الحركة غير موثّقة تماماً من قبل الحكومة كحامية للمهاجرين. وكان ذلك لضمان عدالة العقود بقدر معقول وعدم تعرّض العازمين على الهجرة للخداع من قبل وكالات الاستخدام أو أرباب العمل المتوقّعين في الخارج. ولهذه المخاوف أصول في هجرة العمالة من جنوب آسيا إلى أنحاء مختلفة من الإمبراطورية البريطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكثير منهم استغل العمال «المتعاقدين». وبالتالي أنشأت الحكومة البريطانية مكتباً يدعى مكتب حماية المهاجرين لدعم حقوق العمال المهاجرين. وإذا ما أدير مثل هذا المكتب بذكاء واستقامة، فإنه سيساعد المهاجرين. لكن إذا لم يلبّ هذين الشرطين، فسيكون أيضاً مصدراً للروتين والفساد المحتمل الذي يمكن أن يعيق حركة العمال. لكن إلى جانب حماية مصالح العمال، من المهم تسجيل العمال المهاجرين، من دون الإفراط في التدخّل في أسواق العمل. وأدخلت حكومة باكستان لهذه الغاية مكتباً جديداً باسم «مكتب الهجرة». وفي السنوات التالية، كان المكتب فعالاً جداً في تقديم المعلومات لكل عضو في القوى العاملة. لم تكن مطالب مكتب الهجرة متشددة حتى لا تردع العمال عن التسجيل. مع

ذلك، يسجل مكتب الهجرة الباكستانيين الذين يحصلون على إذن عمل قبل أن يغادروا البلد. وهذا النظام فعال جداً لمعظم فئات العمل، لكنه يغفل العمال ذوي المهارة العالية أو الذين يدخلون في فئة المهنيين. وكثير منهم قد يسعون إلى الحصول على عمل في الخليج من دون التسجيل لدى مكتب الهجرة. وبالتالي، قد يكونون غير ممثلين تمثيلاً كافياً في بيانات مكتب الهجرة. لكن حصتهم في قوة العمل تتدنى كثيراً عن خمسة في المئة، وربما لا تغير كثيراً أي فجوة في التسجيل تقدير الحجم الإجمالي للقوى العاملة الباكستانية في الخليج كما تحدد سجلات مكتب الهجرة.

تشمل سجلات مكتب الهجرة المكان الذي ينحدر منه العمال المغادرون، إضافة إلى المهنة التي استخدم فيها العامل. وهكذا تقدم البيانات أساساً جيداً لحساب التدفّق الخارجي للعمالة من عام إلى أخرى، وفقاً لسنة المغادرة، والتوزع بين البلدان المستقبلة أو المضيفة، وخصائص القوى العاملة من ناحية الفئة المهنية ومنطقة المنشأ في باكستان.

غير أن هذه البيانات تعاني مشكلة كبيرة. مع أن هناك الكثير من المعلومات عن تدفّق العمال إلى الخليج، فليس هناك بيانات كثيرة عن عودة العمال من الخليج. وعادة ما تكون عقود العمل لمدة محددة قابلة للتجديد. وتشير التقديرات إلى أن متوسّط طول مدة الإقامة للعامل النموذجي نحو خمس سنوات. يعني ذلك أن مخزون القوى العاملة في أي وقت، مثل السنة الحالية، سيكون أقل كثيراً من تدفّق العمال إلى الخارج في السنوات الثلاثين الماضية. وكثير منهم عاد إلى باكستان، في حين انتقل بعضهم إلى بلد آخر خارج منطقة الخليج.

على المرء أن يأخذ في الحسبان عامل العودة من جهة، والتقارير غير الكافية لمكتب الهجرة من جهة أخرى. أولاً، لم يوثّق مكتب الهجرة الطفرة الأولية في تدفّق قوة العمل إلى الخارج في السبعينيات توثيقاً تاماً. ثانياً، مع أن لدى مكتب الهجرة سجلاً لأغلبية العمال المتوجّهين إلى الخارج بعد عام ١٩٨٠، فإن عدداً صغيراً لا يزال خارج نطاق هذا السجل. ويشمل ذلك من يدخل الخليج بصورة قانونية لكن يسعى للعمل بعد وصوله إلى هناك. وقد يدخل آخرون من دون تأشيرة شرعية.

عند أخذ كل هذه العوامل بالحسبان، فإنّنا نقدّر أن أكثر من أربعة ملايين باكستاني عملوا في الخليج في الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٦. وقد عاد نصفهم تقريباً إلى باكستان أو انتقلوا من سوق العمل في دول مجلس التعاون في الفترة نفسها. ويترك ذلك رقماً صافياً يبلغ مليوني عامل باكستاني يعملون حالياً في بلدان مجلس التعاون.

يقدّم الملحق (أ) تفاصيل عن القوى العاملة الباكستانية في الخليج في الفترة ١٩٧١ – ٢٠٠٦. وتقدم أرقام السنة الأخيرة المتوافرة (٢٠٠٦) في الجدول رقم (٣-١).

الجدول رقم (٣-١)

الباكستانيون المغادرون للعمل في مجلس التعاون وبقية دول العالم (٢٠٠٦)

مجلس التعاون	١٧٤,٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	١٠٠,٠٠٠
المملكة العربية المتحدة	٤٦,٠٠٠
عمان	١٣,٠٠٠
الكويت	١١,٠٠٠
قطر	٢,٠٠٠
البحرين	٢,٠٠٠
أوروبا وأمريكا الشمالية	٧٠,٠٠٠
شرق آسيا	٦,٥٠٠
ماليزيا	٥,٠٠٠
كوريا	١,٠٠٠
الصين	٥٠٠

المصدر: جمع معهد غالوب باكستان من بيانات مكتب الهجرة (حكومة باكستان)

ثالثاً: توزيع القوى العاملة الباكستانية في الخليج وفقاً لبلدان مجلس التعاون

كانت المملكة العربية السعودية حتى عهد قريب أكبر مستقبل للقوى العاملة الباكستانية في منطقة الخليج. ومن الممكن التكهّن بالأسباب بسهولة: المملكة هي أكبر بلدان مجلس التعاون، كما أن لديها ارتباطات بالشعب الباكستاني بسبب الحجاج الذين يسافرون إلى مكة والمدينة؛ ونتيجة لذلك توجد بالفعل شبكة من العلاقات والصلات اللوجستية. وقد تكيّفت هذه القنوات

بسرعة مع خدمة الطلب المتنامي على العمال في المملكة في السبعينيات. تواصل هذا الاتجاه حتى التسعينيات. وتظهر البيانات أن الإمارات العربية المتحدة احتلت مكان المملكة العربية السعودية كمقصد رئيسي للقوى العاملة الباكستانية. وقد يكمن تفسير ذلك في ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي وتطوّر البنية التحتية في الإمارات فضلاً عن تقديم تسهيلات كبيرة لانتقال العمالة. وقد يكون من المفيد استعراض هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل في بحث مستقبلي.

١ – الأصول الإقليمية للقوى العاملة الباكستانية في الخليج (١٩٨١ – ٢٠٠٦)

باكستان دولة فدرالية مكونة من أربعة أقاليم، إلى جانب المناطق القبلية (محاذية للإقليم الحدودي الشمالي الغربي)، والمناطق الشمالية (على حدود الصين)، وأزاد جامو كشمير. وقد تفحصنا حصة كل من الأقاليم الأربعة والفئتين الأخريين، المناطق القبلية والشمالية، وأزاد جامو كشمير، في تدفّق العمال الباكستانيين إلى الخارج منذ عام ١٩٨٠، وهي الفترة التي تتوافر فيها بيانات يمكن الركون إليها. وهذه الفترة أيضاً تستأثر بتدفّق الأغلبية الكبرى من القوى العاملة الحالية في الخليج. وبالتالي فإن النسب التي تعكسها هذه الأرقام قد تقدم صورة دقيقة إلى حد ما عن الأصول الإقليمية للقوى العاملة الباكستانية في الخليج. وكقاعدة عامة، قد تكون القوى العاملة الحالية نصف ما يورده الجدول تقريباً. ويرجع ذلك إلى أن العديد من العمال يرجعون إلى باكستان بصفة دائمة بعد العمل في الخليج لمدة بضع سنوات.

تتمثل كل الأقاليم الأربعة والمناطق القبلية وكشمير في القوى العاملة الباكستانية في الخليج. ويعد إقليم البنجاب الأعلى تمثيلاً، إذ يمثل ما يزيد قليلاً على نصف القوى العاملة. لكن ذلك متوقّع لأن إقليم البنجاب يمثل ٥٥ في المئة من سكان باكستان. ويأتي المكوّن الأكبر للقوى العاملة الباكستانية في الخليج – نحو ٢٥ في المئة – من الإقليم الحدودي الشمالي الغربي. وإذا أضيفت نسبة ٦ في المئة من القوى العاملة المتحدرة من المناطق القبلية المجاورة، فإن حصة الإقليم الحدودي الشمالي الغربي من القوى العاملة في الخليج تزيد على ضعفي حصته من عدد سكان باكستان.ويفسر ارتفاع نسبة الإقليم الحدودي الشمالي الغربي بتدني مستوى النشاط الصناعي والزراعي في الإقليم. وبما أن فرص العمل المثمر قليلة في الوطن، فإن عدداً كبيراً من الشبان البالغين يسعون للحصول على فرص عمل في أماكن أخرى. كان العديد منهم يهاجرون تقليدياً للعمل في المدن الصناعية والتجارية داخل باكستان. لكن تغيّرت هذه الوجهات بعد ارتفاع الطلب على العمال في الخليج. كما أن هذه الفئة من العمال

الجدول رقم (٣-٢)

عدد العمال الباكستانيين المغادرين الى دول مجلس التعاون الخليجي

	كل بلدان مجلس التعاون	السعودية	الإمارات	عمان	الكويت	قطر	البحرين
المجموع ١٩٧١ ـ ٢٠٠٠	٢,٧٠٩,٨٩٠	١,٦٤٨,٢٧٩	٦٢٦,٧٠٥	٢١٢,١٣١	١٠٦,٣٠٧	٦٥,٩٨٧	٥٠,٤٨١
المتوسط السنوي ١٩٧١ ـ ٢٠٠٠	٩٠,٣٣٠	٥٤,٩٤٣	٢٠,٨٩٠	٧,٠٧١	٣,٥٤٤	٢,٢٠٠	١,٦٨٣
تدفّق القوى العاملة إلى الخارج في:							
٢٠٠١	١٢٢,٧٣١	٩٧,٢٦٢	١٨,٤٢١	٣,٨٠٢	٤٤٠	١,١٧٣	١,٦٣٣
٢٠٠٢	١٤٣,٦٩٧	١٠٤,٧٨٣	٣٤,١١٣	٩٥	٣,٢٠٤	١,٠٢٢	٤٨٠
٢٠٠٣	٢٠٧,٩٠٠	١٢٦,٣٩٧	٦١,٣٢٩	٦,٩١١	١٢,٠٨٧	٨٠٩	٣٦٧
٢٠٠٤	١٦٧,٤٠٠	٧٠,٨٩٦	٦٥,٧٨٦	٨,٩٨٢	١٨,٤٩٨	٨٥٥	٢,٣٨٣
٢٠٠٥	١٢٧,٨١٠	٣٥,١٧٧	٧٣,٦٤٢	٨,٠١٩	٧,١٨٥	١,٦١٢	٢,١٧٥
٢٠٠٦	١٧٢,٨٣٧	٤٥,٥٩٤	١٠٠,٢٠٧	١٢,٦١٤	١٠,٥٤٥	١,٦٣٠	٢,٢٤٧

المصدر: جمع معهد غالوب باكستان من بيانات مكتب الهجرة (حكومة باكستان)

إيجاز شافي غيلاني

معروفة بفاعليتها في الأعمال المدنية وبناء البنية التحتية مثل الطرق والجسور. ونظراً إلى أن قطاع الإنشاء يمثل جزءاً كبيراً من النشاط التنموي في الخليج، فإن القوى العاملة القادمة من الإقليم الحدودي الشمالي الغربي ممثلة بكثافة في القوى العاملة الباكستانية في الخليج.

الجدول رقم (٣-٣)

الخلفية الإقليمية للقوى العاملة الباكستانية في الخليج

(استناداً إلى أرقام القوى العاملة التي تركت باكستان إلى الخليج في الفترة ١٩٨١ ـ ٢٠٠٦)

	العدد	النسبة المئوية من المجموع الإجمالي للقوى العاملة
البنجاب	١,٦٧٦,٠٠٠ تقريباً	٥٢
السند	٣١٥,٠٠٠ تقريباً	١٠
الإقليم الحدودي الشمالي الغربي	٨٢٥,٠٠٠ تقريباً	٢٥
بلوشستان	٤١,٠٠٠ تقريباً	١,٣
المنطقة القبلية (والمناطق الشمالية) الإقليم الحدودي الشمالي الغربي	١٧٨,٠٠٠ تقريباً	٦
كشمير	٢١١,٠٠٠ تقريباً	٦

المصدر: جمع معهد غالوب باكستان من بيانات مكتب الهجرة (حكومة باكستان)

ثمة تمثيل مُرضٍ لإقليم السند من مدينة كراتشي، لكن المناطق الداخلية أو الريفية من السند متدنية التمثيل بالنسبة إلى حصتها من سكان البلد. وينطبق الأمر نفسه على إقليم بلوشستان. لكن من المفهوم في حالة بلوشستان أن قسماً من القوى العاملة يهاجر بصفة مستقلة عن قنوات الهجرة الرسمية التي تنعكس في بيانات مكتب الهجرة. فقد حافظ سكان هذه المنطقة على صلة تاريخية بالخليج كما تم الإيضاح في قسم سابق من هذا الفصل، وربما لا يزالون يستخدمون القنوات القديمة الخاصة والشخصية لاستخدام العمال.

تظهر البيانات أيضاً قوى عاملة كبيرة من كشمير، تمثل ٦ في المئة تقريباً من العدد الإجمالي للباكستانيين العاملين في الخليج. وتعد أزاد جامو كشمير متخلفة نسبياً في الزراعة والصناعة، ويتوق الشبان إلى العمل في الخارج مثل شبان الإقليم الحدودي الشمالي الغربي والمناطق القبلية.

الجدول رقم (٣-٤)

مناطق الهجرة العالية الباكستانية التي تبرز على وجه الخصوص
بين أوساط القوى العاملة الباكستانية في الإقليم الحدودي شمال غربي الخليج
(استناداً إلى أرقام القوى العاملة التي غادرت باكستان إلى في الفترة ١٩٨١ ـ ٢٠٠٦)

إقليم البنجاب	المجموع الإجمالي للعمال الذين غادروا إلى الخليج (١٩٨١ ـ ٢٠٠٦)	النسبة المئوية من الإجمالي
إدارة غوجرانوالا (بما في ذلك ناحية غوجرانوالا، وغوجارات، وحفيظ أباد، وماندي باهودين، ونارووال، وسيالكوت)	٤٩٠,٠٠٠ تقريباً	١٥
إدارة راوالبندي (بما في ذلك ناحية أتوك، وتشاكوال، وجيلوم، وروالبندي)	٣٧٠,٠٠٠ تقريباً	١١
إدارة لاهور (بما في ذلك ناحية كاسور، ولاهور، وأوكارا، وشيخوبورا)	٢٥٠,٠٠٠تقريباً	٨
إدارة فيصل أباد (بما في ذلك ناحية فيصل أباد، وجانغ، وتوبا تك سنغ)	١٥٠,٠٠٠تقريباً	٥
إدارة ملتان (بما في ذلك ناحية خانيوال، وولودران، وملتان، باكباتان، وساهيوال، وفيهاري)	١٤٦,٠٠٠تقريباً	٥
إدارة ديرا غازي خان (بما في ذلك ناحية ديرا غازي خان، ولايان ومظفرغار، وراجانبور)	١٠٥,٠٠٠تقريباً	٣
إدارة باهوالبور (بما في ذلك ناحية باهوالناغار، وباهوالبور، ورحيم يار خان)	٨٠,٠٠٠تقريباً	٣
إدارة سارغودا (بما في ذلك ناحية بكار، وخوشاب، وميانوالي، وساغودا)	٨٠,٠٠٠تقريباً	٢,٥
البنجاب (المجموع)		٥٢ في المئة

الإقليم الحدودي الشمالي الغربي	المجموع الإجمالي للعمال الذين غادروا إلى الخليج (١٩٨١ ـ ٢٠٠٦)	النسبة المئوية من الإجمالي
إدارة بيشاور (بما في ذلك ناحية تشارسادا، ونوشيرا، وبيشاور)	١٢٠,٠٠٠ تقريباً	٣
إدارة ماردان (بما في ذلك ناحية ماردان، وسوابي)	١١٠,٠٠٠ تقريباً	٣

إدارة كوهات (بما في ذلك ناحية هانغو وكاراك، وكوهات)	٨٥,٠٠٠ تقريباً	٢,٥
إدارة بانو (بما في ذلك ناحية بانو، ولاكي ماروات)	٥٠,٠٠٠ تقريباً	٢
إدارة ديرا إسماعيل خان (بنا في ذلك ناحية ديرا إسماعيل خان، وتانك)	٣٠,٠٠٠ تقريباً	١
إدارة مالاكاند (بما في ذلك ناحية بونر، وتشيترال، ودير السفلى، ومنطقة مالاكاند المحمية، وشانغالا، وسوات، ودير العليا)	٣١٥,٠٠٠ تقريباً	١٠
إدارة هزارة (بما في ذلك ناحية أبوتاباد، وباتاغرام، وهاريبور، وكوهيستان، ومانسيهرا)	١٢٠,٠٠٠ تقريباً	٣
الإقليم الحدودي الشمالي الغربي (المجموع)		٢٥في المئة

إقليم السند	المجموع الإجمالي للعمال الذين غادروا إلى الخليج (١٩٨١ـ٢٠٠٦)	النسبة المئوية من الإجمالي
إدارة كراتشي (بما في ذلك ناحية كراتشي الوسطى، وكراتشي الشرقية، وكراتشي الجنوبية، وكراتشي الغربية، وماليز)	٢٥٠,٠٠٠ تقريباً	٨
إدارة حيدر أباد (بما في ذلك ناحية بادين، وحيدر أباد، وثاتا)	٣٠,٠٠٠تقريباً	١
لاركانا، وسوكور، وميربور خان	٤٥,٠٠٠تقريباً	١,٥
السند (المجموع)		١٠في المئة

إقليم بلوشستان	المجموع الإجمالي للعمال الذين غادروا إلى الخليج (١٩٨١ـ٢٠٠٦)	النسبة المئوية من الإجمالي
كيتا، وزوب	٢١,٠٠٠ تقريباً	١,٥
كالات، وسيبي، ونصير أباد	٢١,٠٠٠تقريباً	
ماكران	٧٥,٠٠تقريباً	
بلوشستان (المجموع)		١,٥في المئة

	المجموع الإجمالي للعمال الذين غادروا إلى الخليج (١٩٨١ـ٢٠٠٦)	النسبة المئوية من الإجمالي
منطقة القبائل		

(والمنطقة الشمالية)	١٨٠,٠٠٠ تقريباً	٦

	المجموع الإجمالي للعمال الذين غادروا إلى الخليج (١٩٨١ـ٢٠٠٦)	النسبة المئوية من الإجمالي
كشمير	٢١٠,٠٠٠ تقريباً	٦
(والمنطقة الشمالية)		

المصدر: جمع معهد غالوب باكستان من بيانات مكتب الهجرة (حكومة باكستان)

٢- حصة مجلس التعاون من الهجرة من باكستان

تظهر البيانات أن القوى العاملة التي تغادر باكستان عبر مكتب الهجرة تقصد بلدان مجلس التعاون الستة في الغالب. وربما كان هناك نقص في الإفادة عن هجرة العمالة في فئات العمال المهنيين والفنيين المهرة الذين لا يغادرون من خلال مكتب الهجرة بالضرورة. لكن بما أن القوى العاملة في هذه الفئات صغيرة بالإجمال، فإن البيانات المتوافرة قد تعكس الصورة الصحيحة إلى حد كبير.

الجدول رقم (٣-٥)

التحويلات المالية التي تسلّمتها باكستان من مختلف أنحاء العالم (٢٠٠٦)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

أمريكا الشمالية	١,٣٢٤
أوروبا	١,٢٠٠
مجلس التعاون	٢,٠٠٠
بقية العالم	٧٦
المجموع	٤,٦٠٠

المصدر: جمع معهد غالوب باكستان من بيانات البنك المركزي الباكستاني

يجب ألا نغفل عن أن حجم القوى العاملة لا يقدم القصة الكاملة عن هجرة العمالة. فالعمال الباكستانيون المهاجرون إلى أوروبا وأمريكا الشمالية يرسلون تحويلات مالية أعلى بما لا يتناسب مع حصتهم من مستوى الهجرة الحالي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، بما فيها أن عدد

الأشخاص المغادرين إلى أوروبا وأمريكا الشمالية كان عالياً جداً، من ١٩٦٠ – ٢٠٠٠ وكثير منهم ينتمون إلى الطبقات الماهرة والمهنية، التي تنتمي إلى فئات الدخل المرتفع. وللجدول الخاص بالتحويلات دلالات كبيرة.

٣- التكوين المهني للقوى العاملة الباكستانية في الخليج

الباكستانيون ممثلون في جميع المهن في الخليج. لكن خلافاً للقوى العاملة من بعض الجنسيات الأخرى، تعمل الأغلبية العظمى من الباكستانيين في قطاع الإنتاج، ويقل تمثيلها نسبياً في قطاع الخدمات. في المقابل، يعد تمثيل شرق آسيا في قطاع الخدمات عالياً إلى حد لا يتناسب مع عددهم. وقد شهدت نسبة القوى العاملة غير الماهرة إلى القوى العاملة الماهرة والفنية تغيّرات طفيفة بين الحين والآخر في السنوات الثلاثين الأخيرة، لكن الحصص العامة بقيت ثابتة. فالأغلبية العظمى عمال مهرة وغير مهرة يمثلون أكثر من ٩٠ في المئة من إجمالي القوى العاملة، وينقسمون على نحو متساوٍ تقريباً بين مهرة وغير مهرة. وثمة عدد كبير من الفنيين من النسبة المتبقية إلى جانب عدد صغير من المهنيين – حيث الحصة الكبرى تعود إلى الفنيين.

الجدول رقم (٣-٦)

تحليل القوى العاملة الباكستانية في الخليج وفقاً للمهنة (١٩٧١ ـ ٢٠٠٦)

غير مهرة	١,٧٥٠,٠٠٠
مهرة	١,٨٥٠,٠٠٠
فنيون	١٢٠,٠٠٠
مهنيون	٦٠,٠٠٠
المجموع	٣,٧٨٠,٠٠٠

المصدر: جمع معهد غالوب باكستان من بيانات مكتب الهجرة (حكومة باكستان)

ملاحظة: يمثّل ذلك الصورة العالمية، لكن بما أن الخليج يشكل ٩٥ في المئة من الإجمالي، فإن التحليل التالي يشير بشكل جيد إلى تحليل القوى العاملة في المنطقة وفقاً للمهنة.

الجدول رقم (٣-٧)

الحصة النسبية للمهن المختلفة بين العمال الباكستانيين في الخارج (١٩٧١ ـ ٢٠٠٦)

النسبة المئوية لإجمالي القوى العاملة المغادرة في تلك السنة

	غير مهرة	مهرة	فنيون	مهنيون
١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠	٤٦,٥	٤٨	٤	١,٥
٢٠٠١ (الإجمالي = ١٢٨,٠٠٠)	٤٠	٥٥,٥	٢	٢,٥
٢٠٠٢ (الإجمالي = ١٤٧,٠٠٠)	٤٠	٥٧	٢	١,٦
٢٠٠٣ (الإجمالي = ٢١٤,٠٠٠)	٤٣	٥٤	٢	١,٢
٢٠٠٤ (الإجمالي = ١٧٤,٠٠٠)	٤٧	٤٩	٢	٢
٢٠٠٥ (الإجمالي = ١٤٢,٠٠٠)	٤٩	٤٦	٣	٢
٢٠٠٦ (الإجمالي = ١٨٣,٠٠٠)	٥١	٤٣	٣	٣

المصدر: جمع معهد غالوب باكستان من بيانات مكتب الهجرة (حكومة باكستان)

رابعاً: التوقّعات المستقبلية

شهد تدفّق القوى العاملة من باكستان إلى الخليج ثباتاً ملحوظاً في الأعوام الثلاثين الأخيرة. فقد بدأت باكستان بإرسال ١٠٠ ألف عامل تقريباً إلى الخليج سنوياً نحو عام ١٩٨٠. ومنذ ذلك الحين، ثمة تدفق مستمر، وقد ارتفع الرقم بانتظام إلى أن بلغ ١٧٥ ألف شخص سنوياً عام ٢٠٠٦. في غضون ذلك، تضاعف عدد سكان باكستان، لذا لم تتغيّر النسبة كثيراً مقابل تعداد السكان. وحافظت مناطق المنشأ داخل باكستان على حالها أيضاً. ثمة تدفّق كبير من البنجاب، متناسب مع حجمها، في حين يشارك الإقليم الحدودي الشمالي الغربي والمناطق القبلية وكشمير بكثافة في هذه العملية، إذ تبلغ نسبة القوى العاملة التي ترسلها نحو ضعف حصتها في تعداد السكان. وبقي تكوين المهارات في القوى العاملة على حاله نوعاً ما.

غير أن هناك علامات على حدوث بعض التغيّر في السنوات الأخيرة: أولاً، برز تحوّل المقصد المفضل للقوى العاملة الباكستانية في الخليج من المملكة العربية السعودية إلى الإمارات العربية المتحدة (انظر الجدول رقم (٣-١)). ثانياً، ثمة مؤشرات على أن عدداً كبيراً

من الأشخاص المهرة مهنياً يتوجّهون للعمل في الخليج (انظر الجدول رقم (٣-٧)). وتعكس بيانات مكتب الهجرة بعض هذا التوجّه لا كله؛ لأن هؤلاء الأشخاص لا يستخدمون مكتب الهجرة كقناة للانتقال.

في هذه الأثناء، تشهد اقتصادات الخليج تغيّراً أيضاً. فثمة ميل في الخليج إلى إنشاء مدن كبرى في اقتصاد عالمي. يوجد جذور عميقة للوقائع والطموحات الاقتصادية الجديدة لزعماء الخليج في الثروة النفطية، لكنّهم حرصاء أيضاً على تجاوز ذلك نحو تطوير محاور خدمية للاقتصاد العالمي. وإذا تواصل هذا الاتجاه، فستتخذ الفرص الاقتصادية المستقبلية في الخليج انعطافة مختلفة قليلاً وستحذو حاجات القوى العاملة حذوها. ثمة إشارة مبكّرة إلى أن باكستان مهيّأة لتأدية دور في تلبية حاجات القوى العاملة لاقتصادات الخليج في المستقبل. ونأمل أن يقدّم هذا البحث، الذي يقدّم تحليلاً للماضي والحاضر، أساس المقارنة اللازم للتخطيط للمستقبل.

الملحق (أ)

حجم القوى العاملة الباكستانية في الخليج: المجموع والتدفّق

التدفّق الإجمالي (١٩٧٠ – ٢٠٠٦)

بلغ عدد الباكستانيين الذين غادروا للعمل في مجلس التعاون في الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٦، وفقاً لسجلات مكتب الهجرة، ٣,٦ مليون عامل. وبلغ المتوسّط السنوي في الفترة بأكملها (١٩٧١ – ٢٠٠٦) نحو ١٠٢,٠٠٠. مع أن الأرقام متوافرة للسنوات كل على حدة، فإنّنا نحسب المتوسط السنوي للعقود المختلفة، بدءاً بعقد السبعينيات، لتسهيل الفهم.

السبعينيات (١٩٧١ – ١٩٨٠)

بلغ إجمالي الوافدين عبر مكتب الهجرة في الفترة ١٩٧١ – ١٩٨٠ نحو ٦٠٨٠٠٠. ومن ثم فإن المتوسط السنوي لعقد السبعينيات يبلغ ٦١٠٠٠ تقريباً. ومن المرجح أن تكون بيانات مكتب الهجرة عن هذه الفترة غير كافية. فقد كانت فترة مبكرة ولم تكن عملية التسجيل متطوّرة. وكانت أعداد كبيرة من العمال تغادر من دون تسجيل وافٍ. وقد يكون العدد الإجمالي ضعف المبلّغ عنه.

الثمانينيات (١٩٨١ – ١٩٩٠)

بلغ العدد الإجمالي للوافدين للعمل عبر مكتب الهجرة في الفترة ١٩٨١ – ١٩٩٠ نحو ١٠٠٢٠٠٠. ومن ثم فإن المتوسط السنوي المقدّر لعقد الثمانينيات يبلغ ١٠٠٠٠٠.

التسعينيات (١٩٩١ – ٢٠٠٠)

بلغ العدد الإجمالي للوافدين للعمل عبر مكتب الهجرة في الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠٠ نحو ١٢٧٢٠٠٠. ومن ثم فإن المتوسط السنوي المقدّر لعقد التسعينيات يبلغ ١٢٧٠٠٠.

السنوات الست الأولى بعد عام ٢٠٠٠

بلغ العدد الإجمالي للوافدين للعمل عبر مكتب الهجرة في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ نحو ٩٤٢٠٠٠. ومن ثم فإن المتوسط السنوي المقدّر لتلك الفترة يبلغ ١٥٧٠٠٠.

الملحق (ب)

الباكستانيون المغادرون للعمل في الخارج:

بيانات السلاسل الزمنية ١٩٧١ ـ ٢٠٠٦

السنة	الرقم	المتوسط السنوي كل عشر سنوات
١٩٧١ـ١٩٨٠	٦٠٨,٠٩٣	٦٠,٨٠٩,٣
١٩٧١	٥٣٤٣	
١٩٧٢	٥٣٠٤	
١٩٧٣	١٢٣٠٠	
١٩٧٤	١٦٣٢٨	
١٩٧٥	٢٣٠٧٧	
١٩٧٦	٤١٦٩٠	
١٩٧٧	١٤٠٤٤٥	
١٩٧٨	١٢٩٥٣٣	
١٩٧٩	١١٨٢٥٩	
١٩٨٠	١١٨٣٩٧	
١٩٨١-١٩٩٠	١٠٠١٨٩٧	١٠٠,١٩٩,٧
١٩٨١	١٥٣٠٨١	
١٩٨٢	١٣٧٥٣٥	
١٩٨٣	١٢٠٠٣١	
١٩٨٤	٩٣٥٤٠	
١٩٨٥	٨٢٣٣٣	
١٩٨٦	٥٨٠٠٢	
١٩٨٧	٦٦١٨٦	
١٩٨٨	٨١٥٤٥	
١٩٨٩	٩٥٨٦٣	
١٩٩٠	١١٣٧٨١	

١٢٧,٢٠٢,٧	١٢٧٢٠٢٧	٢٠٠٠-١٩٩١
	١٤٢٨١٨	١٩٩١
	١٩١٥٠٦	١٩٩٢
	١٥٤٥٢٩	١٩٩٣
	١١٠٩٣٦	١٩٩٤
	١١٧٠٤٨	١٩٩٥
	١١٩٦٢٩	١٩٩٦
	١٤٩٠٢٩	١٩٩٧
	١٠٠٧٠٦	١٩٩٨
	٧٨٠٩٣	١٩٩٩
	١٠٧٧٣٣	٢٠٠٠
١٦٦,٤٦٨	٩٩٨٨٠٨	٢٠٠٦-٢٠٠١
	١٢٧٩٢٩	٢٠٠١
	١٤٧٤٢٢	٢٠٠٢
	٢١٤٠٣٩	٢٠٠٣
	١٧٣٨٢٤	٢٠٠٤
	١٥١٣٢٠	٢٠٠٥
	١٨٤٢٧٤	٢٠٠٦

المصدر: حكومة باكستان، مكتب الهجرة في إسلام أباد

العدد السنوي للعمال الباكستانيين المغادرين إلى دول مجلس التعاون

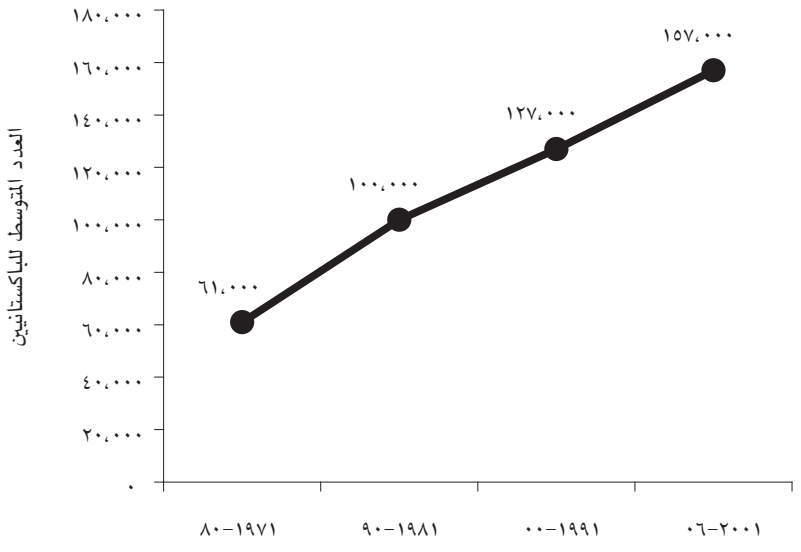

المصدر: جمع معهد غالوب باكستان من بيانات مكتب الهجرة (حكومة باكستان)

الملحق (ج)

العمال الباكستانيون المغادرون إلى الخارج

البيانات وفقاً للبلدان المضيفة (السنة ٢٠٠٦)

المنطقة/ البلد	الرقم
بلدان مجلس التعاون	**١٧٢,٨٣٧**
الإمارات العربية المتحدة	١٠٠,٢٠٧
المملكة العربية السعودية	٤٥,٥٩٤
عمان	١٢,٦١٤
الكويت	١٠,٥٤٥
قطر	٢,٢٤٧
البحرين	١,٦٣٠
أمريكا الشمالية	**٢٠٢**
الولايات المتحدة	٢٠٢
كندا	–
أوروبا وأستراليا	**٢,٥١٧**
المملكة المتحدة	١,٧٤١
أوروبا الغربية	٦٢٩
إسبانيا	١٨٣
إيطاليا	٤٣١
السويد	٣
سويسرا	٤
ألمانيا	٨
جن آيلند	٠
أوروبا الشرقية	**١٤٧**
اليونان	٣٦
قبرص	١١١

كرواتيا	٠
أستراليا	٠
بلدان أخرى	٧,٠٥٧
العالم العربي باستثناء مجلس التعاون	٤٦١
الجزائر	١
العراق	٠
الأردن	٤٣
ليبيا	٦٦
لبنان	٤
السودان	١٤٠
الصومال	١
تونس	٠
اليمن	١٢٧
المغرب	٠
سوريا	٧٩
آسيا	١٩
إيران	٣
تركمانستان	١٠
تركيا	٢
أذربيجان	٤
جنوب آسيا	٠
شرقي آسيا	٦,٤٢٨
بروناي	٧٧
هونغ كونغ	١٦
سنغافورة	٨
كوريا	١,٠٨٢
الصين	٤٣٥

ماليزيا	٤,٧٥٧
اليابان	٥٣
إفريقيا باستثناء العالم العربي	**٢٠٢**
أنغولا	١٠
الغابون	٦
غينيا	١٢
كينيا	٧
نيجيريا	٥٥
سيراليون	٧
تنزانيا	٣٩
أوغندا	٠
غربي إفريقيا	٠
جنوب إفريقيا	٦٥
زامبيا	١
الكاميرون	٠
بلدان أخرى	**٥٢٥**
المجموع	**١٨٣,١٩١**

الملحق (د)

الباكستانيون المغادرون للعمل في الخارج:

مقارنات إقليمية (١٩٧١ ـ ٢٠٠٧)

السنة	مجلس التعاون		الولايات المتحدة		أوروبا		أخرى		المجموع	
	العدد	في المئة	العدد	في المئة	العدد	في المئة	العدد	في المئة	العدد	في المئة
إجمالي ١٩٧١ ـ ٢٠٠٠	٢,٧٠٩,٨٩٠	٩٤ في المئة	٨٠٢	٠,٠٢٨ في المئة	٢,٥٧١	٠,٠٨٩ في المئة	١٦٨,٧٥٤	٥,٨٥٥ في المئة	٢,٨٨٢,٠١٧	١٠٠ في المئة
المتوسط السنوي	٩٠,٣٣٠									١٠٠ في المئة
٢٠٠١	١٢٢,٧٣١	٩٦ في المئة	٧٨٨	٠,٦١٦ في المئة	٢,٠٣٦	١,٥٩٢ في المئة	٢,٣٧٤	١,٨٥٦ في المئة	١٢٧,٩٢٩	١٠٠ في المئة
٢٠٠٢	١٤٣,٦٩٧	٩٧ في المئة	٣١٠	٠,٢١٠ في المئة	١,١٨١	٠,٨٠١ في المئة	٢,٢٣٤	١,٥١٥ في المئة	١٤٧,٤٢٢	١٠٠ في المئة
٢٠٠٣	٢٠٧,٩٠٠	–	١٤٠	٠,٠٦٥ في المئة	١,٢٦٥	٠,٥٩١ في المئة	٤,٧٣٤	٢,٢١٢ في المئة	٢١٤,٠٣٩	١٠٠ في المئة
٢٠٠٤	١٦٧,٤٠٠	٩٦ في المئة	١٣٠	٠,٠٧٥ في المئة	٢,٣٢٠	١,٣٣٥ في المئة	٣,٩٧٤	٢,٢٨٦ في المئة	١٧٣,٨٢٤	١٠٠ في المئة
٢٠٠٥	١٢٧,٨١٠	٩٠ في المئة	٢٣٨	٠,١٦٧ في المئة	٢,٥٣٣	١,٧٨٢ في المئة	١١,٥٥٤	٨,١٢٩ في المئة	١٤٢,١٣٥	١٠٠ في المئة
٢٠٠٦	١٧٢,٨٣٧	٩٤ في المئة	٢٠٢	٠,١١٠ في المئة	٢,٥١٧	١,٣٧٤ في المئة	٧,٦٣٥	٤,١٦٨ في المئة	١٨٣,١٩١	١٠٠ في المئة

ملاحظة: تم تدوير النسبة المئوية بالشكل الملائم

المصدر: حكومة باكستان، مكتب الهجرة في إسلام أباد

الملحق (هـ)

التوزيع المهني للباكستانيين المغادرين للعمل في الخارج

بيانات السلسلة الزمنية ١٩٧١ . ٢٠٠٦

الفئات		مهنيون	فنيون	عمال مهرة	عمال غير مهرة	المجموع
١٩٧١ ـ ٢٠٠٠	العدد	٤٠,٤٠٩	٩٧,٤٧٦	١,٣٦٠,٦٥٨	١,٣٠٧,٦٦٤	٢,٨٠٦,٢٠٧
	المتوسط السنوي	١,٣٤٧	٣,٢٤٩	٤٥,٣٥٥	٤٣,٥٨٩	
	في المئة	١,٤	٣,٤٧	٤٨,٤٨	٤٦,٥٩	
٢٠٠١	العدد	٢,٩٤٩	٢,٧٧١	٧٠,٧٦٠	٥١,٤٤٩	١٢٧,٩٢٩
	في المئة	٢,٣	٢,١	٥٥,٣١	٤٠,٢١	
٢٠٠٢	العدد	٢,٣٦٤	٢,٩٩٩	٨٣,٨٩٨	٥٨,١٦١	١٤٧,٤٢٢
	في المئة	١,٦	٢,٠٣	٥٦,٩١	٣٩,٤٥	
٢٠٠٣	العدد	٢,٤٦٤	٤,٣٠٣	١١٤,٩٩٣	٩٢,٢٧٩	٢١٤,٠٣٩
	في المئة	١,١٥	٢,٠١	٥٣,٧٢	٤٣,١١	
٢٠٠٤	العدد	٣,٠٠٢	٣,٩٥٧	٨٤,٧٢٧	٨٢,١٣٨	١٧٣,٨٢٤
	في المئة	١,٧٢	٢,٢٧	٤٨,٧٤	٤٧,٢٥	
٢٠٠٥	العدد	٣,٧٦٧	٣,٧٦٧	٦٥,٦٩٠	٦٩,١٠٧	١٤٢,١٣٥
	في المئة	٢,٦٥	٢,٦٥	٤٦,٢١	٤٨,٦٢	

إجاز شافي غيلاني

٢٠٠٦	العدد	٥,٢٨٧	٥,٦٦٨	٧٨,٨٦٨	٩٣,٣٦٨	١٨٣,١٩١
	في المئة	٢,٨٨	٣,٠٩	٤٣,٠٥	٥٠,٩٦	
٢٠٠١_٢٠٠٦	العدد	١٩,٦٣٧	٢٣,٤٦٥	٤٩٨,٩٣٦	٤٤٦,٥٠٢	٩٨٨,٥٤٠
	في المئة	١,٩٨	٢,٣٧	٥٠,٤٧	٤٥,١٦	
المجموع الإجمالي	العدد	٦٠,٠٤٦	١٢٠,٩٤٢	١,٩٥٩,٥٩٤	١,٧٥٤,١٦٦	٣,٧٩٤,٧٤٨
	في المئة	١,٥٨	٣,١٨	٤٩	٤٦,٢٢	

ملاحظة: يمكن الاطلاع على تفاصيل الفئات في الملحق (ح)

المصدر: حكومة باكستان، مكتب الهجرة في إسلام أباد

الملحق (و)

المكان الذي ينحدر منه الباكستانيون المغادرون للعمل في الخارج

بيانات السلسلة الزمنية ١٩٨١ ـ ٢٠٠٦ البنجاب

الإقليم/ الإدارة		المجموع	روالبندي	غوجرانوالا	باهاوالبور	ديرا غازي خان	فيصل أباد	لاهور	ملتان	سارغودا
١٩٨١ ـ ٢٠٠٠	العدد	١١٥٦٢٩٨	٢٥١٩٣٩	٣٣٠٩٣٨	٥٥٢٦٣	٦٦٤٦٣	١٠٧٩٨٦	١٨٥١٨٧	١٠٢١٦٠	٥٦٣٦٢
	المتوسط السنوي	٥٧٨١٤,٩	١٢٥٩٦,٩	١٦٥٤٦,٩	٢٧٦٣,١٥	٣٣٢٣,١٥	٥٣٩٩,٣	٩٢٥٩,٣٥	٥١٠٨	٢٨١٨,١
	في المئة	٥١,١٠	١١,١٣	١٤,٦٢	٢,٤٤	٢,٩٤	٤,٧٧	٨,١٨	٤,٥١	٢,٤٩
٢٠٠١	العدد	٦٠١٩٧	١٠٤٦٧	١٥٩٧٨	٣٠٧٢	٥٥٩٩	٦٦٤٨	٨٩٠٣	٦١٢٥	٣٤٠٥
	في المئة	٤٧,٤٧	٨,٢٥	١٢,٦٠	٢,٤٢	٤,٤٢	٥,٢٤	٧,٠٢	٤,٨٣	٢,٦٩
٢٠٠٢	العدد	٧٢٢٣٧	١٦٠٤٦	٢١٤٥٨	٣٣٢٥	٥٥٤٧	٦٧٣٤	٩٥٤١	٦٩٤٤	٢٦٤٢
	في المئة	٤٩,١٧	١٠,٩٢	١٤,٦١	٢,٢٦	٣,٧٨	٤,٥٨	٦,٤٩	٤,٧٣	١,٨٠
٢٠٠٣	العدد	١١٥٤٧١	٢٨٨٣٩	٣٥٦١٦	٥٢٩٤	٨٩٣٣	٨٨٦٧	١٣٢٥٣	٩١٤٤	٥٥٢٥
	في المئة	٥٤,٢٥	١٣,٥٥	١٦,٧٣	٢,٤٩	٤,٢٠	٤,١٧	٦,٢٣	٤,٣٠	٢,٦٠
٢٠٠٤	العدد	٩٦٠٨٧	٢٣٩١٨	٣٠١٨٢	٤٦١٤	٦٨٩٩	٧٨٧٢	١١٠١٠	٧٩٥٧	٣٦٣٥
	في المئة	٥٥,٧٠	١٣,٨٦	١٧,٤٩	٢,٦٧	٤,٠٠	٤,٥٦	٦,٣٨	٤,٦١	٢,١١

إعجاز شافي غيلاني

٢٠٠٥	العدد	٧٦٤٧٦	١٧٣٢١	٢٤١٧٥	٣٩٩٤	٥٣٩٧	٦١٣٠	٩٢١٦	٦٠٠٠	٤٢٤٣
	في المئة	٥٤,٢١	١٢,٢٨	١٧,١٤	٢,٨٣	٣,٨٣	٤,٣٥	٦,٥٣	٤,٢٥	٣,٠١
٢٠٠٦	العدد	٩٩٣٠٥	٢٣٢٣٥	٣٠٧٤١	٥٥٧٢	٦٠٩٠	٨١٦٦	١٢٣٠٦	٧٨٤٢	٥٣٥٣
	في المئة	٥٤,٦٦	١٢,٧٩	١٦,٩٢	٣,٠٧	٣,٣٥	٤,٤٩	٦,٧٧	٤,٣٢	٢,٩٥
المجموع	العدد	١٦٧٦٠٧١	٣٧١٧٦٥	٤٨٩٠٨٨	٨١١٣٤	١٠٤٩٢٨	١٥٢٤٠٣	٢٤٩٤٠٣	١٤٥١٧٢	٨١١٦٥
	في المة	٥١,٦٥	١١,٤٦	١٥,٠٧	٢,٥٠	٣,٢٣	٤,٧٠	٧,٦٩	٤,٥٠	٢,٥٠

السند

الإقليم/ الإدارة		المجموع	لاركانا	سوكور	حيدر أباد	ميربور خاص	كراتشي
١٩٨١_٢٠٠٠	العدد	٢٤٢٧٧٩	١٢٩٥٥	١٣٩٧٥	٢٢٨٩٠	٥٣٢٨	١٨٧٦٣١
	المتوسط السنوي	١٢١٣٨,٩٥	٦٤٧,٧٥	٦٩٨,٧٥	١١٤٤,٥	٢٦٦,٤	٩٣٨١,٥٥
	في المئة	١٠,٧٣	٠,٥٧	٠,٦٢	١,٠١	٠,٢٤	٨,٢٩
٢٠٠١	العدد	٩٤٤٧	٥١٥	٨٠٩	١٢٦٨	١٧٧	٦٦٧٨
	في المئة	٧,٤٥	٠,٤١	٠,٦٤	١,٠٠	٠,١٤	٥,٢٧
٢٠٠٢	العدد	١٠٨٢٦	٥٥٩	٩٠٩	١٩٩٤	١٨٧	٧١٧٧
	في المئة	٧,٣٧	٠,٣٨	٠,٦٢	١,٣٦	٠,١٣	٤,٨٩

٢٠٠٣	العدد	١٢٩٣٦	٨١٢	١٠٥٥	١٨٢١	٣٢٥	٨٩٥٠
	في المئة	٦,٠٩	٠,٣٨	٠,٥٠	٠٨٦	٠,١٥	٤,٢٠
٢٠٠٤	العدد	١١٩١٤	٦١٠	١٠٦٢	١٠٤٤	٤٧٤	٨٧٢٤
	في المئة	٦,٩١	٠,٣٥	٠,٦٢	٠,٦١	٠,٢٧	٥,٠٦
٢٠٠٥	العدد	١١٧٤٧	٧١٨	١١٣٦	٨٥٠	٣٦١	٨٦٨٢
	في المئة	٨,٣٣	٠,٥١	٠,٨١	٠,٦٠	٠,٢٦	٦,١٥
٢٠٠٦	العدد	١٤٨٣١	٩٣٩	١١٣٩	١٤٨٥	٥٥٠	١٠٧١٨
	في المئة	٨,١٦	٠,٥٢	٠,٦٣	٠,٨٢	٠,٣٠	٥,٩٠
المجموع	العدد	٣١٤٥٠٧	١٧١٠٨	٢٠٠٨٥	٣١٣٥٢	٧٤٠٢	٢٤٧٩٧٥,٤
	في المئة	٩,٦٩	٠,٥٣	٠,٦٢	٠,٩٧	٠,٢٣	٧,٦٤

الإقليم الحدودي الشمالي الغربي

الإقليم/ الإدارة		المجموع	مالاكاند	هزارة	بيشاور	كوهات	بانو	ديرا إسماعيل خان	ماردان
١٩٨١ـ٢٠٠٠	العدد	٥٥٢٩٦٢	١٩٧٤٩٦	٧٩٨٢١	٨٣٧٢٤	٦٢٢٠٠	٣٧٥٠٦	٢١٠٧٢	٧١١٤٣
	المتوسط السنوي	٢٧٦٤٨,١	٩٨٧٤,٨	٣٩٩١,٠٥	٤١٨٦,٢	٣١١٠	١٨٧٥,٣	١٠٥٣,٦	٣٥٥٧,١٥
	في المئة	٢٤,٤٤	٨,٧٣	٣,٥٣	٣,٧٠	٢,٧٥	١,٦٦	٠,٩٣	٣,١٤

٢٠٠١	العدد	٤٢٥٢١	٢٠٥٧٧	٦٤٠٧	٥٦١٤	٢٤٤٧	١٩٢٩	١٠٨٧
	في المئة	٣٣,٥٣	١٦,٢٣	٥,٠٥	٤,٤٣	١,٩٣	١,٥٢	٠,٨٦
٢٠٠٢	العدد	٤٦٨١٥	٢٤٣٥٠	٥١١٢	٦٦١٤	٢٧٨٣	٢٠٦٨	٨٥٧
	في المئة	٣١,٨٦	١٦,٥٧	٣,٤٨	٤,٥٠	١,٨٩	١,٤١	٠,٥٨
٢٠٠٣	العدد	٥٩٦٠٤	٣٠٢٠٢	٦٩٤٠	٦٩٤٩	٤١١٦	٢٣١٧	١١٣٥
	في المئة	٢٨,٠٠	١٤,١٩	٣,٢٦	٣,٢٦	١,٩٣	١,٠٩	٠,٥٣
٢٠٠٤	العدد	٤٢٩٤٦	١٤٨٠٣	٦٧٥٥	٦٥٩٧	٣٦٦٤	٢٧٩٢	١٣٢٦
	في المئة	٢٤,٨٩	٨,٥٨	٣,٩٢	٣,٨٢	٢,١٢	١,٦٢	٠,٧٧
٢٠٠٥	العدد	٣٥١٠٦	١١١٣٠	٥٠٣٧	٥٨١٧	٤٠٤٦	٢٠٧٥	١٠١٥
	في المئة	٢٤,٨٨	٧,٨٩	٣,٥٧	٤,١٢	٢,٨٧	١,٤٧	٠,٧٢
٢٠٠٦	العدد	٤٤٧٨٩	١٣٧٤٧	٦٤٤٣	٧٣٣٧	٥١٠٨	٢٥٤٤	١٠٦١
	في المئة	٢٤,٦٥	٧,٥٧	٣,٥٥	٤,٠٤	٢,٨١	١,٤٠	٠,٥٨
المجموع	العدد	٨٢٤٧٤٣	٣١٢٣٠٥	١١٦٥١٥	١٢٢٦٥٢	٨٤٣٦٤	٥١٢٣١	٢٧٥٥٣
	في المئة	٢٥,٤٢	٩,٦١	٣,٥٩	٣,٧٨	٢,٦٠	١,٥٨	٠,٨٥

بلوشستان

الإقليم/ الإدارة		المجموع	كيتا	زوب	سيبي	نصيرأباد	كالات	ماكران	أزاد كشمير	مظفرأباد	ميربور	المناطق القبلية الشمالية	المجموع
١٩٨١- ٢٠٠٠	العدد	٢٦٢٧٤	١٣١٠٦	٢٧٠٣	٤٥٧	٥٠٨	٦٣٣١	٣١٦٩	١٥٢٣٠٧	٧٤٩١١	٧٧٣٩٦	١٣٢٢٩٩	٢٢٦٢٩١٩
	المتوسط السنوي	١٣١٣,٧	٦٥٥,٣	١٣٥,١٥	٢٢,٨٥	٢٥,٤	٣١٦,٥٥	١٥٨,٤٥	٧٦١٥,٣٥	٣٧٤٥,٥٥	٣٨٦٩,٨	٦٦١٤,٩٥	١١٣١٤٦
	في المئة	١,١٦	٠,٥٨	٠,١٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٢٨	٠,١٤	٦,٧٣	٣,٣١	٣,٤٢	٥,٨٥	١٠٠
٢٠٠١	العدد	١٨٤٢	٦٩٢	٢١٢	٨	١١	٢٩٩	٦٢٠	٦٤٢١	٣٧٦٠	٢٦٦١	٦٣٨٢	١٢٦٨١٠
	في المئة	١,٤٥	٠,٥٥	٠,١٧	٠,٠١	٠,٠١	٠,٢٤	٠,٤٩	٥,٠٦	٢,٩٧	٢,١٠	٥,٠٣	١٠٠
٢٠٠٢	العدد	١٥٠٦	٣٦٧	٢١٢	٣١	٤٧	٣٣٢	٥١٧	٨٣٨٢	٥٠٧٥	٣٣٠٧	٧١٥٣	١٤٦٩١٩
	في المئة	١,٠٣	٠,٢٥	٠,١٤	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٢٣	٠,٣٥	٥,٧١	٣,٤٥	٢,٢٥	٤,٨٧	١٠٠
٢٠٠٣	العدد	٢٥٧٤	٦٢٦	٢٩٧	٩٠	٩٩	٦٤٦	٨١٦	١٢٠٩٧	٧٣٢١	٤٧٧٦	١٠١٣٧	٢١٢٨٤٦
	في المئة	١,٢١	٠,٢٩	٠,١٤	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٣٠	٠,٣٨	٥,٦٨	٣,٤٤	٢,٢٤	٤,٧٦	١٠٠
٢٠٠٤	العدد	٢٨٤٩	٧١٨	٤٦٩	٢٤	١٠١	٨١٠	٧٢٧	١١٠٩٢	٦٧٩٦	٤٢٩٦	٧٦٣٢	١٧٢٥٢٠
	في المئة	١,٦٥	٠,٤٢	٠,٢٧	٠,٠١	٠,٠٦	٠,٤٧	٠,٤٢	٦,٤٣	٣,٩٤	٢,٤٩	٤,٤٢	١٠٠

٢٠٠٥	العدد	٣٠٢٩	٥٠٠	٥٣٨	٢٢	٢٧٣	٦٢٩	١٠٦٧	٨٩٥٨	٥٥٠٩	٣٤٤٩	٥٧٥٨	١٤١٠٧٤
	في المئة	٢,١٥	٠,٣٥٠	٠,٣٨	٠,٠٢	٠,١٩	٠,٤٥	٠,٧٦	٦,٣٥	٣,٩١	٢,٤٤	٤,٠٨	١٠٠
٢٠٠٦	العدد	٢٧٥٣	٥٥٧	٦٨١	٥٣	٧١	٨٠٧	٥٨٤	١١٩٧٦	٦٩٩١	٤٩٨٥	٨٠٢٢	١٨١٦٧٦
	في المئة	١,٥٢	٠,٣١	٠,٣٧	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٤٤	٠,٣٢	٦,٥٩	٨٥٩٣	٢,٧٤	٤,٤٢	١٠٠
المجموع	العدد	٤٠٨٢٧	١٦٥٦٦	٥١١٢	٦٥٨	١١١٠	٩٨٥٤	٧٥٠٠	٢١١٢٣٣	١١٠٣٦٣	١٠٠٨٧٠	١٧٧٣٨٣	٣٢٤٤٧٦٤
	في المئة	١,٢٦	٠,٥١	١٦٫٠	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٣٠	٠,٢٣	٦,٥١	٣,٤٠	٣,١١	٥,٤٧	١٠٠

الملحق (ز)

التحويلات المرسلة من الباكستانيين العاملين في الخارج

بيانات السلسلة الزمنية ١٩٩٧-٢٠٠٧

السنة	القيمة بالدولار الأمريكي (مليون دولار)
١٩٩٧	١,٤٠٩
١٩٩٨	١,٤٩٠
١٩٩٩	١,٠٦٠
٢٠٠٠	٩٨٤
٢٠٠١	١,٠٨٧
٢٠٠٢	٢,٣٨٩
٢٠٠٣	٤,٢٣٧
٢٠٠٤	٣,٨٧٢
٢٠٠٥	٤,١٦٩
٢٠٠٦	٤,٦٠٠
٢٠٠٧ حتى أبريل	٤,٤٥٠

المصدر: البنك المركزي الباكستاني

الملحق (ح)

تفصيل الفئات المهنية المختلفة للباكستانيين العاملين في الخليج

فئة غير المهرة	فئة المهرة	الفنيون	المهنيون
١ـ زراعة	١ ـ عامل لحام	١ ـ ممرضة	١ـ مهندس
٢ ـ نادل/ حمّال	٢ ـ أمين مخزن	٢ ـ معلم	٢ ـ طبيب
٣ ـ عامل	٣ ـ بنّاء	٣ ـ سكرتيرة	٣ ـ محاسب
٤ ـ بائع	٤ ـ نجار	٤ ـ سكرتيرة/ كاتبة اختزال	٤ ـ مدير
	٥ ـ كهربائي	٥ ـ كاتب/ طابع	
	٦ ـ سمكري	٦ ـ مشرف	
	٧ ـ حداد تسليح	٧ ـ مبرمج/ محلل حوسبة	
	٨ ـ دهّان	٨ ـ صيدلي	
	٩ ـ فني	٩ ـ حفّار	
	١٠ ـ ميكانيكي		
	١١ ـ موصّل كابلات		
	١٢ ـ سائق		
	١٣ ـ مشغل هاتف		
	١٤ ـ خياط		
	١٥ ـ مسّاح		
	١٦ ـ ميكانيكي تجميع		
	١٧ ـ حداد سيارات		
	١٨ ـ مصمم		
	١٩ ـ صائغ		
	٢٠ ـ مخطّط		
	٢١ ـ حداد		
	٢٢ ـ مصوّر فوتوغرافي		
	٢٣ ـ رسام		

المصدر: جمع معهد غالوب باكستان من بيانات مكتب الهجرة (حكومة باكستان)

الملحق (ط)

مدخل إلى مكتب الهجرة والتوظيف في الخارج

مقدمة

مكتب الهجرة والتوظيف في الخارج، دائرة ملحقة بوزارة العمل والقوى العاملة والباكستانيين العاملين في الخارج، التي أنشئت عام ١٩٧١. وتعمل المكاتب التالية تحت الإشراف الإداري لمكتب الهجرة والتوظيف في الخارج.

الأنشطة والمهمات

الأنشطة والمهمات التي يضطلع بها المكتب بموجب قانون المرسوم، ١٩٧٩، والقوانين التالية هي:

١- الإشراف على الهجرة وتنظيمها

٢- العناية بمصالح المهاجرين ورعايتهم

٣- تقديم الرعاية للبحارة

الإنجازات

١- لكي يحقّق المكتب الأهداف المنوطة به، طوّر سياسة منهجية بموجب مرسوم الهجرة، ١٩٧٩ والقوانين التي تلته بما يتماشى مع المرسوم بالإضافة إلى ما ورد تحت القسم ٩١ من قانون الملاحة التجارية، ١٩٢٣.

٢- تدار سياسة المكتب عبر مكاتب داخل البلد وخارجه.

٣- أدى مكتب الهجرة والتوظيف في الخارج منذ إنشائه دوراً حيوياً في الوفاء بأهدافه بتوفير الوظائف في الخارج لنحو ٣,٨ ملايين شخص عبر مكاتبه الإقليمية في باكستان وقدّم الرعاية لملايين المهاجرين الذين يعملون في الخارج عبر ملحقي الرعاية الاجتماعية الموجودين في مختلف البلدان.

الفصل الرابع

العلاقات العسكرية الخليجية ـ الباكستانية: بين الماضي والمستقبل

أسد دُرّاني

الخلفية

ثمة تاريخ طويل للعلاقات بين الخليج وجنوب آسيا. وهي لا تسبق فقط اكتشاف النفط الذي جعل من الخليج محط اهتمام العالم – وذلك ليس مصدر ارتياح دائماً – بل تسبق مجيء الإسلام إلى الهند في القرن الثامن. فقد كان التجار العرب يعملون وسطاء بين الهند وتجار آخرين، أوروبيين بصفة رئيسية، ربما منذ الأزمنة القديمة[1]. وفي عام ٧١٢ م، نزل جيش العرب المسلمين بقيادة محمد بن القاسم قرب ما يعرف اليوم باسم مدينة كراتشي الباكستانية. لم يكن ذلك مجرد عمل ذي أهمية عسكرية. فقد دخل الإسلام إلى جنوب آسيا وبالتالي أحدث تغييراً عميقاً في العلاقة بين المنطقتين. فحكمت السلالات المسلمة جنوب آسيا معظم الألفية التالية، ووضعت الحضارتين العربية والهندية على مسار الإثراء المتبادل، وهي عملية لا تزال مستمرة منذ ذلك الوقت.

عانت هذه الروابط التاريخية نكسة حين خضعت المنطقتان لاستعمار القوى الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي تلك الفترة، عملت هذه الرابطة لمصلحة الحكام

(١) Rafiullah Azmi, "GCC 'Looks East'," *India Quarterly* (Oct-Dec 2006), p. 125.

الاستعماريين أساساً، ولا سيما البريطانيين. غير أنه كان على الدول التي نشأت في حقبة ما بعد الاستعمار في جنوب آسيا والخليج إنشاء نموذج جديد للعلاقة في ما بينها. فقد انقسمت شبه القارة إلى دولتين في البداية، الهند وباكستان، ثم إلى ثلاثة بلدان حين انفصلت بنغلاديش عن الأخيرة. وكانت ظاهرة نشوء دول جديدة بعد رحيل القوى الاستعمارية واضحة في منطقة الخليج أيضاً، إذ يمكن عد كل دول الخليج «دولاً جديدة» باستثناء إيران[٢]. وترجع الأهمية الجيواستراتيجية الإضافية للمنطقة أيضاً إلى أنها تحتوي على ٦٠ في المئة من احتياطيات النفط المعروفة في العالم[٣] وتساهم في ربع الإنتاج العالمي من النفط[٤]. وأصبحت مهمة إقامة علاقة جديدة الآن، وبخاصة في مجال الأمن، أكثر تعقيداً كثيراً.

لذا تأثّرت علاقات باكستان الدفاعية بالمنطقة بعدد من العوامل؛ فقد ساعدت الرابطة التاريخية نظراً إلى كونها جزءاً من القارة، وكذا شخصيتها الإسلامية وقربها الجغرافي (إنها جارة إيران ولا تبعد من الإمارات العربية المتحدة وعمان سوى بضع ساعات بحراً). غير أن أهم تلك العوامل السياسات الدفاعية للبلدان الإقليمية التي صاغت بدورها دوافعها الجيوسياسية والجيواستراتيجية. ففي بيئة يسيطر عليها العديد من القوى العالمية، كان على باكستان استحداث مجال لتؤدي فيه دوراً، وغالباً ما تنافست مع خصوم مثل الهند.

ينظر هذا الفصل في بعض التحديات الأمنية التي واجهت دول الخليج، وردها عليها، ومساهمة باكستان في الأمن الإقليمي. كما يحاول تقدير، إذا كان هناك مجال لتحسين التعاون الدفاعي بين باكستان والخليج.

أولاً: قضايا الأمن الإقليمي

١ – المنطقة

عرّفت منطقة الخليج، لأغراض هذه الدراسة، بأنها تتكوّن من دول مجلس التعاون الست

(٢) Bjoern Moeller, "Security Models and Their Applicability to the Gulf," Danish Institute for International Studies (working paper 2005/3, 11).

(٣) GCC Anglo-American Interests in Gulf Oil "Dissident.htm

(٤) Kenneth Pollack, "Securing the Gulf," *Foreign Affairs* (Jul/Aug 2003), p. 3.

(الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) إضافة إلى إيران والعراق. وهي تؤلف المنطقة الساحلية للخليج؛ ومعظمها منتج للنفط، ولكل منها مصلحة في حرية تدفّقه. وذلك يجعل الأمن الإقليمي حاجة ضرورية لهذه البلدان، إضافة إلى بقية العالم. ويسمي باري بوزان ذلك المجمّع الأمني الإقليمي: «مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية معاً على نحو وثيق بحيث لا يمكن النظر بواقعية في الأمن الوطني لكل منها بمعزل عن الأخرى»[٥].

أصبح هذا الاهتمام بإيجاد هيكل أمني ملائم للمنطقة أكثر حدة بسبب التطوّرات التي حدثت في العقود القليلة الماضية وأكسبتها أهميتها الراهنة. فعلى الرغم من التنمية الاقتصادية غير العادية، شهدت المنطقة عدداً من النزاعات وثلاث حروب رئيسية على الأقل: الحرب الإيرانية العراقية ١٩٨٠ – ١٩٨٨؛ والحملة التي قادتها الولايات المتحدة لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩١؛ والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. طالما كان إنشاء هيكل أمني فعال لمجموعة من الدول أمراً معقّداً[٦]. ويجب أخذ عدد من العوامل، الخارجية والداخلية، وكثير منها غير مساعد، في الحسبان عند صياغة مثل هذا النظام.

٢- العوامل الخارجية

أبدت المملكة المتحدة والولايات المتحدة اهتماماً قديماً بموارد الطاقة الهائلة في الخليج؛ ففي عام ١٩١٨، كتب السير موريس هانكي، السكرتير الأول لوزير الحرب البريطاني: «سيحتل النفط في الحرب التالية مكان الفحم في الحرب الحاضرة، أو مكانة مماثلة للفحم على الأقل. والمورد الكبير المحتمل والوحيد الذي يمكننا أن نخضعه للسيطرة البريطانية هو المورد الفارسي [إيران اليوم] ومورد بلاد ما بين النهرين [العراق اليوم]... وستصبح السيطرة على هذين الموردين النفطيين الهدف الأول للحرب البريطانية»[٧].

(٥) Moeller, "Security Models and Their Applicability to the Gulf."

(٦) ربما كان حلف الناتو المثال الناجح الوحيد في التاريخ. ويجب ألا ينقص من نجاحه عدم اختباره في دوره الأساسي – في الحرب ضد حلف وارسو السابق. فتجنّب الحرب أو ردعها هدف أسمى من الانتصار في ميدان القتال.

(٧) "GCC Anglo-American Interests," in gulf Oil .

بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أهمية نفط الشرق الأوسط. واعتقد المسؤولون البريطانيون أن المنطقة «جائزة حيوية لأي قوة مهتمة في النفوذ العالمي أو السيطرة على العالم»، في حين رأى نظراؤهم الأمريكيون الموارد النفطية السعودية بمنزلة «مصدر هائل للقوة الاستراتيجية وأحد أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم». وقد قاد نائب الرئيس الأمريكي تشيني فريقاً خاصاً للطاقة للنظر من أين ستأتي موارد الطاقة إلى الولايات المتحدة على المدى الطويل. ولاحظ تقريره: «ستبقى البلدان الشرق أوسطية المنتجة للنفط ذات أهمية مركزية لأمن النفط العالمي، وفقاً لكل التقديرات. وسيكون الخليج محط الاهتمام الأساسي للسياسة النفطية الأمريكية الدولية»[٨].

في يناير ٢٠٠٣، أعلن جاك سترو وزير الخارجية البريطانية أن واحدا أولويات السياسة الخارجية السبعة، هو «تعزيز أمن موارد الطاقة البريطانية والعالمية»[٩]. وقد صيغت معالم هذه السياسة في عام ١٩٩٨ بحث* عن الاستراتيجية الدفاعية قدم لمجلس العموم جاء فيه: «من المرجّح جداً أن تتأثّر مصالحنا خارج أوروبا بالأحداث في الخليج والشرق الأوسط. فعدم الاستقرار في هذه المناطق يحمل مخاطر كبيرة أيضاً. ولدينا مصالح وطنية مهمة جداً وصداقات وثيقة في الخليج. وللإمدادات النفطية من الخليج أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي»[١٠]. وما يثير الاهتمام تنسيق سياسات الطاقة الأمريكية البريطانية. ويظهر حوار الطاقة الأمريكي البريطاني – مبادرة ثنائية أنشئت في الاجتماع بين رئيس الوزراء طوني بلير والرئيس جورج بوش في كروفورد في أبريل ٢٠٠٢ – التقارب الوثيق للآراء والمصالح الأنغلوأمريكية في شأن نفط الشرق الأوسط[١١].

للبلدان الأخرى في الغرب الصناعي مصالح مماثلة أيضاً. ومع أن حلف شمال الأطلسي يحمي مصالحها، حين تدعو الحاجة، فإن في الإمكان دعوتها إلى المساعدة على ضمان أمن الإمدادات النفطية. وفي هذا الإطار، يبرز معنى البيان التالي الذي أدلى به وليام تافت، المندوب الأمريكي الدائم في مجلس شمال الأطلسي.

(٨) Ibid.

(٩) Ibid.

(١٠) Ibid.

(*) البحث بعنوان: Strategic Defence Review White Paper

(١١) Ibid.

«في الوقت الذي يبدأ الحلف عامه الثالث والأربعين، لا يمكن أن يكون هناك عمل أكثر أهمية من المحافظة على الأساس المشترك الذي بنيناه بعناية شديدة. لكن علينا أيضاً تكييف شراكتنا مع التغيرات الكبيرة التي تضع أمامنا مهمات جديدة نضطلع بها لضمان العمل معاً بانسجام لمواجهة التهديدات الجديدة التي يمكن أن تنشأ خارج حدود أوروبا وأمريكا الشمالية... إنني لا أقترح التوسيع الرسمي لحلف الناتو إلى مناطق أخرى؛ بل أريد بدلاً من ذلك تفحّص مسألة الأمن الأوروبي من زاوية خاصة – عبر منظار الأحداث الأخيرة في الخليج العربي. ما الذي تخبرنا به الحرب عن سياساتنا وهياكلنا الأمنية الأوروبية؟... في ١٦ يناير [١٩٩١]، بدأ الائتلاف الهجوم الجوي. وبعد ذلك بستة وأربعين يوماً تحرّرت الكويت. كان تدريب قوات الائتلاف ومعداتها ومعنوياتها حاسمة، وكان لدى قادتها معلومات استخبارية ممتازة، وتخطيط مرن، وأنظمة قيادة وسيطرة واضحة. لم يكن هناك شك البتة في النتيجة، على الرغم من أن نسبة الإصابات لدى العدو مقابل الائتلاف وسرعة الانتصار فاقت معظم التوقّعات... ومن دون الدعم العسكري الذي قدمه حلفاء الناتو في ميدان المسرح الخليجي والدعم اللوجستي من حلفاء الناتو في المسرح الأوروبي، ما كان للولايات المتحدة والائتلاف الخليجي أن يحقّق ما حقّقه. كما نجحت آلية الناتو التشاورية المصممة للمحافظة على الأمن الأوروبي في التعامل مع هذه الأزمة التي وقعت خارج المنطقة...»[١٢].

بل إن استنتاجه أكثر وضوحاً: «باختصار، لم تظهر حرب الخليج صلاحية نهج حلف الناتو تجاه الأمن الأوروبي فحسب، بل علمتنا أيضاً بعض الدروس عن إدارة التغيّر فيما تحل التحديات الجديدة محل التهديدات القديمة»[١٣].

لذا فإن التحدي الأمني الخارجي لدول الخليج هو: ما أفضل السبل لاستيعاب مصلحة ما تبقى من العالم عملياً من دون خسارة السيطرة على المقدّرات الإقليمية.

(١٢) William Taft, "European Security: Lessons Learnt from the Gulf War," *Nato Review*, Web Edition (June 1991), pp. 16-21.

(١٣) Ibid.

٣- الإشكالية الداخلية

أ - البنية غير المتكافئة للدول

تتكوّن منطقة الخليج، مثلها مثل أي منطقة أخرى، من دول متفاوتة في المساحة والسكان والثروة. ويمكن على وجه العموم تصنيف إيران والعراق والمملكة العربية السعودية كقوى إقليمية كبيرة والبقية كدول صغيرة. ويحتّم ذلك تطوير صيغة تشارك للسلطة والمسؤولية ضمن المصفوفة الأمنية. وذلك ليس سهلاً، ومع ذلك فإنه ممكن. لكن ثمة مشكلة عملية جدية، وهي عدم وجود بلد من بين البلدان الرئيسية لديه الحجم الكافي لتولي الدور القيادي. ولعل حجم الولايات المتحدة ودورها من أهم العوامل التي ضمنت سلامة حلف الناتو وتماسكه.

ب - العامل الإيراني

كانت بلدان مجلس التعاون تعد إيران في ظل حكم الشاه بمنزلة خطر قبل وقت طويل من إدراكها أن جمهورية إيران الإسلامية، التي ظهرت عام ١٩٧٩، تمثل تهديداً. فعام ١٩٢٥، ادعى الجنرال رضا خان، الشاه في ذلك الوقت، السيادة على أرخبيل البحرين[١٤]. وقد دحضت المملكة المتحدة هذا الادعاء. وفي الخمسينيات، مع تطوّر الموارد النفطية في المنطقة، عدت الولاياتُ المتحدة إيرانَ قوة الشرطة في الخليج. وتمكّنت إيران، عن طريق التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة، من إقامة برامج عسكرية طموحة ورفع موازنتها العسكرية بانتظام. واستطاعت إيران، ذات التعداد السكاني الكبير، تجنيد أكثر من نصف مليون شخص تحت السلاح[١٥]. واستغل الشاه في ذلك الوقت فرصة فراغ القوة العسكرية بانسحاب بريطانيا من المنطقة لاحتلال جزر خليج هرمز، أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى عام ١٩٧٣، وكانت حتى ذلك الوقت تتبع إمارتي الشارقة ورأس الخيمة. وكرّر الشاه ادعاءاته تجاه البحرين وزاد الهجمات على العراق في منطقة شط العرب الحدودية[١٦].

أدت الثورة الإيرانية بقيادة آية الله الخميني إلى مزيد من التوتّرات مع دول الخليج. فقد

(١٤) Par Nadim Hasbani, "The Geopolitics of Weapon Procurement in the Gulf," *Defence & Security Analysis*, vol. 22, no. 1 (March 2006), pp. 73-78.

(١٥) Ibid.

(١٦) Ibid.

أدخلت شخصيتها الشيعية انقساماً طائفياً متصوّراً، إذا لم يكن حقيقياً، لأن الشيعة مكوّن كبير من المكوّنات السكانية في بعض دول الخليج، مثل العراق والكويت والبحرين. كما أن رؤيتها جمهورية ومعادية للملكية، وبالتالي تتعارض مع السياسة الممارسة في ما تبقى من المنطقة.

عقب الحرب ضد العراق، بدأت إيران بإعادة بناء ترسانتها. وبلغت قيمة مشترياتها من الأسلحة في الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩٠ نحو ٧,٨ مليارات دولار، ومليارى دولار بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ [١٧]. وتستطيع إيران أيضاً إعاقة الملاحة في الخليج بأكمله، ما يؤثّر سلباً في إمداد النفط من المنطقة. ويمكن أن يؤدي ذلك على المدى القصير إلى شل الاقتصادات الغربية والآسيوية. وتستطيع بصواريخ شهاب ٣، التي اختبرت في يوليو ١٩٩٨، أن تبلغ أهدافاً تتجاوز بلدان مجلس التعاون.

وهكذا فإن استقرار المنطقة يتوقّف على كيف توازن ما تبقى من البلدان، وبخاصة الدولتين الكبيرتين الأخريين، المملكة العربية السعودية والعراق، العامل الإيراني أو تديره. وما لم يتحقّق ذلك، فإن المنطقة ستبقى معرّضة للتدخّل من القوى الخارجية. ومن المثير للاهتمام أن إيران سعت دائماً لحل المشاكل الإقليمية يرتكز على الخليج. ففي أبريل ١٩٩٤، اقترحت إجراء تدريبات برية مشتركة مع جيرانها الخليجيين[١٨]. وفي السبعينيات، أحبطت المملكة العربية السعودية مساعي إيران من أجل التعاون الإقليمي بسبب علاقات الأخيرة الوثيقة مع عمان والإمارات العربية المتحدة[١٩]. وعكّرت إيران بدورها الجو بإدانة السعوديين كعملاء للولايات المتحدة وتلاعبهم بأسعار النفط. وهي تعتقد أن المملكة استغلّت الحرب الإيرانية – العراقية لإنشاء مجلس التعاون كآلية أمنية داخلية ضد التهديد الإيراني (المتصوّر). لذا رحّبت إيران بالانقلاب في قطر (١٩٩٦) اعتقاداً منها بأن الحاكم الجديد سيتبع سياسة مستقلة[٢٠].

غير أن العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية تحسّنت بعد الحرب التي قادتها الولايات المتحدة في الخليج عام ١٩٩١. ويرجع ذلك أساساً إلى مبادرة سعودية، تستند إلى حكمة قديمة مفادها أن القوى الخارجية ستجد فرصة للتدخّل أو تخلقها إذا لم تحل الدول

(١٧) Ibid.

(١٨) "Iran-Saudi Arabia Relations and Regional Order," *Adelphi Paper* 304, p. 23.

(١٩) Ibid.

(٢٠) Ibid.

الإقليمية نزاعاتها الداخلية (كما أصلحت المملكة علاقاتها مع اليمن على الرغم من أن النظام الجديد في صنعاء أطاح بحكومة اليمن الجنوبي التي كانت على علاقة ودية مع المملكة). ردّت إيران بالإيجاب لأنها كانت مهتمة أيضاً في صدّ القوى الأجنبية والمحافظة على حرية تدفّق النفط. وقد عطّلت الحرب الأمريكية الثانية في العراق عام ٢٠٠٣ العملية وعكستها إلى حد ما. وأضيف العراق اليوم إلى الخصومة العربية – الفارسية والسنية – الشيعية الأوسع في المنطقة التي تفعل فعلها في فلسطين ولبنان.

ج – معارضة «الإسلاميين» الأنظمة السياسية القائمة

تواجه بلدان مجلس التعاون أيضاً تهديداً محلياً من «الإسلاميين المتشددين»، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، والكويت وعمان بدرجة أقل. واستُشعر الخطر في قطر أيضاً حين وقع تفجير انتحاري في ٢٠ مارس ٢٠٠٥ قرب إحدى دور السينما. لقد ارتفعت الهجمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٩٥، وبخاصة عقب أحداث ٩/١١. ويعتقد بعض المراقبين أن هذه العناصر اخترقت الجيش السعودي، ولا سيما الحرس الوطني. وكانت المخاوف من مثل هذه الهجمات من المتشدّدين قائمة منذ تمرّد نوفمبر ١٩٧٩ في مكة. وقد زُعم أن أعضاء في الجيش ساعدوا المتمرّدين في تخزين الأسلحة في الدور السفلي من الحرم، ما سمح لهم بالصمود مدة أسابيع[٢١].

تمتد حدود المملكة العربية السعودية البرية والبحرية مسافة ٦٥٠٠ كم، لذا تصعب مراقبتها ومن السهل اختراقها. ويستطيع المتشدّدون المتمرّسون التسلّل من الدول المجاورة، بما في ذلك اليمن (١٥٠٠ كم من الحدود المشتركة)، والعراق (٨٠٠ كم من الحدود المشتركة)، ومن الأردن، على نطاق أضيق (٧٥٠ كم من الحدود المشتركة). كما أن المملكة غير حصينة ضد أنشطة المتشددين في الداخل، بما في ذلك أنشطة العديد من المرتزقة الذين عادوا من أفغانستان.

في محاولة لتجنّب التسلّل عبر الحدود، تفاوضت وزارة الداخلية السعودية على عقد هائل مع اتحاد من الشركات بقيادة شركة الإلكترونيات الدفاعية الفرنسية «تيلز» (بقيمة ٩ مليارات دولار) لبناء نظام قيادة وسيطرة واستخبارات كامل لمسح حدود المملكة وحمايتها. ويشمل هذا النظام الذي، يسمى «ميكسا» (MIKSA)، نظماً صوتية وزلزالية ومغنطيسية،

(٢١) Hasbani, "The Geopolitics of Weapon Procurement in the Gulf".

و٢٢٥ راداراً مرتبطة بقمر اصطناعي، وأجهزة استشعار بالأشعة تحت الحمراء لكشف حركة الأشخاص والمركبات في المناطق الحدودية، إضافة إلى طائرات استطلاع، و٢٠ مروحية تقريباً، و٤٠٠ موقع لحرس الحدود، وثكنات عسكرية لإيواء ما يصل إلى ٢٠ ألف شخص[٢٢].

ثانياً: المعارضة الداخلية

لا تمارس الديمقراطية بالمعنى المقبول في بلدان مجلس التعاون. لكن تحرص الأنظمة على الاهتمام بمعظم الحاجات الدنيوية لرعاياها وليس للأغلبية مصلحة في إحداث أي اهتزاز. مع ذلك، فثمة فئات – طائفية وعرقية – تشعر بالظلم، السياسي أساساً، وتميل إلى المقاومة الفاعلة حين تحرّض على ذلك. غير أن الانشقاق الأشد خطورة هو الصدع القائم بين الميل الرسمي، الذي يراه الشعب مفرطاً في الموالاة لأمريكا، والمشاعر العامة المناوئة بشدّة للسياسات الأمريكية، وبخاصة في المنطقة. فطالما عُدَّت إسرائيل جسماً غريباً مغروساً في قلب الأرض العربية. كما عُدَّت حرب الخليج عام ١٩٩١ حيلة أمريكية لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة من أجل إحكام السيطرة على ثرواتها النفطية. وعقب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، اقتنع كثير من الناس، إذا لم يكن معظمهم، بأن الولايات المتحدة وإسرائيل وراء هجمات ١١/ ٩ لزيادة وجودهما في المنطقة والتأثير في السياسة الإقليمية.

يحول الانقسام الأيديولوجي بين الحكّام والمحكومين دون إنشاء نظام أمني يعتمد اعتماداً كبيراً على التعبئة في أثناء الأزمة. فمعظم الحكومات في المنطقة تتردّد في تقديم التدريب العسكري إلى شعوبها، نظراً إلى الشكوك في احتمال إقدام بعضهم على توجيه سلاحهم ضد حكامهم؛ بل إن ولاء الجنود النظاميين موضع شك في المملكة العربية السعودية؛ لذا أنشئت قوة خاصة (الحرس الوطني) مستمدة حصرياً من القبائل الموالية، وهي أفضل تدريباً وتسليحاً من الجيش، وتأتمر بإمرة أمير موثوق فيه. وربما يكون لهذا العامل، أكثر من سواه، تأثير كبير في إقامة هيكل دفاعي متعدد الجنسيات.

عقب حرب الخليج ١٩٩١، أدركت بلدان مجلس التعاون أهمية الاحتراف العسكري والأسلحة الحديثة، وإمكان تعرّض البنية التحتية (النفطية) للضربات الجوية؛ بل إن المملكة

(٢٢) Ibid.

العربية السعودية فكّرت في إنشاء جيش قوي من ٢٠٠ ألف عسكري[٢٣]. وتم التخلي عن الفكرة لا بسبب قلة القوى البشرية فحسب، وإنما خوفاً من حدوث انقلاب عسكري أيضاً. وسقطت الفكرة التي تطوّرت في إعلان دمشق عام ١٩٩١ – تقدم بموجبه مصر وسوريا القوات في حين يقدم مجلس التعاون التمويل – بسبب عدم الثقة القائمة بين الدول العربية. وتم التخلي عن اقتراح عمان بجمع ١٠٠ ألف عسكري من بلدان مجلس التعاون لأن المملكة العربية السعودية خشيت فقدان السيطرة الإجمالية[٢٤].

ثالثاً: مقاربة فاشلة وحل غير محتمل

عندما لم تعد بريطانيا العظمى تستطيع ضمان الاستقرار والأمن «شرق قناة السويس»، تم تسليم المهمة إلى الولايات المتحدة عام ١٩٦٨. حاولت واشنطن أداء المهمة بطرائق شتى؛ ففي السبعينيات، اعتمدت على «الركنين التوأمين» إيران والمملكة العربية السعودية. وعقب الشاه، دعمت العراق؛ وبعد احتلاله الكويت وطرده منها في التسعينيات، اضطلعت بمهمة احتواء إيران والعراق العسيرة. لم ينجح ذلك أيضاً، كما نعرف، وهاهي الولايات المتحدة متورّطة اليوم في حرب فوضوية في العراق تهدّد بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها. ونتيجة لذلك فهي تواجه ما يصفه كنيث بولاك بـ«التهديد الثلاثي»: من المعضلة الأمنية في العراق، وبرنامج إيران النووي، واحتمال حدوث اضطراب داخلي في بلدان مجلس التعاون[٢٥]. من الواضح أن الولايات المتحدة لا تمتلك اليوم أي استراتيجية منسجمة لمواجهة هذه التطوّرات؛ ووجودها العسكري داخل المنطقة أو حولها يلهب المشاعر العامة، وبالتالي يعرّض للخطر الأنظمة التي ينظر إليها بأنّها شديدة الولاء للولايات المتحدة. وإذا سحبت قواتها أو قلصت عددها، فإنها لا تخاطر في سيطرة القوات المعادية للولايات المتحدة على العراق فحسب، وإنما تفقد أيضاً القدرة على إكراه إيران على التخلّي برنامجها المحتمل للأسلحة النووية. ويقترح بولاك إمكان إنشاء حلف دفاعي أو «تجمّع أمني» محلي على غرار حلف الناتو[٢٦].

(٢٣) "Iran - Saudi Arabia Relations and Regional Order", p. 24.

(٢٤) Ibid., p. 25.

(٢٥) Pollack, "Securing the Gulf," p. 4.

(٢٦) Ibid., p. 9.

بعد مرور سنتين على طرح هذا الاقتراح، حلل بيورن مولر في ورقة عمل للمعهد الدنماركي للعلاقات الدولية الفكرة في ضوء التجربة الأوروبية[٢٧]. على الرغم من وجود عدد من الاختلافات بين المنطقتين (أوروبا والخليج)، ثمة عاملان، وفقاً لمولر، يجعلان إنشاء نموذج عسكري شبيه بحلف الناتو غير ملائم للخليج. أولاً، المشكلة لا تكمن فقط في غياب قوة مسيطرة واحدة على غرار الولايات المتحدة تستطيع المحافظة على النظام في الحلف (وهي نقطة أشير لها سابقاً في هذه الورقة)؛ بل إن الترتيب الثنائي القطب الذي يمكن أن يتدبّر الاستقرار غير ممكن بسبب عدم وجود «خط انقسام واحد غالب»[٢٨]. فالانقسام السني الشيعي ضعيف جداً ليكون بمنزلة نقطة حشد والانقسام العربي ـ الفارسي سيؤدي من دون شك إلى حدوث الفوضى التي يرمي النظام الأمني إلى تجنّبها في المقام الأول. وربما يكون العامل الثاني عائقاً أشدّ خطورة.

إن المؤسسات في المنطقة (مثل الجامعة العربية) ليست ضعيفة فحسب، بل إنها لا تكاد تتعامل مع القضايا الأمنية. والمحاولة الرئيسية للأمن المؤسسي هي مجلس التعاون، لكن بدلاً من السعي لإشراك إيران والعراق، سعى مجلس التعاون (حتى الآن) لردعهما، بالعمل أساساً كأداة لضمان دعم الولايات المتحدة[٢٩]. ومن غير المرجح أن تحظى خلاصة دراسة مولر، التي لا تثير الاعتراض على منطقها، بتأييد معظم صناع القرار الإقليميين.

«...ثمة حاجة إلى هندسة أمنية متينة لمنطقة الخليج. ولا تتطلب المتانة قوة عسكرية أو حضوراً عسكرياً خارجياً، إذ إنها تدعو إلى الشرعية في عيون الدول والشعوب على السواء. ويمكن تحقيق ذلك بإشراك الأمم المتحدة في المرحلة الانتقالية العراقية ـ لا كعامل للقوات المحتلة القائمة، بل كسلطة عليا موقّتة ـ والحصول على مساعدة منظمات مثل جامعة الدول العربية وباتباع مجلس التعاون مساراً للتوسّع بحيث يضم بمرور الوقت العراق وإيران»[٣٠].

غير أن الاتجاه الذي اتبعته بلدان المنطقة يجعل قبولها مستحيلاً تقريباً.

(٢٧) Moeller, "Security Models and Their Applicability to the Gulf," pp. 3-4.
(٢٨) Ibid., p. 13.
(٢٩) Ibid., pp. 14-15.
(٣٠) Ibid., p. 20.

رابعاً: التسلّح من دون أسنان

المحافظة على قوة مسلّحة، كرمز للسيادة الوطنية في بعض الأحيان، عنصر من عناصر الدولة. فمع أن سويسرا لم تخض حرباً في الأعوام الأربعمئة الماضية، ولا تواجه تهديداً عسكرياً، فإنّ لديها من القوات المسلحة في الكيلومتر المربع الواحد ما يفوق ذلك العدد في أي بلد آخر. في الحرب الباردة، أصرت فرنسا على الاحتفاظ بقوة نووية رادعة مستقلة على الرغم من توافر مظلة أكبر تحت قيادة حلف الناتو، كتعبير عن الهوية الوطنية. لذا أنشأت دول الخليج الجيوش وجهّزتها بالأسلحة التي حدّثتها باستمرار حين أصابها الازدهار. غير أنها لا تستطيع أن تأمل، حتى جماعياً، في ردع القوى العسكرية الكبرى بالقوة بمفردها. لذا اختارت بلدان المنطقة الروابط الأمنية الثنائية مع القوى العالمية – الغربية أساساً، لكن مع روسيا والصين في حالة العراق وإيران – في أوقات مختلفة وتشكيلات متفاوتة.

وتقوم الفكرة أساساً على أن للجميع تقريباً مصالح حيوية في إنتاج كمية كافية من النفط وتدفّقه بأمان، لذا فإنّها جميعاً ستشارك في ضمان السلام والأمن في المنطقة. كما أن إشراك القوى الكبرى يساعد بالطبع. وغالباً ما نجح ذلك بالنسبة إلى معظمها، وعلى الرغم من المخاوف أن تشمل المضاعفاتُ الجانبية الناتجة من استمرار أزمتي العراق وإيران المنطقةَ بأكملها، فإن هذا النهج يبقى الخيار الوحيد القابل للنجاح بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون، في المستقبل المنظور على الأقل. من الممكن أن تحسّن الأمن الداخلي والتنسيق داخل المنطقة، ومن المرجّح أن تفعل ذلك، لكن يبدو الآن أنه لا توجد صلة بين حيازة المعدات العسكرية وأي فكرة لاستخدامها.

١ – المشتريات الدفاعية لدول الخليج[٣١]

حدث انخفاض في الموازنات الدفاعية الأوروبية منذ نهاية الحرب الباردة. ونتيجة لذلك، فإن عدد شركات الصناعات الدفاعية في أوروبا الآن يفوق ما تستطيع السوق المحلية المحدودة جداً على استيعابه. وينطبق الأمر نفسه على الولايات المتحدة. وفي حين اشترت البحرية الأمريكية وسلاح الجو الأمريكي ٣٣٣ طائرة مقاتلة عام ١٩٩٨، فإنها اشتريا ٢٤

(٣١) البيانات تحت هذا العنوان مأخوذة من: نديم حاصباني (Hasbani, "The Geopolitics of Weapon Procurement in the Gulf")، ما لم يذكر خلاف ذلك.

طائرة عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٥. في المقابل، اشترت المملكة العربية السعودية في الفترة نفسها ٧٥ طائرة F-١٥، وهو ما ضمن الوظائف الأمريكية وأمّن رقم مبيعات كافياً وساعد على تمويل المزيد من الأبحاث. وكان لا بد للحكومات الغربية وشركات الصناعات الدفاعية المتنافسة على السواء حماية قاعدتها الصناعية الدفاعية. ولم يكن ذلك ممكناً إلا بزيادة الصادرات، ولا سيما إلى دول الخليج الغنية.

تعد المنطقة الآن أكبر سوق للمشتريات الدفاعية في العالم. وهي مكان مربح جداً لصناعة الدفاع الغربية، حيث تنفق عشرات المليارات من الدولارات سنوياً على الأسلحة الفتّاكة وذات التقانة العالية. وتمثل بلدان مجلس التعاون أساس السوق الدفاعية في الشرق الأوسط التي استحوذت على أقل قليلاً من ٤٠ في المئة من مبيعات الأسلحة الإجمالية العالمية في التسعينيات. كما أن نسبة إنفاقها العسكري إلى ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة هي الأعلى في العالم، حيث تزيد على ٦ في المئة في المتوسط. وهذه النسبة تزيد على ضعفي النسبة في البلدان الصناعية التي يبلغ متوسطها نحو ٢,٤ في المئة.

منذ الصدمة النفطية الأولى عقب الحرب العربية – الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣، وبسبب ما تلاها من عدم استقرار إقليمي وارتفاع العائدات النفطية إلى عشرة أمثالها، أصبحت دول الخليج تتصدّر مستوردي السلاح في العالم؛ ففي عام ١٩٧١، نالت أربع من دول مجلس التعاون الست استقلالها نتيجة انسحاب بريطانيا من غربي قناة السويس. وقد بدأت هذه الدول الجديدة في ذلك الوقت بإنشاء جيوش وطنية من الصفر، من بناء القواعد العسكرية والمطارات العسكرية ومراكز الاتصال، إلى شراء المعدات العسكرية.

تستورد دول الخليج ٩٩ في المئة من معداتها العسكرية وتعتمد اعتماداً واسعاً على الدول البائعة لتدريب عسكرييها، ولا سيما لصيانة المعدات. غير أن هناك خطوات لبناء صناعة دفاعية في بعض البلدان (الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال)، لكن الإنجازات متواضعة.

يتركّز الإنفاق الدفاعي على ثلاث دول: تستأثر المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت بسبعين في المئة من الإنفاق العسكري في المنطقة. في الثمانينيات، كان العراق يلي المملكة العربية السعودية كثاني أكبر مشترٍ للأسلحة في الشرق الأوسط؛ ففي عام ١٩٨٧، أنفق ٧,٨٣ مليارات دولار على المعدات العسكرية. غير أن الإنفاق العسكري

العراقي المعروف انخفض عام ١٩٩١ إلى الصفر. في المقابل كانت المملكة العربية السعودية الأكثر اتساقاً من ناحية سياسة شراء الأسلحة. ويُظهِر رقما ١٩٨٧ و١٩٩٦ أن المملكة أنفقت ٩,٣٢ مليار دولار و٩,٠٥ مليار دولار على المعدات العسكرية على التوالي، ما جعلها أكبر مستورد لمنظومات الأسلحة في العالم. ومؤخّراً، بلغت قيمة اتفاقات الأسلحة السعودية ٤,٩ مليارات دولار، وارتفعت إلى ٥,٦ مليارات دولار في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٤. كما أن نسبة الإنفاق الدفاعي في دول مجلس التعاون تزيد على النسبة في أي بلد آخر. فهي تخصص معاً ما بين ٢٣ و٤٥ في المئة من موازنات حكوماتها للدفاع. ومنذ عام ١٩٩١، قدّمت المملكة العربية السعودية طلبات لشراء أسلحة (مقاتلات متقدمة، ومنظومات دفاع صاروخي ودبابات قتال رئيسية) بقيمة ٢٠ مليار دولار، معظمها من الولايات المتحدة.

وفقاً لصحيفة مكلاتشي، «قال مسؤولون كبار في وزارة الخارجية ومساعدون في الكونغرس يوم الجمعة: إن إدارة بوش قررت تزويد المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، أسلحة جديدة متقدمة تبلغ قيمتها مليارات الدولارات. وهذه الحزمة من الأسلحة والمعونات، التي قال المسؤولون إنه سيعلن عنها يوم الاثنين، جزء من مبادرة أمريكية لطمأنة الحلفاء القلقين في الشرق الأوسط أن الولايات المتحدة تبقى ملتزمة بالمنطقة على الرغم من متاعبها في العراق. وقد شملت الحزمة أيضاً أسلحة جديدة إلى الإمارات العربية المتحدة، وهي حليف آخر للولايات المتحدة في الخليج، ودعماً عسكرياً واقتصادياً لمصر. وقال المسؤولون إنه على الرغم من أن الصفقة من المرجّح أن تثير الجدل، فقد قررت الإدارة المضي قدماً بالبيع والتعويض على إسرائيل ـ التي تسعى إلى المحافظة على «تفوّق عسكري نوعي» على جيرانها العرب ـ بتحديث أسلحتها. وقد طلبت إسرائيل الحصول على أكثر مقاتلات سلاح الجو تقدماً، ف – ٢٢ رابتور، وتقانة ستيلث التي تجعل من الصعب كشف الطائرة على الرادار»[٣٢].

عام ٢٠٠٦ وحدها، باعت الولايات المتحدة ما قيمته ١١ مليار دولار من الأسلحة إلى البحرين والكويت وقطر وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وربما زاد إجمالي المبيعات إلى المملكة – أكبر منفق في البلدان الستة – على ٩ مليارات دولار. وقبل

(٣٢) McClatchy Washington Bureau, "US To Sell Advanced Weapons to Saudi Arabia and Others," July 27, 2007.

سنتين، في معرض الدفاع الدولي (إيدكس) في أبو ظبي، تم توقيع عقود بقيمة ملياري دولار. وربما تم تجاوز هذا المبلغ في فبراير ٢٠٠٧.

ثمة «مبرّر» لهذا النشاط في مشتريات الأسلحة. فالتوترات الراهنة في شأن طموحات إيران النووية المزعومة قد تدفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى ضرب أهداف في إيران. وربما ترد الأخيرة بإطلاق صواريخ ضد أي مصالح غربية ضمن نطاقها. وعندئذ سيكون هناك حاجة إلى مروحيات وأجهزة إنذار إلكترونية لحماية النفط والمنشآت المهمة الأخرى، فضلاً عن رادارات إنذار مبكّر محمولة بحراً لكشف المراكب الشريرة المقتربة. وتُذكِي التوترات الطائفية في العراق وحوله هذه النقاشات. يمكن أن تضرب الصواريخ البالستية الإيرانية أهدافاً برية أو سفناً ويمكن أن تغلق ألغامها خطوط الملاحة الضيقة التي تنقل النفط. لذا ربما تنظر دول الخليج في منظومات الدفاع الصاروخي مثل تلك المستندة إلى صواريخ باتريوت ذات القدرة المتقدمة ٣ (PAC-3). ويجري النظر أيضاً في السفن الحربية وكاسحات الألغام ورادارات الإنذار المبكّر أيضاً. وربما تشمل لائحة مشتريات الإمارات العربية المتحدة صورايخ بحر. وقد قامت إيران أيضاً ببعض المشتريات، فحصلت على منظومة دفاع جوي روسية على سبيل المثال.

٢- العوامل التي تؤثر على المشتريات الدفاعية

أ- صناعة القرار

يجب عدم تبنِّي فكرة «العربي المسلم» كمعطى مسلَّم به[٣٣]؛ لأنها لا تسمح للمرء بفهم التعقيدات العرقية للمجتمع العربي، التي تراوح بين البربر في المغرب والأرمن في المشرق والمصريين العرب والبدو العرب في دول الخليج. ويبقى هذا المكوّن البدوي أحد أهم العوامل في اختيار المعدات الدفاعية في دول مجلس التعاون، حيث للأمراء الذين ينحدرون من أنساب وقبائل مختلفة درجات متفاوتة من النفوذ ويسهمون في الخيارات السياسية المتباينة.

تؤلف عائلة واحدة الهيكل السياسي في كل من دول الخليج. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر. ونتيجة لذلك، فإن السياسات الدفاعية وقرارات شراء الأسلحة تتخذ من قبل رجل واحد أو مجموعة

(٣٣)

صغيرة من الرجال النافذين من العائلة الحاكمة. ويؤدي هيكل نسب العائلة المالكة في مركز هذه المجموعة التي تتخذ القرار أدواراً مهمة في تحديد الأشخاص النافذين وصنّاع القرار.

تكشف البنية البدوية عن نفسها في التحالف داخل مجلس التعاون في مجموعتين متمايزتين: بلدان مجلس التعاون الواقعة في شمال الخليج وبلدان جنوب الخليج. ويفسّر هذا التجمع، القائم وفقاً للخطوط القبلية، أسباب تحالفات دولية معينة وتبرّر قرارات معينة لشراء الأسلحة. على سبيل المثال، ينتمي آل الصباح، أمراء الكويت، إلى قبيلة العتوب التي تنحدر من قبيلة عنزة. وتنحدر العائلة الحاكمة في البحرين، آل خليفة، وعائلة آل سعود المالكة في السعودية إلى قبيلة عنزة نفسها[٣٤]. لذا يمكن أن يدرك المرء التحالف غير المشروط نفسه لهذه البلدان الثلاثة مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، تميل دول جنوب الخليج إلى أوروبا بقوّة: فقطر والإمارات العربية المتحدة تشتري معظم معداتها من فرنسا، فيما تشتري عمان منذ مدة طويلة بشكل شبه حصري من مستعمرها السابق، أي المملكة المتحدة. غير أن هذه البلدان الثلاثة حاولت منذ التسعينيات تنويع مصادر مشترياتها من الأسلحة.

للصراع على النفوذ داخل العائلات الحاكمة تأثيرات معينة على سياسات التسلّح. ويمكن رؤية ذلك على سبيل المثال في حالة المملكة العربية السعودية (وفي معظم بلدان الخليج)، وهي ذات الموازنة الدفاعية الأكبر، إضافة إلى أكبر عائلة مالكة في المنطقة، إذ تضم أكثر من ٧٠٠٠ فرد. يقال إن هناك خصومة داخل العائلة المالكة السعودية بين الملك عبد الله وولي العهد الأمير سلطان.

البحرين مثال نموذجي على كيفية تأثير التهديدات الداخلية في سياسات المشتريات الدفاعية. فالعائلة الحاكمة السنية تحكم أغلبية سكانية شيعية ذات أصول إيرانية في الغالب. لذا يبدو أن آل خليفة في البحرين يعتمدون على المملكة العربية السعودية السنية في توفير أمنها[٣٥].

ثمة عامل آخر يؤثر في آليات صناعة القرار في دول مجلس التعاون، وهو التهديد المتصوّر من إيران، بعد مشترياتها العسكرية من روسيا. ونظراً إلى ارتفاع مستوى صادرات الأسلحة الأمريكية إلى دول الخليج، فإن الولايات المتحدة ليست في موقف يمكّنها من منع روسيا من

(٣٤) Hasbani, "The Geopolitics of Weapon Procurement in the Gulf."

(٣٥) Ibid.

تصدير الأسلحة إلى إيران، بل إن ذلك يساعدها على تضخيم التهديد الإيراني. الانفراج في المنطقة يخفض حجم الأسلحة التي تشتريها دول مجلس التعاون من الغرب.

ب – الموازنات العسكرية تبقى معتمدة على أسعار النفط

تعتمد أسواق الدفاع الخليجية اعتماداً كبيراً على سعر النفط. فقد أبطأ انخفاض الأسعار عام ١٩٨٩ و١٩٩٨ – ١٩٩٩ برامج شراء الأسلحة، بل إن بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية أجّلت تسديد دفعات عن الطلبات التي قدّمتها حين كانت أسعار النفط مرتفعة[٣٦]. فقد انخفضت أرباح المملكة من النفط من ٩٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ٥٥ مليار دولار عام ١٩٩٨. وفي تلك السنة انخفضت الموازنة السعودية بمقدار ٣٥ مليار دولار، ويخصص مبلغ كبير من تلك الموازنة للإنفاق الدفاعي. ولعل الإمارات العربية المتحدة البلد الوحيد في المنطقة الذي نجح في تنويع مصادر دخله بصورة جزئية، ما جعلها الأقل اعتماداً بين دول الخليج على عائدات النفط. ونتيجة لذلك، وقّعت الإمارات العربية المتحدة على معظم العقود الدفاعية في أثناء أزمة الخليج المالية عام ١٩٩٨.

ج – الديمغرافيا والإحساس بالمواطنة

تتميّز دول الخليج بضعف ديمغرافي وإحساس هش بالمواطنة. ويرجع ذلك أساساً إلى الطرائق التي تستغل فيها إمكانات النفط، إضافة إلى الهيكل السياسي في هذه البلدان الذي يستند إلى عائلة حاكمة واحدة تمتلك عملياً كل موارد البلاد وتستأثر بالسلطة السياسية بأكملها. ويحول هذان العاملان دون تمكّن النظم الدفاعية من استمالة مزيد من القوة البشرية التي تحتاج إليها لتولي مهامها أو خدمتها أو دعمها.

د – البنية الصناعية والموارد البشرية

تتميّز سوق الخليج أيضاً بغياب القدرة الصناعية المتكاملة. وهذا الافتقار إلى المشاركة المحلية في التصنيع تحتّم تسليم منتجات جاهزة غير موصى عليها. الدبابة مثلاً تسلّم كمنتج كامل نهائي من دون أي تعديلات تقريباً. وتسليم الأنظمة الجاهزة مربح أكثر للمورّد، إذ ليس عليه تكييف منتجه للوفاء بحاجات العميل الخاصة. ويتباين ذلك ثانية مع أسواق

(٣٦) Ibid.

الشرق الأوسط الأخرى، بما في ذلك مصر، وبخاصة تركيا وإسرائيل. كما أن الرغبة في أفضل المعدات العسكرية المتوافرة ترفع السعر. هذه الحاجة إلى التفوّق التقاني معهودة في دول الخليج في مسعاها للتعويض من افتقارها إلى الموارد البشرية.

نظراً إلى ضعف دول الخليج الديمغرافي، وكذلك بسبب تردّد العمال المحليين في القيام بمهن يرونها غير مربحة (اجتماعياً واقتصادياً)، ولا سيما عقب الازدهار النفطي عام ١٩٧٣، فإن هناك حاجة إلى عدد كبير جداً من الوافدين الأجانب لتلبية الحاجات الاقتصادية. ويؤثّر هذا النقص في التجنيد والاحتفاظ بالجنود والقادة والفنيين العسكريين. ولا يزال الطلب على العمالة الأجنبية (وبخاصة الباكستانيين) في الأجهزة العسكرية مستمراً، لأن التجنيد العسكري الداخلي بالغ الصعوبة.

الوضع أكثر تعقيداً في بعض بلدان الشرق الأوسط الأخرى. البحرين على سبيل المثال تواجه مشكلة طائفية تزيد من القيود على التجنيد. فليس للشيعة الحق في الخدمة في القوات العسكرية أو الشرطة البحرينية. وبما أنهم يمثلون ٧٠ في المئة من ٤٤٠ ألف بحريني، فإن ما يقرب من ٣٣٠ ألف شخص غير متاحة لهم الخدمة في القوات المسلّحة. وفي الإمارات العربية المتحدة، يمثل الوافدون ٣٠ في المئة من قواتها المسلحة. فما يقرب من ٢٠ ألف من جيش قوامه ٦٠ ألفاً هم من خارج البلاد. وتبلغ نسبة «التوطين» ذروتها في سلاحي الجو والبحرية. ونتيجة لذلك فإن الجيش أشد اعتماداً على تجنيد الأجانب[٣٧].

لذلك ثمة قيود لسوق الدفاع الخليجية؛ وأهمها الافتقار إلى القوة البشرية المؤهلة والمدرّبة، لتزويد المعدات المتقدمة تقانياً بالرجال وتشغيلها وصيانتها على نحو فعال. في حرب الخليج ١٩٩٠ – ١٩٩١، كان الجيش السعودي تحت قيادة القوات المشتركة الأمريكية يتكوّن من كتيبتين من الحرس الوطني وسرب من طائرات تورنيدو ولواء مؤلّل قوامه ٥٥٠٠ رجل، جلهم من الباكستانيين. وفي أثناء الحرب، قدمت المملكة طلباً للحصول على ٣١٥ دبابة أمريكية من طراز M1-A2. لكن بحلول عام ١٩٩٨، كانت ٢٠٠ من هذه الدبابات قد وضعت في المخازن.

لذا خلص العديد من المحللين إلى أن دول الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعودية،

(٣٧) Ibid.

لن تتمكن من الاعتماد على قواتها المسلحة الخاصة لضمان أمنها في وجه التهديدات الخطيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى افتقارها الكبير للموارد البشرية.

هـ – قيود سياسات الدول المصدّرة

أدّت الظروف السياسية ورفض الكونغرس الأمريكي السماح لعدد من المبيعات إلى الشرق الأوسط إلى تقييد صادرات السلاح الأمريكي إلى المنطقة. على سبيل المثال، رفضت الولايات المتحدة بصورة متكرّرة البيع لحلفائها الخليجيين أحدث أنواع التقانة العسكرية، على الرغم من استعداد هذه البلدان لدفع ثمنها وقدرتها على ذلك. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن السياسة الأمريكية «الأساسية» تمنع الشركات الأمريكية من البيع للبلدان العربية نظم أسلحة متقدّمه كتلك التي تباع إلى إسرائيل. في المقابل، أظهرت المملكة المتحدة مزيداً من البراغماتية حين كانت شركاتها الدفاعية تخوض منافسة لكي تفوز منظوماتها من طراز تورنيدو بعقد اليمامة للطائرات المقاتلة في المملكة العربية السعودية.

وفي روسيا، تؤدي تجارة الأسلحة دوراً سياسياً وكذلك استراتيجياً. وهي وسيلة مهمة لبسط نفوذ روسيا خارج حدودها. وقد فتحت مبيعات موسكو من السلاح إلى إيران نافذة تصل روسيا عبرها إلى دول مجلس التعاون. وقد بدأت بالإمارات العربية المتحدة التي كانت تتطلع إلى تنويع مورّديها الدفاعيين وإحداث توازن في علاقاتها مع الشرق والغرب.

و – الاتجاهات في البلدان المستوردة

نظراً إلى الغموض الراهن للسياسات الأمريكية تجاه الخليج منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد بدأت بلدان مجلس التعاون التساؤل في شأن توافر المظلة الأمنية الأمريكية أو قابلية الوثوق فيها. وينطبق ذلك على المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. وتعيد دول الخليج حالياً تقييم أولوياتها الأمنية الداخلية، في حين تتجه إلى إجراء إصلاحات سياسية داخلية. ونتيجة لذلك، يمكن النظر إلى سياسات المشتريات الدفاعية الخليجية على أنها تمرّ في مرحلة انتقالية. وتظهر المشتريات الدفاعية في المنطقة حالياً اتجاهين عريضين يمكن أن يؤديا إلى سياسات جديدة في المستقبل[٣٨].

(٣٨) Ibid.

من جهة أخرى، وعلى المدى القصير، تتخذ معظم دول مجلس التعاون موقف "الانتظار والترقّب"، مع أن أسعار النفط تتذبذب حول ٥٠ دولاراً للبرميل، وسجّلت رقماً قياسياً في أغسطس ٢٠٠٥ بلغ ٦٤ دولاراً (وتابعت الارتفاع بعد ذلك). أخذت طلبات المعدات العسكرية المرتبطة بالأمن الإقليمي تتراجع بانتظام. غير أن العديد من دول الخليج قدّمت طلباتها بالفعل (وبخاصة للمقاتلات: F-16 22 للبحرين، وF-16 12 لعمان التي سعت أيضاً لتحديث طائراتها البريطانية للهجوم الأرضي من طراز جاغوار). ولا يبدو أن قطر، وهي دولة صغيرة لكنّها غنية (تملك ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم)، تخطط لمشروعات جديدة، ويبدو أنها تجري تقييماً واضحاً للنيات الأمريكية قبل أن تتقدّم بطلبات جديدة. وعلى الرغم من أن مفاوضات لبيع ١٢ طائرة من طراز ميراج ٢٠٠٠ – ٥ إلى الهند قد أنجزت، فإن شراء ١٢ – ١٥ طائرة مقاتلة من الجيل الرابع يبدو قيد الانتظار.

في الوقت نفسه، يبدو أن المملكة العربية السعودية التي تحتاج إلى استبدال نحو ١٠٠ طائرة قديمة من طراز F-5 تميل أكثر نحو تحديث أسطولها بإضافة قدرات جديدة (مثل صواريخ ستورم شادو/ سكالب الجوالة الأوروبية أو مكافئها الأمريكي الذي خضع مؤخراً إلى اختبارات تتمشى مع تلك المركّبة على طائرات تورنيدو البريطانية(GR 4 . غير أنه تجري مفاوضات لشراء ٤٨ طائرة فرنسية من طراز رافال، مع احتمال شراء ٤٨ طائرة إضافية. وإذا ما تحقّقت الصفقة، فسيكون لدى سلاح الجو السعودي مقاتلات من الولايات المتحدة (F-15)، والمملكة المتحدة (تورنيدو) وفرنسا (رافال)، ما يضيف إلى مشاكلها التشغيلية والتدريبية واللوجستية.

في المقابل، يبدو أن بلداناً مثل الإمارات العربية المتحدة، وعمان، إلى حد أقل، تسعى بدلاً من الانتظار إلى الحصول على بعض الاستقلالية الدفاعية من خلال حيازة معدات عسكرية على قدر عالٍ من التقدّم والكفاءة. ففي نهاية عام ٢٠٠٧، سيكون لدى الإمارات العربية المتحدة ٦٢ طائرة ميراج ٢٠٠٠ ـ ٩ (أعلى طائرات ميراج أداء، تكافئ رافال ستاندرد ٢) و٨٠ طائرة إف ـ ١٦ إي/ إف، لا يوجد لها نموذج مماثل حالياً، خلافاً لطائرات F-16 التي بيع ٤٠٠٠ منها في السنوات الثلاثين الماضية في كل أنحاء العالم[٣٩].

(٣٩) Ibid.

ز – الخيط المفقود

يبدو أن ذلك هو الرد الواضح والأكثر توقّعاً في مواجهة التهديدات المحدقة وتدفّق الدولارات النفطية. لكن المسألة هي التالية: هل كان العتاد وحده كافياً لردع التهديدات، أو في حال فشله في ذلك، مواجهتها بفاعلية؟ والأهم من ذلك، بما أن المنطقة تطلب أسلحة، بعضها حديث جداً، منذ مدة طويلة، هل طوّرت هذه البلدان، فردياً أو جماعياً، مفهوماً أو مبدأ لاستخدامها ضد أي تهديدات حقيقية أو افتراضية؟ أعتقد أن الإجابة عن هذين السؤالين ستكون سلبية. فالأمن ليس مفهوماً «عسكرياً فقط». إنّه المجموع الإجمالي لعدد من العوامل. وما التماسك الداخلي والقوة الاقتصادية، والدبلوماسية والقوة العسكرية إلا مكوّنات مألوفة. ويؤدي التاريخ والثقافة دوراً مهماً أيضاً. وتؤدي السياسة الأشمل التي تخصص لكل من هذه العوامل دوراً، وينظم استخدامها جوهر هذا المفهوم. وفي حالة الدفاع المشترك – الذي قد يكون خياراً مرغوباً فيه لبلدان الخليج – لن يتم الوفاء بالغرض ما لم تتشابك هذه العوامل والسياسات عن طريق قيادة الاتحاد. وبافتراض أن بعض هذه الدول لا كلها مهتمة بتطوير نظام أمني جماعي، فإن عليها أن تدرس بعض النماذج المعروفة (حلف الناتو، وحلف وارسو على سبيل المثال) لتطوير مفهوم يلائم بيئتها.

باختصار، الاعتماد على الأسلحة ذات التقانة العالية لم يسمح لدول الخليج بالسيطرة المستقلة على أمنها. فلا يزال التعامل مع التهديدات الخارجية يفوق قدراتها السياسية والعسكرية والإنسانية، ولهذا السبب بقي اتفاق «النفط مقابل الأمن» الدافع الرئيسي منذ مدة طويلة لطلبات الأسلحة الضخمة في المنطقة.

خامساً: دور باكستان ومساهمتها

١ – نوعية العلاقة

في منطقة تتنافس أفضل القوى العسكرية والصناعية والاقتصادية على النفوذ، لا يتوقّع أول وهلة أن يؤدي بلد متوسط الحجم مثل باكستان دوراً كبيراً، على الرغم من قرابته وقربه. لكن ما يثير الاهتمام أن بعض مزايا باكستان ساعدتها على تكوين دور دائم لنفسها مع أنه ليس بارزاً على الدوام. فقد انتقل أناس من المناطق التي أصبحت تكوّن باكستان في ما بعد إلى

الخليج قبل وقت طويل من نشوء البلد أو تحول المنطقة إلى ميدان لسياسة القوى العالمية. وكان الدافع يراوح بين تغيير المكان وبين الرغبة في الإقامة على مقربة من الأماكن المقدّسة. وهم كوّنوا بمرور الزمن بيئة ملائمة لأنفسهم من خلال العمل الجاد والتفاني. وهكذا فإن الروابط التي أقيمت أفادت باكستان ولا سيما أن الثقة والولاء تحظى في المجتمعات القبلية بتقدير أكثر من الأحلاف الموافقة للمصلحة الشخصية.

ثمة عامل آخر لمصلحة باكستان هو مساهمة العديد من المهنيين والتكنوقراطيين في أثناء المراحل الأولى لبناء الدولة في منطقة الخليج. وعلى المرء أن يتذكر أن الحاكم المؤسس للمصرف المركزي السعودي كان باكستانياً، وأن الأطباء والمهندسين والمصرفيين الباكستانيين هم الجنود الذين كوّنوا نواة العديد من المؤسسات في المنطقة في مراحل تطوّرها المبكرة. وقد يبدو من المستغرب الآن أن أثرياء النفط الجدد كانوا يقضون عطلات نهاية الأسبوع في كراتشي قبل أن يصبحوا قادرين على السفر والاستجمام في أماكن بعيدة من الوطن. كما أن عدداً كبيراً من المهنيين الواعدين من الخليج – الأكاديميين والأطباء والمهندسين – انضموا إلى مؤسسات التعليم العالي الباكستانية. وكان تبادل البعثات التدريبية أساس التعاون الدفاعي الباكستاني – الخليجي ولا يزال، على الرغم من بعض التغيّرات الجذرية.

توجد تفاصيل عن مثل هذه التبادلات بين باكستان والبلدان الخليجية في الملحق بهذا الفصل. وبما أن المنطقة لم تطوّر نظاماً للتخطيط المشترك حتى بعد إنشاء مجلس التعاون، فقد كان على باكستان أن تقنع بالترتيبات الثنائية التي أدت إلى علاقات يتفاوت نطاقها وقوّتها بتفاوت البلدان. وقد كانت العلاقات مع المملكة العربية السعودية، مثلاً، أوثق مما هي عليه مع بعض البلدان الأخرى. فطالما كان هناك مكوّن أمني مهم في العلاقات السياسية بين البلدين. وفي الثمانينيات، وضعت مفرزة باكستانية قوية في تبوك، وهي منطقة يعدها السعوديون حساسة جداً. وفي حرب الخليج ١٩٩١، نشرت بعض الوحدات الباكستانية على الحدود السعودية مع اليمن، لا لوجود أي تهديد حقيقي من الجنوب، ولكن كرمز للدعم الباكستاني للمملكة.

على العموم، ساعد التعاون الدفاعي الباكستاني – الخليجي دول الخليج في تدريب العسكريين ووحدات عسكرية مختارة في بيئة صديقة ومحترفة، ولم تستفد باكستان من السمعة

الحسنة الناتجة فحسب، وإنما بالوصول في بعض الأحيان إلى أسلحة حديثة حصلت عليها البلدان الإقليمية. ومن الأمثلة على ذلك التدرّب على الأجهزة المحاكية لمروحيات سي كنغ في قطر. وللخليج تاريخ من الاهتمامات البحرية، وبما أن الخليج هو الذي يقدّم رابطة أكثر استدامة بين باكستان وهذه البلدان، فإن المجال البحري هو ذروة التعاون بين باكستان ومعظم البلدان الإقليمية. وتضم بعض الأساطيل في المنطقة العديد من الضباط المدربين في باكستان في صفوف القيادة العليا.

٢- مواطن القصور في التعاون

بما أن دول الخليج اختارت الحصول على أحدث العتاد العسكري، ومعظمه من البلدان الغربية، فإن باكستان لا تستطيع أن تكون من المورّدين الكبار. مع ذلك فإن البحث والتطوير من المجالات التي كان يمكن أن يجمع فيها الجانبان مواردهما بما يعود عليهما بالفائدة المشتركة؛ فهناك في باكستان عدد كبير من علماء الدفاع المؤهّلين والمتمرّسين. وقد تكون إنجازاتهم في مجال الصواريخ ظاهرة جيداً، لكنّهم غير محدودين بهذا المجال بالتأكيد. وكثير من أبحاثهم المحلية لا يمكن استغلالها بسبب القيود المالية. وربما كان التعاون المتأنّي مع بعض الأصدقاء في الخليج سياسة بعيدة النظر بالنسبة إلى باكستان. فكما ذكر من قبل، عمدت دول الخليج على نحو روتيني إلى شراء أسلحة جاهزة دون تعديلها أولاً بما يتلاءم مع ظروفها المحلية. وذلك من المجالات التي يمكن أن يقدم فيها علماء الدفاع الباكستانيون الذين لديهم خبرة كبيرة في تكييف المعدات المستوردة مساعدة مفيدة جداً.

إن تطوير المؤسسات والنظم العسكرية مجال محتمل آخر للتعاون المتبادل المفيد. ولباكستان بعض الخبرة في هذا المجال. فقد أعادت تنظيم قواتها المسلّحة في خمسينيات القرن الماضي حين حصلت على معدات عسكرية أمريكية. وأصبح إدخال تغييرات أخرى أيضاً ضرورياً حين زادت قوتها العسكرية نتيجة حربيها مع الهند والاحتلال السوفياتي لأفغانستان. لكن هذه عملية متواصلة وقد أُجري مزيد من إعادة التفكير في هذا الموضوع نظراً إلى تغيّر البيئة الاستراتيجية. غير أن القصور الذاتي المؤسسي المستوطن في البيروقراطيات الكبيرة يؤخّر الإصلاحات اللازمة. وعلى دول الخليج أيضاً أن تكرّس مزيداً الاهتمام لدراسة المفاهيم السائدة، لا لأن معظمها يتبع نماذج مستوردة مكلفة انقضى عهدها، بل لأن عليها أن تنتقل في

الوقت المناسب إلى مزيد من التنسيق والتعاون داخل المنطقة. وربما يساعد مشروع مشترك في هذا المجال في التغلّب على التردّد في إحداث التغيّر المنشود.

٣- الاتجاهات المستقبلية

في خطاب أمام الحوار الخليجي في البحرين في ديسمبر ٢٠٠٤، قال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل، «لا يمكن أن يقدّم طرف واحد ضمانات لأمن الخليج حتى لو كان القوة العظمى الوحيدة في العالم. فالمنطقة بحاجة إلى ضمانات تقدّمها الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي»(٤٠). لقد كان الأمر كذلك دائماً، باستثناء أن الولايات المتحدة تولّت منفردة، بعد زوال الاتحاد السوفياتي، دور الضامن الرئيسي للسلام والاستقرار في المنطقة. وبعد أن فشلت الآن (وربما تكون التهديد الرئيسي للأمن الإقليمي في الواقع)، فإن النظرة السائدة هي أن «الولايات المتحدة قوة مستهلكة، ليس عسكرياً واقتصادياً، بل سياسياً(٤١). بالطبع، ليس منطقياً الاعتقاد أن الولايات المتحدة وحلفاءها ستسحبون قواتهم من المنطقة في وقت قريب، ولكن ليس من غير المنطقي أيضاً الافتراض أن دول الخليج قد تفكّر في (مزيد من) «تدويل المنطقة»(٤٢). ووفق ن. جاناردان، أجبرت هذه التطوّرات بلدان مجلس التعاون على إقامة روابط مع البلدان الأوروبية والآسيوية. وهو يعتقد، إزاء هذه الخلفية، أن المنطقة ستعتبر الهند شريكاً مفضلاً في المستقبل إذا كانت الأخيرة راغبة في التعامل مع المخاوف على أمن الخليج أيضاً(٤٣).

في حقبة القطبين، كان كل بلد قادر على عرض عَلمه خارج منطقته يحتفظ بوجود، ولو رمزي، في المحيط الهندي، كتعبير عن الاهتمام في الخليج بالدرجة الأولى. وربما يحدث ذلك ثانية. لكن هذه المرة، ستؤدي بعضها على الأقل – وقد عرّفها – جاناردان بأنها قوى «إقليمية كبيرة(٤٤)، قادرة على ممارسة نفوذها خارج حدودها» – دوراً أكثر نشاطاً في أمن المنطقة.

(٤٠) N. Janardhan, "GCC-India Relations: Moving Beyond Oil and Expatriates," *Indocentric Foreign Affairs Monthly Journal* (February 2007), p. 55.

(٤١) Ibid.

(٤٢) Ibid.

(٤٣) Ibid.

(٤٤) Ibid.

وستكون الهند وباكستان من بينها بالتأكيد بسبب ارتباطاتها التاريخية وقربها الجغرافي، والأهم من ذلك أن لديها أكبر جوارٍ وافدة في المنطقة. ويتمتع كل منهما بمزايا على الآخر، لكن يمكنهما تقديم خدمات متماثلة بصفة أساسية. وستكون هناك منافسة مشروعة، لكن نظراً إلى الصورة الإقليمية الواسعة، فإن أداءها سيكون جيداً إذا كان هدفهما الأول أمن المنطقة ومواردها الحيوية.

لباكستان مصلحة أخرى، لا تقل أهمية، في العمل نحو إيجاد صلة أمنية بين الخليج وجنوب آسيا. وهي في موقع جيد لتوسيع هذه الرابطة إلى آسيا الوسطى، وهي منطقة أخرى من المرجّح أن تتورّط في تنافس القوى الكبرى للسيطرة على الموارد الطبيعية. وإلى جانب ذلك، تمتلك باكستان مؤهلات جيدة للعمل على جسر الانقسام الطائفي الذي يتوسّع بسرعة في منطقة الخليج. فعلى الرغم من الصدامات المتفرقة بين الطائفتين السنية والشيعية فيها، فإن الطائفتين لا تزالان تعيشان بسلام معاً في باكستان.

٤- أفكار ختامية

من أكثر الأخطاء المحزنة جداً التي يمكن أن يرتكبها أي شخص - سواء أكان محللاً أم منظراً استراتيجياً أم صانع قرار - مهتم بأمن منطقة الخليج التفكير من منظار النفط حصراً. فالأمن يتعلّق بالبشر في المقام الأول: هل يشعرون بمزيد من الأمن؟ لقد ساعدت الموارد النفطية للمنطقة على تحسين حياة معظم سكانها عما كانت عليه في الماضي بالتأكيد. وإذا كان بعضهم لا يزال يعد النفط نقمة لا نعمة" (أتذكرون أحد نقاشات الدوحة؟)، فمن الواضح أنه لا يزال يتعين على المرء تحقيق الأهداف الحقيقية للأمن. ويمكن فهم «أمن الطاقة»، وهو عبارة ملطفة مهدئة للتدفّق الحر للنفط والسيطرة على أسعاره، بوصفه المصلحة الأساسية للفاعلين من خارج المنطقة، لكن ليس مصلحة الدول الخليجية التي يجب أن تكون أكثر اهتماماً في ضمان السلام في المنطقة.

بقيت بعض البلدان في الخليج بمنأى فعليّ من النزاعات في المنطقة، والسبب الأساسي لكثير منها السيطرة على النفط. ربما يتغيّر ذلك إذا استمر تفاقم التطوّرات الحديثة، مثل الحرب في العراق والأزمة النووية الإيرانية. لذا فإن لجميعها مصلحة في إنشاء هيكل أمني أكثر أمناً للمنطقة. الأمن ليس مفهوماً «عسكرياً فقط»؛ لكن العامل العسكري كعنصر أساسي للقوة

الوطنية يجب أن يكون قادراً على أداء الدور المعين له بموجب السياسة الأمنية الوطنية. وثمة حاجة في منطقة الخليج إلى تطوير ردود جماعية، إذ ليس هناك بلد قادر على مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية بمفرده.

من غير الواقعي في البيئة القائمة الافتراض بأن المنطقة تستطيع التخلي عن صلاتها الأمنية مع القوى الكبرى. لكن من غير الحكمة أيضاً (كما أثبتت الأحداث) الاعتماد المفرط عليها. لذا على دول الخليج الاستمرار في تحسين قدراتها الدفاعية المحلية. وباكستان هي من البلدان المؤهلة على أساس تاريخي وثقافي وجيوسياسي لمساعدة المنطقة. فقد قدمت بعض الدعم المفيد في الماضي في مجال التدريب، وخدم بعض مواطنيها – بمن فيهم الجالية الوافدة – في القوى الأمنية المحلية، كما أن اهتماماتها في المنطقة تتجاوز ضمان الواردات النفطية. إنها جزء من المنطقة.

تعد باكستان جزءاً من ثلاث مناطق في الواقع: الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وشبه القارة. وقد وصف المؤرّخ توينبي المنطقة، التي تكوّن أفغانستان وباكستان اليوم، بأنّها تمثل «تقاطع الطرق الشرقي للتاريخ». وبما أنها توجد عند تقاطع طرق هذه المناطق، فإن لها مصلحة في أمن المناطق الثلاث. إنها عنصر مركزي لأمن المنطقة الأوسع التي يبدو أنها تقوي نفسها استعداداً لحرب موسعة للسيطرة على موارد الطاقة. ويطلق عليها بعضهم «اللعبة الكبرى الجديدة».

الملحق

تعاون باكستان الدفاعي مع دول الخليج[٤٥]

المملكة العربية السعودية

بدأت القوات المسلحة للبلدين التعاون على نطاق محدود عام ١٩٦٧. وفي مارس ١٩٧٩، طلب السعوديون مساعدة عسكرية بشرية. وبعد توقيع اتفاق بروتوكولي في ديسمبر ١٩٨٢، تمركز لواء باكستاني في المملكة وخدم هناك أكثر من ١٠ آلاف ضابط وعسكري من رتب أخرى على نحو تعاقبي. لكن عقب عام ١٩٨٧، سحبت المجموعة ولم يبقَ سوى عدد محدود منتدب كمستشارين أو مدربين.

تبادل التدريب

تلقى أكثر من ٦٠٠٠ من عناصر القوات المسلحة السعودية التدريب، بموجب برنامج متبادل، منذ عام ١٩٦٧. ويشمل ذلك ٩٠٠ من الجيش تقريباً، و٢٢٠٠ من البحرية، وأكثر من ٣٠٠٠ من سلاح الجو. ويشارك الضباط السعوديون بانتظام في كلية الدفاع الوطنية (الآن جامعة الدفاع الوطنية) وكليات الأركان. وحتى أوائل الثمانينيات، تدرّب معظم الضباط البحريين والملاحين السعوديين (بمن فيهم معظم الضباط الحاليين) في باكستان.

ويستفيد الجيش الباكستاني من بعض الشواغر في دورات الدفاع الجوي السعودي والقيادة والأركان.

التدريبات المشتركة

تُجري البحريتان تدريبات كل سنتين. ومن المقرّر أن تجرى التدريبات التالية في يناير – فبراير ٢٠٠٨، حيث ستشارك البحرية الملكية بخمس أو ست سفن. وقد بدأ الجيشان أيضاً يجريان تدريبات يشارك فيها الجانب الآخر بقوة رمزية. وسيُجرى التدريب التالي في ديسمبر

(٤٥) تكرّمت قيادة الأركان المشتركة في باكستان بتقديم المعلومات في هذا الملحق

٢٠٠٦ في باكستان بمشاركة كتيبة سعودية. وعلى نحو ذلك، شارك سلاح الجو الباكستاني باثنتي عشرة طائرة في تدريب مشترك في المملكة في نوفمبر ٢٠٠٦.

ويشارك ممثّلون عن القوات المسلحة أيضاً العديد من ورش العمل أو المنتديات أو يحضرونها كمراقبين. على سبيل المثال، عقدت ندوة دولية لحفظ السلام في جامعة الدفاع الوطنية شارك فيها السعوديون أيضاً.

الإنتاج/ المشتريات الدفاعية

عقب زيارة وزير الدفاع والطيران السعودي في أكتوبر ٢٠٠٤، جرت عدة مبادلات لاستكشاف مشاريع البحث والتطوير والإنتاج المشتركة وتحديدها. ولا يعرف مقدار تقدّمها.

اشترى سلاح الجو الملكي من باكستان ٢٠ طائرة تدريب سوبر موشاك، إلى جانب قطع غيار وخدمات صيانة لمدة ثلاث سنوات.

أمور مختلفة

إلى جانب المبادلات المنتظمة بما في ذلك زيارات السفن، يوجد تاريخ أيضاً من التعاون بين أجهزة استخبارات البلدين، كما حدث إبان الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. وعقب ٩/١١، تحوّل التركيز إلى مكافحة الإرهاب.

البحرين

يشمل التعاون بين القوات المسلحة الباكستانية والبحرينية الانتداب والتدريب والتمارين المشتركة ومبيعات الدفاع. في السنوات العشر الماضية، أجريت مراجعة سنوية للتعاون ومن المرجّح في المستقبل إشراك الحرس الوطني في البحرين. والعلاقات بين البحريتين قديمة جداً؛ إذ خدم العديد من الضباط البحريين الباكستانيين وغيرهم من المنتدبين في البحرية البحرينية. وثمة فرصة طيبة أن تبدأ تدريبات بحرية مشتركة.

بدأ التعاون بين سلاحي الجو الباكستاني والبحريني عام ١٩٧٧، ولا سيما في مجالي التدريب والانتداب. وتتشارك أجهزة الاستخبارات في البلدين المعلومات أيضاً وتقدم مساعدة تدريبية.

دُرّب حتى الآن ما يزيد على ٤٠٠ بحريني في باكستان: أكثر من ١٠٠ من الجيش، ونحو ٣٠٠ من البحرية، والقليل من سلاح الجو. ويجري حالياً تدريب ٢٨ تلميذ ضابط بحري في باكستان.

تصدّر مصانع العتاد الحربي الباكستانية الذخيرة من مختلف الفئات إلى قوات الدفاع البحرينية. وقد اشترت البحرين أيضاً عدداً صغيراً من المركبات الأمنية من منشأة لإنتاج معدات الدفاع الباكستانية.

الإمارات العربية المتحدة

يشمل التعاون العسكري بين باكستان والإمارات العربية المتحدة تبادل الضباط، بما في ذلك إرسالهم كمنتدبين وفق ما ومتى يطلب البلد المضيف. ووفقاً لاتفاق وقّع في أبريل ٢٠٠٦، ستشرف لجنة تعاون دفاعي مشتركة على العلاقة. ويوجد الآن أكثر من ٢٠ فرداً من سلاح الجو والبحرية الباكستانية منتدبين في الإمارات العربية المتحدة.

يرجع التعاون البحري إلى أوائل السبعينيات حين بدأت البحرية الباكستانية تدريب بحارة من الإمارات العربية المتحدة. وقد أنشئت كل مؤسسات البحرية الإماراتية، بما في ذلك الكلية البحرية، بمساعدة من البحرية الباكستانية. وتنتسب الكلية البحرية في الإمارات العربية المتحدة أيضاً إلى الجامعة البحرية في باكستان حيث تمنح شهادة البكالوريوس إلى الضباط المتخرّجين. ويخدم العديد من ضباط البحرية والبحارة الباكستانيين المتقاعدين في الإمارات.

وثمة تقليد قديم من التعاون بين سلاحي الجو. وهو يرجع إلى عام ١٩٧٠، حين ساعد سلاح الجو الباكستاني الإمارات العربية المتحدة في إنشاء ذراعها الجوي. وقد درّب سلاح الجو الباكستاني حتى الآن ١٥٠ ضابطاً، بمن فيهم ١٤ في دورة حربية جوية، و١٠٠ تلميذ ضابط من الإمارات في دورات مختلفة. ودرّب ما يقرب من ٢٠٠ رجل جو أيضاً.

درّب أكثر من ٨٠٠ عضو في القوات المسلحة في مؤسسات التدريب الباكستانية حتى عام ٢٠٠٦. وأجرت البحريتان وسلاحا الجو تدريبات مشتركة.

قطر

اتخذ التعاون الدفاعي بين باكستان وقطر بعداً رسمياً من خلال مذكرة تفاهم عام ١٩٨٣. وتبع ذلك بروتوكول عام ١٩٨٥.

قدّمت باكستان خدمات نحو ٣٥٠ ضابطاً وبحاراً ومدنياً إلى قطر حتى الآن. ويوجد حالياً فريق من ١٥ عضواً يتكوّن من ضباط بحريين باكستانيين سابقين منتدبين في قطر. وينظر سلاح الجو الباكستاني انتداب فريق من ٢١ عضواً لدى سلاح الجو القطري.

ويوجد برنامج مشترك منذ عام ١٩٧٦، وقد تدرّب أكثر من ٢٠٠ من أفراد قوات الدفاع القطرية حتى الآن. وبموجب هذا البرنامج، استفادت البحرية الباكستانية من ستة شواغر في محاكيات مروحية سي كنغ للتدرّب في قطر. وقد شارك ضباط من الجيش والبحرية من البلدين في تدريبات مشتركة.

عُمان

التدريب والانتداب هما الميزتان الرئيسيتان للتعاون الباكستاني العماني. وقد تدرّب في باكستان حتى الآن أكثر من ١٠٠ فرد من كل الرتب من الجيش، وعدد أقل من البحرية وأقل من سلاح الجو. وتساعد البحرية الباكستانية بحرية السلطنة العمانية بتوفير المنشآت التدريبية وانتداب الأفراد، ومن خلال إجراء التدريبات المشتركة. وفي السنوات الخمس الأخيرة، درّبت ١٥ من أفراد البحرية. ويوجد حالياً أكثر ٤٠ فرداً من البحرية من مختلف الرتب منتدبين في عمان، وتُجرى التدريبات المشتركة منذ عام ١٩٩٠.

عام ٢٠٠١، وقّع المجمّع الملاحي الجوي الباكستاني في كرما عقداً مع عمان لبيع خمس طائرات تدريب من طراز سوبر موشاك وتحديث طائرات موشاك الثلاث الموجودة بالفعل.

الكويت

يرجع التعاون العسكري مع الكويت إلى عام ١٩٦٨. وقد تدرّب ١٣٩ فرداً من مختلف

الرتب من القوات المسلّحة الكويتية في باكستان حتى عام ٢٠٠٦. وبعد توقيع بروتوكول اتفاق عام ١٩٨٢، انتدب عناصر من القطاعات العسكرية الباكستانية الثلاثة إلى الكويت. وقد جمّد هذا الاتفاق بعد الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

اليمن[٤٦]

لم يكن هناك تعاون تدريبي عسكري مع اليمن حتى عام ١٩٩٨. غير أن المملكة العربية السعودية تكفّلت بتدريب ٧٣ فرداً من سلاح الجو اليمني في باكستان من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥.

ويتشارك اليمن وباكستان المعلومات عن المجموعات الإرهابية المشبوهة بعد ١١ سبتمبر.

العراق

يرجع التعاون العسكري بين العراق وباكستان إلى عام ١٩٦٨. غير أنه علّق عام ١٩٩١ بسبب حرب الخليج. وقد انطلق ثانية في بداية عام ٢٠٠٦ على هيئة دورات تدريبية في باكستان. وصل عدد العراقيين المتدرّبين حتى عام ١٩٩١ إلى ٢٨١ عسكرياً، بمن فيهم من التحقوا بدورات في كليات الدفاع الوطني والخدمات الحربية والأركان.

وبعد توقيع برتوكول اتفاق عام ١٩٧٦، انتدب أفراد باكستانيون من القطاعات العسكرية الثلاثة للخدمة في العراق، من الجيش والبحرية حتى منتصف الثمانينيات ومن سلاح الجو حتى بداية التسعينيات.

إيران

كان يوجد تعاون عسكري واسع بين باكستان وإيران في حلف السنتو حتى سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩. وقد انتهى حين أقيمت الحكومة الثورية في طهران. وعقب الحرب العراقية

(٤٦) مع أن الدراسة لم تشمل اليمن، فقد أوردت هذه المعلومات لإكمال الصورة فحسب.

– الإيرانية، أجريت بعض المساعي البعيدة من الأضواء، لكن لم يحدث تعاون يذكر بسبب عقوبات الأمم المتحدة.

بدأ التعاون التدريبي مع إيران عام ١٩٦٦. وقد تدرّب أكثر من ١٣٠٠ عسكري إيراني في باكستان، في حين بلغ عدد الباكستانيين المدربين في إيران ٣٦. وتمثل زيارات السفن لكل من البلدين النشاط الدفاعي الوحيد البارز بين الجارتين.

الفصل الخامس

تحديات مكافحة الإرهاب أم الخليج وباكستان

فريال ليغاري

مقدمة

ترجع صلات باكستان بالشرق الأوسط والخليج إلى ما قبل نشأة دولة باكستان. وبعد إقامة هذه الدولة، تعزّزت الصلات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فقد ساعد آلاف الوافدين الباكستانيين على إنشاء البنية التحتية في دول الخليج، وأسست أجيال منهم بنية تحالف وثيق مع شعوب تلك الدول.

وفي كل عام يحج ملايين المسلمين من جنوب آسيا إلى مكة. وقد قويت الروابط الفكرية والدينية التي تشدّ بين المنطقتين على مرّ القرون والأزمان.

للتركيز على التعاون في مكافحة الإرهاب بين باكستان ودول الخليج، علينا إلقاء نظرة وثيقة على هذه الناحية عقب ١١ سبتمبر. غير أنه لا بد من مراجعة هذه العلاقة في مكافحة الإرهاب منذ بدايتها، إبان الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفياتي الذي احتل أفغانستان في الثمانينيات.

كان هذا الجهاد بداية نموذجاً جديداً ما لبث أن انتشر لاحقاً في كل أنحاء العالم الإسلامي.

وقد استغلّتها المنظمات الإرهابية التي لديها أهداف سياسية واسعة ترمي إلى تغيير بعض الأنظمة التي لا تطبّق الشريعة وفقاً للتقاليد الإسلامية المتشددة أو التي لا تنضوي ضمن نطاق المتطلبات الأيديولوجية لتلك المنظمات. وإذا عدنا إلى الوراء نجد أن القاعدة ولدت من رحم الجهاد الإسلامي وأن أسامة بن لادن رعى روح الانتقام التي وصلت إلى ما هي عليه اليوم.

يركّز هذا الفصل على صلات القاعدة بالمنظمات المتطرّفة/ الإرهابية التي تتخذ من باكستان قاعدة لها، وولائها لطالبان والترابط بين المجموعات الثلاث. وعند وضع هذه الأمور في موضعها، سنحدّد مدى هذه العلاقات. وسنراجع دور باكستان في مكافحة الإرهاب منذ ١١ سبتمبر، ونجاحاتها وإخفاقاتها للوفاء ببعض الأهداف.

وسيلقي الفصل أيضاً نظرة ناقدة على تنامي نفوذ التطرّف المقاتل في باكستان في الوقت الذي يناضل البلد لمواجهة طالبان وبعض القبائل المحلية التي تدعم هذه المجموعة في مناطقها الحدودية مع أفغانستان. وقد ولّد استخدام القوة العسكرية المحتّم لسحق المقاتلين وضبط نفوذهم غضباً واسعاً في أوساط السكان المحليين الذين ينظرون إلى مثل هذه العمليات كمحاولات لإخضاعهم كجزء من الأجندة الغربية المناهضة للإسلام. وينعكس الاستياء المماثل والتحرّر من الأوهام بين السكان المحليين في الشرق الأوسط في العدائية في أوساط الشعبين الأفغانستاني والباكستاني التي تزداد حين ترتفع الإصابات بين المدنيين نتيجة العمليات العسكرية في المنطقة.

ويتفاقم الوضع حين تستغله القاعدة والمجموعات الأخرى ذات الأجندات المماثلة لمصلحتها. وما استخدام الهجمات الانتحارية والتكتيكات الأخرى في مسعى لزعزعة استقرار الحكومة وردع عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها إلا أسلوب فعال ومجرّب ومختبر استخدمته القاعدة وتم مناقشته بالتفصيل.

حين تصدى العالم لتهديد الإرهاب، واجهت البلدان الإسلامية معضلة كبيرة. فالمشكلة الكبرى بالنسبة إليهم هي كيف يُهزم استغلال المجتمع الإسلامي من قبل المجموعات الإرهابية ويُلجم التطرّف في العالم الإسلامي.

نما التعاون بين دول الخليج وباكستان في هذا الإطار نمواً جذرياً بتزايد جهود تبادل

المعلومات الاستخبارية وتطوير التدابير العملية لمواجهة الإرهاب. وستراجع جهود هذا التعاون في القسم الأخير من الفصل.

أولاً: باكستان ودول الخليج وعامل الجهاد الأفغاني

قويت الصلات بين عمليات مكافحة الإرهاب في باكستان وسائر دول الخليج بمرور الوقت بسبب تشارك مفاهيم التهديد الأمني في كلا المنطقتين. فالإرهاب يخلق تهديداً عابراً للحدود القومية. وهو ظاهرة لا تحترم أي حدود، أو دين، أو ثقافة. وتتجلى طبيعة الإرهاب العابرة للحدود في أن العديد من المجاهدين العرب وأعضاء المجموعات المتطرفة اعتُقلوا وقُتلوا في أفغانستان وباكستان إضافة إلى العراق.

سيكون من المفيد إلقاء نظرة وجيزة على كيفية تطوّر العلاقات الأمنية بين دول الخليج وباكستان، ولا سيما في إطار الجهاد في أفغانستان.

حصل الجهاد الأفغاني على مليارات الدولارات من الأموال والسلاح والذخائر ووسائل البنية التحتية اللوجستية المستدامة إبان الاحتلال السوفياتي. وأنشئت معسكرات تدريب المجاهدين في باكستان وأفغانستان على طول الحدود وسواها من الأماكن في البلدين. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المملكة العربية السعودية، إلى جانب بعض دول الخليج الأخرى، ساهمت كثيراً في الجهاد الأفغاني في زمن الغزو السوفياتي. وقدّمت مساهمات مالية ضخمة ساعدت على شراء الدعم اللوجستي والأسلحة للمجاهدين الذين كانوا يتلقون الدعم من الولايات المتحدة وباكستان.

كان دعم المجاهدين جزءاً من مسعى مشترك لوقف توسّع السوفيات وطردهم من أفغانستان. وغالباً ما قيل: إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خاضا حرباً بالوكالة في أفغانستان. ومن المفارقات أن الانسحاب السوفياتي من أفغانستان الذي كان التوطئة لسقوط إمبراطورية متداعية وانهيار قوة عظمى أصبح ملهماً لنشوء القاعدة في ما بعد.

إن الدور الذي أدته أجهزة الاستخبارات الباكستانية في حركة الجهاد الأفغاني ودعمها إبان الغزو السوفياتي، ودعم المجاهدين الكشميريين لاحقاً، معروف جداً وقد أثار الكثير من

النقاش. ويعتقد أن الاستخبارات الباكستانية استخدمت العديد من المجاهدين الأفغان في كشمير والعكس صحيح. وربما لن يتم التحقّق من صحة هذه المزاعم البتة.

استخدمت الولايات المتحدة الاستخبارات الباكستانية في أفغانستان لتزويد المجاهدين الأفغان ضد السوفيات بالسلاح والأموال السعودية طوال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩. وقد ربحت الولايات المتحدة الحرب بالوكالة، التي انتهت بانسحاب السوفيات في ذلك الوقت بفضل هؤلاء المجاهدين أنفسهم الذين سُمُّوا إرهابيين في ما بعد. ومن المعروف أيضاً أن أسامة بن لادن وآخرين كانوا متمركزين في بيشاور إبان الجهاد الأفغاني وشاركوا في الحرب في أفغانستان. غير أن القاعدة لم تولد إلا بعد السماح بتمركز القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية لتحرير الكويت عقب غزوها من قبل العراق عام ١٩٩١.

١ - ألوية المجاهدين

ترجع ألوية الجهاد العابر للحدود الوطنية إلى مرحلة الجهاد الأفغاني حين احتشد عدة آلاف من المجاهدين من الدول العربية لتأليف ألوية جهادية دولية. وقد استجابوا لدعوات قادة جهاديين معينين وقاتلوا لتحرير أفغانستان من الاحتلال السوفياتي. وعقب النجاح الهائل للقضية الأفغانية، شاركوا في العديد من النزاعات في أنحاء مختلفة من العالم في يوغسلافيا السابقة والسودان وكشمير والشيشان. ولعل السمة اللافتة لحركة الجهاديين الدولية طبيعتها العابرة للحدود الوطنية، فهؤلاء الجهاديون يخوضون المعارك في بلدان أخرى باسم الله. وقد كان العامل الموحّد والقوة الدافعة للجهاديين ولا يزال اضطهاد المسلمين وخضوع أراضي المسلمين لاحتلال القوات الأجنبية.

أدى نجاح المقاتلين المجاهدين الذين قدموا من خلفيات دولية متعددة في طرد السوفيات إلى حدوث نقطة تحوّل في الجهاد المعاصر؛ وهو قد قدّم دفعاً كبيراً إلى المجموعات الجهادية التي آمنت بحماسة بأن القتال في سبيل الله يمكن أن يلحق الهزيمة بقوة عظمى. وقرّرت القاعدة الإفادة القصوى من إمكانات هؤلاء المجاهدين وقذفتهم في حرب ضد الإمبريالية الغربية، ولا سيما ضد الولايات المتحدة التي جرى تصويرها على أنّها بلد إمبريالي صديق للصهيونية وذو مخططات شريرة ترمي إلى إخضاع الإسلام. وأصبح ذلك مهماً على وجه الخصوص حين عُدّ الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان احتلالاً لأراضي المسلمين من قبل قوة أجنبية.

٢- إعادة دمج المجاهدين

نشأت المشكلة بالنسبة إلى باكستان ودول الخليج بعد تحرير أفغانستان، حين عاد هؤلاء المجاهدون إلى أوطانهم. فلم يكن هناك سياسة في باكستان أو دول الخليج، وبخاصة المملكة العربية السعودية، لإعادة دمج هؤلاء المجاهدين الذين لم يعودوا من ميدان القتال مظفّرين فحسب، وإنما شديدي التطرّف أيضاً نتيجة التلقين الذي خضعوا له في معسكرات التدريب وجبهة القتال.

كان غياب سياسات إعادة دمج هؤلاء المجاهدين في التيار السائد السبب الرئيسي لعدم قدرتهم على التكيّف مع الحياة العادية. فقد اعتاد هؤلاء المحاربون القدامى في الجهاد الأفغاني حياةً مختلفة تماماً في جبهة القتال وواجهوا صعوبة في العودة إلى حياتهم السابقة، كما أنّهم كانوا عاطلين من العمل. فكثير منهم انضموا إلى الجهاد وهم فتيان وخضعوا لتلقين مكثّف في معسكرات التدريب، ونتيجة لذلك تمرّدوا على سياسات الحكومات وأنماط الحياة في أوطانهم. لذا كان هؤلاء الرجال مثاليين لتجنيدهم واستيعابهم في المنظمات الإرهابية. وقد حافظ كثير منهم على صلاتهم بأصدقائهم القدامى من أيام الجهاد الأفغاني. ولمعظمهم انتماء بطريقة أو بأخرى لمجموعات متطرّفة أو دينية.

لم يستطع هؤلاء إعادة الاندماج في المجتمع، فبدؤوا من دون قصد تجديد صلاتهم القديمة ومحاولة إيجاد قضية ما. استغلّت منظمات مثل القاعدة نجاح الجهاد الأفغاني ومجّدته لمزيد من الإفادة من حماسة الجهاديين. ويوضح الرئيس مشرّف في كتابه، على خط النار هذه النقطة بالقول إن الولايات المتحدة وباكستان والمملكة العربية السعودية «ساعدت على إنشاء المجاهدين، وألهبت حماستهم في المدارس الدينية، وسلّحتهم، وأطعمتهم، وأرسلتهم للجهاد ضد الاتحاد السوفياتي في أفغانستان. لم نتوقّف للتفكير كيف نحوّلهم إلى الحياة المنتجة بعد انتصار الجهاد. وهذه الغلطة تكبّد أفغانستان وباكستان تكاليف باهظة تفوق ما يتكبّده أي بلد آخر»[١].

٣- طالبان

عقب انسحاب القوات السوفياتية، انعدم القانون وسادت الفوضى في أفغانستان حين

(١) Pervez Musharraf, *In the Line of Fire: A Memoir* (London: Simon & Schuster, 2006), p. 208.

تقاتلت مختلف فصائل المجاهدين في ما بينها على السلطة والسيطرة على البلاد. وقد بدأت حركة طالبان في الواقع في مايوند قرب قندهار في يونيو ١٩٩٤ وأصبحت قوة جماعية بقيادة الملا عمر في أفغانستان. وحين اكتسبت طالبان الشعبية وحازت القبول لدى السكان المحليين الذين كانوا يتطلعون إلى التخلّص من انعدام القانون ومن الظلم والعنف الذي سيطر على أفغانستان، انضم إلى الحركة آلاف الطلاب من باكستان، بمن فيهم اللاجئون الأفغان والوطنيون الباكستانيون. وسرعان ما أصبحت حركة طالبان للعدالة الاجتماعية حركة سياسية حين بدأت المنظمات المتشددة ذات الولاءات السياسية استخدام طالبان لشن حرب ضد الفصائل المتقاتلة في أفغانستان. وبالتالي أصبحت المدارس التي كانت مسؤولة عن تلقين المجاهدين وتدريبهم أرضاً لتجنيد مئات الطلاب الجهاديين المتحمّسين ومراكز لتلقينهم. وكان هناك الكثيرون ممن عبروا الحدود الباكستانية الأفغانية بحرية. وقد ساهمت حرية الحركة عبر الحدود والروابط القائمة مع المجموعات الجهادية فضلاً عن الشبكات الدولية من أيام الجهاد الأفغاني إبان الاحتلال السوفياتي، في نمو حركة طالبان.

كان تقديم الحكومة الباكستانية الدعم إلى طالبان أمراً محتوماً، إذ إنّها تدعم المجموعة القادرة على حشد القوة في مواجهة التحالف الشمالي الذي تدعمه روسيا والهند وإيران. وكان معظم المنتمين إلى طالبان من البشتون، ومن ثم حصلت على دعم البشتون في أفغانستان حيث يؤلفون الأغلبية إضافة إلى المناطق الحدودية الباكستانية.

يزعم أيضاً أن طالبان تلقت أسلحة من الحكومة الباكستانية وأجهزة الاستخبارات، ولا سيما الاستخبارات الباكستانية. وتكمن مصلحة باكستان في دعم طالبان في مبدأ العمق الاستراتيجي الذي حكم سياستها العسكرية منذ الاستقلال عام ١٩٤٧ وهو مبدأ يستند إلى فرضية أن أفغانستان الصديقة يمكن أن تقدّم العمق الاستراتيجي الحاسم في حال حدوث تقدّم هندي في الحرب.

فوجئت حكومة بي نظير بوتو بصعود طالبان في البداية، وحاولت أن تنسب إلى نفسها الفضل في حصولها على السلطة، لكنها نأت بنفسها عنها في وقت لاحق. غير أن طالبان رفضت عروض باكستان ووفقاً لكلام برويز مشرف نفسه، «بعد وصول طالبان إلى السلطة، فقدنا كثيراً من النفوذ الذي كان لدينا عليهم». وكانت هناك مخاطر كبيرة على باكستان إذا واصلت أفغانستان اتجاهها المتزايد نحو عدم الاستقرار. و«أملت أن تجلب طالبان، مدفوعة

بحماستها الدينية المستندة إلى مبادئ الإسلام الحق، الوحدة والسلام إلى بلد مدمّر. لكن كانت تحرّكها حماسة مخلصة في غير محلها زرعها فيها رجال دين جاهلون غير ناضجين، وهي حماسة مناقضة لروح إسلام أغلبية الشعب الباكستاني المعتدل والمتسامح والتقدمي»[٢].

باختصار، من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء قرار باكستان مساندة طالبان: «أولاً، أنها ستجلب السلام إلى أفغانستان بإخضاع أمراء الحرب؛ ثانياً، أن نجاح باكستان يعني هزيمة التحالف الشمالي المعادي لباكستان»[٣].

اتسمت علاقات باكستان المضطربة مع نظام طالبان بعد تسلّمه الحكم بانعدام الثقة، والريبة، والاحتكاك الدبلوماسي. ويقال إن الملا عمر لم يزر باكستان قط على الرغم من توجيه عدة دعوات إليه. ولم يسمح البتة لعناصر الاستخبارات الباكستانية بلقاء رفاقه الآخرين، متذرّعاً دائماً بأنهم يشاركون في عمليات ميدانية. وفي إحدى المناسبات، أحرقت طالبان السفارة الباكستانية في كابل وضربت السفير الذي اضطر إلى العودة على نقّالة إلى باكستان[٤].

كانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة البلدين الوحيدين، إلى جانب باكستان، اللذين اعترفا رسمياً بحكومة طالبان بعد أن سيطرت على كابل عام ١٩٩٦. ويعتقد على العموم أن المملكة العربية السعودية قدمت الدعم المالي إلى طالبان لأن من مصلحتها وجود نظام سني في أفغانستان لمواجهة النفوذ الإيراني الشيعي في المنطقة. ومع أنه من الصعب إثبات ذلك، فقد اتفق أن السعودية توتّرت علاقتها بطالبان عقب خلاف خطير مع حكومة طالبان في شأن بن لادن الذي انتقل إلى أفغانستان عام ١٩٩٦ بعد إجباره على مغادرة السودان. وتوسّع الخلاف حين رفض الملا عمر تسليم بن لادن إلى الأمير تركي الفيصل في ١٩ سبتمبر ١٩٩٨ عقب قيام القاعدة بتفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا. ذكّر الأمير تركي الملا عمر بالوعد الذي قدمته طالبان إلى المملكة قبل ثلاثة أشهر في يونيو بأن بن لادن «لن يشارك في أي أنشطة إرهابية في أثناء وجوده في أفغانستان». كما أن «طالبان كانت قد قدمت التزاماً ثابتاً إلى المملكة العربية السعودية من خلال الأمير بأنها ستطرد بن لادن من أفغانستان وتسلمه إلى

(٢) Ibid., pp. 202-203.
(٣) Ibid., p. 209.
(٤) Ibid.,pp. 211, 214.

المملكة، ومع ذلك لم تفعل أي شيء»[٥]. كان نكث الوعد بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير، فنأى السعوديون بأنفسهم من طالبان بعد تلك الحادثة.

أصبحت باكستان اليوم الباحة الخلفية لتمرّد طالبان في أفغانستان. وتلومها الحكومة الأفغانية بأنها لا تفعل ما يكفي لإلجام حركة طالبان في حزام القبائل الذي يحد أفغانستان. من جهة أخرى تواجه باكستان ضغطاً متزايداً من الولايات المتحدة في القضية نفسها ويوجّه إليها اللوم على تدابيرها الفاترة لمطاردة القاعدة في مناطقها الحدودية. ويعتقد أن القاعدة تعمل في المنطقة بالتعاون مع طالبان. بل إن الاستخبارات الأمريكية حذرت من أن التهديد القادم للأراضي الأمريكية يمكن أن يأتي من عمليات القاعدة في منطقة وزيرستان الباكستانية. وعبّر الرئيس الأفغاني حامد قرضاي عن قلقه أيضاً، كما أفادت الصحف الباكستانية أن النزاع المستعر بين قوات الأمن والمقاتلين المؤيدين لطالبان وحلفائهم المحليين في وزيرستان سيؤثّر في أفغانستان. وقد ثار هذا القلق بسبب عاملين على وجه الخصوص: الروابط القبلية العرقية بين قبائل البشتون والحدود التي يسهل اختراقها بين البلدين.

ردت باكستان على اتهام الحكومة الأفغانية لها بأنها لا تفعل ما يكفي لإلجام أنشطة طالبان داخل حدودها باتهام كابل بمفاقمة النزاع عن طريق مساعدة المقاتلين. وقد نفّذ الجيش الباكستاني عملية واسعة النطاق في أكتوبر ٢٠٠٧ لطرد المقاتلين الذين يحاصرون عملياً المناطق القبلية، ويحتجزون الرهائن، ويقتلون الجنود الباكستانيين. وتسعى الحكومة الباكستانية لإنهاء القتال الذي أدى إلى مقتل مئات الجنود فضلاً عن وضع الجيش في مواجهة مع السكان. وأدت المفاوضات الناجحة مع الجماعات القبلية إلى وقف موقت لإطلاق النار، ووعدت الحكومة بإزالة بعض الحواجز (أربعة على الأقل) وسحب قواتها من بعض المناطق.

تواجه باكستان حالياً تهديداً خطيراً من الإرهاب وقد أصبحت مرتعاً للمجموعات الإرهابية الدولية، ولا سيما القاعدة. وثمة إجماع واسع يستند إلى التقارير الاستخبارية في الولايات المتحدة بأن أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وكثيراً من أعضاء قيادات القاعدة موجودون حالياً في المنطقة الحدودية بين باكستان وأفغانستان. فالتضاريس الجبلية الوعرة في هذه المنطقة إلى جانب طول الحدود بين باكستان وأفغانستان وإيران وسهولة اختراقها تجعل

(٥) Ibid., pp. 212-213.

مراقبتها كابوساً أمنياً. وذلك هو السبب في الفشل حتى الآن في تتبع معظم قيادة القاعدة المطلوبة أو القبض عليها، على الرغم من اعتقال شخصيات رئيسية في القاعدة في المدن الباكستانية، ومن العمليات العسكرية في المنطقة الحدودية، ووسائل الاستخبارات الأمريكية المعقّدة.

رأى بعض المحللين أنه إذا كان بن لادن والظواهري موجودين في باكستان، فمن المرجّح أن يكونا مختبئين في المدن الباكستانية الكبرى بدلاً من الحزام القبلي، لأنه من الصعب الحفاظ على سرية وجود الأجانب فيه. غير أن ذلك يبدو مستبعداً؛ لأن الاعتقالات الرئيسية الأربعة لخالد شيخ محمد وفرج الليبي وأحمد خلفان الغيلاني وأبي زبيدة، تُثبت أن المدن ليست خياراً جيداً كمخابئ للقيادة العليا. ومن المرجّح أيضاً أن تكون قيادة القاعدة في موقع آمن في كشمير أو بنغلاديش.

ثانياً: الجسر بين العراق وأفغانستان

يشترك العراق وأفغانستان في بعض التشابهات التي جذبتهما معاً إلى شبكة متزايدة الأحكام، على الرغم من انفصالهما الجغرافي والاختلاف العرقي للشعوب التي تقطنهما. فالجهاد فيهما يأتي غالباً رداً على الاحتلال الأجنبي. والعراق وأفغانستان بلدان إسلاميان خاضعان لاحتلال ائتلاف أجنبي بقيادة الولايات المتحدة. ويقود الجهاد في هاتين الدولتين مجاهدون من المدرسة الفكرية السلفية.

تعمل القاعدة في كلتا الدولتين. في أفغانستان، تعمل بالاشتراك مع طالبان. غير أن العراق يمثل صورة أكثر تعقيداً، حيث الفاعلون الرئيسيون هم المقاومة العراقية التي تسيطر عليها الجماعات السنية والقاعدة. ومع أن الهدف المشترك لكليهما طرد الولايات المتحدة، فإن القاعدة والمقاومة العراقية يقاتلون ضد تهديدين: الاحتلال الأمريكي أولاً، والنفوذ الإيراني في العراق ثانياً. ويبرز الاختلاف بين الاثنين في الأهداف النهائية لكل منهما: فالمقاومة العراقية تريد إنهاء الاحتلال الأجنبي وتحرير العراق؛ في المقابل ترمي القاعدة إلى هزيمة الولايات المتحدة وإدخال العراق في خلافة إسلامية واسعة كجزء من جهادها الإسلامي الشامل.

الأمر كذلك في أفغانستان؛ وعلى الرغم من أن القاعدة عقدت تحالفات مع طالبان لطرد قوات الاحتلال الأجنبية، فإنها تنظر إلى الصورة الأوسع استناداً إلى أجندتها العالمية.

وعلى غرار المقاومة العراقية، تقاتل طالبان قوات «الاحتلال» الأجنبية (إيساف) التي تدعم الحكومة الأفغانية لتحرير أفغانستان واستعادة السلطة. ومن الأمثلة الجيدة التي تثبت الارتباط بين التهديدين ما يلي: اختطفت «سهام الفضيلة»، وهي مجموعة غير معروفة حتى عهد قريب ويزعم أنّها متفرّعة من القاعدة، امرأة ألمانية وابنها، وكلاهما مقيمان في العراق، وطالبت بانسحاب القوات الألمانية من أفغانستان.

لكن يبدو أن تحولاً ملحوظاً قد طرأ في العراق ويتجلى بانخفاض عدد الهجمات الإرهابية التي تعدها القاعدة. فربما أدركت الولايات المتحدة خطأها في دعم الجواد الخاسر وقرّرت الآن دعم المقاومة العراقية السنية ما أدى إلى تحوّل مؤاتٍ في الأحداث. ويعتقد أن المقاومة السنية رادع فعال للقاعدة في العراق والنفوذ الإيراني، وربما تبرز في نهاية المطاف كقوة سياسية موازنة إلى جانب المجموعتين الشيعية والكردية. وربما يجبر هذا التحوّل القاعدة على الانتقال من العراق إلى مناطق أخرى مثل أفغانستان والمناطق القبلية في باكستان لتعزيز قدراتها وتقوية قاعدتها. ومع أن وجود القاعدة في جنوب غرب آسيا أصبح حقيقة راسخة الآن، فإنها قاعدة عمليات هامشية نوعاً ما عند مقارنتها بالعراق[٦].

١ – التهديد الإرهابي المشترك لباكستان ودول الخليج

علينا أن نتفحص لماذا برز الإرهاب كتهديد مشترك لباكستان ودول الخليج. يرجع ذلك أساساً إلى المقاتلين العرب المرتبطين بالمنظمات الباكستانية الذين يعملون في باكستان كجزء من شبكة القاعدة. فأعداد المقاتلين العرب الكبيرة التي اعتُقلت في باكستان تثبت بوضوح أن هناك ارتباطاً محدداً بين الإرهابيين في باكستان ودول الخليج. وكثير من المنظمات الجهادية التي حُظرت بعد ذلك كانت ترتبط ارتباطاً واضحاً بالقاعدة. ومن الثابت أن للقاعدة قاعدة عمليات نشيطة في أفغانستان وباكستان إلى جانب العراق.

من الواضح أن باكستان هي الباحة الخلفية لأي مسعى في الحرب على الإرهاب في أفغانستان. وقد صدرت تصريحات خطيرة عن العديد من المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية إضافة إلى الرئيس الأمريكي بوش نفسه، تشير بوضوح إلى احتمال شن غارات

(٦) مصطفى العاني، مستشار أول ومدير برنامج الأمن والإرهاب، معلقاً في محاضرة بمركز الخليج للأبحاث، دبي ٥ نوفمبر ٢٠٠٧.

جوية داخل باكستان، في المناطق القبلية التي تحد أفغانستان والتي يعتقد أنها ملاذ القاعدة. وكان الردّ المحلي على ذلك في باكستان غاضباً كما هو متوقّع، كما ردّت الحكومة على مثل هذا الاحتمال بحدة. فقد أعلنت باكستان بحزم أنها قادرة على القيام بعمليات ضد القاعدة داخل حدودها ورفضت بشدة احتمال السماح لطرف ثالث بالقيام بذلك.

إن مصدر التهديدات الموجهة إلى الأراضي الأمريكية، وفقاً لتقارير الاستخبارات الأمريكية، هو القاعدة التي يعتقد أنها تعمل انطلاقاً من المناطق القبلية الباكستانية التي تحد أفغانستان. وفي مواجهة الضغط المتزايد من قوات الأمن الباكستانية والموقف المتشدد الذي اعتمده نظام مشرف، دعت قيادة القاعدة، بمن فيها أسامة بن لادن وأيمن الظواهري، إلى الجهاد ضد الرئيس مشرف الذي واجه بالفعل العديد من محاولات الاغتيال لأنه يخدم المصالح الأمريكية على ما يُزعم.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الباكستانية، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات والأمن، أنكرت أي رعاية للمجموعات الإرهابية. ولا بد من الإشارة إلى أن الأمريكيين كانوا قد استخدموا بعض المجموعات الجهادية، التي أصبحت الآن منظمات إرهابية محظورة بسبب أيديولوجيتها وأنشطتها المؤيدة للقاعدة، في الجهاد ضد الاحتلال السوفياتي. وعلى هذا النحو، كانت هذه المجموعات نشيطة أيضاً في كشمير، فزعمت الهند أن الاستخبارات الباكستانية تقدم إليها دعماً مستتراً.

على الرغم من التضييق على أنشطة هذه الجماعات، فقد عاد بعضها إلى الظهور بعد حظرها. وعلى الرغم من اعتقال مئات من ناشطيها وإغلاق مكاتبها ومركزها، فإن ذلك لم يؤدّ إلى القضاء عليها. ويعتقد أن بعض المنظمات نقلت مركزها إلى إزاد كشمير وظهرت تحت أسماء مختلفة. وقد انخفض الدعم الحكومي الصريح المقدم عبر أجهزة الاستخبارات لمساعدة المقاتلين على التسلل إلى كشمير انخفاضاً كبيراً، على الرغم من أن الهند تنكر ذلك. لكن ليس في وسع الحكومة الباكستانية وقف كل الحركات المقاتلة في المنطقة، ويرجع وجود أي حركة مقاتلة ونجاحها إلى دعم السكان المحليين.

٢- المنظمات الجهادية وارتباطها بالقاعدة

لنتتبع الآن الارتباطات بين المنظمات المقاتلة في باكستان، والجماعات الإرهابية الدولية، ولا سيما القاعدة، وتأثيرها في الجبهة الأمنية الإقليمية.

كان لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة تأثير هائل في النظرة الدولية إلى الإرهاب. فقد طرأ انتشار سريع للشبكات الإرهابية في الساحة المعولمة التي أحالت فيها شبكات الاتصالات والإنترنت العالم إلى مكان شديد الارتباط. فأنشأت الجماعات الإرهابية الدولية، وبخاصة القاعدة وفروعها، عدة شبكات. وتنتشر هذه الشبكات في الشرق الأوسط وبلدان مثل إندونيسيا وماليزيا وأستراليا وبريطانيا وإفريقيا وأفغانستان وباكستان، وتمتد أذرعها في كل أنحاء العالم.

يكفي تحليل موجز للوضع السائد لتسليط الضوء على الارتباطات القائمة بين طالبان والمنظمات المقاتلة المحظورة في باكستان والقاعدة، على الرغم من عدم تحديد مدى هذا الارتباط. أنشأت القاعدة صلة بطالبان في أفغانستان وببعض المنظمات المتطرفة في باكستان. واليوم يفيد تحالفهما، وهو بمنزلة تلاقٍ للمصالح، كلاً منهما على الرغم من اختلاف أهدافهما. القاعدة تعمل على مستوى عالمي بغية إنشاء نظام إسلامي وهزم الإمبريالية الغربية. أما طالبان فهي تقاتل قوى أجنبية محتلة وتسعى لاستعادة موقعها الذي أقصيت عنه في أفغانستان عام ٢٠٠١. وتمثل أفغانستان المسرح الذي يلتقي الاثنان فيه ويؤلفان مقاومة فعالة ضد الحكومة الأفغانية وقوى الائتلاف الدولي. وقد تحصّنا أيضاً في المناطق القبلية من أفغانستان، ولا سيما في منطقتي وزيرستان وباجور. ويعتقد أن ناشطي القاعدة في باكستان يقدمون التدريب على السلاح والمتفجرات، وأساليب القتال، والاغتيالات، والهجمات الانتحارية.

في أواسط التسعينيات، أصبحت ثلاث من أكبر الجماعات الجهادية لتحرير كشمير المؤيدة لباكستان، وتحديداً جيش محمد وعسكر طيبة وحركة المجاهدين، جزءاً من المقاومة المسلحة التي تتكون من المقاتلين الكشميريين المحليين المؤيدين للاستقلال. وقد تمكّنت، عن طريق حقن عامل ديني سامّ في الكفاح من أجل التحرير، من تحويل الحركة إلى كفاح جهادي عنيف. وأعادت هذه الجماعات التي حُظرت في ما بعد التجمع لتجنب مزيد من الكوابح التي تفرضها الحكومة الباكستانية، وهي تدار اليوم بصفة مستقلة تحت هويات جديدة. ويرى المسؤولون الأمنيون الباكستانيون أن المجموعات نفسها تحاول الآن زعزعة استقرار حكومة مشرف بدعم من القاعدة. ويؤيد هذه النظرة أدلة تبرز من بعض الحوادث الإرهابية، ومن

كبرياتها اختطاف دانيال بيرل وقتله في ما بعد في فبراير ٢٠٠٢ [٧] والهجوم الانتحاري الذي شنته حركة المجاهدين في مايو ٢٠٠٢ على الحافلة البحرية التي تحمل فنيين دفاعيين فرنسيين في كراتشي وقتل فيه ١٢ فرنسياً وباكستانيين.

ومن الأحداث الأخرى الهجوم الانتحاري على إحدى الكنائس في الحي الدبلوماسي في إسلام أباد، وقد أدى إلى مقتل ستة أشخاص من بينهم السفير السريلانكي وزوجته، وابنة دبلوماسي أمريكي في مارس ٢٠٠٢. كانت هذه الهجمات جزءاً من خطة إرهابية كبيرة تستهدف الغربيين في باكستان إضافة إلى زعزعة استقرار حكومة مشرف التي استهدفت الجماعات الإرهابية التي تعمل انطلاقاً من باكستان.

حددت القاعدة دولة باكستان نفسها، ولا سيما حكومة مشرف، هدفاً؛ لأنها تحبط أنشطتها في المنطقة وتتحالف مع الولايات المتحدة. فوفقاً للقاعدة، كل الأنظمة الإسلامية الحليفة للولايات المتحدة وسواها من حلفائها الغربيين «الكفرة» أعداء مشتركون. وقد ثبتت الصلات بين الأخوين غازي اللذين يؤمّان المسجد الأحمر والقاعدة بتعهد قيادة القاعدة، وتحديداً الظواهري وبن لادن نفسه، بالانتقام من إدارة مشرف والجيش الباكستاني. وقد حضّ أسامة بن لادن المسلمين في باكستان على الجهاد ضد مشرف، وأصدر في رسالة صوتية بثت في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧ أول تحذير مباشر للرئيس. وبإعلان بن لادن عن النية بالثأر لمقتل مولانا عبد الرشيد غازي إمام المسجد الأحمر في إسلام أباد، فإنه حدد أطر المعركة على الجيش الباكستاني ومشرف المحاصر بالفعل بنعته بـ «الطاغية» و«المرتد».

كشف مقتل أكثر من ١٠٠ شخص في المواجهة المسلحة بين القيادة الدينية المتطرفة للمسجد الأحمر والحكومة الباكستانية في يوليو ٢٠٠٧ عن بعض الوقائع التي تنذر بسوء. وعلى الرغم من عدم اتضاح المدى الذي ربما بلغه الأخوان غازي في إرهاب المدنيين وتحدي الحكومة باسم فرض تطبيق الشريعة، فإنهما لجآ إلى الخطف واحتجاز الرهائن والسرقة وتدمير الممتلكات العامة والتجارية والحكومية. وما إرهاب المدنيين والموظفين الحكوميين إلا مثال واحد على موقف المواجهة الصلف الذي اعتمداه في مواجهة رد الحكومة الضعيف على تكتيكاتها الاستقوائية في ذلك الوقت.

---

(٧) لمزيد من التفاصيل عن قضية دانيال بيرل، انظر:
Musharraf, *In the Line of Fire*, pp. 223-228.

عقب العملية، اكتشف مخزن كبير للأسلحة والأعتدة المتقدمة، مثل البطانيات المضادة للرصاص والانفجارات، غير المتوافرة لدى قوات المغاوير الباكستانية، بجوار المسجد. وعثر أيضاً على قنابل لهب ودخان، وقنابل متشظية، ورشاشات، ومتفجرات ملفّقة، وقذائف صاروخية الدفع (آر بي جي)، وقنابل نفطية محلية الصنع. السؤال المهم: كيف تمكّنوا من شراء مثل هذه المعدات المتقدمة وتخزينها في قلب إسلام أباد؟ وما يزعج أيضاً في شأن هذا الكشف عن أسلحة المتطرفين أنه كان سيستخدم في مرحلة ما، وربما ضد الدولة.

أثارت تطوّرات المسجد الأحمر أسئلة شائكة أخرى: هل كانت أجهزة الاستخبارات الباكستانية مشغولة ومهتمة جداً بالتهديدات الإرهابية الخارجية والقضاء على ناشطي القاعدة في المناطق القبلية بحيث أهملت تهديد التطرف في الداخل؟ فباكستان، وهي قوة نووية، تمثل هدفاً مغرياً جداً للقاعدة التي تسعى لإنشاء مجتمع إسلامي مقاتل.

في الماضي حين كانت تحظر منظمات مثل جيش محمد وعسكر طيبة وحركة المجاهدين، كان يتم ذلك حين يثبت أن هذه المنظمات مرتبطة بالقاعدة وربما تتلقى دعماً أيديولوجياً ومالياً منها. فهل فعلت الحكومة ما يكفي لمتابعة الحالة في الداخل أم أن خشيتها من إثارة غضب المقاتلين المحليين دفعها إلى اعتماد وجهة نظر ضيقة الأفق؟

كانت حادثة المسجد الأحمر فعالة في تسليط الضوء على خطورة الوضع ومقدار انتشار أذرع الإرهاب. فقد تبين أن المدن الكبرى البعيدة جداً من الأماكن المشتبه في أنها ميالة إلى التطرف والنزاع العرقي/ الديني لم تعد بمنأى من هذه المحنة. فمع أن باكستان تعرّضت لبعض الأحداث العنيفة، ذات الطبيعة الطائفية أساساً في تاريخها المتنوّع، فهي لم تتعرّض لمثل هذا العنف الوبيل والمنظم الذي يستهدف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بصورة رئيسية، إضافة إلى مواطنيها. ولا يمكن النظر إلى المسجد الأحمر نفسه كحادثة منفصلة، وربما لا يكون سوى رأس جبل جليدي. فمن ذا الذي يعرف عدد المدارس الدينية الموجودة في باكستان والتي قد تختار تحدي سلطة الدولة وترويع المدنيين؟

رأى المتطرفون الدينيون أن التأجيل والتسويف في اتخاذ إجراء ضد مدرسة المسجد الأحمر الدينية، إضافة إلى جهود التفاوض لتنفيس الاحتقان، علامة على الضعف. فكرر الأخوان غازي المسؤولان عن المسجد الأحمر إصدار التحذيرات للحكومة بأن مئات

الجهاديين الانتحاريين سيشنون هجمات انتقامية هائلة إذا ما هوجما. انتقد عبد الرشيد غازي الحكومة بشدة حين شنت عمليتها ضد المقاتلين المؤيدين لطالبان في المناطق القبلية. ويعتقد أن المجموعات الجهادية التي تسعى للانتقام من عملية إسلام أباد هي التي نفذت التفجير الانتحاري الذي وقع في ١٤ يوليو في ميرامشاه بوزيرستان، وأن هذا التفجير هو «ثمن» اتفاق السلام الذي وقع بين الحكومة والجماعات القبلية في سبتمبر ٢٠٠٦.

ثالثاً: دور المدارس الدينية: نشر التعليم الديني أم مراكز لتجنيد الجهاديين

يثير دور المدارس الدينية في الأنشطة الجهادية في باكستان خلافاً شديداً. فقد سلطت الأضواء العالمية على دور المدارس الدينية كمراكز لتدريب الجهاديين عقب تفجيرات ٧ يوليو ٢٠٠٥ في لندن حين اكتُشف أن ثلاثة من المفجرين الأربعة قد زاروا باكستان، ولقنوا ودرّبوا على استخدام المتفجرات في بعض هذه المدارس. وقد لاحظ تقرير نيوزلاين أنه «على الرغم من عدم استعداد أي مدرسة دينية في باكستان للاعتراف بأن المفجرين الانتحاريين الثلاثة في لندن اتصلوا بها، فقد اعترفت الحكومة الباكستانية نفسها أن الشبان الثلاثة زاروا باكستان بين نوفمبر ٢٠٠٤ وفبراير ٢٠٠٥. ويقال: إن محمد صديق خان (٣٠ عاماً) وشهزاد تنوير (٢٢ عاماً)، أقاما في لاهور ومدن أخرى في البنجاب، كما يعتقد أن حسيب حسين (١٨ عاماً) أصغر المفجرين، زار كراتشي. وخلال إقامة المفجرين في مدارس دينية مختلفة في البنجاب، تعلموا طرائق صنع المتفجرات استناداً إلى تعليمات موجودة في كتيبات القاعدة. وبعد ستة أشهر من عودتهم من باكستان، ارتكبوا أعمال الإرهاب في لندن على ما يزعم»[٨].

أثبت الهجوم نفسه، الذي تأكّد الآن أنه من تدبير القاعدة، أن القاعدة متغلغلة داخل المنظمات الجهادية المرتبطة ببعض هذه المدارس الدينية. وهناك اعتقاد أيضاً بأن المفجرين الانتحاريين الثلاثة تلقوا التدريب في ملاذات القاعدة في باكستان وليس من الضروري أنهم تلقوا التدريب في المدارس الدينية. وقد لاحظ تقرير عن الإرهاب في جنوب آسيا أصدره الكونغرس الأمريكي في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤ أنه لا يوجد سوى «نسبة مئوية صغيرة من

(٨) *Newsline*, at: http://www.newsline.com.pk/newsAug2005/newsbeataug2005.htm

المدارس الدينية التي يراوح عددها بين ١٠٠٠٠ و٢٠٠٠٠ مدرسة تُعلِّم ما يصل إلى مليوني طفل، متورّطة في تعليم قيم معادية للغرب وأمريكا والهندوسية والشيعية»[٩].

«تدير العديد من هذه المدارس الدينية وتمولها أحزاب سياسية إسلامية باكستانية، مثل جمعية علماء الإسلام (المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطالبان)، فضلاً عن هيئات أجنبية مجهولة متعددة»[١٠].

تلا تفجيرات لندن اتخاذ إجراءات صارمة تجاه المتطرفين الدينيين الباكستانيين. كما وضع موعد نهائي جديد لتسجيل المدارس الدينية، وأغارت الشرطة على بعض المدارس الدينية المشتبه فيها، وأمرت الحكومة نحو ١٤٠٠ طالب أجنبي ملتحقين بمدارس دينية مختلفة مغادرة البلد قبل ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ وإلا جرى ترحيلهم[١١].

للتصدي للارتباطات بين المجموعات الإرهابية التي تستخدم المدارس الدينية كمراكز لتدريب المقاتلين ومراقبتها، أقرت الحكومة قانوناً يدقّق في دخول الطلاب الأجانب إضافة إلى مراقبة أنشطتهم.

وبموجب قانون التسجيل والتنظيم الطوعي حددت الحكومة أيضاً موعداً نهائياً لكي تسجل المدارس الدينية نفسها في الوقف المدرسي بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ أو يتخذ إجراء بحقها. كما أصدرت أمراً تنفيذياً يحظر على هذه المؤسسات تعليم الأدبيات التي تحض على التشدد والطائفية والبغض الديني أو نشره. وبموجب خطة الرئيس لإصلاح المدارس الدينية، تقدم الحكومة مساعدة مالية إلى المدارس الدينية وتركز على تحديث نصوص الكتب، بما في ذلك الموضوعات العلمانية في المناهج وإدخال الحواسيب إلى الصفوف الدراسية[١٢].

مع أن خطة إصلاح المدارس الدينية كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها لم تحقق النتيجة المرجوة، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم التنفيذ على مستوى الولايات والحكومات

(٩) US State Dept, *Patterns of Global Terrorism* 2002, April 2003. CRS-16, at: http://www.fas.org/irp/crs/RL32259.pdf

(١٠) Ibid., CRS-16.

(١١) Khalid Khokhar, "Pakistan's Continued Effort to Fight Terrorism,"available at: http://www.dailymailnews.com /200601/27/dmcolumnpage.html

(١٢) *Newsline*, op. cit.

المحلية. وقد رفضت معظم المدارس الدينية الأمرين التنفيذيين، فقد رأت هذه المدارس أن إجراءات الحكومة تدخلاً في شؤونها بعد أن منحتها الحكومات السابقة سلطة وتمتعت بسلطات إدارية مستقلة[١٣].

يعتقد أن فشل الحكومة في اتخاذ إجراءات صارمة بحق المدارس الدينية المشتبه بأنها مراكز لتدريب الجهاديين ناتج من عاملين رئيسيين: أولاً، فشل أجهزة الاستخبارات في مراقبة مثل هذه المراكز أو وجود سياسة لدى بعض الهيئات بترك الفتنة نائمة؛ ثانياً، الافتقار إلى الحزم في تنفيذ الخطة المحمودة لإصلاح المدارس الدينية. ومن الأمثلة على ذلك حادثة المسجد الأحمر التي بحثناها بالتفصيل في هذا الفصل.

لكن خلافاً للمفهوم الشائع والخاطئ في الدوائر الغربية، فإن أغلبية المدارس الدينية في باكستان ليست مراكز لتدريب الجهاديين. وينصح أيضاً بتحليل مفهوم تدريب الجهاديين والتمييز بين التدريب العسكري وتلقين الجهاد والتعاليم الإسلامية. فهذه المدارس الدينية التي تحصل على تمويلها من المؤسسات الخيرية وتدار بالتبرعات مسؤولة أساساً عن تقديم التعليم الديني إلى الأطفال الفقراء والعائلات ذات الدخل المتدني، وتقدّم لهم أيضاً الطعام والملبس والمسكن. لقد قدمت شبكة المدارس الدينية في كل أنحاء باكستان هيكلاً تعليمياً بديلاً لأغلبية السكان الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف إرسال أبنائهم إلى المدارس. غير أن الصحيح أيضاً أن المنظمات المتطرفة استغلت شبكة المدارس الدينية لتجنيد العناصر المؤمنة بقضيتها.

يورد كتاب المنظمات الجهادية من الألف إلى الياء (A-Z of Jihadi Organizations) أسباب النجاح في تجنيد العديد من طلاب المدارس الدينية، للجهاد في أفغانستان أولاً ولاحقاً في حركة طالبان في التسعينيات. أولاً، كان يقدم إلى الطلاب المستلزمات الأساسية لعيشهم ويدفع لأسرهم. ثانياً، قبل نهاية نظام طالبان في أفغانستان، كان يقدم إلى العديد من هؤلاء الطلاب الأفغان في معسكرات اللاجئين بعض وسائل العيش في بلدهم إذا أوفوا بالشرط المسبق بالانتماء إلى منظمة جهادية ما. ثالثاً، كانت بعض المنظمات الجهادية ترسل طلابها في وفود إلى بلدان أخرى للدعوة إلى الجهاد وجمع الأموال[١٤]. وترى الدراسة نفسها أن معظم

(١٣) Ibid.

(١٤) Muhammad Amir Rana, *A to Z of Jehadi Organizations in Pakistan* (Lahore: Mashal Books, 2004), p. 512.

هذه المدارس الدينية تزعم أنها لا تسمح لطلابها بالمشاركة في الجهاد وتنفي وجود ترتيب لتقديم التدريب العسكري الجهادي في ٩٩ في المئة من هذه المراكز على الأقل[١٥].

عند الاستقلال عام ١٩٤٧، كان يوجد في باكستان ٢٤٥ مدرسة دينية. واليوم يراوح العدد المقدر للمدارس الدينية بين ٦٧٦١ [١٦] ونحو ٣٠٠٠٠ [١٧] مدرسة، ويصل بعض التقديرات إلى ٤٥٠٠٠ [١٨] مدرسة.

في تعليق محمود أحمد غازي، وزير الشؤون الدينية الاتحادي، في أبريل ٢٠٠٢ على المدارس الدينية قدر عددها بنحو ١٠ آلاف مدرسة تضم ١,٧ مليون طالب. ويعود هذا التفاوت في عدد المدارس إلى أن الكثير منها غير مسجل وأن الإصلاحات التي أمرت بها الحكومة لم تنفذ على مستوى الولايات أو الحكومات المحلية. وزعمت دراسة رعاها البنك الدولي بعنوان، «الالتحاق بالمدارس الدينية في باكستان: نظرة في البيانات» عام ٢٠٠٥ أن أقل من ١ في المئة من الأطفال في سن المدرسة يلتحقون بالمدارس الدينية في باكستان، وأن تلك النسبة ظلت ثابتة منذ عام ٢٠٠١، خلافاً للفكرة الرائجة الخاطئة عن التزايد الكبير في الالتحاق بالمدارس الدينية في السنوات الأخيرة. ورفضت الدراسة التقارير الإعلامية الغربية عن عدد الطلاب والمدارس الدينية في البلد بوصفها مبالغاً جداً فيها[١٩].

من الصعب التثبت بدقة من العدد الفعلي للمدارس الدينية بسبب عدم توافر البيانات لدى الحكومة. وفي الوقت الذي قدمت وزارة الشؤون الدينية ووزارتا الداخلية والتعليم أرقاماً مختلفة لعدد المدارس الدينية فضلاً عن العدد الفعلي للطلاب الملتحقين، فقد قدر اتحاد المدارس الدينية العدد بنحو ١٣٠٠٠ مدرسة تضم ما بين ١,٥ و١,٧ مليون طالب.

(١٥) Ibid., p. 511.

(١٦) Ibid., p. 507. كان ذلك عدد المدارس الدينية المقدر عام ٢٠٠٤، وفقاً لهذه الطبعة من الدراسة .

(١٧) Hassan Abbas, *Pakistan's Drift into Extremism: Allah, the Army, and America's War on Terror* (New Delhi: Pentagon Press, 2005), p. 203.

(١٨) نقل سنغر في بحثه التحليلي لمعهد بروكنغز عام ٢٠٠١ رقم ٤٥٠٠٠ مدرسة دينية في باكستان.

(١٩) المصدر نفسه. أجرى الدراسة التي تحمل العنوان Religious School Enrolment in Pakistan: A Look at the Data، جيشنو داس من البنك الدولي، وأسيم إيجاز خواجا وتريستان زاجنوك من جامعة هارفرد، وطاهر أندرابي من كلية بومونا.

ويلحظ التباين نفسه في التقديرات الرسمية المختلفة، فالحكومة الباكستانية تقدر العدد بنحو ١١,٢٢١ ويقدره وزير الشؤون الدينية إيجاز الحق بنحو ١١,٧٨٢ مدرسة، في حين تقول تقديرات غير رسمية إن العدد قريب من ٢٠ ألف مدرسة[٢٠].

سلّط انخفاض معدل نجاح إصلاح المدارس الدينية وحادثة المسجد الأحمر الضوء على تأخر ردّ الحكومة في مواجهة تزايد الموقف الحربي الذي تعتمده القيادة المتطرفة لبعض المدارس الدينية. وعلى غرار ذلك شهد إقليم سوات انتشار نفوذ المتطرفين الذين يعارضون الدولة بصورة مباشرة، وهو ما تقوم القوات المسلحة بالتصدي له حالياً. لكن على الرغم من أن القوة العسكرية خيار ضروري في هذه المرحلة المتأخرة، وأنه يجب التعامل مع المقاتلين بقوة، فإن الحاجة إلى الوصول إلى السكان المحليين ببرامج اجتماعية واقتصادية ترمي إلى تحسين القدرات الصحية والتعليمية والبنية التحتية في هذه المناطق أمر ضروري. وبصرف النظر عن القدرة على الوصول إلى الممثلين السياسيين، فإن التواصل المنتظم ضروري ويجب أن يتكامل مع مسؤوليات الإدارة المحلية الإلزامية. وينطبق ذلك على وجه الخصوص في المناطق التي يشعر فيها المواطنون المحليون بالحرمان والعزلة عن سائر البلد. لقد أدى إهمال هذه الأمور إلى اللامبالاة والإذعان والقبول الضمني بتنامي نفوذ المقاتلين. وعلى الحكومة، بعد التعامل مع المجموعات المقاتلة التي تعتزم زعزعة استقرار الدولة، أن تبذل جهوداً منسقة لخلق جو موات والتعامل مع مظالم الناس. ولا يمكن أن يؤدي المزيد من التأجيل إلا إلى تفاقم الوضع كما هو الحال في سوات.

على الرغم من أن الوضع قد يبدو غير مؤات البتة اليوم، فإن مساعي الحكومة لإصلاح المدارس الدينية وإعادة دمجها في نظام التعليم السائد وفرض نظام مراقبة على الطلاب الأجانب أمر محمود. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى المساهمة في إبقاء الضوابط على شبكة المدارس الدينية فضلاً عن العمل كرادع للمجموعات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال النظام.

رابعاً: التهديدات المتعددة والتدخل الأجنبي المستتر

نظراً إلى موقع باكستان الجيوستراتيجي، فإنه من غير الواقعي الافتراض بأن البلد يستطيع التعامل بصورة جيدة مع كل التحديات الأمنية على كل الجبهات، وبخاصة حين

(٢٠) Khokhar, "Pakistan's Continued Effort to Fight Terrorism."

شهدت طبيعة الحرب المتغيرة ارتفاع التهديدات التي تخلقها الجهات الفاعلة غير الحكومية. هناك من جهة الجبهة الهندية التي شهدت بالفعل ثلاثة نزاعات كبرى، ومن جانب آخر هناك أفغانستان وإيران. وعلى الرغم من أن الحدود مع إيران أقل اضطراباً من الحدود مع أفغانستان، فقد شهدت أيضاً بعض الحوادث العصيبة نتيجة أنشطة بعض المجموعات الإرهابية مثل جند الله. وتتكون هذه المجموعة من البلوش الإيرانيين السنة، وهي مسؤولة عن عدة هجمات داخل إيران. وتلحظ واقعة أفادت عنها صحيفة هيرالد في مايو ٢٠٠٧ أن إيران اشتكت إلى باكستان أن مجموعات إرهابية، ولا سيما جند الله التي تتخذ من باكستان قاعدة لها، شنت هجمات داخل إيران. وتحاول هذه المجموعة، التي يزعم أن الولايات المتحدة ترعاها، الترويج لقضية الإيرانيين السنة الذين يعيشون في الأقاليم المحاذية لبلوشستان. ويزعم جند الله أنهم اختطفوا العديد من عناصر الحرس الثوري والجنود وقتلوهم. وقد «أصدرت إيران بياناً عن ارتباط المجموعة بباكستان والاستخبارات المركزية الأمريكية وأغلقت موقتاً حدود تفتان عقب سلسلة من الهجمات التي شنتها المجموعة»[٢١]. وثمة حادثة في أوائل عام ٢٠٠٧ نتج منها اختطاف عدد من الجنود الإيرانيين، وقد تحولت إلى مسألة خطيرة حين ضغطت إيران على باكستان لتأمين الإفراج عنهم. وأدت عملية ناجحة قامت بها الاستخبارات الباكستانية ورجال القبائل البلوش المحليين إلى تحرير الرهائن إضافة إلى اعتقال ما يقرب من ١٠٠ من عناصر جند الله[٢٢]. ويعتقد أن لفصيل من جند الله صلة بالقاعدة، وقد قام بمحاولة اغتيال عام ٢٠٠٤ للجنرال المتقاعد إحسان حياة، القائد العسكري في كراتشي في ذلك الوقت.

أما بالنسبة إلى الجبهة الأفغانية، فمن المعروف أن المخاطر الأمنية عالية نتيجة الانتهاكات اليومية لطالبان والقاعدة. وقد أدى ذلك إلى جانب المواجهات المسلحة بين قوات الأمن والمقاتلين القبليين المتحالفين مع طالبان في الحزام الذي يحد أفغانستان إلى زيادة التهديد الأمني في المنطقة.

ثمة تخمين في شأن يد خارجية تلعب في الورقة الإرهابية داخل باكستان لصياغة السيناريو السياسي المحلي. ففي مقابلة مع تلفزيون جيو، عبرت رئيسة الوزراء السابقة بي نظير بوتو ورئيسة حزب الشعب عن قلقها ليلة الهجوم الانتحاري في ١٧ يوليو على تجمع للمحامين في إسلام أباد.

(٢١) *Herald* (May 2007), *Dawn* Group of Newspapers.

(٢٢) Ibid.

ولاحظ رئيس الاستخبارات الباكستانية السابق الجنرال حميد غول أن وزيرة الخارجية الأمريكية ذكرت احتمال وقوع البرنامج النووي الباكستاني في أيدي الإرهابيين. وأضاف غول أن ذلك من الشواغل الأمريكية الكبرى، إذ جرى التشديد عليه في مبدأ الأمن القومي الأمريكي.

ويقال أيضاً إن استهداف الخبراء الصينيين الذين يعملون في باكستان «مكيدة أمريكية» لدق إسفين بين باكستان والصين، الصديقين والحليفين التقليديين. ومن المرجح أن يكون الوجود الاقتصادي الصيني في غوادار الذي يمكن أن يؤدي إلى مصلحة استراتيجية دائمة في منطقة بحر العرب سبباً لخشية أمريكية على المدى الطويل.

وإلى جانب قيام الولايات المتحدة أو إيران أو حتى أفغانستان بدعم عناصر معارضة لخدمة مصالحها في باكستان، تتهم الهند بالتدخل ورعاية أنشطة إرهابية في باكستان، وبخاصة في بلوشستان. وقد شهد تنامي نفوذ الهند في أفغانستان والدور المزعوم الذي يؤديه جناح البحث والتحليل التابع لاستخباراتها لعبة اتهامات متبادلة بين الجارتين، على غرار الاتهامات التي وجهتها كل منهما إلى الأخرى في كشمير.

على الرغم من صعوبة التثبت من صحة مثل هذه الاتهامات، فإنه لا ريب في أن المعنيين استخدموا استخباراتهم العسكرية، على نحو مستتر أو خلافه، وكانوا فاعلين في رسم السياسة في المنطقة.

خامساً: وزيرستان والارتباط بين طالبان والقاعدة

تؤلف وزيرستان جزءاً من الحزام القبلي الذي يحد أفغانستان. وهذه المنطقة، بشمالها وجنوبها، مقر للاضطراب، وقد شهدت غارات جوية شنتها قوات الائتلاف من أفغانستان، ومواجهات مسلحة بين المجموعات القبلية وطالبان والحكومة أدت إلى سقوط مئات القتلى في الأشهر الخمسة الماضية. وكانت تتخلل فترات الهدنة الصعبة مواجهات عنيفة ناتجة من أعمال عدائية تعتمل بين المقاتلين القبليين المحليين والقوات الحكومية. وقد استفادت طالبان والقاعدة، المنتشرتان والمتحصنتان بين قطاعات من السكان القبليين المحليين، سراً من الوضع، فأوجدتا انعدام الثقة بين القبائل المحلية والحكومة واستغلتاه من أجل التأثير في الأحداث.

نشرت باكستان قوات إضافية في المناطق القبلية، وقد بلغ عددها ٩٠ ألفاً عام ٢٠٠٧. وشهدت هذه المناطق هجوماً عسكرياً كبيراً في القسم الأخير من عام ٢٠٠٧. وقد اتخذ قرار شن مثل هذا الهجوم بعد انهيار اتفاق السلام الذي عقدته الحكومة عام ٢٠٠٦ مع المجموعات القبلية في وزيرستان. وقد تعرّض اتفاق وزيرستان للانتقاد لأنه منح طالبان والقاعدة فرصة لإعادة التجمع والتعافي وشن هجمات جديدة على أفغانستان من الأراضي الباكستانية. ولم يستطع الغرب أن يدرك عقلية المجتمعات القبلية في هذه المنطقة، على الرغم من الدليل التاريخي على شخصيتهم الفريدة ومقاومتهم الاحتلال البريطاني قبل تقسيم شبه القارة عام ١٩٤٧. وقد حافظت باكستان على الحكم في المناطق القبلية بالإبقاء على العادات والتقاليد القبلية. تلتزم الجماعات القبلية التي تتمسك بشدة باستقلالها وتكره الخضوع لأي نوع من السلطة، ولا سيما القوات الأجنبية، بقانون شرف وواجب وولاء صارم. ويعد الولاء للقبيلة وحماية ضيوفها من الأمور الشديدة الأهمية بالنسبة إليها.

كان اتفاق سلام وزيرستان يرمي إلى تعزيز ولاء القبائل المحلية للحكومة مقابل ألا يأووا طالبان والمجموعات الإرهابية الأجنبية في المنطقة. وحذرت الجماعات القبلية من أنها بتقديم الحماية للقاعدة وطالبان فإنها تعرض نفسها للخطر وتعرض الدولة إلى مخاطر أمنية. ومن أهداف الاتفاق طرد الأجانب ووقف كل الدعم اللوجستي لهم مقابل أن توقف الحكومة كل عملياتها العسكرية في المنطقة. وأضيف أيضاً وعد بالتنمية الاقتصادية للمنطقة كحافز.

حققت العملية في جنوب وزيرستان حيث ساندت القوات الحكومية الجماعات القبلية ضد الأوزبك في أواخر مارس – أبريل ٢٠٠٧ نجاحاً كبيراً. فقد قتل مئات الأوزبك وطردوا وطبق اتفاق سلام. وفي أغسطس ٢٠٠٦، أعلن بيت الله محسود، الأمير غير الرسمي لجنوب وزيرستان، أن اتفاق السلام مع الحكومة الباكستانية مُلغى لأن الحكومة كما زعم انتهكت الاتفاق ولم تسحب قواتها العسكرية. كما أنها شنت وسهلت غارات وضربات جوية. وأكد كبار رجال القبائل والممثلون الحكوميون في المنطقة أن الاتفاق لا يزال صالحاً على الرغم من ادعاءات محسود.

بقي شمال وزيرستان عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ جبهة نزاع بين القوات الحكومية وطالبان. ولم يمض يوم دون أن تستهدف قوات الأمن. وأصبحت الهجمات الانتحارية واستخدام

المتفجرات الملفقة حدثاً يومياً. كانت طالبان والقبائل المحلية المتحالفة معها تهاجم قوات الأمن دون حسيب وتأخذ منها رهائن. ومن الحوادث الخطيرة اختطاف مجموعة كبيرة من نحو ٢٠٠ – ٣٠٠ جندي، واحتجازهم في وزيرستان في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧ [٢٣]. لكن في ٤ نوفمبر ٢٠٠٧، بعد يوم واحد من قيام الرئيس مشرف بفرض الأحكام العرفية، أطلق سراح أكثر من ٢٠٠ جندي مخطوف مقابل إطلاق الحكومة ٢٥ مقاتلاً. وقال الناطق باسم الجيش، الجنرال وحيد، في تعليقه على التبادل، إن المقاتلين وافقوا أيضاً على طرد كل المقاتلين الأجانب من منطقة محسود في جنوب وزيرستان إلى جانب الوعد بعدم مهاجمة قوات الأمن إذا لم يكن موقعها متأثراً[٢٤]. وأعقبت هذه الحادثة اختطاف مجموعة أخرى من الجنود أطلق سراحها لاحقاً.

يتزايد تعقيد العملية العسكرية في المناطق القبلية بالضربات التي تنفذها قوات الائتلاف عبر الحدود من أفغانستان وتستهدف في بعض الأحيان طالبان في باكستان. وقد أدى ذلك إلى انتشار الغضب وأعمال الانتقام في أوساط القبائل المحلية. وتجد الحكومة نفسها في مأزق، فتنفي بشدة أنها منحت الإذن لحلف الناتو أو الولايات المتحدة بشن غارات داخل باكستان. مع ذلك كانت الضربات تحدث، وربما من دون إذن من الحكومية. وقد حول سقوط العديد من الإصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الغضب المحلي إلى حقد جياش على الحكومة الباكستانية وقواتها الأمنية[٢٥].

تبقى وزيرستان مكاناً مشتعلاً توجد فيه القوات المسلحة بكثافة. وقد بذلت محاولات للحد من الحركة عبر الحدود، ومن هذه المحاولات تلغيم الحدود مع باكستان وأفغانستان وبناء سياج عليها للحد من انتهاكات طالبان، لكنها قوبلت بمعارضة قوية من كابل. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الخلاف الذي يشمل خط ديوراند الذي لا تعترف به أفغانستان

(٢٣) *Dawn*, 1/9/2007, and *Daily Times*, 1/9/2007.

(٢٤) *Daily Times*, 5/11/2007.

(٢٥) إشارة إلى الحادثة التي هوجم فيها حفل زفاف في قرية دامادولا، إدارة باجور بصاروخ أمريكي مزعوم في ١٣ يناير ٢٠٠٦ (يؤكد السكان المحليون أنه صاروخ أمريكي أطلق من طائرة بريديتور من دون طيار). وكان يفترض أن تكون محاولة لاغتيال الظواهري الذي افترض أنه سيحضر الزفاف لكنه لم يأتِ. بلغ عدد الأشخاص الذين قتلوا في الهجوم ١٣، وبينهم نساء وأطفال. http://news.bbc.co.uk/2/hi/south_asia/6099348.stm. انظر أيضاً:
Rahimullah Yusufzai, "Putting out the Fire in Waziristan," *The News*, 19/1/2007, and http://www.cfr.org/publication/9627/

كحدود رسمية[٢٦]. غير أن هناك سياجاً على أجزاء من الحدود مع أفغانستان، وبخاصة في بعض النقاط غير الحصينة. وتبقى مشكلة إعادة اللاجئين الأفغان إلى أرضهم دون حل.

يتزايد نفوذ طالبان داخل باكستان. ومن الصعب في الواقع التمييز بين طالبان الأفغانية والباكستانية. فلكثير من قبائل البشتون المحافظة في المنطقة المنتمية إلى باكستان روابط قبلية عرقية مع القبائل في الجانب الآخر من الحدود. وقد تبين أن تلك أكبر الأوراق الرابحة في حرب العصابات التي تشنها طالبان. ومنح الوضع الأمني في أفغانستان وتنامي احتكار طالبان لتجارة الأفيون التمرّد دفعاً هائلاً. كما ساهم نمو تعاطف قبائل البشتون المحلية في جنوب أفغانستان وشرقها مع طالبان في النمو السريع للتمرّد. ويقترن ذلك بخسارة القوات الأجنبية في أفغانستان الخلفية الداعمة لها بسبب تكرّر الأخطاء التكتيكية التي تؤدي إلى سقوط ضحايا في صفوف المدنيين. لذا تمكّنت طالبان في مثل هذا السيناريو من تقديم نفسها كبديل للشعب الأفغاني. وقد تخلّص الأفغان بالفعل من أوهام قدرة حكومة قرضاي على الحكم وصاروا يشكّكون بها. ثانياً، إنهم يكرهون تحالف حكومة قرضاي مع القوات الأجنبية التي ينظر إليها كقوات احتلال. ثالثاً، أدى تدني تمثيل البشتون، الذين يمثلون ٥٠ في المئة تقريباً من سكان أفغانستان، في الحكومة الأفغانية الحالية إلى مزيد من الاستياء. وأدى تزايد الاستياء من التركيبة الحكومية الضعيفة، ورداءة الوضع الأمني، وارتفاع الجريمة والفساد، وإنتاج المخدرات وتهريبها، إلى تزايد الاستياء في أوساط أغلبية الأفغان. ووجدت طالبان، بسيطرتها على الأقاليم الغنية بالأفيون في جنوب أفغانستان وغربها، مصدراً مربحاً لتمويل تمرّدها.

ومن المهم عدم تجاهل أهمية نجاحات طالبان في الاشتباك مع إيساف وتعزيز سيطرتها على الأقاليم في جنوب أفغانستان وشرقها أو التقليل من شأنه. فالعامل الرئيسي في نجاح المقاومة، سواء أكانت تضم وطنيين متمرّدين أو حتى منظمة إرهابية، هو الدعم والتعاطف الذي تستطيع الحصول عليه من السكان المحليين. وينطبق ذلك على باكستان كما ينطبق على العراق. السكان المحليون يشعرون بالاغتراب من تزايد سقوط المدنيين في العمليات العسكرية التي تشنها القوات الأجنبية إضافة إلى المعاملة التي يلقاها بعض السكان المحليين عند احتجازهم.

(٢٦) خط ديورند هو الحدود التي رسمها البريطانيون بين شبه القارة (باكستان والهند) وأفغانستان عام ١٨٨٣. لمزيد من التفاصيل، انظر: Musharraf, *In the Line of Fire*, p. 264.

يعتقد أن طالبان تحصل على دعم لوجستي من المناطق القبلية التي تحد أفغانستان، وبخاصة وزيرستان، وملاذات آمنة فيها. لكن يبقى السؤال عن مدى الروابط التي تجمع المقاتلين في باكستان والقاعدة فضلاً عن العلاقات بين القاعدة وطالبان. فمصالح طالبان والقاعدة تتقاطع في الأهداف التالية: طرد القوات الأجنبية من أفغانستان، وإزالة الحكومة الأفغانية الحالية بقيادة حامد قرضاي، وإعادة نظام طالبان.

كسبت باكستان نقمة القاعدة وطالبان اللتين تواجهان للمرة الأولى إحباطاً كبيراً في منطقة وزيرستان القبلية. من جهة أخرى، تواجه القوات المسلحة مشاكل استراتيجية وتكتيكية خطيرة. وتنبع المشكلة الكبرى من الميزة الجغرافية للأرض التي تصب في مصلحة القبائل المحلية والمتمرّدين. إلى جانب ذلك، ثمة ميل لدى القبائل المحلية إلى مساعدة طالبان على أساس القرابة الطبيعية القوية الناشئة عن الاشتراك في الروابط العرقية والقبلية إضافة إلى الاشتراك في الملابس والعادات واللغة. وثمة عامل جامع كبير أيضاً هو الاشتراك في كراهية الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة.

١ – وجود القاعدة في المناطق القبلية من باكستان

يبلغ طول الحدود الأفغانية الباكستانية ٢٥٦٠ كم. وأمن الحدود مسؤولية مشتركة لكل من باكستان وأفغانستان. ومن الظلم نسبة المشكلة الأفغانية بأكملها إلى باكستان. فالحكومة تنكر بشدة أي رعاية لطالبان وتصرّح أنها تواصل الجهود للتصدي لهذه المجموعة ومؤيديها بنشر ٩٠ ألف جندي على طول الحدود، إضافة إلى فرقتين من الجيش في بلوشستان والإقليم الحدودي. ويشمل الجهد الحكومي تنفيذ أكثر من ٩٠ عملية كبرى في المناطق القبلية أسفرت عن مقتل ٩١٤ إرهابياً (الأرقام حتى نهاية أغسطس ٢٠٠٧)[٢٧]. وحتى أوائل أبريل ٢٠٠٧، كان هناك ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ من الأوزبك وبعض المقاتلين الشيشانيين والقيرغيزيين يعملون انطلاقاً من المناطق القبلية في باكستان. وكما أشير أعلاه، شنّت الحكومة عملية ناجحة في مارس – أبريل وطردت وقتلت مئات الأوزبك في جنوب وزيرستان. وقد دعمت القوات المسلحة هذه العملية ونفذتها القبائل المحلية التي لديها بعض الاختلافات مع الأوزبك.

(٢٧) ربما يكون عدد القتلى الفعلي أكبر.

كان شمال وزيرستان وجنوبها قاعدة انطلاق للمجاهدين في أيام الجهاد الأفغاني ضد الاحتلال السوفياتي. وقد عاد المجاهدون الذين قاتلوا في أفغانستان إلى الحزام القبلي واستقروا هناك، وتزوجوا من نساء محليات. ووفقاً لمعلومات مستقاة من بعض المسؤولين الحكوميين، المجموعتان الرئيسيتان اللتان تسيطران على نحو ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ شخص في وزيرستان مجموعتا سراج حقاني ومولوي كبير. ويعتقد أن المجموعات الأجنبية التي تعمل في وزيرستان والمناطق القبلية في باكستان من أصول تركية ومصرية ومجموعات عربية من القاعدة. وثمة وجود للقاعدة في باجور في المنطقة الحدودية. ووفقاً للنمط الذي برز، لا يزال ٥٠ ـ ٦٠ عربياً من القاعدة يقودون العمليات في شمال وزيرستان وجنوبها ضد قوات الائتلاف في أفغانستان. وتشمل هذه العمليات المشتركة خليطاً من العرب وطالبان، حيث يقود كل عربي مجموعة مكونة من ١٥ ـ ٢٠ من طالبان. ومن الصعب جداً منع المتطرفين من حض الناس على الجهاد وتجنيدهم بسبب قوة المشاعر المعادية للولايات المتحدة في المنطقة. كما أن وجود عناصر متشددة بين السكان المحليين يسهّل تقديم الدعم اللوجستي إلى المقاتلين الأجانب وشركائهم من طالبان.

تمثل القاعدة في شمال وزيرستان مجموعة يسيطر عليها المصريون وهي مسؤولة عن القيادة العامة في المنطقة. ويوجد في جنوب وزيرستان مجموعتان كبيرتان، مجموعة محسود بقيادة بيت الله محسود والمجموعة الوزيرية بقيادة حجي عمر ومولوي نظير الذي كان مؤيداً للأوزبك. وقد زعم محسود أن لديه جيشاً من ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ انتحاري، ولعل في ذلك مبالغة. ويعتقد أن لديه وفق كل الاحتمالات نحو ١٥٠ مهاجماً انتحارياً، تستخدم أغلبيتهم دون علم منها.

٢- الهجمات الانتحارية في باكستان: عامل استوردته القاعدة؟

الارتباط الذي برز بين القاعدة والمجموعات المقاتلة في باكستان، والذي حظِي بدعم حكومي في الماضي (مكنهم من تجنيد الجهاديين وتدريبهم وخوض الجهاد في كشمير وأفغانستان) أصبح يشكل تهديداً أمنياً خطيراً للبلد. كما أن الضغط الدولي المتزايد لطرد القاعدة وطالبان، اللتين ائتلفتا معاً وكوّنتا جبهة موحدة في أفغانستان، وما تلاه من عمليات أدى إلى رد فعل عنيف ضد الحكومة.

إن اعتماد الهجمات الانتحارية هو التكتيك الاستراتيجي الجديد الذي تستخدمه

المجموعات المتطرّفة في جنوب غرب آسيا، ويجري نقله من النموذج العراقي المتزايد الحنكة. ويستخدم هذا التكتيك الذي لم يسمع عنه سابقاً في باكستان وأفغانستان بوتيرة متزايدة. ويرجع تنامي استخدامه في أفغانستان إلى فاعليته في التعامل وانعدام التوازن العسكري في الحرب ضد القوات الأجنبية. وقد منح انتشار الرعب المصاحب لهذا الأسلوب المجموعات الصغيرة انتصاراً معنوياً مهماً وأدى إلى إضعاف عزيمة القوات الأجنبية ما أجبرها على اتخاذ تدابير استباقية وانتقامية متسرّعة. وأدى ذلك بدوره إلى الكثير من الاستياء والغضب في صفوف السكان المحليين.

هناك أيضاً تزايد مطرد في حنكة الأساليب المستخدمة في الهجمات الانتحارية في باكستان. ومن الأمثلة على ذلك الهجوم الانتحاري في متى بسوات في يوليو ٢٠٠٧ استخدمت فيه سيارة مليئة بالمتفجرات. وقد اتّبع هذا الهجوم نموذج الهجمات في العراق والمملكة العربية السعودية حيث استخدمت المركبات لإيقاع أكبر قدر من الإصابات والدمار.

إن ما يقلق المسؤولين الأمنيين إضافة إلى ذلك هو ضخامة أعداد المتعاطفين مع الجهاديين في الجيش. فأغلبية هؤلاء المتعاطفين يعارضون تحالف باكستان مع الولايات المتحدة وسياساتها التي تستهدف مثل هذه المنظمات. وقد تكون العناصر الناقمة داخل القوات المسلحة تهديداً كبيراً، وهو التهديد الذي استخدمته القاعدة وبعض المنظمات الجهادية. على سبيل المثال، أدى التحقيق في محاولتي اغتيال الرئيس مشرف، في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٣، والهجوم الانتحاري الثاني في ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣، إلى اعتقال وإدانة بعض العناصر الصغيرة في سلاح الجو التي يعتقد أنها «جندت لأسباب مالية أو أيديولوجية»[٢٨].

إضافة إلى الهجمات على الرئيس، جرت محاولات اغتيال أخرى تستهدف القيادة السياسية والعسكرية العليا. أدى الهجوم الانتحاري على رئيسة الوزراء وزعيمة حزب الشعب الباكستاني بي نظير بوتو في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧ في مهرجان انتخابي في روالبندي إلى مقتلها ومقتل عشرين آخرين ويُعتقد أن هذا الهجوم قد نُفذ على أيدي القاعدة وطالبان ولم يتأكد ذلك حتى الآن. وكان هذا الهجوم تالياً لهجوم انتحاري سابق في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٧ أدى إلى مقتل ١٣٠ وجرح ٥٠٠ شخص. وعلى الرغم من أن الحكومة زعمت أن طالبان والقاعدة

(٢٨) Musharraf, *In the Line of Fire,* p. 246.

مسؤولتان عن هذا الهجوم، فقد ألقى حزب بوتو باللائمة على بعض العناصر ضمن مؤسسة الدولة. وأنكر بيت الله محسود، وهو متشدد مؤيد لطالبان في وزيرستان كان قد حذّر سابقاً من شن هجمات انتحارية على زعيمة حزب الشعب الباكستاني، التورّط في هجمات كراتشي. وقد استخدم المهاجمون متفجرات RDX يبلغ وزنها ١٢ كلغ محشوة بكريات أدت إلى إيقاع خسائر وإصابات واسعة النطاق[٢٩].

وأفيد بأن جيش محمد نفذ هجوماً انتحارياً آخر في ٣٠ يوليو ٢٠٠٤، على وزير المالية شوكت عزيز، الذي أصبح رئيساً لوزراء باكستان لاحقاً. وجرت محاولة اغتيال أخرى كميناً في كراتشي عندما نصبت فئة من جند الله كميناً للجنرال أحسن سليم حياة، قائد القوات في باكستان في ذلك الوقت، في ١٠ يونيو ٢٠٠٤. وتشير إحدى الدراسات إلى أن هذه الفئة من جند الله لديها ارتباطات باتحاد من المنظمات الإرهابية يدعى اللواء ٣١٣. وهو يضم عناصر من عسكر طيبة وجيش محمد وحركة الجهاد الإسلامي وعسكر جانغوي وحركة الأعلمي الحديثة التي يعتقد أنها فرع من حركة المجاهدين المحظورة وادعى المسؤولية عن المحاولة الفاشلة لاغتيال مشرف في أبريل ٢٠٠٢ والتفجير الانتحاري للقنصلية الأمريكية في كراتشي عام ٢٠٠٢ [٣٠].

وتلقى وزير الداخلية ووزراء فدراليون وإقليميون آخرون عدة تهديدات بهجمات انتحارية. وفي أبريل ٢٠٠٧، نجا وزير الداخلية في ذلك الوقت أفتاب شرباو من هجوم انتحاري استهدفه في تشاراسادا وأودى بحياة ٢٩ شخصاً وجرح ٤٥ آخرين. واستُهدف شرباو

---

(٢٩) RDX, PETN, HMX: متفجرات شديدة القوة يمكن استخدامها صرفاً أو في متفجرات بلاستيكية. أما مادة C-٤ فهي متفجرة بلاستيكية **RDX**، تلدن لتكون لاصقة وطيعة. ويمكن إضافة البلاستيك والبوليمرات لتضم مساحيق مركبات متفجرة. ويمكن إدخال الشموع لكي تصبح مناولتها أسلم، كما يمكن إدخال مسحوق الألمنيوم لزيادة الطاقة الإجمالية وتأثير الانفجار. وغالباً ما تخلط المركبات المتفجرة أيضاً: يمكن مزج مسحوقي HMX أو RDX (بصبها مصهورة عادة) مع تي إن تي لتشكيل الأوكتول أو السيكلوتول. ومن المزايا الرئيسية لسي ـ ٤ أنه يمكن قولبتها بسهولة بأي شكل مرغوب. ويمكن إقحام سي - ٤ في الفجوات والفراغات في المباني والجسور والمعدات أو المكنات. ويمكن أيضاً إقحامها في حاويات شحنات فارغة من النوع الذي تستخدمه القوات الخاصة. وسي ـ ٤ مشهورة أيضاً بمتانتها وإمكانية الركون إليها وسلامة استخدامها. وهي لا تنفجر حتى إذا أطلق عليها الرصاص، أو خرقت أو قطعت أو ألقيت في النار. والطريقة الوحيدة التي يعول عليها لتفجيرها هي عن طريق الحرارة والضغط معاً، مثل مفجر أو كبسولة مفجرة. ويضيف المصنعون مادة كيميائية لكي تصبح خاملة بعد سنتين. ويحول ذلك دون أن يخزن الإرهابيون كميات كبيرة منها. ويستخدم الجيش المتفجرات التي تفقد صلاحيتها في بعض التمارين.

(٣٠) Musa Khan Jalalzai, *Dying To Kill* (Lahore: Institute of Advance & Strategic Studies, 2005), p. 111.

ثانية بهجوم انتحاري في أثناء صلاة العيد في أحد المساجد في ٢١ ديسمبر في شيرابو. ومع أنه نجا، فقد أدت الحادثة إلى مقتل أكثر من ٥٠ شخصاً وجرح ٢٠٠ آخرين[٣١]. وأدى هجوم انتحاري آخر داخل منزل الوزير الفدرالي في ذلك الوقت أمير مقام خان في ٩ نوفمبر ٢٠٠٧ في بيشاور إلى مقتل أربعة أشخاص.

شهدت عام ٢٠٠٧ تزايداً حاداً في الهجمات الانتحارية في باكستان، واعتمد كثير منها تكتيكات شبيهة بتلك المستخدمة في العراق. فقد جرت محاكاتها ـ وإن على نطاق أصغر حالياً ـ بسبب نجاحها وفاعليتها. واستهدفت معظم هذه الهجمات الجهاز الحكومي، ولا سيما أفراد قوات الأمن، ويعتقد أنها رد على عمليات الحكومة ضد طالبان والقاعدة في المناطق القبلية التي تحد أفغانستان.

في رد على عمليات الحكومة، هدد بيت الله محسود، وزعماء آخرون في طالبان وبعض رجال الدين المتشددين، بمن فيهم الأخوان غازي من المسجد الحمر، هددوا بالانتقام عبر العمليات الانتحارية. وعقب المواجهة في المسجد الأحمر بين عدة آلاف من الطلاب المتطرّفين بقيادة الأخوين غازي وقوات الأمن، وقعت عدة هجمات انتحارية في أنحاء البلاد. ووجهت هذه الهجمات بصورة رئيسية إلى قوات الأمن، بما في ذلك الجيش والشرطة، ونفذت في العاصمة إسلام أباد وروالبندي وتربيلا غازي. أدى الهجوم الانتحاري في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧ على قيادة القوات الخاصة وقوة العمليات الخاصة في الجيش الباكستاني التي شاركت في عملية السكوت (عملية المسجد الأحمر) إلى مقتل ٢٠ من رجال المغاوير، كانت بمنزلة رد انتقامي مباشر على العملية. واستهدفت أيضاً مقاطعات سوات ودير إسماعيل خان وبانو في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي إضافة إلى بعض المدن الرئيسية والحواجز الأمنية. وبما أن الجيش والقوات الحدودية والشرطة تقع ضمن نطاق الدولة، فإنها تبقى الهدف المفضل للمتطرفين.

زادت المجموعات الإرهابية الهجمات الانتحارية في كل أنحاء البلاد، يحفزها في ذلك التأثير الهائل لمثل هذه العمليات. وسواء أكانت هذه العمليات ذات طبيعة طائفية أم كانت مرتبطة بمنظمات الإرهاب الدولي التي تعمل في البلد، فإننا نجد طريقة تنفيذ ذكية. ويشمل

(٣١) http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/12/21/AR2007122100390.html

ذلك استخدام احتياطي استراتيجي للمفجرين الانتحاريين إذا لم ينجحوا في تفجير القنبلة بسبب خطأ بشري (بما في ذلك الخوف أو وقوعهم في قبضة رجال الأمن) أو مشاكل فنية تتعلّق بالتفجير. وقد ظهرت هذه الاستراتيجية في التفجيرات الانتحارية المتتالية عام ٢٠٠٥ التي استهدفت مزار باري إمام في إسلام أباد ومسجد مدينة العلم في كراتشي. في حالة مسجد مدينة العلم، أعد الإرهابيون مفجراً انتحارياً ثانياً، إضافة إلى المجموعة الروتينية التي تقدم الدعم العاطفي للمتطوّع قبل العمل الأخير. وفي هذه الحالة، لم تطرأ حاجة إلى المفجّر الثاني[٣٢].

يشير تجنيد المفجرين الانتحاريين الاحتياطيين إلى أمرين:

١- إصرار المنظمات الإرهابية على إنجاح مهماتها.

٢- يوحي ذلك بأن المنظمات المتشددة تعج بالمتشددين الراغبين في تنفيذ الهجمات الانتحارية.

في حالات أخرى مثل تفجير أكتوبر ٢٠٠٤ في مسجد زينابيا في سيالكوت، وضعت قنبلة أخرى خارج المسجد وصممت لكي تنفجر في حال لم ينجح التفجير الانتحاري الابتدائي داخل المسجد[٣٣].

بالنسبة إلى القاعدة، يمثل العراق وباكستان منطقتين تقاتل فيهما القوات الأمريكية والغربية الأخرى بنجاح في مواجهة أعاقت أهدافهم. ولن يؤدي فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في كلتا الدولتين إلا إلى تقوية ظاهرة القاعدة.

وسيساعدنا تحليل الاستراتيجية الإرهابية والتقنيات المستخدمة في باكستان والتي تحذو حذو مثيلاتها في العراق وأفغانستان في فهم نجاح مثل هذه التكتيكات.

٣- تجنيد المفجرين الانتحاريين

يستند تجنيد المفجّرين الانتحاريين في باكستان في الوقت الحاضر إلى عملية طويلة المدى ينصب فيها التركيز على تلقين الأطفال الصغار والمراهقين. يؤخذ هؤلاء المجندون في كنف

(٣٢) *Herald* (July 2005), pp. 57-58.

(٣٣) Ibid.

وكلاء تجنيد خاصين يعملون لمصلحة المنظمات الإرهابية. وتستهدف ذلك عادة العائلات الفقيرة أو المتدنية الدخل ذات التوجهات الدينية القوية. وغالباً ما توافق مثل هذه العائلات التي تعيش عيشة كفاف على «وقف» أحد أبنائها في سبيل الله والجهاد. ويستخدم الشرف والمكانة الكبيران اللذان يحظى بهما الجهاديون في أوساط الجمهور من الخلفية نفسها كحافز إضافي لعائلاتهم.

مقابل مبلغ ١٠٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف روبية (١٦٠٠ إلى ٣٣٠٠ دولار تقريباً) تضمن العائلات أيضاً المكانة والشرف إذا أثبت أبناؤها القدرة على الجهاد. ويقع الاختيار عادة على الأولاد القابلين للتلقين قبل سن المراهقة أو في بداية المراهقة. يؤخذ هؤلاء الأولاد إلى معسكرات تدريب أو منشآت صغيرة خاصة حيث يجري تلقينهم لمدة ٦ – ١٢ شهراً. وحين يستشعر أن تدريبهم اكتمل، يعزلون مع موجههم الذي يغدو صلتهم الوحيدة بالعالم الخارجي. وقبل عزلهم يبلغون عن مهمتهم «الإلهية». ويقال للأولاد: إنهم لن يشعروا بشيء عند جذب جهاز تفجير الحزام الناسف وأن الملائكة ستحملهم إلى الجنة على الفور[٣٤].

ويذكرنا استخدام الأطفال الصغار لصرف انتباه قوات الأمن بمقدار خطر هذا التهديد. ومن المرجّح أن يواصل الإرهابيون استخدام الصغار في الهجمات لأنهم ليسوا مشبوهين في العادة. وقد نفذ فتى في الخامسة عشرة الهجوم الانتحاري في ديرا إسماعيل خان (الإقليم الحدودي الشمالي الغربي) في سبتمبر ٢٠٠٧ الذي أسفر عن مقتل ١٨ شخصاً بتفجير نفسه في حافلة صغيرة للركاب بعد أن حاولت الشرطة توقيفه للاشتباه به[٣٥].

ويلحظ تقرير آخر نشرته صحيفة هيرالد في فبراير ٢٠٠٧ أن «المنظمات المتشددة في باكستان تُغوي المراهقين والفتيان غالباً في المساجد والتجمعات الدينية للانضمام إلى فرقهم الانتحارية وتعامل المجندين بمنزلة سجناء. وحين يتلقون التدريب تحظر عليهم العودة إلى أسرهم أو استئناف حياتهم العادية»[٣٦].

---

(٣٤) كشف أحد كبار خبراء مكافحة الإرهاب في باكستان عن المنهجية المستخدمة في تجنيد الانتحاريين، ولم تكشف هويته بناء على طلبه.

(٣٥) *Daily Times,* 12/9/2007.

(٣٦) *Herald*, vol. 38, no.2 (February 2007), p. 41.

لقد أصبح تزايد استخدام الفتيان المراهقين في الهجمات الانتحارية أمراً شائعاً مخيفاً. وأوردت كبريات الصحف الباكستانية مؤخراً تقريراً عن شريط فيديو متداول يظهر فتياناً مراهقين يذبحون رجل أمن باكستانياً اختطف في وزيرستان. ويوزع المتطرفون شريط الفيديو الذي يسمى «انتقام» للحض على مزيد من هذه الأعمال الشيطانية[٣٧]. وقد أرسل الفيلم الذي تبلغ مدته ٣٥ دقيقة، ويقال: إنه أعد في استديو تمتلكه طالبان، إلى وسائل الإعلام. على أن استخدام وسائل الإعلام لبث الرعب والخوف في نفوس الجمهور وردع قوات الأمن عن المشاركة في العمليات التي تستهدف الإرهابيين في المناطق القبلية من الأساليب النموذجية للقاعدة. في الماضي وزع شريط فيديو آخر عن فتى يذبح جاسوساً أمريكياً مزعوماً على نطاق واسع ولقي إدانة شاملة. إلى جانب ذلك، تستخدم على نطاق واسع الكراسات والكتيبات التي تحض الناس على كراهية قوات الائتلاف والضربات في أفغانستان، والعملية العسكرية الباكستانية في المناطق الحدودية القبلية، وعملية الحكومة في إسلام أباد ضد المدرسة الدينية في المسجد الأحمر لأغراض نفسها. وتدير العناصر المتطرفة المتعاطفة مع طالبان بعض محطات الإذاعة في الإقليم الحدودي الباكستاني. ومن المفارقات أن العناصر نفسها تهدد مالكي محلات الفيديو وأشرطة الموسيقى لإغلاق أعمالهم «الفاسدة والمعادية للإسلام». ومن المعارضين الشديدين للحكومة الملا فضل الله في سوات، وهو زعيم مدرسة متطرفة. يذيع فضل الله، المعروف أيضاً باسم الملا راديو، العظات والدعاية المتطرفة بالقوة من بعض محطات الإذاعة في سوات. إلى جانب حثه المواطنين على منع بناتهم من الذهاب إلى المدارس، كما يقوم فضل الله وأتباعه بإغلاق محلات الموسيقى ودكاكين الحلاقة كجزء من إنشاء شكل طالباني من أشكال الحكومة[٣٨].

تلاحظ دراسة أجراها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية عن الوضع الأمني في أفغانستان ما بعد طالبان أن طالبان تنشط في نشر وتوزيع بعض المجلات والنشرات الإخبارية والكراسات، بعضها بالعربية وبعضها الآخر بالبشتونية. وتشمل هذه المجلات طلائع خراسان، وتورا بورا، واستقامة ومجلة قلب الدين حكمتيار الأسبوعية تنوير. إلى جانب ذلك، تبث طالبان الدعاية المتطرفة مما يصل إلى ٧٠ محطة إذاعية في المناطق القبلية في باكستان. وتقوم «مؤسسة السحاب» التابعة للقاعدة في باكستان «بتحرير وإنتاج أقراص فيديو وفيديو

(٣٧) *The Nation* and *Daily Times*, 27/8/2007.

(٣٨) Faryal Leghari, "Flashpoint Waziristan: The al-Qaeda-Taliban Linkages," *Gulf-Asia Research Bulletin* (Dubai: Gulf Research Center, November 2007).

رقمي رخيصة تصور تجنيد المفجرين الانتحاريين، والهجمات بالمتفجرات المحلية الصنع وقتل الجواسيس الأمريكيين»[٣٩].

آخر تكتيكات الصدمة التي اعتمدها المتشددون هي قطع رؤوس الجنود والمدنيين المعتقلين. وتعرض تقارير عن جثث مقطوعة الرؤوس في الأسواق وتقاطعات الطرق في سوات لإرهاب السكان وردع قوات الأمن عن المشاركة في الحملات ضد المتشددين. غير أن محاولات التفاوض التي توسط فيها المسنون في القرى والوجهاء المحليون مع المتشددين لم تحقق الإجماع. نتيجة لذلك، شنت الحكومة عملية شبه عسكرية في أكتوبر الماضي ضد الملا شارك فيها نحو ٢٥٠٠ عنصر إضافة إلى عدد من المدنيين. إلا أن تغير الظروف أدى إلى أسر وقتل وقطع رؤوس بعضهم. وفي ضوء الوضع المتدهور، حيث أفيد عن أن المتشددين يسيطرون على ما بين ٨ و١٢ فرقة في أوائل نوفمبر ٢٠٠٧، قررت الحكومة إشراك الجيش نظراً إلى أن القوات شبه العسكرية لم تستطع السيطرة على الموقف[٤٠].

سادساً: مساهمة باكستان في الحرب على الإرهاب عقب ١١ سبتمبر

في ما يتعلّق بالإرهاب، أدت باكستان، ولا سيما مشرف، دوراً رئيسياً وقدمت باكستان إسهامات أكثر أهمية مما قدمه أي حليف آخر في الحرب الأمريكية على الإرهاب. لم يترك لباكستان أي خيار سوى الانضمام إلى الحرب الأمريكية على الإرهاب عقب ١١ سبتمبر. وعلى الرغم من الرغبة في إلجام نشاط الإرهاب الطائفي، كانت المحاولات السابقة لاتخاذ إجراء منسق ضد مثل هذه المنظمات فاترة إلى حد كبير. وكما ذكر مشرف نفسه، «كانت الحكومات الباكستانية السابقة مترددة في مواجهة المجموعات الدينية المتشددة التي تنشر التطرف والتعصب في بلدنا... لكن ثمة فرصة الآن لمواجهتها بجرأة وعلانية»[٤١].

(٣٩) Cyrus Hodes & Mark Sedra, "The Search for Security In Post-Taliban Afghanistan," *Adelphi Paper* 391, IISS (Routledge, October 2007), pp. 28-29.

(٤٠) "Army to take over Swat operation," *Daily Times,* 13/11/2007; Dawn, 13/11/2007, and *The News*, 13/11/2007.

(٤١) Ibid., p. 203.

برزت باكستان منذ ذلك الوقت كدولة حدودية رئيسية وحليف أساسي في الحرب على الإرهاب. يقدم هذا القسم بعض المساهمات الرئيسية في مكافحة الإرهاب منذ ذلك الوقت، وأهمها القبض على بعض ناشطي القاعدة الرئيسيين في باكستان. وقد وفرت هذه الاعتقالات معلومات رئيسية ساعدت على إحباط بعض المخططات الإرهابية الكبيرة (منها مخطط تفجير عدد من الطائرات المتوجهة في يوليو ٢٠٠٦ إلى الولايات المتحدة من مطار هيثرو الدولي في لندن).

على باكستان الآن توسيع نشاطها في استهداف المنظمات الإرهابية؛ فهي قابعة وسط وضع أمني متقلقل أحبطت فيه أنشطة المجموعات الإرهابية داخل البلاد مساعي درء الإرهاب الدولي وخلقت تهديداً على سيادتها ومواطنيها. وقد أضاف التزايد السريع للإرهاب المحلي، ولا سيما الهجمات الانتحارية، بعداً جديداً. وكلف التعاون مع الولايات المتحدة وقوات الائتلاف في الحرب على الإرهاب باكستان مئات الجنود إلى جانب إطلاق موجة من الاستياء العام والغضب من الدولة.

في ١٢ أكتوبر ١٩٩٩، قررت حكومة الرئيس مشرف الشروع في برنامج مرحلي لإلجام التطرف الديني في البلاد. واستندت هذه الاندفاعة لمكافحة الإرهاب إلى الرؤية التي وضعتها الحكومة بعد تولي السلطة عام ١٩٩٩:

«جعل جمهورية باكستان الإسلامية بلداً يسوده حكم القانون، ويشعر فيه كل باكستاني بالأمن في أن يحيا الحياة التي تنسجم مع معتقداته الدينية وثقافته وتراثه وعاداته، ويحترم فيه الباكستاني من أي مجموعة أو طائفة أو إقليم ثقافة الآخرين وتراثهم ومعتقداتهم، ويشعر فيه كل زائر أجنبي بالترحاب والأمن».

أدى «القرار التاريخي والاستراتيجي بالانضمام إلى الائتلاف الدولي المضاد للإرهاب، حين ينظر إليه» بعد وقوع الحدث إلى بعض «المكاسب» المهمة. فقد اضطرت باكستان إلى اتخاذ بعض القرارات المهمة في حملتها على الإرهاب. واستناداً إلى «رؤية استراتيجية، أجرت الاستخبارات الباكستانية إعادة هيكلة كبرى لمواجهة التحديات الجديدة لمحاربة الإرهاب بجميع أوجهه ومظاهره ضمن إطار المركز الوطني لإدارة الأزمات». وعلى المستوى العملاني، «أنشئ مركز لمكافحة الإرهاب على المستوى الفدرالي ذو فروع في عواصم الأقاليم الأربعة»[٤٢].

(٤٢) مقابلة مع محلل أمني كبير وخبير في مكافحة الإرهاب، إسلام أباد، سبتمبر ٢٠٠٧. ولم تكشف هويته بناء على طلبه.

في مقابلة مع المؤلف، أدلى الرئيس مشرف في أغسطس ٢٠٠٧ بعض الملاحظات المهمة التي تتأمل في الموقف الخطير الذي تواجهه البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس كان يدرك تماماً التهديد الذي يواجه العالم الإسلامي اليوم في الوقت الذي يضغط المتطرفون لخوض حرب مع الثقافة والحضارات الغربية.

للتعامل بفاعلية مع التهديد، يجب فهم فكرة الإرهاب بصورة شاملة. لقد أصبح مصطلح «الطلبنة» مرادفاً اليوم أيضاً للتطرف في باكستان، ويمثل الأفكار والمفاهيم التي لم يعد يمكن حصرها في مجموعة أو منظمة محددة. وقد شعر الرئيس أن أصل مشكلة التطرف يكمن في فشل حل النزاعات السياسية للمسلمين القائمة منذ زمن، وبخاصة في فلسطين وكشمير. وقد أعيد إدخال مفهوم الجهاد والأمة (مفهوم الأمة الإسلامية التي لا تفصل بينها حدود)، على الرغم من أنه قائم منذ قرون، وإحياؤه في أفغانستان في زمن الاحتلال السوفياتي.

كانت بعض النقاط التي أثارها الرئيس صياغة مبادئ استراتيجية مكافحة الإرهاب التي نفذت عقب الهجوم على مركز التجارة العالمي في ١١ سبتمبر. وهذه المبادئ، في رأيه، فعالة في تقليل انتشار التطرف في حين تسهم في رؤيته الاستراتيجية لـ «الاعتدال المستنير» لباكستان. النقاط الست الرئيسية المدرجة في استراتيجية مكافحة التطرف هي:

١- حظر إساءة استخدام الميكروفونات من قبل علماء الدين لنشر الكراهية وتحريض الناس.

٢- إساءة استخدام المدارس الدينية لتعليم التطرف.

٣- الحظر الفعال للمنظمات المتطرفة المحظورة.

٤- مراجعة المنهاج الذي تدرسه المدارس للتخلص من أي تعاليم متطرفة.

٥- مفهوم إدخال نهضة إسلامية في باكستان. ولهذه الغاية سعت الحكومة إلى إقامة مركز لنشر معرفة الفترة الإسلامية العظيمة حين قدم العلماء المسلمون بعض أعظم الاكتشافات في العلم وساهموا مساهمة كبيرة في العمارة والفن والثقافة. كان من المقرر أن يشارك علماء من كل أنحاء العالم الإسلامي في المشروع لإبراز القيمة الحقيقية للإسلام.

٦- حظر أدب الكراهية وكراساتها ونشراتها الأخرى لإلجام انتشار التطرف.

على الرغم من أن الاستراتيجية تبدو واعدة، لا يزال هناك عمل كبير يجب تأديته. صحيح أن حكومة مشرف فرضت حظراً فعالاً على العديد من المجموعات المتطرفة المتشددة التي لديها ارتباطات ثابتة بالقاعدة، في حين نفذت أيضاً تدابير أخرى ذات صلة باستراتيجية النقاط الست أعلاه. إلى جانب ذلك، شعرت هذه المجموعات بالضغط في حين استدارت السياسات الحكومية وسعت لإلجام الجهات الفاعلة غير الحكومية عن الانغماس في الأنشطة الإرهابية عبر الحدود. وليس هناك شك في جِدّية جهود كبح الإرهاب، إذ جرى اعتقال العديد من قادة القاعدة الرئيسيين إلى جانب نظرائهم الباكستانيين أو قتلهم. لكن ثمة شعور بأن التطرف المحلي وانتشار الراديكالية قد أهمل أو ترك من دون ضابط خوفاً من رد فعل كتلة الأحزاب السياسة الدينية، التي أسست ائتلافاً مع الحكومة في المركز وإقليمي بلوشستان والحدودي الشمالي الغربي. وقد يكون من الأسباب الأخرى التعاطف المستتر مع بعض المنظمات الجهادية في أوساط بعض عناصر القيادة السياسية والعسكرية في البلد. وقد اضطرت الحكومة إلى دفع ثمن باهظ للتراخي في سياساتها لمكافحة الإرهاب كما اتضح من حادثة المسجد الأحمر إضافة إلى تنامي التطرف في بعض أنحاء الإقليم الحدودي وبخاصة في سوات التي تقع وراء المناطق القبلية.

في ما يلي التدابير التي اتخذتها الحكومة الباكستانية كجزء من استراتيجيتها لمكافحة التطرف وخفض الأنشطة الإرهابية داخل باكستان. وقد اتخذ بعض هذه الخطوات قبل ١١ سبتمبر ونفذ بعضها بعده. وشملت الخطوة الأولى حظر عرض الأسلحة وتعميم قانون مكافحة الإرهاب.

ثانياً، أدخلت إصلاحات المدارس الدينية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الحكومة لمكافحة الإرهاب. وشملت التدابير التي اتخذت في هذا الإطار تسجيل المدارس الدينية وتنظيمها، وطلب شهادة عدم ممانعة لفتح مدارس دينية جديدة، ومراجعة المناهج التي تدرس في المدارس والأشراف على أنشطة المدارس الدينية ومراقبتها. وفرضت الحكومة إلى جانب ذلك حظراً على الطلاب الأجانب الملتحقين في هذه المراكز التعليمية. وقد تم ذلك للحد من احتمال ادعاء الإرهابيين أو الجهاديين من الخارج صفة الطلاب للجوء إلى المدارس الدينية. وعلى غرار ذلك، كان من الواضح أن الحكومة لن تسمح باستخدام المساجد للنشاط السياسي وستفرض قيوداً على استخدام مكبرات الصوت التي كان يساء استخدمتها سابقاً

من قبل بعض العناصر للتحريض على الكراهية. وعلى كل المساجد القائمة والجديدة الحصول على شهادة عدم ممانعة من السلطات.

ثالثاً، كانت ستدخل إصلاحات على الشرطة والقضاء؛ كما كانت الوكالات الأمنية ستعزز بمزيد من التدريب المتخصص والمعدات المتقدمة؛ كما ستقوى تدابير مراقبة الهجرة. وقد أنشئ مركز لإدارة الأزمات واتخذت خطوات لإعداد قاعدة بيانات.

أخيراً، أجريت حملة نشيطة لحظر المنظمات الطائفية والمقاتلة. وثمة لائحة في آخر الفصل بالمنظمات الطائفية والجهادية الرئيسية التي حظرت في ١٢ يناير ٢٠٠٢. وتم حظر المنظمات التي عاودت الظهور لاحقاً - وسواها- بأمر رئاسي صدر في ١٥ و٢٠ نوفمبر ٢٠٠٣.

شملت اجتماعات أخرى مع المحللين الأمنيين والاستخباريين الكبار في الفترة نفسها مناقشات مفصلة عن صلات المنظمات الجهادية بالقاعدة والرابطة بينها وبين شبكة طالبان القاعدة. وفي ما يلي النقاط الرئيسية التي تجدر دراستها:

أنكرت باكستان بصورة مطلقة أنها ترعى طالبان في أفغانستان وصرّحت بأنها تقوم بكل ما هو ممكن لمواجهة حركتها في المناطق القبلية. فخلافاً لأفغانستان حيث تغض قوات الائتلاف الطرف عن الإصابات في صفوف المدنيين بوصفها أضراراً جانبية، لا تستطيع باكستان احتمال القيام بالأمر نفسه. والخيار الوحيد المتاح أمام الجيش الباكستاني توجيه ضربات جراحية بناء على معلومات استخبارية سليمة وتقارير موثّقة. لم ينجح ضرب المناطق المدنية حيث توجد عناصر «مشبوهة» من القاعدة، بل أسفر بدلاً من ذلك عن تذمر شعبي كبير (ضربة باجور عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال). ولا تستطيع الحكومة احتمال انقلاب الرأي العام ضد قواتها المسلحة، كما لا يمكنها السماح بحدوث اضطراب في صفوف السكان المحليين ولا سيما في الحزام القبلي. فقوات الأمن، وبخاصة قوات الشرطة الحدودية وغيرها من الفرق التي تؤدي واجبها في هذه المناطق، تضم عدداً كبيراً من المواطنين المحليين. ومن غير الواقعي أن ينتظر منها مهاجمة أبناء قبيلتها أو أشخاصاً من الخلفية الإقليمية والعرقية نفسها.

أما في ما يتعلّق بالمستقبل، فإن موقف باكستان من مكافحة الإرهاب محدد بوضوح. ومع أنها تجد نفسها في موقف صعب حيث توجد معارضة شعبية كبيرة للعديد من سياسات

الحكومة، فمن الواضح أن باكستان لن تتراجع عن القتال ضد الإرهاب. السيناريو في الوقت الراهن غير مرضٍ تماماً، حيث تزداد هجمات القاعدة التي تستهدف القيادة الباكستانية إضافة إلى الشخصيات السياسية الكبيرة. وإلى جانب وجود المنظمات الإرهابية الدولية، ثمة تصاعد سريع في أنشطة العناصر المتطرفة الإرهابية التي تستهدف الحكومة وتحاول إنشاء حكم موازٍ – قائم على الشريعة – داخل البلاد.

ثمة إجماع في أوساط المحللين العسكريين وصناع السياسة في باكستان بأن الفشل الأمريكي في العراق يعادل فشل كل الدول الأخرى المتحالفة معها في الحرب على الإرهاب، بما في ذلك باكستان. لكن لديهم شعور قوي أيضاً بأنه لا يمكن تحميل باكستان المسؤولية عن الوضع في أفغانستان ولا يجب. فكل انعدام للاستقرار في باكستان لا بد أن يكون له تأثير معاكس في أفغانستان والعكس صحيح. وعلى قوات الائتلاف تقييم الوضع من منظار أوسع بدلاً من تضييق خياراتها وقصرها على باكستان، ويجب أن توقف لعبة توجيه اللوم. تستطيع باكستان العمل على معالجة نقص الثقة القائم مع قوات الائتلاف في أفغانستان. وعلى غرار ذلك، ينبغي لقوات الائتلاف السعي في إيجاد طرق لإزالة سوء الثقة المتزايد مع باكستان ومعالجة المشاكل التي تواجهها بصفة مشتركة. لقد لاحظ صناع السياسة والمحللون تحول القاعدة من كيان أو منظمة أحادية إلى ظاهرة عالمية. ولا يمكن أن ينحصر القتال ضد مثل هذه المنظمة في دولة واحدة أو يقيّد بمجموعة معينة من الناس. وعلى غرار ذلك، نمت طالبان الآن وتجاوزت مجموعة النواة الصلبة المؤسسة المنتمية إلى طالبان الملا عمر[٤٣].

في حالة طالبان، يشيع تسمية كل المتعاطفين أو الذين يتشاركون المعتقدات الأيديولوجية أو الانتماءات العرقية/ القبلية نفسها باسم طالبان أو حتى طالبان «المحلية». فللتعامل مع ظاهرة معقّدة أو تناول مشكلة متنامية، ثمة ميل إنساني إلى جمع المجموعات المتشابهة معاً. ويتعزّز هذا المفهوم بعد ذلك بتعميم الصورة النمطية، ومن ثم فإن لذلك تأثيراً نفسياً هائلاً يسهم في نمو مثل هذه المجموعات لتصبح ظاهرة.

يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة محددة بين القاعدة والمنظمات الجهادية الباكستانية. لكن يعتقد أن خزان الجهاديين السائبين هو الذي ينفّذ العمليات الإرهابية الرئيسية داخل باكستان.

(٤٣) اجتماع متابعة في ٤ سبتمبر ٢٠٠٧ في إسلام أباد.

وفي أثناء تحليل الصلة بالقاعدة، اكتُشف أن هذه الصلات التنظيمية ليست هرمية. فهذه المنظمات تعمل على المستوى التكتيكي الناشط مع القاعدة. وأصبحت القاعدة الآن بمنزلة مغنطيس، إذ يستطيع هؤلاء الجهاديون مسايرتها والتحدّث اللغة الدينية نفسها. وثمة شعور أيضاً بأنه على الرغم من أن المنظمات الجهادية تخضع للمراقبة فإن هذه المراقبة غير دائمة، لذا حين يطلق سراح هؤلاء الأشخاص فإنهم يتحرّكون بحرية ويشتركون مع منظمات إرهابية أخرى.

مع أن باكستان واجهت بعض نوبات العنف والإرهاب الخطيرة، فإنها لم تستطع التعامل تماماً مع التهديد الإرهابي الذي تمثله بعض المنظمات التي تعمل داخل البلد. وقد حثت هجمات ١١ سبتمبر باكستان على اتخاذ تدابير قوية جداً؛ فاتخذت قراراً جريئاً في ذلك الوقت حين كانت تواجه خياراً واضحاً بين الانضمام إلى التحالف الغربي أو مواجهة العواقب. وعلى الرغم من بعض المحاجات بأنه لم يكن على باكستان التحالف مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، فإنه لم يكن أمامها خيار آخر في الواقع.

بدأت باكستان بحظر المنظمات الجهادية الإرهابية عام ١٩٨٨. على الرغم من العزم على كبح نشاط مثل هذه المنظمات، لم يكن مستوى الحماسة لمكافحتها في تلك المرحلة مماثلاً لما حدث لاحقاً. فعلى غرار الولايات المتحدة، ارتكبت باكستان خطأ السياسة نفسه بعد الانسحاب السوفياتي من أفغانستان حيث لم يكن لديها استراتيجية بديلة للتعامل مع الفراغ الناتج من ذلك. وأدى الفشل في إعادة دمج المجاهدين إلى وضع أصبحوا فيه ضعفاء أمام المنظمات الإرهابية. وأدى إخفاق التقييمات الاستخبارية إلى مفاجآت مثل بروز قوى سياسية جديدة مثل طالبان، على الرغم من أن ذلك مألوف في السيناريو السياسي الأفغاني. ولم تكن السلطات مستعدة للتعامل مع الوضع المتطور الذي أثبت أنه مضرّ لتعامل باكستان مع طالبان.

اتخذ قرار دعم المجموعة الأقوى المناهضة للتحالف الشمالي التي تمتعت بدعم بلدان مجاورة أخرى على أساس الضرورة لا الاختيار. فقد كانت ركبت طالبان موجة النجاح وكانت تملك عقلاً مستقلاً جداً. ومع أنهم أدركوا أن باكستان هي القناة الرئيسية للدعم اللوجستي لحركتهم، فإنهم كانوا يعون أيضاً حاجة باكستان إلى وجود نظام صديق في أفغانستان للمحافظة على مبدأ العمق الاستراتيجي وإنشاء جبهة خالية من التهديد الأمني على حدودها الغربية. كان ذلك سبب اضطرار باكستان إلى اتخاذ العديد من الخيارات غير المستساغة في تعاملاتها مع طالبان حين وصلت إلى السلطة.

على عكس ذلك، على الرغم من السجل المقيت في حقوق الإنسان، وبخاصة في ما يتعلق بالنساء، فقد أحدثت العزلة التي فرضها المجتمع الدولي على نظام طالبان ضرراً كبيراً في السيناريو الذي تكشّف بعد ذلك، وبخاصة في إطار العلاقة مع القاعدة. وكما أشار الرئيس مشرف، «الحل السياسي الدائم يكمن في التعامل». ولا تفيد العزلة والرفض إلا في تقوية المواقف المتشددة وإضافة جو من الغموض.

قد يكون من المفيد إلقاء نظرة موجزة على صلة الجهاديين بطالبان لفهم أصل العلاقة الناشئة التي نشهدها اليوم. كانت أوائل التسعينيات، وبخاصة السنوات الخمس الأولى (١٩٩٠ - ١٩٩٥)، حاسمة على الرغم من عدم وجود سجل موثّق للأنشطة الجهادية في أفغانستان أو باكستان. في غمرة الفرحة العارمة بالانسحاب القسري للسوفيات من أفغانستان، بدأت القوى العالمية تفقد اهتمامها بأفغانستان. وتكمن أصول القاعدة في نجاح المجاهدين في هزيمة قوة عظمى. فقد وفرت أفغانستان في حقبة ما بعد السوفيات فرصة لتأسيس ارتباطات قوية بين مختلف مجموعات المجاهدين الدولية القادمة من أماكن مثل باكستان والعالم العربي وإفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا وتجديدها؛ فقد سعت وراء قضية عادلة من أجل حياة هادفة بعدما فشلت في إعادة الاندماج في المجتمع.

بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، أنشأ أمراء حرب مختلفون ميليشيات خاصة بهم في أفغانستان. وفي تلك الفترة، وطدت مجموعة كبيرة من العرب – لا يعرف عددها بالضبط – نفسها في قندهار التي طالما كانت مركز القوة السياسية في أفغانستان وحولها. وأفضل ما يوصف به تحالف العرب/ طالبان بأنه زواج مصلحة. كان العديد من هؤلاء العرب ينتمون إلى القاعدة. ومع أن طالبان مثلت المظهر المثالي للوجه الإسلامي للحكومة التي تتمسّك بالشريعة تمسكاً صارماً، فقد كان هناك اختلاف كبير بين أهداف طالبان والقاعدة كما جرى توضيحه سابقاً. وجدت قيادة القاعدة ملاذاً مثالياً في أفغانستان بعدما أن طُلب منها مغادرة السودان بضغط غربي هائل. وفي عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، أقامت معسكرات تدريب لتجنيد الجهاديين وتدريبهم وتقديم التدريب العسكري لطالبان بالإفادة من خبراتها من أيام الجهاد الأفغاني إبان الاحتلال السوفياتي. وحصلوا بدورهم على تدريب مماثل في معسكرات أقامها المسؤولون الأمنيون الباكستانيون في باكستان وأفغانستان برعاية وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). وكان أكبر معسكر لتدريب المقاتلين

موجوداً في الفاروق قرب قندهار في أفغانستان، وزعم في ما بعد أن القاعدة كانت تديره بصورة مباشرة[٤٤].

كان العديد من المنظمات الجهادية، ومنها حركة المجاهدين وعسكر طيبة، تتردد على أفغانستان وتقيم علاقة مع طالبان. وقد منعت باكستان العديد من هذه المنظمات الطائفية بوصفها مجموعات إرهابية، وحظرت بالتالي عام ١٩٩٨ بسبب طبيعة عملياتها.

على الرغم من إثبات حركة الأشخاص عبر الحدود من أفغانستان وإليها في الوقت الحاضر، فإن الحكومة الباكستانية لا ترعى هذه الحركة. ويشير مصطلح حركة الأشخاص إلى حركة المدنيين والمقاتلين على السواء. فمن الصعب جداً مراقبة مثل هذه الحركة لأن الحدود الباكستانية – الأفغانية تطرح مشاكل لوجستية في ما يتعلق بالمراقبة الأمنية. كما أن طالبان التي وجدت في المخدرات مصدراً مربحاً للتمويل، سمحت لمهربي الهيروين بالعبور الآمن، وبالتالي ساهمت في زيادة المشاكل الأمنية. كما أن لديها صلة بأمراء الحرب المعارضين للحكومة الأفغانية. وتستغل طالبان أيضاً الفراغ السياسي الراهن في أفغانستان الذي يؤدي إلى شكاوى كثيرة من القيادة السياسية للبلاد الناجمة عن عدم مشاركة البشتون في الحكومة وإحباطهم نتيجة لذلك. وتواجه باكستان نفسها تهديداً أمنياً متزايداً، لأن الشبكات التي زرعتها طالبان والقاعدة تتضافر مع القبائل المحلية والمنظمات الجهادية الأخرى إضافة إلى المنظمات الإجرامية المتورطة في تهريب المخدرات، وترغب في كبح مثل هذه الأنشطة.

أدركت القاعدة هذه الميزة الاستراتيجية ورفعت جهودها للحصول على مجندين من السكان المحليين إضافة إلى قوات الأمن. وقد حققت نجاحاً كبيراً في هذا الصدد بسبب تنامي غضب السكان المحليين في المناطق الحدودية من الحكومة التي يرون أنها تدعم قمع الأنظمة والحركات الإسلامية الذي ينظمه الغرب الكافر. وأدى سقوط إصابات في صفوف المدنيين في بعض العمليات التي شنتها قوات الأمن الباكستانية في المنطقة إضافة إلى عمليات إيساف عبر الحدود الأفغانية إلى إدامة الأزمة.

(٤٤) إلى جانب الفاروق، هناك معسكرات تدريب شهيرة زعم أن القاعدة تديرها مثل معسكر خالدان وديرونتا القريب من جلال أباد، واشتهر أنه يقدم التدريب في صنع القنابل.

١ – الإسهام في الحرب على الإرهاب والتحديات المستقبلية

كانت باكستان كدولة على خط الجبهة نشيطة جداً في عمليات مكافحة الإرهاب بما في ذلك جمع المعلومات الاستخبارية وتبادل المعلومات. وتشارك في الوقت الحاضر في التعاون مع أكثر من ٥٠ بلداً. وتجري العمليات الاستخبارية أيضاً مع النظراء الأوروبيين والشرق الأوسطيين. ويمكن قياس مقدار المعلومات المعالجة والمعلومات الاستخبارية التي تشاركتها باكستان مع بلدان أخرى بعدد الطلبات اليومية المستلمة للحصول على معلومات قائمة على الاستخبارات، استناداً إلى بعض المصادر الرسمية. ويستلم ما بين ١٠ و١٥ طلباً تقريباً كل يوم. وبلغ مجموع الطلبات المستلمة حتى أغسطس ٢٠٠٧ نحو ٣٣٥٧٢ طلباً وبلغ عدد الإجراءات التي تمت بناء على هذه الطلبات ٣٣١٣٤ إجراء، في حين بلغت الإجراءات التي لا تزال قيد التنفيذ في ذلك الوقت ٤٣٨.

حققت باكستان بعض النجاح التكتيكي في الحرب على الإرهاب؛ فقد اعتقلت ٨٠٠ مواطناً أجنبياً منذ الانضمام إلى الحرب على الإرهاب. ينتمي أعلى عدد للأجانب المعتقلين إلى اليمن يليهم السعوديون (أكثر من ١٠٠)، فالصينيون فالإيغوريون فالمصريون فالليبيون فالفلسطينيون فالسودانيون فالسوريون فالأتراك فالأوزبك. وبلغ إجمالي عدد الغارات التي شنّت داخل باكستان (حتى أغسطس ٢٠٠٧) ٣٣٢ غارة، في حين بلغ العدد الإجمالي للمعتقلين بسبب الإرهاب ٨٢٨، سلّم منهم ٥٨٠ إلى بلدانهم. وبلغ عدد الأشخاص المفرج عنهم – نساء وأطفال بصورة رئيسية – ١٧٦، وبلغ عدد الذين يستجوبون في أثناء كتابة هذه السطور ٧٢.

نجحت أجهزة الاستخبارات الباكستانية نجاحاً كبيراً في الكشف عن بعض الشبكات الإرهابية والقبض عليها، بعضها لم يعلن عنه بسبب الطبيعة الحساسة للمعلومات. وتشمل هذه شبكة الجمرة الخبيثة في القاعدة في يوليو ٢٠٠٣، وشبكة الحريبة في سبتمبر ٢٠٠٣، والشبكة الأنغلو باكستانية في بريطانيا في نوفمبر ٢٠٠٤، وفصيل جند الله المسؤول عن الهجمات على قيادة القوات في كراتشي في يونيو ٢٠٠٤، وسواها. وجرى إحباط مخطط تفجير شركات الطيران في لندن بناء على معلومات قدمتها أجهزة الاستخبارات الباكستانية في أغسطس ٢٠٠٦. واكتُشف العديد من الشبكات الأخرى المرتبطة بالقادة الرئيسيين للقاعدة وناشطيها ما أدى إلى تفكيك صلات إرهابية مهمة. ومن الشبكات الكبيرة الأخرى أمجد فاروقي (قضية دانيال بيرل) وأبو الفرج وحسين البنا وحمزة ربيعة وشبكة الدعم الإعلامي لطالبان ومجموعات المفجرين الانتحاريين.

أدت العمليات المستندة إلى الاستخبارات إلى اعتقال قادة وناشطين رئيسيين في القاعدة داخل البلاد. ومن الاعتقالات الكبرى خالد شيخ محمد الذي ألقي القبض عليه في روالبندي عام ٢٠٠٣، وأبو الفرج الليبي عام ٢٠٠٥ في ماردان، ورمزي بن الشيبة عام ٢٠٠٢ في كراتشي، وأحمد خلفان الغيلاني في غوجرات في البنجاب الأوسط عام ٢٠٠٤، وأبو زبيدة عام ٢٠٠٢ في فيصل أباد. وإلى جانب هؤلاء، اعتقل وليد بن عطاش، ويعرف أيضاً باسم خالد أو توفيق بن عطاش، في كراتشي عام ٢٠٠٣. ويقال إنه أدى دوراً مركزياً في تفجيري شرقي إفريقيا عام ١٩٩٨ والهجوم على المدمرة الأمريكية كول. واعتقل أيضاً ناشطون أقل أهمية من القاعدة وأفضى ذلك إلى مزيد من المعلومات عن العمليات الكبرى التي يجري الإعداد لها[٤٥].

إلى جانب القاعدة، مثّل تمرّد طالبان المتجدّد مشكلة كبرى أخرى لباكستان. يبلغ العدد الإجمالي لمقاتلي طالبان المعتقلين في باكستان ٢٦٣، اعتقل ما يصل إلى ١٣٨ منهم عام ٢٠٠٥، و٨٨ عام ٢٠٠٦، و٣٧ عام ٢٠٠٧. وينتظر أن تطول العملية التي تستهدف طالبان، وهي عملية عسكرية تقودها الاستخبارات في المناطق القبلية. سلّم ١١٥ من بين المعتقلين الـ ٢٦٣ إلى أفغانستان، وأفرج عن ١٠٦ وبقي ٤٢ رهن الاعتقال. ومن كبار قادة طالبان الذين قتلوا في العمليات في باكستان الملا داد الله الذي قتل في ١٤ مارس ٢٠٠٧، وأكثر عثماني الذي قتل في أبريل ٢٠٠٧، وعبد الله محسود (شقيق بيت الله محسود) في ٢٤ يوليو ٢٠٠٧. وتتكوّن المجموعة الرئيسية المحيطة بالملا عمر من ٤٠ ـ ٥٠ شخصاً تؤلف القيادة المركزية لطالبان.

طالبان ليست مجرد منظمة إرهابية فحسب، بل هي مجموعة سياسية تشن تمرّداً لاستعادة موقعها السابق وتخوض نضالاً على السلطة مع الحكومة الأفغانية القائمة. وقد اتخذ كفاحها «لتحرير» أفغانستان من القوى الأجنبية نبرة إرهابية بسبب علاقاتها بالقاعدة والتكتيكات التي تستخدمها في أفغانستان. القاعدة لا يمكنها البقاء في أفغانستان دون طالبان قوية، ومن ثم فقد

(٤٥) اعتقل أبو الفرج الليبي في ماردان (الإقليم الحدودي الشمالي الغربي) في ٢ مايو ٢٠٠٥. وألقي القبض على رمزي بن الشيبة في كراتشي في ١١ سبتمبر ٢٠٠٢. وألقي القبض على أبي زبيدة في منزل آمن في فيصل أباد (البنجاب) في ٢٨ مارس ٢٠٠٢. واعتقل أحمد خلفان الغيلاني بعد معركة طويلة بالرشاشات مع قوات الأمن الباكستانية في غوجرات (البنجاب الأوسط) في ٢٥ يوليو ٢٠٠٤. واعتقل أبو مصعب السوري (مصطفي بن عبد القادر ست مريم ناصر) في كويتا (بلوشستان) في أواخر أكتوبر ٢٠٠٥. وثمة اعتقالات أخرى تشمل حسين بنا (٢٠٠٦)، عطا الله عليم نصير (باكستاني) وشريف المصري، وهو خبير متفجرات في القاعدة. واعتبر اعتقاله مهماً إذ تمكن عملاء الاستخبارات من الحصول على كثير من المعلومات الحيوية عنه.

تحالفت معها ودعمت حركتها لضمان بقائها. وعلى هذا النحو، تواجه طالبان في باكستان قوى الأمن المعادية التي تواجه أيضاً معارضة لوجودها وعملياتها من قبل المتشددين في مناطق القبائل.

يعتقد أن الوجود العربي في باكستان لا يضم القيادة العليا للقاعدة خلافاً للاعتقاد الغربي. وهو يتكون على الأرجح من قيادة الصف الثاني والثالث التي تنشط بمساعدة المتشددين في المنظمات المحلية. ونتيجة لذلك، نجد أن بعض المنظمات الإقليمية انضوت تحت مظلة القاعدة.

يستند معظم الدعم المالي لهذه المنظمات إلى الهبات التي تجمع محلياً ومن مصادر دولية وتوجّه عبر المنظمات الخيرية. ويأتي معظم هذه الأموال من الزكاة التي تسيء المنظمات الإرهابية استخدامها. وتجمع هذه الأموال من البنوك مباشرة في بعض الأحيان وعن طريق الحوالات في أحيان أخرى، ويأتي قسم كبير منها عن طريق ناقلين من الشرق الأوسط وأوروبا. من غير الصحيح القول بعدم ورود الأموال. ومن جهة أخرى، يعتقد أن طالبان تستخدم المخدرات لتمويل حركتها إلى جانب اللجوء إلى الخطف وطلب الفدية.

المزعج في الأمر هو قاعدة العمليات الأوسع التي تسيطر عليها القاعدة والمنظمات المماثلة. فلم تعد المنظمة قائمة ككيان مركزي متماسك في سعيها للبقاء بل اعتمدت اللامركزية في إجراء عملياتها من خلال مجموعات إقليمية صغيرة وجيدة التنظيم ولا تزال تخطط لعمليات دولية. وتسعى أيضاً إلى توسيع شبكتها الإرهابية بتعزيز تعاونها مع المنظمات الإرهابية الأخرى.

شملت العمليات المرتبطة بالقاعدة والمنفذة في باكستان استهداف قيادات الحكومة والمعارضة وأفراد الجيش والشرطة والأجانب، بمن فيهم الدبلوماسيون والعاملون في المشاريع. وكان الهدف الرئيسي من تدبير الهجمات الانتحارية التسبب بانعدام الاستقرار وانعدام الأمن ما يؤدي إلى تنفير الاستثمار الأجنبي وزعزعة استقرار النظام. ومن الأهداف الأخرى الأقليات الدينية، ولا سيما الطائفة المسيحية. وقد تكرّر نجاح الهجمات الانتحارية، إلى جانب تكتيكات أخرى مثل المتفجّرات المرتجلة، والخطف واحتجاز الرهائن، في أفغانستان والعراق. وثمة سبب للاعتقاد أن القاعدة تقدم مساعدة كبيرة في التخطيط والتدريب إلى طالبان والمنظمات الجهادية المحلية. وكذلك، تتولى القاعدة في معظم العمليات التي تنطوي على مواجهة عسكرية وأنشطة إرهابية التخطيط والتنسيق، وتعهد إلى قادة طالبان بالمسؤولية

عن تنفيذ العمليات. وقد لاحظت دراسة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن المتفجرات المرتجلة تستخدم كأحد «أكثر أسلحة 'المتمردين' فتكاً»، وأن استخدامها تضاعف من «٧٨٣ عام ٢٠٠٥ إلى ١٦٧٧ عام ٢٠٠٦». وتعلّم المتمرّدون أيضاً الجمع بين المتفجرات المرتجلة والمركبات الانتحارية مما يعزّز «قدرة الهجمات الفتاكة»(٤٦).

تكبدت القوات الباكستانية خسائر فادحة في عملياتها ضد طالبان وبعض القبائل الموالية لها التي تدعم المقاتلين الأجانب في وزيرستان حتى أغسطس ٢٠٠٧. وقد نفذت القوات المسلحة الباكستانية حتى الآن ٩٠ عملية رئيسية في المناطق القبلية وتكبدت إصابات كثيرة فيها. وتشمل الإصابات ما مجموعه ٦٠٢ قتيل ونحو ١٤٠٧ جريح. غير أن هذه الأرقام لا تشمل قوات الشرطة والقوات شبه العسكرية. ينتمي ٤٢٠ من القتلى إلى الجيش، و١٧٣ إلى القوات الحدودية، و٩ إلى الاستخبارات. وينتمي ١٠٥٥ من المصابين إلى القوات المسلحة، و٣٤٨ إلى القوات الحدودية، و٤ إلى الاستخبارات. ومع أن الإصابات التي تكبدتها القوات المسلحة تؤثر في معنويات القوات، فإن مواصلة الجهود تعكس حزم باكستان والتزامها(٤٧).

اعتمدت باكستان استراتيجية ثلاثية الشعب في مناطقها القبلية. وتشمل بعض أكثر التدابير فاعلية إرسال مزيد من القوات لملء الثغرات وتزويد الحدود بالرجال، والدوريات المشتركة بين القوات الحدودية والجيش وقوات الأمن المتواجدة، واستخدام المدفعية والأسلحة الثقيلة، ومنع التجول في الليل في المناطق القبلية ضمن مسافة ٣ كم من الحدود، وإكمال تسييج الحدود على طول ٢٠ كم من الحدود الباكستانية الأفغانية، وتعزيز التعاون مع قوات الائتلاف.

في ضوء تزايد نفوذ العناصر المتطرفة وتجاسرهم في الحزام القبلي ومقاطعة سوات في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي، اتخذت الحكومة الباكستانية بعض الإجراءات القوية ضد العناصر المعادية للدولة التي اعتادت مهاجمة الحكومة والجهاز الأمني وإرهاب المدنيين إلى جانب تخريب الممتلكات الحكومية والمدنية. ربما يواصل التطرف النمو في المناطق القبلية وشمال وزيرستان ما لم يتواصل الإجراء الحكومي القوي. كما يجب مشاركة القيادة السياسية

(٤٦) Hodes & Sedra, "The Search for Security In Post-Taliban Afghanistan," October 2007), p. 27.

(٤٧) أشارت الأرقام التي أعلن عنها في سبتمبر ٢٠٠٦ إلى مقتل ٦٣١ من قوات الأمن وجرح ١٥١٧.

المحلية في الحوار مع السكان القبليين المحليين من أجل إلجام نفوذ المجموعات المتطرفة. وبخلاف ذلك فإنه يمكن توقّع مزيد من الأعمال الانتقامية من القوات الحكومية مع استمرار العمليات العسكرية. وقد اتضح ذلك في سوات مؤخراً حين قطع المتطرفون رؤوس بعض عناصر قوات الأمن والمدنيين رداً على نشر ٢٥٠٠ عنصر من القوات شبه العسكرية لاحتواء المتطرفين واعتقال الملا فضل الله. ويعتقد أن طالبان والمجموعات المتطرفة المتحالفة معها قادرة على التجنيد من خارج المناطق القبلية. وقد ازداد استخدام الشبان والمراهقين في الهجمات الانتحارية ما يعكس التكتيك الذي يفضله المتطرفون ونجاحهم في التجنيد.

تحرص الحكومة على طرد المتطرفين والإرهابيين من المناطق القبلية في باكستان بالتعاون مع القبائل المحلية. ويمكن في شمال وزيرستان أيضاً محاكاة العملية العسكرية التي جرت في جنوب وزيرستان في أواخر مارس – أبريل ٢٠٠٧ حيث قتلت القبائل المحلية التي يدعمها الجيش أكثر من ٣٥٠ من الأوزبك وبعض العرب. وقد قلصت هذه العملية الناجحة قدرة الجهاديين الأجانب وأفادت في صرف انتباه قادة طالبان والقاعدة عن الهجمات في أفغانستان. وكان يؤمل أن تتمكن الحكومة من تحقيق الأمر في شمال وزيرستان لكن الاتفاق مع القبائل سقط في جنوب وزيرستان أيضاً. إن الهدف الرئيسي للعملية الأمنية هو طرد الأجانب من المناطق القبلية. ولتحقيق ذلك، على الحكومة إقناع القبائل المحلية بأن وجود الأجانب مضر بمصلحتهم وتهديد للدولة.

٢- المنظمات الطائفية والجهادية المحظورة

في ما يلي المنظمات الطائفية والمتطرفة التي حظرت في السنوات الأخيرة[٤٨]:

المنظمات التي حظرت في ١٢ يناير ٢٠٠٢:

أ - المنظمات الطائفية

١- فرسان الصحابة باكستان.

٢- تحريك الجعفرية باكستان.

٣- عسكر جانغوي باكستان.

(٤٨) مقابلة مع محلل أمني كبير وخبير في مكافحة الإرهاب، إسلام أباد، ٤ سبتمبر ٢٠٠٧. ولم تكشف هويته بناء على طلبه.

٤- فرسان محمد باكستان.

٥- تحريك نفاذ شريعة محمد.

ب - المنظمات الجهادية

١- جيش محمد.

٢- عسكر طيبة.

٣- حركة المجاهدين.

المنظمات التي حظرت في ١٥ و٢٠ نوفمبر ٢٠٠٣

ج - المنظمات الطائفية

١- الملة الإسلامية (فرسان الصحابة باكستان سابقاً).

٢- التحريك الإسلامي (تحريك الجعفرية باكستان سابقاً).

د - المنظمات الجهادية

١- خدام الإسلام (جيش محمد سابقاً).

٢- تحريك الفرقان.

٣- حزب التحرير.

٤- جمعية الأنصار (حركة المجاهدين سابقاً).

لا تزال تخضع للمراقبة: جماعة الدعوة

منظمات حظرت في ٩ أبريل ٢٠٠٦

جيش تحرير بلوشستان.

المنظمات الباكستانية الجهادية/ الإرهابية ذات الصلة المزعومة بالقاعدة:

١- حزب المجاهدين.

٢- حركة الأنصار، حركة المجاهدين سابقاً.

٣- جيش محمد.

٤- عسكر جانغوي.

٥- عسكر عمر.

٦- عسكر طيبة

٧- كتائب الإسلامبولي التابعة للقاعدة.

سابعاً: تعاون باكستان مع دول الخليج في مكافحة الإرهاب

بدأ تعاون باكستان الاستخباري مع دول الخليج في أثناء الحرب الأفغانية ضد الاحتلال السوفياتي وتزايد بمرور السنين. وتعاونت دول الخليج، منذ أيام الجهاد الأفغاني في الثمانينيات، بصورة رسمية وغير رسمية من أجل قضية المجاهدين. وقد عزز ذلك الروابط في مجال الأمن كما أظهرت الأحداث التي تكشفت فيما بعد. واكتسب التعاون هدفاً مختلفاً عقب ١١ سبتمبر، إذ أجبر هذا الحدث العديد من الدول على إعادة تقييم سياساتها وتوجيه اهتمامها نحو العناصر المتطرفة بداخلها.

يستند تعزز العلاقات بين باكستان ودول الخليج في مكافحة الإرهاب إلى تعاون الاستخبارات المستمر والعميق. وقد جرى التشديد على أهمية هذا العامل على جميع مستويات الاتصالات العالية بين القيادة السياسية والدفاعية لباكستان ودول الخليج على مر السنين.

كما وقعت اتفاقات أو مذكرات تفاهم في شأن مكافحة الإرهاب بين باكستان والإمارات العربية المتحدة واليمن، في حين لا يزال اتفاق مماثل مع المملكة العربية السعودية بحاجة إلى تصديق.

في ضوء خطورة التهديد الإرهابي، أصدر مجلس التعاون بياناً مشتركاً مع باكستان في أغسطس ٢٠٠٤ يدين الإرهاب ويعبر عن عزم دول مجلس التعاون على مكافحة الإرهاب بالاشتراك مع باكستان. وشدّد الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن العطية أيضاً على الحاجة إلى رفع التعاون في المجال الأمني.

تتسم علاقات باكستان مع المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب بالقوة منذ أيام الجهاد الأفغاني في الثمانينيات. وقد أعادت المملكة وباكستان التأكيد مرتين، في أثناء زيارتي الرئيس مشرف ثم رئيس الوزراء ظفر الله جميل إلى المملكة وفي أثناء زيارة ولي العهد

السعودي في ذلك الوقت، الأمير عبد الله، إلى باكستان في أكتوبر ٢٠٠٣، على التزامهما الحرب على الإرهاب بكل أنواعه ومظاهره. وصدر بيان مشترك في أثناء زيارة الأمير عبد الله عبّر عن القلق من الحملة المنسقة لوصف كل المسلمين بأنهم «متطرفون وإرهابيون» ووافق على الحاجة إلى نشر الصورة الحقيقية للإسلام في كل أنحاء العالم استناداً إلى مفهوم «الاعتدال المستنير».

اقترح وزير الداخلية الباكستاني وضع علاقات مكافحة الإرهاب بين البلدين في إطار مؤسسي وذلك في نوفمبر ٢٠٠٥. وورد في الاقتراح إنشاء لجنة مشتركة لمكافحة الإرهاب تتعامل أيضاً مع الجريمة المنظمة والرقابة على الهجرة وتهريب البشر، على أن يرئسها وكيلا وزارتي الداخلية. واقترح أن تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل لمراجعة تنفيذ القرارات المتخذة بصورة مشتركة. وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية السعودية رحبت بالاقتراح في ذلك الوقت، فإنه لم تطرأ أي نتيجة ملموسة.

أفيد في نوفمبر ٢٠٠٥ أن هناك بعض الاختلافات المتعلقة بقضايا مثل تبادل المسجونين والتدقيق في تمويل المجموعات الإرهابية، وتبين أنها توفر رادعاً للمملكة العربية السعودية. فقد كان استرداد كل المواطنين السعوديين، إذا اعتقلوا في باكستان لصلتهم بأنشطة إرهابية من دون التحقيق معهم من قبل الهيئات المحلية، قضية خلافية. واقترح الجانب الباكستاني إنشاء مجموعة تحقيق مشتركة للنظر في هذه القضايا.

في أثناء زيارة الملك عبد الله إلى باكستان كجزء من جولته الآسيوية التاريخية على خمسة بلدان آسيوية في فبراير ٢٠٠٦، كانت الحاجة إلى التعاون في مكافحة الإرهاب وغسل الأموال وتهريب المخدرات نقطة بارزة في المحادثات التي جرت في إسلام أباد. وقد شددت المملكة العربية السعودية وباكستان على الحاجة إلى بذل الجهود لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب كما دعا المؤتمر الدولي الخاص بالإرهاب الذي عقد في الرياض في فبراير ٢٠٠٥ وكما اقترح الملك عبد الله.

وكجزء من تزايد التعاون في مكافحة الإرهاب والأمن المرن، قررت باكستان والمملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٠٦ تركيب أجهزة حديثة على حدود كل منهما لتقوية الأمن من أجل القضاء على تهريب البشر والمخدرات والإرهاب. ونظر أيضاً في احتمال إجراء برامج تدريبية لقوات الأمن في ذلك الوقت.

عام ٢٠٠٧، كرر البلدان عزمهما وتعهدا ببذل جهود مشتركة لمحاربة الإرهاب. والمملكة العربية السعودية تقدر في الوقت نفسه جهود باكستان في مكافحة الإرهاب وتأمل أن تساعد الجهود المشتركة بين البلدين في الانتصار على الإرهاب الذي لا يمثل تهديداً إقليمياً فحسب بل عالمياً أيضاً. وفي اجتماع مع الملك عبد الله في يوليو ٢٠٠٧، قال مشرف: إن باكستان تقاتل الإرهاب والتطرف من أجل مصالحها الوطنية وتتعاون أيضاً وتتبادل الخبرات والمعلومات الاستخبارية مع البلدان الصديقة التي تواجه تحديات مماثلة. وفي اجتماع آخر في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧ في الرياض، اتفق الرئيس مشرف والملك عبد الله على زيادة تبادل المعلومات والاستخبارات لمواجهة التطرّف والإرهاب. واجتمع مشرف في هذا الإطار أيضاً مع ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز إلى جانب وزير الخارجية سعود الفيصل ورئيس الاستخبارات الأمير مقرن بن عبد العزيز. واتفق على ضرورة اتخاذ «تدابير مشتركة لمكافحة التطرف والإرهاب»[٤٩].

أدى عزم باكستان والإمارات العربية المتحدة على المشاركة في محاربة الإرهاب إلى توقيع اتفاق في شأن التعاون على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الجلسة الختامية للمجلس الوزاري الإماراتي الباكستاني المشترك المنعقد في ١١ – ١٢ يونيو ٢٠٠٧ في إسلام أباد. وجاء ذلك نتيجة عدة مناقشات واجتماعات بين قيادتي باكستان والإمارات في السنوات العديدة الماضية. ونظراً إلى أن الإرهاب يمثل تهديداً أمنياً كبيراً لكل البلدان الإقليمية، بما في ذلك باكستان ودول الخليج، فإن هذا التطور مرحب به. ويؤمل بعد توقيع الاتفاق أن يتمكن البلدان من رفع جهودهما في التبادل السريع والمنسق للمعلومات الاستخبارية والجهود التعاونية الأخرى.

وفي مسعى مماثل، جرى التركيز في أثناء زيارة الرئيس مشرف للإمارات العربية المتحدة وقطر عام ٢٠٠٥ على تحسين الجهود الاستخبارية المنسقة ضد الإرهاب. وفي يونيو ٢٠٠٦، بمناسبة زيارة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح باكستان، تعهد الزعيمان الكويتي والباكستاني مواصلة تطهير المجتمع الإسلامي من الإرهاب والتطرف.

وأعادت البحرين وباكستان التأكيد أيضاً أنهما حليفان في مكافحة الإرهاب. وكانت

(٤٩) *Dawn*, 21/11/2007.

مكافحة الإرهاب ووضع استراتيجية مشتركة فعالة لمحاربة التهديد محور المباحثات بين البلدين في أثناء زيارة رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة إلى باكستان عام ٢٠٠٥ وولي العهد والقائد الأعلى لقوات الدفاع البحرينية الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة عام ٢٠٠٦.

وثمة علاقة قوية جداً في مكافحة الإرهاب بين اليمن وباكستان. فقد قرر البلدان التعاون في محاربة الإرهاب والتطرف وبخاصة عقب ١١ سبتمبر وبذلا جهداً خاصاً للعمل معاً على نحو وثيق في هذا المجال.

الخلاصة

أصبح الإرهاب ظاهرة عالمية حين طور الإرهابيون طموحات استراتيجية. بالنسبة إلى باكستان، يأتي التهديد الأكبر لأمنها واستقرارها من المتطرفين الإسلاميين الناشئين داخل أراضيها الذين ازدادوا قوة بالتحالف مع طالبان والقاعدة. لكن يجب أن تدرك الدراسات أن الحل العسكري وحده لا يمكن أن يجلب الأمن، بل ربما يُذكي التطرف ويؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن. ولا ينتظر من تشديد عزل حزام القبائل وشعبه واستخدام القوة العسكرية إلا مفاقمة المشكلة. سيعرّض ذلك الشعب من دون قصد إلى نفوذ المتطرّفين الذين أصبحوا متمرّسين في اجتذاب العناصر الناقمة في المجتمع. لذا يقترح أن تتحاور الحكومة مع الشعب وتتعامل مع مشاكل الفقر والتعليم والعمل الأساسية في المناطق القبلية.

لكي تكون الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب فعالة، يجب أن تشمل حتماً، إلى جانب المساعي العسكرية، تدابير للتعامل مع الاغتراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأيديولوجي في العالم الإسلامي. ويجب أيضاً أن يأتي الحل من البلدان الإسلامية لمواجهة الهستيريا الواسعة الانتشار المعادية للغرب. فهناك الآن كراهية شديدة للغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، تتسبب في معارضة عنيدة لكل السياسات و/ أو العمليات الصادرة هناك.

اقترحت المملكة العربية السعودية إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب في مؤتمر خاص بمكافحة الإرهاب عقد في الرياض في فبراير ٢٠٠٥. ومع أن المبادرة جديرة بالثناء، فإنها لم تقلع كما كان منتظراً. ويرجع ذلك أساساً إلى أن الغرب لم يتقبل الفكرة. وعلى الرغم من أنه لم يرفض المبادرة تماماً، فإنه لم يقبل بها أيضاً. لكن ثمة احتمال لأن تعمل دول مجلس

التعاون لإقامة مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب بعد أن اتخذ قرار في هذا الشأن. ويمكن أن تؤدي باكستان دوراً مهماً في إنشاء مثل هذا المركز نظراً إلى خبراتها ونجاحاتها في مجال مكافحة الإرهاب. وسيزيد ذلك أيضاً درجة التعاون بين باكستان ودول مجلس التعاون في تبادل المعلومات الاستخبارية. وإلى جانب مكافحة الإرهاب، ثمة مجال مهم آخر للعمل التعاوني وهو الأمن المرن (Soft Security) ، ولا سيما مكافحة تهريب المخدرات والبشر. وتتعاون باكستان ودول مجلس التعاون بنجاح بالفعل في اعتراض الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات غير المشروعة إلى جانب اتخاذ تدابير لإنهاء تهريب البشر بين المنطقتين.

على ضوء وجود قوة عاملة وافدة باكستانية كبيرة في دول الخليج – يبلغ عددها ١,٧ مليون نسمة تقريباً – من الضروري الإبقاء على قنوات المعلومات المنتظمة مفتوحة بين أجهزة الاستخبارات في هذه الدول. وينطوي ذلك على المراقبة وتبادل المعلومات الاستخبارية إلى جانب الاحتفاظ بقاعدة بيانات عن الإرهابيين المشتبه بهم ومعارفهم وصلاتهم المحتملة. وهذه التدابير ضرورية لأن المنظمات الإرهابية تستطيع التغلغل بسهولة عبر الوافدين في دول الخليج واستغلالهم.

ثمة حاجة ملحة في باكستان لإظهار عدم تسامح الحكومة وجديتها في التعامل مع التطرف المتعصب الذي تحدى الدولة نفسها ضمناً. لا يمكن السماح للمنظمات المتطرفة التي شاركت في الهجمات على الدولة بمزيد من حرية التصرف. ولا ينتظر سوى أن تلجأ الحكومة إلى التكتيكات الأمنية القوية عقب الهجمات التي تشنها مجموعات تتزايد جسارتها. وفي حين تشدد الحكومة على عدم التسامح مع الأعمال التي يرتكبها الضالون، فإنها بحاجة إلى أن تنفض عنها فكرة اللامبالاة التي تعززت أساساً بعد الإجراءات التي اتخذتها في أثناء أزمة المسجد الأحمر والرد الذي تأخر في البداية على استيلاء المتشددين على سوات. ومع أنه لا يمكن كبح أعمال الإرهاب التي ترتكبها المجموعات الجهادية المقاتلة إلا إذا أظهرت الحكومة التزاماً أكيداً، فإن عليها أيضاً وضع جدول عمل طويل الأمد لتحقيق أهدافها. ويتطلب ذلك التضامن على جبهة القيادة السياسية – العسكرية. فلا يمكن أن تنجح أي عملية عسكرية ما لم يصحبها حوار.

لا يمكن استبعاد موقع باكستان كدولة مساهمة رئيسية في الحرب على الإرهاب أو التغاضي عن جهودها وتضحياتها. وقد أدت زيادة الضغط الأمريكي بسبب الإخفاقات

الكبيرة في العراق وأفغانستان إلى تراجع كبير في العلاقات بينهما. وأدت الإشارات المتضاربة والتهديدات المضمرة الصادرة عن واشنطن ضد النظام إلى سياسة وضعت على عجل يجرّب فيها كل تكتيك استخباري واستراتيجية عسكرية. كما أن الرأي السائد في الدوائر السياسية في واشنطن المحبذ للضربات الجوية والعمليات المباشرة ضد القاعدة في المناطق القبلية في باكستان أثار رد فعل سلبياً عنيفاً من الشعب إضافة إلى رد فعل قوي في الدوائر الحكومية. وهذا الأمر، مصحوباً بالتهديد بفرض عقوبات على باكستان من نوع عقوبات برسلر[٥٠] إذا لم تلبّ المطالب الأمريكية في مكافحة الإرهاب، مصمم لممارسة مزيد من الضغط على الحكومة[٥١].

وعلى الرغم من قبول دور باكستان في مكافحة الإرهاب وامتداحه على مضض بين الحين والآخر، فإن المعتاد إلقاء اللوم على البلد لأنه لا يفعل ما يكفي لمواجهة عمليات طالبان والقاعدة والدعم المقدم إليهما في الحزام القبلي على الحدود الأفغانية. تستطيع باكستان التعامل مع نقص الثقة القائم بينها وبين قوات الائتلاف في أفغانستان. كما أن على القوات بذل مساعٍ مشتركة للتعامل مع المشاكل التي تواجهها.

من المخاوف الأخرى في أوساط المسلمين النظر إلى الحرب على الإرهاب كحرب على الإسلام. وقد تضخم الاتجاه المتطرف في العالم الإسلامي أيضاً بسبب السياسات الغربية التي ينظر إليها على أنها تهمّش التيار السائد بين المسلمين. ويعتقد أن هناك شعوراً واسعاً بين المسلمين بأنهم ضحايا السياسات الغربية، ولا سيما الأمريكية، وأن دينهم مستهدف عن عمد. ولا يمكن عكس مثل هذه المفاهيم الخاطئة على المدى الطويل إلا بجهد جماعي في العالم الغربي يتميز بنهج معتدل تجاه العالم الإسلامي. ويمكن أن يسهم العالم الإسلامي، بما فيه باكستان ودول الخليج، جماعياً في تحقيق فهم أفضل للإسلام المعتدل ووضع جدول عمل شامل للتعامل مع قضايا التطرف.

من المرجح أن يكون القتال ضد الإرهاب كفاحاً طويل المدى، لكن من المهم تفحص الإنجازات التي تحققت حتى الآن. إن استمرار تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون بين باكستان والخليج يقدم مزيداً من المساعدة في مكافحة المشكلة إلى حد كبير كما أنه مهم جداً في الفوز بالمعركة ضد الإرهاب.

(٥٠) http://www.globalsecurity.org/wmd/library/news/pakistan/1992/920319.htm

(٥١) في ذلك الوقت في الأسبوع الأول من سبتمبر ٢٠٠٧.

الفصل السادس

أمن الخليج وباكستان في ضوء البرنامج النووي الإيراني

مقصود الحسن نوري

مقدمة

في العالم المعاصر، تجد عدة بلدان عقبات متزايدة تعترض طريقها في سعيها لاستغلال القدرة النووية من أجل الطاقة وغيرها من الجهود الإنتاجية الفرعية. فنظراً إلى أن الطاقة النووية تمثل جانباً مظلماً كسلاح من أسلحة الدمار الشامل، فإن حيازتها تصطدم بكثير من القوانين وشروط السلامة التي تجعل من الصعب على أي دولة جديدة أن تبرز كبلد نووي مسؤول. وفي مثل هذه الظروف ينظر الغرب بارتياب إلى الجهود الإيرانية لاستكشاف الطاقة النووية.

يحلل هذا الفصل احتمال امتلاك إيران أسلحة نووية وعواقبه الأمنية المرجّحة على باكستان ودول الخليج العربية. وفي ضوء الخلاف النووي الإيراني – الأمريكي، فإنها تتعامل مع نتائجه على جنوب آسيا والخليج والبلدان الإقليمية الأخرى؛ ويتناول أيضاً السعي الإيراني للحصول على القدرات النووية «السلمية» ومبررها المنطقي في إطار تأثيره في نظام الانتشار

النووي. أخيراً، يراجع الفصل التطورات الأخيرة ويقترح بعض المساعي التي يمكن أن تقوم بها باكستان لنزع فتيل الأزمة.

تتعرض إيران منذ سنوات لضغوط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتباعها برنامجاً نووياً «سرياً». ففي ١٣ سبتمبر ٢٠٠٣، أصدر الأعضاء الخمسة والثلاثون في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية موعداً نهائياً لكي توضح إيران بحلول ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ أنها لا تقوم بتطوير أسلحة نووية.

وبعد سنوات من الجدل، في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦، أقر مجلس الأمن الدولي عقوبات محدودة على إيران لوقف برنامجها للتخصيب النووي. وقد فرضت العقوبات قيوداً على نقل المواد النووية وانتقال الفنيين إلى ذلك البلد، إلى جانب قيود أخرى. وبموجب القرار المذكور، ينبغي لإيران أن تؤكد امتثالها خلال ٦٠ يوماً. رد الرئيس محمود أحمدي نجاد على فرض العقوبات بالقول إن إيران قوة نووية شاء العالم ذلك أم أبى[١]. كما أنه رفض قرار مجلس الأمن الدولي بوصفه «قطعة ورق ممزقة»[٢]. وفي ٢ أبريل ٢٠٠٦ أصدر نجاد إعلاناً مهماً بأن إيران أتقنت دورة الوقود النووي لتخصيب اليورانيوم؛ وكرر أن برنامجها النووي هو للأغراض السلمية ولا يرمي إلى صناعة أسلحة نووية. وفي تحدٍّ للتهديدات الغربية بفرض مزيد من العقوبات إذا لم توقف إيران برنامجها أكد نجاد أن «إيران وصلت إلى تقانة إنتاج الوقود النووي وأن حركة إيران على هذا المسار مثل حركة قطار في اتجاه واحد دون وجود إمكانية للتوقف أو للرجوع إلى الوراء أو قدرة على الفرملة»[٣]. وفي ضوء سجل إيران والملاحظات الأخيرة المشحونة، تواصل الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي الارتياب الشديد في شأن برنامجها النووي.

الخلفية

من نافلة القول أن إيران وريثة إحدى أعظم الحضارات التي حكمت أراضي واسعة في شرق إفريقيا والشرق الأوسط وأجزاء من جنوب أوروبا وشرقها وآسيا الوسطى وغرب

(١) انظر: *The News,* December 25/12/2006.

(٢) "Iran Says Nuclear Enrichment Work Has Not Stopped," *Daily Times*, 13/1/ 2007.

(٣) نقلاً عن: "No Brakes on Nuclear Plan: Iran," *Dawn*, 26/2/2007."

الهند. وتزخر سجلات الحوليات التاريخية بالحديث عن النفوذ الإمبراطوري لدارا وقورش الأكبر[٤]. وترجع جذور إيران الحديثة إلى فارس، وكل إيراني هو «فارسي» في قلبه، وهو ينظر إلى بلده في إطار «إيران الكبرى». بل إن الأراضي التي خضعت لسلسة من حكام الإمبراطورية الفارسية امتدت بين القوقاز ونهر السند ـ وهي منطقة تشمل أفغانستان والعراق وباكستان اليوم ـ حتى قبل أن يفتح الرومان العالم الغربي.

وفي التاريخ الحديث، اتُّخذ قرار إيران بأن تؤدي دوراً مسيطراً في الخليج قبل أن تعلن بريطانيا عن خطة انسحابها من شرق قناة السويس في يناير ١٩٦٨. وكانت إيران تفكر في هذه الخطوة بالفعل، وهو ما منحها ميزة في السعي لصياغة الأحداث في المنطقة. وفي نوفمبر ١٩٧٠، استعرضت القوة الضاربة للقوات المسلحة الإيرانية في تمرين عسكري في الممر المائي الخليجي. وقد أبرزت هذه المناورات أن إيران ستحظى بالقيادة في الخليج دون منازع بعد خروج البريطانيين. وفي وقت سابق في أبريل ١٩٦٨، قالت طهران: إنها «ستحتفظ بكل حقوقها في الخليج الفارسي» وإن جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى كانت تنتمي إلى إيران قبل أن تسقط في القرن التاسع عشر في أيدي المالكين الحاليين. ومن ثم فإن إيران تحتفظ بحقها في استخدام القوة لاستعادتها.

حين انسحب البريطانيون من الخليج في نوفمبر ١٩٧١، احتلت إيران جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الثلاث القاحلة على مقربة من مدخل مضيق هرمز الذي يبلغ اتساعه ٣١,٥ كم. وفي وقت لاحق، تدخّلت عسكرياً لمدة طويلة في عمان، في أثناء القتال ضد تمرّد ظفار (١٩٧٢ – ١٩٧٧).

خدمت سيطرة الشاه الراحل على الخليج في ذلك الوقت ثلاثة أهداف رئيسية: حماية نظامه من التخريب الداخلي، الذي ترعاه بصورة مباشرة أو غير مباشرة دول عربية معادية أو وكلاء للسوفيات؛ وضمان العبور الحر خلال مضيق هرمز وشط العرب؛ وحماية موارد النفط ومنشآته الموجودة على الشاطئ أو بعيداً عنه، من التهديدات العارضة أو المتعمدة[٥]. وكانت

(٤) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن الإمبراطوريات الفارسية، انظر:
http://www. crystalinks.com/persia.html

(٥) Maqsudul Hasan Nuri, "Iran's Regional Power Syndrome," *The News*, 24/1/ 2006.

محاولته إنشاء مجتمع المحيط الهندي ترمي إلى إخراج القوى الأجنبية من المنطقة.

لم يؤدِّ تحوّل إيران إلى جمهورية إسلامية بعد الإطاحة بالشاه إلى إحداث تغيير مهم في مفاهيمها كقوة إقليمية عن جيرانها والعالم وراءهم. وقد نظر إلى حرب الخليج الأولى ضد العراق في الكويت (١٩٩١ ـ ١٩٩٢) كمحاولة أمريكية لتوطيد موقعها في المنطقة. وطوال التسعينيات، كررت إيران الدعوة إلى انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، وهو ما يذكر بالسياسة السابقة بأن أمن منطقة الخليج يجب أن يكون امتيازاً مقتصراً على القوى الإقليمية فحسب.

وحين دعت الولايات المتحدة نفسها إلى المنطقة في مارس ٢٠٠٣، شعرت إيران بالارتياح للإطاحة بالنظامين اللذين كانت تعارضهما معارضة أيديولوجية قوية في ذلك الوقت: طالبان في أفغانستان وصدام حسين في العراق. غير أن القوات الأمريكية تحصّنت في هذين البلدين في السنوات الأربع الأخيرة أو نحو ذلك بحيث بدأت إيران تتوجّس ريبة.

العواقب والتأثيرات الإقليمية

إذا حصلت إيران على أسلحة نووية في المستقبل، فإنها ستؤثر في المشهد الأمني في جنوب آسيا، بما في ذلك باكستان وجنوب غرب آسيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وعلى الرغم من أن إيران تدعو نفسها بلداً من «الشرق الأدنى» لا «الشرق الأوسط»، فإن تأثير مثل هذه الحيازة سيتردّد صداه في المنطقة والعالم. وتبذل إيران جهوداً مضنية لطمأنة المجتمع الدولي بأنها لا ترغب في صناعة أسلحة نووية في المستقبل لكن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وباكستان والجيران العرب يقابلون إنكارها بارتياب عميق.

ثمة «حرب كلامية» فعلية في الوقت الحاضر بين الولايات المتحدة وإيران. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتهمان إيران بأنها خالفت أحكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم تبلغ عن أنشطتها النووية في السنوات الثماني عشرة الأخيرة إلى أن اكتُشفت، وكانت تطور سراً البنية التحتية لصنع الأسلحة النووية. ويتضافر احتمال الأسلحة النووية إلى جانب تصريحات الرئيس محمود أحمدي نجاد الملتهبة في إذكاء المخاوف في شأن مخططات الهيمنة الإيرانية. ولم تعد الولايات المتحدة تشعر بالقلق وحدها في شأن النيات الإيرانية، بل يشاركها القلق بلدان الاتحاد الأوروبي مؤخراً أيضاً، التي تتخوّف من أن قيام إيران بصناعة أسلحة نووية سيُزعزِع

استقرار المنطقة إلى حد كبير.

من جهة أخرى، تبرّر إيران حاجتها إلى القدرة النووية لتنويع مصادر الطاقة من أجل التنمية مثلما فعلت البلدان الأخرى. وتزعم أنها لا تصنع أي أسلحة نووية بل تسعى وراء الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ففي النهاية، تمنح معاهدة عدم الانتشار النووي كل البلدان حق التوصل إلى توليد الطاقة النووية، بما في ذلك التخصيب أو إعادة معالجة البلوتونيوم بموجب «تدابير وقائية» كافية.

تشعر إيران أنها مستهدفة ظلماً لأسباب سياسية. وتحتجّ بأنه إذا كانت كوريا الشمالية وباكستان والهند قد حصلت على أسلحة نووية دون توقيع معاهدة عدم الانتشار، فإنه ليس هناك أي مبرّر لمنعها من توليد الطاقة النووية السلمية.

غير أن النقاد ينظرون بارتياب إلى المبررات الإيرانية للطبيعة السلمية لبرنامجها. على سبيل المثال، يقال إنه نظراً إلى علاقات إيران العدائية مع الولايات المتحدة في الأعوام الثمانية والعشرين الماضية تقريباً، و«محاصرتها» بالقوات الأمريكية، فإن إيران تشعر بحافز قوي لبناء دفاعاتها التي تمثل الأسلحة النووية فيها أداة الردع المحوري. كما أن احتلال العراق وأفغانستان تجعل رغبة إيران في أن تصبح نووية أكثر إلحاحاً. إضافة إلى ذلك، فإن اكتساب تقانة دورة الوقود النووي يمثل رمزاً للوحدة والكبرياء الوطنية يبرع النظام في استغلاله.

لماذا تخشى الولاياتُ المتحدة إيرانَ النووية؟ على الرغم من أن إيران لم تتبع مساراً «توسعياً» صريحاً في سياستها منذ عدة سنوات، فربما يفسر هذا الارتياب طبيعة النظام الإسلامي، ودوره الإقليمي المفهوم، وعداءه لدولة إسرائيل. كما أن أزمة رهائن السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ وتفجير ثكنة المارينز في بيروت عام ١٩٨٣ وتفجير أبراج الخبر في المملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦، تحزّ عميقاً لدى الأمريكيين. وهناك بعض المزاعم عن وجود كوادر للقاعدة في الأراضي الإيرانية إلى جانب الدعم الإيراني للميليشيات الشيعية في العراق ولبنان.

وصفت الولايات المتحدة الأمريكية إيران وكوريا الشمالية بأنهما «دولتان مارقتان». اختارت كوريا الشمالية الخروج من نظام معاهدة عدم الانتشار، وامتلاك الأسلحة النووية، وينظر إليها كتهديد لجيرانها المباشرين. غير أن إيران من البلدان الموقعة معاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن أنها وقعت البروتوكول الإضافي. ومع ذلك صنفت في «محور الشر» لتحديها

السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط بمعارضة عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وتقديم الدعم المعنوي والمالي إلى بعض المجموعات المقاتلة الإسلامية.

وفي حين أن كوريا الشمالية دولة صغيرة وفقيرة ومعزولة، فإن إيران أكبر حجماً منها كثيراً وهي غنية بالموارد. على سبيل المثال، إيران هي ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك وثالث أكبر منتج للغاز. وترفض الولايات المتحدة التحدث معهما بصورة مباشرة واستخدمت بفاعلية إلى حد ما محادثات الأطراف الستة (في حالة كوريا الشمالية)، والأطراف الثلاثة الأوروبية دون نجاح (في حالة إيران) للتعامل مع النظامين «الصعبين».

غير أن هناك اختلافاً مهماً: كوريا الشمالية قوة نووية معلنة في حين أن إيران ليست كذلك. كما أن المخاطر على الولايات المتحدة أكبر في الشرق الأوسط مما هي عليه في شرق آسيا من حيث النفط والمحافظة على دولة إسرائيل.

يعد الخلاف النووي الأمريكي – الإيراني الراهن ونتائجه على المستقبل قضية حارقة. بعبارة أخرى، كيف يؤثر حصول إيران على ترسانة نووية في المنطقة؟

ينظر بعض المراقبين إلى القضية على أنها حتمية، نظراً إلى معضلة إيران الأمنية الفريدة والإحساس القوي بالقومية الفارسية في الدفاع عن «حقها غير القابل للتصرف» بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار بالحصول على التقانة النووية السلمية. وينظر آخرون، ولا سيما الولايات المتحدة وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي، إلى حصول إيران على الأسلحة النووية في الشرق الأوسط المتقلب على أنه تهديد للسلام والاستقرار.

ثمة مدرستان فكريتان في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. من جهة أخرى، يفترض أن تنتج الأسلحة النووية الانضباط والحكمة. والأمثلة النموذجية التي يستشهد بها غالباً هما القوتان النوويتان العظميان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في الحرب الباردة، على الرغم من وقوع بعض الأزمات الكبرى مثل أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢.

وترى وجهة النظر الثانية أن أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، يمكن أن تزيد الميل إلى المغامرة وركوب المخاطر. والمثال الكلاسيكي الذي يخطر على البال سياسات صدام حسين العدوانية بعد حصوله على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) حين

هاجم الكويت عام ١٩٩٠. وعلى هذا النحو في شبه القارة الهندية – الباكستانية، حيث استعرت أزمة كارغيل (مايو ـ يوليو ١٩٩٩) تحت المظلة النووية. ويعتقد أنه إذا تعرض النظام الإيراني لتهديد خطير، فقد توجه قيادته عدوانها المباشر إلى الأعداء الخارجيين أو تلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية في حالة اليأس من البقاء. وذلك بالطبع سيناريو رهيب، لكن نظراً إلى الطبيعة الأيديولوجية للنظام الإيراني وعداوته الشديدة لدولة إسرائيل اليهودية والولايات المتحدة، فإنه لا يمكن استبعاد ذلك الاحتمال تماماً. ومن نافلة القول أن الشرق الأوسط يعج بالمشاكل غير المحلولة، وأي إضافة لدول لديها أسلحة نووية ستضع مزيداً من الأصابع على الأزندة.

أولاً: الارتباط الأمني الباكستاني – الخليجي والأزمة الإيرانية

باكستان وإيران جارتان مسلمتان تقوم بينهما علاقة ودية وصلة تاريخية وثقافية. وتتابع باكستان الأزمة النووية الأمريكية – الإيرانية المتفاقمة باهتمام شديد. وبوجود القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق، فإن باكستان وبقية العالم الإسلامي يرغبون في نهاية مبكرة للأزمة المستمرة.

في مايو ٢٠٠٦، في أثناء حضور مؤتمر الدول الثماني في بالي، إندونيسيا، لاحظ رئيس وزراء باكستان شوكت عزيز أن المشكلة النووية الإيرانية «مشكلة معقدة جداً». وأضاف أنه يحق لإيران استخدام الطاقة النووية، لكن عليها ألا تصنع أسلحة نووية أو تنشرها في المنطقة[٦]. وقال في مايو ٢٠٠٦، «علينا بناء جسور التواصل... بطريقة هادئة، ونحن نقوم بمساعٍ حميدة لأننا نريد خفض درجة التوتر». وأضاف أن باكستان لا تقوم بالوساطة بأي حال من الأحوال[٧].

وفي أبريل، في الوقت الذي كان وزير الخارجية الباكستاني خورشيد محمود كسوري يعلّق على الأزمة الإيرانية، أبلغ الصحافيين بعد محادثات أجراها مع نظيره التركي عبد الله

(٦) نقلاً عن: "More Cooperation among D-8 Urged," *Dawn*, 13/5/2006.

(٧) متحدّثاً إلى وسائل الإعلام العالمية في المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بالشرق الأوسط في شرم الشيخ. APP, http://www.down.com/2006/05/21/topI.htm

غول أن «باكستان تعارض استخدام القوة... وأنه يجب إعطاء فرصة للدبلوماسية». وذكر أن باكستان دفعت بالفعل «ثمناً باهظاً» بسبب الحرب التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان المجاورة ولا تريد خلخلة الاستقرار على حدودها مع إيران(٨).

الموقف الرسمي الباكستاني ينادي بوجوب تسوية الخلاف الإيراني – الأمريكي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنه يقبل حق إيران القانوني بالتخصيب النووي للأغراض السلمية بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار. وفي حين ترغب باكستان في عدم استخدام القوة لتسوية النزاع، فإنها تعتقد أن على إيران، كعضو في المجتمع الدولي، أن تلتزم التزاماً تاماً بكل قرارات الأمم المتحدة. لكن في ظل هذا الموقف المتأزم، فإن دور باكستان محدود جداً ويقتصر على المناشدة بضبط النفس والحوار وتجنب أي استخدام للقوة العسكرية.

وفقاً لبعض المحللين، يمثل تحول إيران إلى قوة نووية مشكلة كبيرة لباكستان. فليس لباكستان أي نزاع مع إيران، والعلاقات بينهما ودية تقليدياً، مع أنها فترت إلى حد ما في أثناء سيطرة طالبان على أفغانستان (حيث كان البلدان يدعمان مجموعتين أفغانيتين متخاصمتين). مع ذلك عقب ٩/١١، تحسنت هذه العلاقات نوعاً ما بعد أن قررت باكستان إنهاء دعمها لنظام طالبان المخلوع.

تشعر باكستان، كغيرها من القوى النووية، بأنها مربكة بالانتشار النووي في جوارها المباشر وتراقب من كثب إذا كانت إيران النووية ستبقى على الوضع الراهن أو تعود إلى الوضع الذي كان قائماً سابقاً. وإذا ما قررت إيران اتباع أجندة راديكالية وتبرز كمنافس قوي في الخليج وأفغانستان وآسيا الوسطى، ستصبح العلاقات مع باكستان والبلدان الأخرى غير ودية. وسيُفسد احتمال وجود قوتين نوويتين في غرب آسيا الحسابات الأمريكية. وفي تلك الحالة، ستعاود صلات باكستان النووية المزعومة بإيران عن طريق عبد القدير خان في الظهور لممارسة ضغوط جديدة عليها. ومع أن باكستان اتخذت تدابير صارمة لضمان القيادة والسيطرة على أسلحتها النووية ومنع أي سرقة أو سوء استخدام، فإن هناك بعض المخاوف التي لا تزال قائمة في الغرب.

في مارس ٢٠٠٦، زار الرئيس بوش كابل ونيودلهي وإسلام أباد. وفي أثناء زياراته،

(٨) انظر: *Daily Times*, 21/4/2006.

ركّز على لوم إيران على برنامجها النووي غير المعلن. وكانت قد مورست بعض الضغوط على باكستان لدعم تحركات الولايات المتحدة ضد إيران ومراجعة مشروع خط أنابيب الغاز الإيراني ـ الباكستاني ـ الهندي.

أكدت باكستان أنها لن تقف إلى جانب أمريكا ضد جارتها المسلمة وأنها ستتخذ قراراً مستقلاً في شأن قضية خط الأنابيب وفقاً لمصالحها الوطنية، لكن لا يمكن تجاهل الحساسيات الأمريكية. فإذا قررت الولايات المتحدة أو إسرائيل شن ضربات عسكرية على المنشآت النووية الإيرانية في مرحلة ما قبل امتلاك الأسلحة النووية أو بعدها، قد يصعب على حكومة مشرف التعامل مع رد الفعل على المسرح الباكستاني.

وعلى غرار ذلك، لا تودُّ الهند وروسيا رؤية إيران دولة نووية؛ لأن ذلك سيحث على مزيد من الأسلحة النووية ويشجع على انتشارها. وفي حال تطور إيران إلى قوة نووية كاملة، ربما تتعرّض العلاقات الباكستانية ـ الأمريكية إلى مزيد من التوتر. فهناك بالفعل شكاوى تتردد في بعض دوائر السياسة الأمريكية عن عدم قيام باكستان بما يكفي في الحرب على الإرهاب في أفغانستان.

ثمة مخاوف في بعض الأوساط من أن إيران الثورية، المسلحة بترسانة نووية، ستكون أكثر ميلاً لدعم مجموعات راديكالية معينة، وهو ما يسهم في التشدد في المنطقة. وباكستان بلد متعدد الطوائف، تتسم فيه الطائفية بالحساسية. بل إن المملكة العربية السعودية وإيران دعمتا طوائف دينية مختلفة في باكستان في العقود الماضية، وهو ما أدى إلى حدوث نزاعات طائفية في البلد.

وهكذا فإن من مصلحة باكستان أن ينزع فتيل الأزمة الإيرانية ـ الأمريكية في أسرع ما يمكن. وهي تأمل بأن تلين إيران موقفها المتصلب تجاه الولايات المتحدة، وأن تحترم الولايات المتحدة، على نحو ذلك، سيادة إيران وتلبي مطالبها المشروعة بالحصول على الطاقة النووية. كما أن باكستان ترى بأن السياسة القائمة على الإفراط في الأيديولوجيا أو المواجهة ليست في مصلحة الولايات المتحدة أو إيران أو باكستان. وقد شرعت باكستان منذ عام ١٩٩٩ في سياسة «الاعتدال المتنوّر».

لا شك في أن الجماهير في العالم الإسلامي ومعظم الباكستانيين سيشعرون بالسعادة لدخول إيران النادي النووي، كما فعلوا حين دخلته باكستان. لكن تحول إيران إلى دولة نووية

ينطوي على مشاكل كثيرة على المدى البعيد. فالحصول على الأسلحة النووية أمر، لكن التحول إلى قوة نووية مسؤولة وناضجة ذات مبدأ متماسك أمر آخر. كما يلزم وقت للتوصل إلى علاقات ناجحة مع الجيران النوويين. وهذا التحول صعب ومحفوف بالمخاطر، إذ قد تستغرق إيران وقتاً للتكيف مع العيش مع إسرائيل والولايات المتحدة بعد أن تصبح نووية. مع ذلك، إذا كان الحصول على أسلحة نووية ينتج مزيداً من المسؤولية والرصانة في إيران، فستتغير وجهات نظر الجهات الخارجية نحوها. ويستند ذلك إلى الافتراض بأن إيران بعد الحصول على أسلحة نووية قد تطمئن في شأن أمنها الوطني بسبب التوازن الجديد للقوة في المنطقة.

نظراً إلى النزاعات المزمنة في الشرق الأوسط وغياب أي تدبير لبناء الثقة، يخشى أن يزداد احتمال استخدام الأسلحة النووية، على الرغم من أن ذلك ليس محتوماً. فسيتعين على إيران التفكير جدياً في شأن مرحلة ما بعد امتلاك الأسلحة النووية. وفي حال حدوث أي أعمال عدائية في ممر الخليج المائي، وهو شريان رئيسي للنفط، تستطيع إيران إغلاق الممر مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في سعر النفط. وسيضر ذلك كثيراً باقتصادات البلدان المجاورة. كما أنه في حال حدوث ضربات عسكرية للمنشآت النووية في أصفهان وبوشهر، فستنتشر التأثيرات البيئية الضارة بسهولة إلى باكستان وما وراءها. وثمة خوف من هرب السكان من المناطق المعرضة للهجوم إلى أراضي إيران الداخلية وعبور الحدود إلى مناطق داخل باكستان وأفغانستان. وعقب انتشار الأعمال العدائية إلى دول الخليج، قد يعود الوافدون الباكستانيون في منطقة الخليج إلى باكستان. وستصبح المنطقة في وضع ميؤوس منه تنموياً وسيعاني أي استثمار أجنبي المشكلات، بما في ذلك مشروع خط أنابيب الغاز الإيراني ـ الباكستاني ـ الهندي.

لن تسبب الأسلحة النووية الإيرانية أي تهديد مباشر لباكستان في الظاهر، وليس هناك مفهوم عام لدى باكستان، لا تشاركها فيه دول الخليج بالضرورة، بأن إيران لن تستخدم الأسلحة النووية ضد أي من جيرانها العرب أو الخليجيين. لكن وفق سيناريو الضربات العسكرية التي تشنها إسرائيل أو الولايات المتحدة على إيران، سيكون للأمر تأثير معاكس في باكستان كبلد مجاور.

في ٢٥ فبراير، استضافت باكستان مؤتمر وزراء خارجية البلدان العربية السبعة «ذات التفكير المتماثل» والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في إسلام أباد. ردت إيران ببعض

المخاوف من أن يكون هذا الاجتماع قد التأم بطلب رسمي من الولايات المتحدة لـ «عزلها». لذا اضطر الرئيس مشرف إلى إجراء مكالمة هاتفية بالرئيس الإيراني لـ «تبديد مخاوفه»[٩].

كيف سيكون أداء الصلات الأمنية الباكستانية ـ الخليجية في ضوء الخلاف النووي الأمريكي ـ الإيراني إذا أصبحت إيران تمتلك أسلحة نووية؟ باكستان، على غرار إيران، بلد خليجي من حيث إنها بلد بحري مجاور لعُمان العربية، العضو في مجلس التعاون الخليجي. ولأكبر إقليم باكستاني غربي، بلوشستان، روابط ثقافية وتاريخية مع عمان. وتتمتع باكستان بعلاقات تاريخية وثقافية واقتصادية قوية مع كل دول مجلس التعاون. والمنطقتان كيانان جغرافيان متكافلان تربط بينهما علاقات ترجع إلى فترة الحكم الاستعماري البريطاني. وعلى الرغم من أن بريطانيا قررت التخلي عن ممتلكاتها الاستعمارية شرق قناة السويس عام ١٩٦٧، فإن المنطقة كانت جزءاً من منظمة الشرق الأوسط الدفاعية، التي أفضت لاحقاً إلى منظمة المعاهدة المركزية (السنتو)، وهو تحالف عسكري مناهض للشيوعية في الحرب الباردة.

إن منطقتي جنوب آسيا والخليج «نظامان فرعيان مخترقان» في النظام العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. وفي أثناء الحرب الباردة، كانت باكستان وإيران ودول مجلس التعاون الحالية منحازة إلى الولايات المتحدة. وكانت إيران والمملكة العربية السعودية تجسدان السياسة الأمريكية «ذات الركنين»، حين كان ينظر إلى كليهما ويدعمان بمنزلة «ركيزتين للاستقرار» في الشرق الأوسط العربي.

حين أصبح جنوب آسيا نووياً عام ١٩٩٨، شعرت دول الخليج بتأثير ذلك أيضاً. في ذلك الوقت، انتقد المجتمع الدولي امتلاك شبه القارة أسلحة نووية. واعتقاداً بأن ذلك قد يكون اتجاهاً مزعزعاً للاستقرار في المنطقة وما وراءها، انتشرت المشاعر المعادية للأسلحة النووية وعبّرت عنها إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. وتعرّضت باكستان الإسلامية، المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطالبان في ذلك الوقت، لمراقبة كبيرة، وإدانة وفرضت عليها الولايات المتحدة عقوبات محدودة. في المقابل فإن الهند الديمقراطية بوصفها البلد الأكبر، على الرغم من كل حدوده، لقيت نظرة رفق كشريك مربح في التجارة والأعمال.

(٩) Qudssia Akhlaque, "Musharraf Acts to Allay Iranian Concern," *Dawn*, 9/3/2007.

مثلت العداوة المستمرة بين الهند وباكستان معضلة لدول الخليج. على سبيل المثال، حين وقعت الأزمة العسكرية التي استمرت عشرة أشهر بين الهند وباكستان (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢)، وشملت أكبر تعبئة للقوات في تاريخهما، نظرت معظم دول مجلس التعاون بقلق إلى الوضع؛ فقد خشي أن يتحول التوتر الشديد بسبب كشمير إلى حرب نووية. وكان من المحرج سياسياً للعديد من دول الخليج أن تقف علناً إلى جانب أحد الطرفين في النزاع بين الخصمين الجنوب آسيويين اللذين تربطها بهما علاقات اقتصادية وسياسية طيبة. ولو تفاقم التوتر إلى نزاع مفتوح، لما بقيت الجاليتان الوافدتان الكبيرتان بمنأى من المشاعر القومية العدائية – ولضعف الانسجام الداخلي للدول الأعضاء في مجلس التعاون نتيجة لذلك. وفي ذلك الوقت أيضاً أحدثت بعض التصريحات المتطرفة التي أطلقها قادة الهند وباكستان باستخدام الأسلحة النووية أحدهما ضد الآخر خوفاً شديداً. ففي حالة الحرب في جنوب آسيا، يمكن أن تتأثر منطقة الخليج أيضاً بالإشعاعات النووية بسهولة. لكن الأزمة حلت ودياً بوساطة أمريكية وتنفّست المنطقة الصعداء.

يتساءل بعض دول الخليج الصغيرة إذا كانت باكستان راغبة في توسيع الردع النووي الاستراتيجي ليشملها، إذا ما أصبحت إيران تمتلك أسلحة نووية، أو قادرة على ذلك. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه حين هددت الولايات المتحدة عقب ٩/١١ بالخيار الصريح بين أن تكون «معنا أو ضدنا»، اضطرت باكستان إلى إجراء تغيير سريع في سياستها، شاعت تسميته بالانعطاف إلى الاتجاه المعاكس. وجاء هذا الانعطاف بناء على التهديد بأن تتخذ الولايات المتحدة إجراء عقابياً ضد باكستان بسبب اعترافها السابق بنظام طالبان في أفغانستان (إلى جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) ودعمها لذلك النظام الديني.

في السنوات الست الماضية، خضعت باكستان لضغوط متزايدة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وقوات الناتو لأنّها «لا تقوم بما يكفي» في الحرب على الإرهاب الدولي كحليف رئيسي من خارج حلف الناتو و«شريك استراتيجي» للولايات المتحدة. وكان عليها أن تقوم بإجراء في مناطقها القبلية المدارة فدرالياً، فنشرت نحو ١٠٠ ألف عسكري وتكبدت نحو ٨٠٠ قتيل في العمليات ضد العناصر القبلية المتمردة والمنتمية إلى طالبان.

١ - مسألة عبد القدير خان

ثمة تهمة أخرى تثار ضد باكستان وهي الدور الذي أداه عالمها النووي عبد القدير خان في «ترويج» الانتشار النووي في بعض البلدان الإسلامية. في الثمانينيات، توتّرت العلاقات بين باكستان وإيران بسبب ثورة الخميني. ويبدو أن الاتفاق مع إيران تم عام ١٩٨٧. وبوصف خان «أبا القنبلة النووية»، فإن بعض الحكومات والجهات الغربية تسعى لاستجوابه بتهم «التهريب النووي».

لم يكن الرئيس مشرف، الذي أصبح رئيساً لأركان الجيش في أكتوبر ١٩٩٨، على علم بأنشطة عبد القدير خان، إذ إن الحكومات السابقة منحته تفويضاً مطلقاً لتعزيز البرنامج النووي الباكستاني السري[١٠]. وعلى مر السنين، بدأ عبد القدير خان يسيء استخدام الثقة التي عهدت إليه بالانغماس في الفساد وتقديم أجندته الشخصية على المصلحة الوطنية بإساءة استخدام «حرية التصرف» التي حصل عليها بطريقة «غير مسؤولة وطائشة»[١١].

في أواسط عام ٢٠٠٣، حين أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعمال التفتيش في المنشآت النووية الإيرانية اكتشفت تلوثاً نووياً على مستويات عالية في منشآتها النووية. فأذكى ذلك الشكوك وأكد أعمال «نقل التقانة النووية غير المشروعة» إلى إيران منذ عام ١٩٨٧ وإلى «الشبكة السرية لنقل التقانة في كل أنحاء العالم» من قاعدته في دبي[١٢]. ويبدو أن تعامل عبد القدير خان لم يتم بطلب من قيادة ضياء الحق بل آخرين من وراء ظهره[١٣].

في سبتمبر ٢٠٠٣، في نيويورك، قدم مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية السابق جورج تنيت إلى الرئيس مشرف دليلاً لا يمكن دحضه على أن عبد القدير خان «يدير حلقة دولية من المهربين النوويين»[١٤]، وأنه باع مخططات مسروقة عن تصميم جهاز طرد مركزي إلى

(١٠) غير أن النقاش الداخلي في بعض الدوائر يدور حول ما إذا كانت أنشطته معروفة لدى السلطات العسكرية.

(١١) انظر:
Pervez Musharraf, *In the Line of Fire: A Memoir* (London: Simon and Schuster, 2006), p. 286.

(١٢) Ibid., p. 291.

(١٣) "AQ Khan's Fatal Deal with Iran," *Daily Times*, 4/5/2007.

(١٤) George Tenet, cited in: "Tenet Showed Nuclear Blueprints to Musharraf," *Dawn*, 1/5/ 2007.

إيران وباع تصميم P-2 إلى العديد من البلدان، ومنها ليبيا[١٥]. ويُفترض أيضاً أن يكون خان قد اقترح على الإيرانيين أن يلوموا مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا ما اكتشفوا تلوثاً نووياً في أثناء أعمال التفتيش التي يجرونها[١٦]. وحثهم أيضاً على تجنب ذكر اسمه بل تسمية أشخاص متوفين، إذا ما أجريت تحقيقات، وشجع إيران على التخلي عن معاهدة عدم الانتشار مقابل الوعد بمزيد من المساعدة[١٧].

على الرغم من أن دور خان في «بيع القنبلة» مبالغ فيه غالباً في الدوائر الدولية، فإن العالم المزعوم، وفقاً للرئيس مشرف، «لم يكن سوى اختصاصي بالمعادن مسؤول عن حلقة واحدة في سلسلة التطوير. لكنه تمكن من جعل نفسه ألبرت أينشتاين وج. روبرت أوبنهايمر في شخص واحد»[١٨]. مع ذلك يأسف مشرف لأن الحكومات السابقة أهملت أنشطة خان ويعترف بعد وقوع الحدث بأنه تبين أن هذا الإهمال «غلطة فاحشة»[١٩].

برّر خان لاحقاً قراره بالقول: إنه كان يخدم بلده والقضية الإسلامية ويساعد على تحويل الضغط عن باكستان لأنها الدولة النووية الإسلامية الوحيدة. لكن هذه التبريرات تبدو جوفاء لأن دوافعه تشابكت بصورة متزايدة مع اعتبارات غير مهنية. وكما جاء في افتتاحية لصحيفة Daily Times، فإن خان «نشر التقانة النووية كرجل مجنون ولم يفكر كثيراً ببلده حين كان يكدّس الثروة الشخصية. وسرعان ما اكتُشفت صفقته مع إيران إلى جانب تعاملات أخرى مع بلدان أخرى...»[٢٠].

وهكذا بعد تسلم التقارير عن أنشطته المريبة، تصرف الرئيس مشرف بسرعة ووضعه تحت الإقامة الجبرية لإساءة استخدام منصبه للمصلحة الشخصية والفساد المالي. ونتيجة لذلك، طلب منه الاعتذار علناً على التلفزيون أمام الأمة الباكستانية. ومنذ ذلك الوقت، بذلت باكستان كل جهد لتشديد أمنها النووي عن طريق تقوية سلطة القيادة النووية وضمان

(١٥) Ibid.

(١٦) Musharraf, *In the Line of Fire*: *A Memoir*, p. 294.

(١٧) Ibid.

(١٨) Ibid., p. 292.

(١٩) Ibid., p. 294.

(٢٠) Cited in: *Daily Times*, "AQ Khan's Fatal Deal with Iran."

أن تبقى أسلحتها النووية تحت القيادة والسيطرة الصارمة، وعدم وقوعها في أيدي أي مجموعة إسلامية راديكالية، أو استخدامها عرَضاً.

في وقت سابق في الثمانينيات والتسعينيات، انتُقِدت باكستان على نطاق واسع لصنع «قنبلة إسلامية». وأطلق اتهام بأن العديد من البلدان الخليجية والعربية تدعم البرنامج مالياً. وعلى الرغم من أن باكستان استفادت من المعونة الاقتصادية التي قدمتها بعض دول الخليج، ومنها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فإن سعيها إلى تجهيز نفسها بأسلحة نووية قد تم إلى حد كبير من خلال براعة علمائها وسعة حيلتهم، وبخاصة عبد القدير خان الذي كرّم في ذلك الوقت بتسميته «أبا القنبلة النووية».

لضمان عدم الانتشار، قررت الحكومة الباكستانية إنشاء السلطة الوطنية للرقابة على الصادرات، التي تعمل بمنزلة القسم الاستراتيجي للرقابة على الصادرات في وزارة الخارجية. وجاء ذلك متابعة لإجراء الرقابة على صادرات السلع والتقانة والمواد والمعدات عام ٢٠٠٤ (٢١).

إن سياسة باكستان المعلنة في ظل نظام مشرف هي الالتزام الصارم بعدم الانتشار النووي وتجنب تقديم أي مساعدة نووية إلى البلدان الأخرى. وفي أثناء السبعينيات والثمانينيات، كان يوجد برامج للتدريب والمساعدة العسكرية بين باكستان ودول الخليج. وتلتزم باكستان بالوفاء بكل الاتفاقات والبروتوكولات التي وقعت حتى الآن.

على أي حال، تحافظ الولايات المتحدة على وجود قوي في الخليج، وبوصفها قوة عظمى ذات مصالح استراتيجية، فهي تعمل كضامن لأمن حلفائها الخليجيين العرب. وتأتي المناورات العسكرية الأمريكية الأخيرة التي اشتملت على نشر حاملتي طائرات ومجموعات قتال أخرى في الخليج العربي كجزء من استراتيجية الردع لأي عدوان إيراني.

لم يفاتح أي بلد خليجي باكستان بصورة رسمية حتى الآن في ما يتعلق بالتقانة النووية لتوليد الطاقة السلمية. ويفكر العديد منها بالفعل في إنشاء برامج نووية سلمية لتلبية حاجاته من الطاقة. وقد ازدادت هذه الرغبة بعد اعتراف رئيس الوزراء الإسرائيلي في ديسمبر ٢٠٠٦ بأن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية.

(٢١) Qudssia Akhlaque, "Authority Set Up to Ensure Non-proliferation," *Dawn*, 1/5/ 2007.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع خط الأنابيب الإيراني ـ الباكستاني ـ الهندي توقف بسبب استمرار الخلاف النووي الأمريكي ـ الإيراني. وتحرص الحكومات الثلاث على بناء خطوط أنابيب بمفردها، في حين ينتظر أن تواجه منطقة جنوب آسيا، وهي منطقة تعاني نقصاً في الطاقة، استهلاكاً كبيراً للطاقة في العقد التالي أو نحو ذلك. وقد توصلت الولايات المتحدة مع الهند، بوصفها «قوة نووية مسؤولة» إلى اتفاق نووي مدني في يوليو ٢٠٠٥. غير أن إيران تحرص مؤخراً على بدء خط الأنابيب مع باكستان حتى إذا كان يوجد تحفظات لدى الهند.

مع أن باكستان وبلدان الخليج العربية مستاءة من الخطط النووية الإيرانية فإنها لا تؤيّد حرباً في المنطقة. في المقابل، تشعر هذه البلدان بالقلق من السياسات الأمريكية العدوانية والعنيدة، وبخاصة التأثيرات السلبية لاحتلال العراق وأفغانستان. ولا شك في أن خطابات أحمدي نجاد النارية تثير المخاوف من احتمال ظهور «هلال شيعي»، غير أن خطاباته تبدو موجهة نحو جمهوره الداخلي. كما أن موقفه المتشدد يتعرض مؤخراً للانتقاد من بعض العناصر البراغماتية/ الإصلاحية، بمن فيهم القائد الأعلى.

أظهر اعتقال ١٥ بحاراً بريطانياً في مارس ٢٠٠٧ من شط العرب، وإطلاق سراحهم في أبريل، بعض الرصانة والنضج الإيرانيين. فقد كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تتلهفان للحصول على فرصة لضرب إيران وتكرار دراما رهائن السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ـ١٩٨٠، لكنهما فوجئتا بالاعتدال الذي أبدته إيران. وأوهن ذلك أي خطط للغزو – في الوقت الحالي على الأقل. وقد أشار غاري سيك، وهو محلل أمريكي في شؤون الشرق الأوسط، مؤخراً إلى أن الحرب الأمريكية في العراق هي من وجهة نظر إيران «هدية ذات أبعاد لا مثيل لها»[٢٢]. كما اعترف روبرت غيتس، قبل أن يصبح وزيراً للدفاع في إدارة بوش، بأن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح «لينة» إذا أجريت مفاوضات أمريكية ـ إيرانية الآن[٢٣].

تبدو «اللحظة» الأمريكية لمهاجمة إيران عابرة وأن احتمالات الحوار آخذة في التحسن، على الرغم من استمرار التهديدات الدورية. كما أن المصاعب في العراق وأفغانستان، ودخول رئاسة بوش مرحلة البطة العرجاء، والتهديدات الإيرانية بالانتقام القوي في الخليج وسواه

(٢٢) Cited in: Amb (Retd) Tariq Fatemi, "Iran's Show of Maturity," *Dawn*, 14/4/ 2007.

(٢٣) Ibid.

تجعل الولايات المتحدة حذرة من المواجهة، على الرغم من عدم إمكان استبعادها تماماً بوجود بعض المحافظين الجدد في إدارة بوش. وفي غضون ذلك، تواصل إيران برنامجها للتخصيب النووي باجتهاد.

كانت مبادرة باكستان ومؤتمر الرياض في مارس ٢٠٠٣ يرميان إلى التعامل مع التوترات المتصاعدة في منطقة الخليج. غير أن باكستان تواجه، كقوة نووية، ضغطاً دولياً قوياً بسبب برنامجها النووي، وتحيطها حدود مضطربة في الغرب (أفغانستان) وتلاحقها مصاعب داخلية ملحة، الأمر الذي ربما لا يسمح لها باتخاذ موقف مستقل. حين فجرت باكستان القنبلة النووية، انتقدها الغرب بشدة. ومع ذلك كان دافعها النووي أمنياً أساساً، وبعد أن أصبحت باكستان والهند بلدين نوويين، لبثتا بعض الوقت للتوصل إلى قليل من الاستقرار النووي. وربما يؤدي بلوغ إيران مكانة نووية إلى بعض الاستقرار في المنطقة كموازن للترسانة النووية الإسرائيلية، على الرغم من أن ذلك لا يمكن قوله بيقين في ضوء القيادة الأيديولوجية القوية في إيران وعداوتها لدولة إسرائيل اليهودية.

بعد انقسام باكستان عام ١٩٧١، بذل رئيس الوزراء في ذلك الوقت ذو الفقار علي بوتو جهوداً خاصة لتنشيط علاقاتها بالعالم الإسلامي، وبخاصة دول الخليج العربية. كانت تلك فترة قدمت فيها المعونة المالية لاستعادة اقتصادها الذي دمرته الحرب. كما افتتحت استثمارات في مجالي التجارة والأعمال وبدأت هجرة العمالة الوافدة إلى الخليج. وربما كانت المعونة الاقتصادية فعالة في برنامجها النووي. وفي السبعينيات والثمانينيات، دخلت باكستان في عدد من اتفاقات التعاون العسكرية مع العديد من دول الخليج واستمرت حتى أواخر الثمانينيات تقريباً.

اليوم قلّص الوجود الأمريكي المسيطر هذه الروابط إلى حد كبير. ومنذ ٩/١١ اتبعت باكستان سياسة عدم الانحياز إلى أي جانب في الخلافات بين البلدان المسلمة. وشوهدت هذه السياسة الحيادية في الواقع أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ وحرب الخليج الأولى ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

أسمى بعض المحللين الغربيين القوات الباكستانية «كوبيي الشرق الأوسط»، لكنها دعمت في الغالب الوضع الراهن وقدمت الدعم إلى الأنظمة القائمة، خلافاً للكوبيين الذين دعموا الأنظمة الماركسية واتبعوا أيديولوجية اشتراكية ثورية. ومن الخلافات الأخرى أن

الكوبيين كانوا يعدون «وكلاء» السوفيات في المنطقة، لكن الحضور الباكستاني قام على مبدأ عدم الانحياز إلى أي جانب في حال نشوب حرب بين الدول الإسلامية.

تواجه باكستان حالياً، كدولة تمتلك أسلحة نووية، مشاكلها الخاصة وهي غير قادرة على تقديم أي مساعدة نووية أو عسكرية إلى الدول الخليجية العربية. على سبيل المثال، لا تزال باكستان تعاني اقتصاداً هشاً وتواجه تحديات داخلية هائلة؛ كما أنها تحارب تمرداً في المنطقة القبلية الشمالية الغربية وبلوشستان وعلى طول الحدود الباكستانية ـ الأفغانية. ونظراً إلى الوجود الأمريكي ـ البريطاني الكبير والفعال في منطقة الخليج منذ التسعينيات للتعامل مع المخاوف الأمنية للحلفاء الخليجيين العرب، فإن الدور الأمني الباكستاني مكبوح جداً.

مع ذلك تواصل باكستان تلبية اتفاقاتها السابقة مع الحلفاء الخليجيين العرب. وعند الحاجة، يمكن استخدام قواتها المسلحة في بعض النقاط العقدية في وظائف أمنية أو غير عسكرية مماثلة بعد الاتفاقات الجديدة. وفي مرحلة ما بعد الولايات المتحدة في العراق، قد تكون باكستان راغبة في المشاركة في قوات حفظ السلام إذا كان هناك أي احتمال لاتفاق منظمة المؤتمر الإسلامي على قوة مكونة من البلدان الإسلامية.

وفي هذه الآونة، ترغب باكستان في أن تقنع دول مجلس التعاون، وبخاصة المملكة العربية السعودية، ودول من خارج المنطقة، مثل مصر والأردن وتركيا، الولايات المتحدة في ولوج نوع من التسوية المتفاوض عليها مع إيران في شأن المشكلة النووية. ومثلما تساهم منطقة جنوب آسيا المستقرة في أمن الخليج، فإن الخليج المستقر يسهم في الأمن في جنوب آسيا[٢٤].

٢- الهند

دخلت الهند وإيران في «تعاون استراتيجي» محدود في فترة ما قبل ٩/١١ [٢٥] استند

(٢٤) انظر:

Maqsudul Hasan Nuri, "Nuclearization of South Asia and Its Impact on the Gulf," *IPRI Journal,* (Islamabad Policy Research Institute), vol. 3, no.1 (Winter 2003), pp. 77-98.

(٢٥) للاطلاع على التفاصيل انظر:

Maqsudul Hasan Nuri, "India and Iran: Emerging Strategic Cooperation?" *IPRI Journal* (Islamabad Policy Research Institute), vol. 3, no. 2 (Summer 2003), pp. 49-68.

إلى مجاملات معينة. وبعد ذلك طلبت الهند من كوريا الشمالية وإيران عدم متابعة برنامجيهما للأسلحة النووية. ومن المثير للاهتمام أن الهند لا ترى تشابهاً بين برنامجها النووي وبرنامجي إيران وكوريا الشمالية، إذ وفقاً لرؤيتها، هي قوة ذرية لم توقع معاهدة عدم الانتشار، في حين أن إيران وكوريا الشمالية صممتا أو تصممان برنامجيهما للأسلحة النووية كعضوين في معاهدة عدم الانتشار [انسحبت منها كوريا الشمالية عام ٢٠٠٦ بالطبع].

تشعر الهند في الواقع ببعض «الانزعاج الاستراتيجي» إذا ما أصبحت إيران دولة تمتلك أسلحة نووية. فالهند تنظر إلى نفسها «كشريك استراتيجي» للولايات المتحدة و«حصن» ضد التطرف الإسلامي، لذا فهي تعد إيران النووية تهديداً محتملاً وتنفر من رؤية قوة نووية أخرى بجوارها؛ لذلك هي صوتت ضد إيران في بعض اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة النووية.

تتمتع الهند حالياً بـ«علاقة استراتيجية» مع الولايات المتحدة، ومن ثم فهي تتجنب الوقوف إلى جانب إيران. كما أنها تخشى تعرّض مصالحها في آسيا الوسطى والخليج للخطر إذا ما أصبحت إيران نووية. وفي الوقت نفسه، لن ترغب الهند في بروز إيران النووية في المنطقة نظراً إلى الارتباطات الهندية ـ الإسرائيلية.

لا عجب أن تفتر حماسة الهند إلى خط أنابيب الغاز الإيراني ـ الباكستاني ـ الهندي منذ توقيع الاتفاق النووي الأمريكي ـ الهندي عام ٢٠٠٥. ومع ذلك يشعر العديد من المراقبين أن الهند تفضل الإبقاء على خياراتها مفتوحة نظراً إلى حاجتها الماسة إلى الطاقة. وقد قال رئيس الوزراء مانموهان سنغ، في سياق حديثه عن اتفاق الطاقة النووية المدنية الهندي ـ الأمريكي، إن الهند تريد المحافظة على «استقلاليتها الاستراتيجية» بأي ثمن، وإنها لن تقبل أي شروط في الاتفاق يمكن أن تتدخل في سياستها في شأن إيران. وأضاف أن الهند لن تتخلى عن حقوقها لإجراء تجارب نووية في المستقبل(٢٦). وهي تتفاوض على سبيل المثال على اتفاق مع إيران لتزويدها بخمسة ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة ٢٥ عاماً ابتداء من عام ٢٠٠٩ (٢٧). وقد كتب مؤخراً بعض الشيوخ الأمريكيين رسالة إلى رئيس الوزراء الهندي لإنهاء اتفاق النفط والغاز مع إيران(٢٨).

(٢٦) "US Can't Stop Indian N-tests, Dictate Foreign Policy: Singh," *Dawn*, 19/12/2006.

(٢٧) "Indian Energy Deals with Iran Not a Problem: US," *Daw*n, 21/3/2007.

(٢٨) "Indian Lawmakers Hit Back at US Threat over Iran Ties," *Daily Times*, 5/5/2007.

يكمن وراء التناقض الهندي الظاهري خيار الهند بإعادة بدء المحادثات مع إيران في وقت مناسب، إذا تراجع الضغط الأمريكي، أو حدث تغير في الإدارة الأمريكية. ويعتقد بعض المحللين أن «الأحكام التكميلية» الملحقة بالاتفاق الهندي ـ الأمريكي التي تنص على أن «تكبح» الهند برنامج الأسلحة النووية الإيراني غير مهمة لأنها «مجرد أحكام إيحائية وليست ملزمة»[٢٩].

لا تريد الهند في الواقع أن تصبح إيران مسلحة نووياً؛ لأن ذلك يحد فضاءها الاستراتيجي في الخليج وآسيا الوسطى. وعلى غرار باكستان، للهند مصلحة اقتصادية كبرى في العالم العربي في التجارة، والاستثمارات، والاعتماد على النفط، ووجود جالية وافدة كبيرة. لذا من مصلحة الهند بقاء الوجود الأمريكي في المنطقة لموازنة الصين وإيران. كما أن التسلح النووي الإيراني يمكن أن يحدث مشاكل داخلية في الهند، إذ إنها تضم طائفة شيعية كبيرة تغدو أكثر إصراراً.

من المفارقة أن الهند على الرغم من مكانتها المعلنة ذاتياً بأنها «قوة عظمى»، فإنها ترددت في أداء أي دور ذي مغزى في المأزق النووي الأمريكي ـ الإيراني باستثناء إصدار بلاغات مبتذلة، أو ربما قررت أن تبقى غير ملتزمة. ومن المناسب أن تقيّم «شراكاتها النووية الاستراتيجية» مع الولايات المتحدة بأنها أكثر أهمية حالياً من الوقوف إلى جانب إيران «المعزولة».

٣- التأثير في الخليج والشرق الأوسط

توجد جذور الخصومة العربية ـ الإيرانية في التاريخ، وقد بقيت كامنة على الرغم من أن الولايات المتحدة عدت إيران والمملكة العربية السعودية بمنزلة «ركيزتين» في «سياسة الاحتواء» في الحرب الباردة. وعقب الثورة الإسلامية، دعت إيران بحماسة إلى الإطاحة ببعض الأنظمة غير الشيعية التي تدعمها الولايات المتحدة في العالم العربي. غير أن النموذج الإيراني لم يكن له سوى صدى صغير بين المسلمين بسبب الانقسام السني ـ الشيعي. كما أنه لم يكن هناك أي جاذبية للتطرف الإيراني بين الاقتصادات العربية الغنية بالنفط في المنطقة.

في أوائل الثمانينيات، هاجم العراق إيران. وتبع ذلك حرب طاحنة دقت إسفيناً بين العرب والإيرانيين. وقد طرأت فترة قصيرة في عهد نظام خاتمي الإصلاحي حين انفتحت

(٢٩) انظر:

Brigadier (Retd) Naim A. Salik as cited in: Anwar Iqbal, "Bush to Receive India Nuclear–fuel Supply Bill Tomorrow," *Dawn*, 10/12/2006.

إيران على العالم العربي، لكن هذه العملية انعكست بانتخاب الرئيس المتشدد أحمدي نجاد في أغسطس ٢٠٠٥.

لا تشعر البلدان العربية بالارتياح لأن تصبح إيران قوة نووية، لكنها في الوقت نفسه لا تشارك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في وجهات نظرها التهويلية. وتريد أن تعلن الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية تحرم إسرائيل أسلحتها النووية أيضاً. لكن العرب الذين يدركون أنه ليس هناك احتمال أن تتمكن الولايات المتحدة من نزع سلاح إسرائيل يميلون إلى اتخاذ موقف حذر وقدري في بعض الأحيان.

تعلم الدول العربية أن إيران لن تستخدم الأسلحة النووية ضدها، لأن الأهداف الرئيسية للأخيرة هي الولايات المتحدة وإسرائيل؛ إلى جانب أنها تتمتع بالفعل بحماية المظلة النووية الأمريكية. غير أن الضغوط يمكن أن تتصاعد إذا ما فرضت عقوبات على إيران أو إذا واجهت ضربات عسكرية جراحية. فمعظم دول الخليج لديها تجارة مربحة مع إيران وستعاني إذا ما أغلق الخليج أمام الحركة البحرية. ومن ثم فإنها تعتمد على الولايات المتحدة للتعامل مع إيران في كبح برنامجها للأسلحة النووية وتأمل ألا تتصاعد التوترات إلى حريق مدمّر.

في وقت سابق، كانت بلدان عربية مثل المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا تتردد في التعبير بصراحة عن مخاوفها في شأن إيران التي توشك أن تصبح نووية. بل إن بعضها، مثل مصر وسوريا وليبيا، أدارت ظهرها لاختيارها برامج الأسلحة النووية بسبب نقص المصادر أو بالإقناع عن طريق المعونة أو خوفاً من انتقام القوى الكبرى. ومن بين ٢٢ عضواً في الجامعة العربية، تحتفظ سوريا ولبنان باتصالات قوية مع إيران. واليوم تتاجر بعض البلدان العربية مع إسرائيل عبر بلد ثالث. لكن تبقى معارضة دولة إسرائيل قوية على المستوى الشعبي. ونظراً إلى الطبيعة التاريخية للعلاقات الإيرانية ـ العربية والحرب العراقية ـ الإيرانية الطويلة المنهكة، فإن الشكوك والتوترات تبقى كامنة.

أنشئ مجلس التعاون الخليجي الذي يضم كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان، في الثمانينيات كحصن للدول الخليجية الصغيرة في وجه «مخططات الهيمنة» الإيرانية المتصورة. يوجد شعور قوي في منطقة الخليج والشرق الأوسط بعواقب الحرب الأمريكية العراقية والاحتلال العسكري. وقد أثار احتمال

أن تصبح إيران نووية، إلى جانب اعتراف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت غير المقصود في ديسمبر ٢٠٠٦ بأن إسرائيل تمتلك قنابل نووية، المخاوف بين جيران إيران العرب. والواقع أن جيران إيران العرب يعرفون أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية. وتدعم دول مجلس التعاون على العموم سياسة «زيادة» القوات الأمريكية وتشعر بالاطمئنان للانتشار البحري الأمريكي في الخليج. غير أنها تخشى من أن يؤدي أي فشل للولايات المتحدة في العراق إلى دفعها إلى توسيع الحرب خارج حدود العراق، ما يؤدي إلى مهاجمة إيران.

عقد مجلس التعاون قمة في ديسمبر ٢٠٠٦ قرر فيها القادة إنشاء برنامج للطاقة النووية «لأغراض سلمية»[٣٠]. ولاحظ الأمين العام لمجلس التعاون أن القرار جاء «في الوقت المناسب»[٣١]. ولهذا التصريح علاقة بالتطورات التي حدثت في يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٦ في لبنان والعراق، وكان تذكيراً لإدارة بوش بعدم تجاهل الحلفاء الخليجيين في «التعامل» مع إيران. ولتهدئة المخاوف، اقترحت إيران ترتيبات «تشارك نووي» مع جيرانها الخليجيين، لكن ثمة انعدام للثقة بين العرب والإيرانيين بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية، والتدخل الإيراني المزعوم منذ عام ٢٠٠٣ في العراق ولبنان.

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب وتونس عن نيتها تطوير التقانة النووية المدنية، من أجل معامل تحلية مياه البحر في الظاهر[٣٢].

في جنوب آسيا المجاورة، قدم الاتفاق النووي المدني الأمريكي الهندي في يوليو ٢٠٠٥ ذريعة لبلدان مثل إيران، وأفزع باكستان. وقد تشعر إيران الآن بأن برنامجها النووي مبرر أخلاقياً وقانونياً. مع ذلك، قد يستغرق برنامج الأسلحة النووية الإيراني سنوات لكي يكتمل، إذ إنها بحاجة إلى تقانة متقدمة وموارد بشرية فنية. وتعتقد بعض المؤسسات الاستشارية الأمريكية أن إيران ربما لا تتمكن من صنع أسلحة نووية قبل عام ٢٠١٥ [٣٣].

(٣٠) Andrew Hammond, "Arabs Signal Intent to Equal a Nuclear Iran," *Dawn*, 15/12/2006.

(٣١) Ibid.

(٣٢) Ibid.

(٣٣) Richard Falk, "Israel, Iran, and the Future of Middle East," Press info, # 232, March 28, 2006, available at: http://www.transnational.org/SAJT/pressinf/2006/pi237_Iran_ME_Falk.html

الآن، بعد أن فرضت الأمم المتحدة عقوبات على إيران ووضعتها تحت المراقبة الشديدة، ثمة مخاوف من أن يدفعها ذلك بقوة إلى متابعة برنامجها للأسلحة النووية تحت غطاء مدني. لقد لطّفت روسيا والصين قرار مجلس الأمن الدولي في ديسمبر ٢٠٠٦ كثيراً. وقد فرضت في مارس ٢٠٠٧ مجموعة أخرى من العقوبات التي تضع قيوداً على التعاملات التجارية والاقتصادية والعسكرية مع العالم الخارجي. وتشعر باكستان بعدم الارتياح لهذه العقوبات لأنها تحد من احتمالات التعامل الاقتصادي مع إيران في المستقبل.

في السنوات الثلاث الأخيرة، خضعت إيران لضغوط مكثفة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن برنامجها المزعوم للأسلحة النووية. وقد نجحت دبلوماسيتها إلى حد ما في إحداث انقسام بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتغيير رأي العالم والحصول على دعم روسيا والصين اللتين تعدان المعنيتين الرئيسيتين في تطوير الطاقة في ذلك البلد.

على الرغم من تكرار التأكيدات الإيرانية في شأن «الطبيعة السلمية» لبرنامجها النووي، فإن العديد من المراقبين، بمن فيهم الباكستانيون، لا يزالون مرتابين من نياتها الحقيقية، مع أنها وقّعت معاهدة عدم الانتشار وتحتاج إلى مصادر بديلة للطاقة. على سبيل المثال، يُخشى من أن تخلق إيران، بمواردها الوفيرة من الطاقة (النفط والغاز) وحجم سكانها الكبير الذي يبلغ ٧٠ مليون نسمة تقريباً، وأيديولوجيتها، تهديداً خطيراً في المنطقة إذا ما تجهّزت بأسلحة نووية. وقد عمدت القيادة الإيرانية مؤخراً إلى تهديد إسرائيل «بالفناء» بمسحها من الخريطة والتشكيك في صحة المحرقة. ويفترض أن لديها طموحات بأن تصبح قوة مهيمنة إقليميا على طراز إيران الشاه.

مع ذلك يشعر العديد من الباكستانيين بأن مسعى إيران للحصول على أسلحة نووية قد يكون قائماً على مبرّر منطقي، على الرغم من عدم الترحيب بهذا الاحتمال. على سبيل المثال، يواجه النظام الإسلامي معضلة أمنية كدولة محاصرة تحيط بها القوات الأمريكية، وتواجهها إسرائيل التي تمتلك أسلحة نووية، واحتلال العراق وأفغانستان، وتهدد بـ«تغير النظام» بوصفها إحدى دول «محور الشر»، وتقيدها عقوبات ديسمبر ٢٠٠٦. وقلة من البلدان العربية تنظر اليوم إلى الترسانة النووية الإسرائيلية كتهديد مماثل لتهديد السلاح النووي الإيراني.

وترى إسرائيل بدورها أن إيران المزودة بأسلحة نووية هي التهديد الوحيد القوي في العالم الإسلامي. وهكذا فإن دول مجلس التعاون، إضافة إلى جيران إيران مثل تركيا وباكستان، تواجه معضلة كبرى. كما تظهر تناقضاً ظاهرياً في انتقادهم الولايات المتحدة وإيران على «إضعاف» الأمن الإقليمي وتستهجن عدم وجود اتصالات بينهما.

يعتقد بعض المحللين أن الأسلحة النووية الإسرائيلية كانت مفيدة في إنشاء شبه «توازن قوى» في الخليج بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٨ حين عدت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية وإيران «ركيزتين» في سياستها الأمنية في المنطقة. وفي أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية تحالفت دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة ودعمت العراق كثقل موازن لإيران الثورية. وفي التسعينيات، مالت نحو إيران الإصلاحية، حين وقعت الأخيرة عدداً من الاتفاقات في شأن المحافظة على الأمن وكبح تهريب المخدرات والأسلحة. لكن مجلس التعاون يخشى منذ عام ٢٠٠٣ فقدان العراق كـ«ثقل موازن» لإيران كما أظهر بروز قوة الأخيرة في سعيها للحصول على ترسانة نووية. كما أنها قلقة من ظهور «الهلال الشيعي»[٣٤] في المنطقة تحت القيادة الإيرانية.

إن خيارات دول مجلس التعاون محدودة: تجاهل تصاعد القوة الإيرانية، أو قبول الحماية الأمريكية، أو اختيار الحصول على أسلحة نووية من أجل بقائها الوطني[٣٥]. كما أنها تخشى وقوع صراع وشيك بين الولايات المتحدة، «ضامن أمنها»، وإيران، أكبر جيرانها وأقواها. وتشعر بالقلق من أنه إذا وقعت الحرب، النزاع الإقليمي الرابع منذ الثمانينيات، فقد تجبرهم الولايات المتحدة على التحالف معها ضد إيران. وبالنسبة إلى دول مجلس التعاون، ستتأثر التجارة والأعمال والاستثمارات مع إيران تأثراً شديداً إذا ما أغلق مضيق هرمز عقب أي اندلاع للأعمال العدائية. وفي حال تزوُّد إيران بأسلحة نووية، تخشى دول المجلس الوقوع تحت هيمنتها. وعلى أي حال، فهي لا تستطيع أن تفعل الكثير لإثناء الولايات المتحدة أو إيران عن اتباع مسار عسكري باستثناء المناشدة لإجراء حوار والتسوية السلمية للمنازعات. وتحاول باكستان بدورها باستمرار إقناع صناع السياسة الأمريكية بعدم اتباع الخيار العسكري ضد إيران.

---

(٣٤) انظر على سبيل المثال:

Uzi Rabi, "'The Shi'i Crescent'- Iranian Dream or Arab Nightmare?," Iran-Pulse - Updates and Overviews on Iranian Current Affairs, The Center for Iranian Studies, Tel Aviv University, August 2, 2006.

(٣٥) Ibid., p. 22 .

في قمة مجلس التعاون التي عقدت في الرياض في ديسمبر ٢٠٠٦، طلبت دول مجلس التعاون من إيران أن «تفعل المزيد» لإظهار أنها لا تحاول الحصول على قنبلة نووية وإنقاذ المنطقة من حرب أخرى. وهي تخشى التأثيرات البيئية الضارة لأي ضربات عسكرية ضد مفاعل بوشهر النووي الإيراني وتدفق اللاجئين الناتج من ذلك. إضافة إلى ذلك، تستطيع إيران النووية أن تطرح تحديات أمام «روحها الجماعية المسالمة» وتحالفها مع الولايات المتحدة(٣٦).

في السنوات الثلاث الماضية منذ أن أصبحت أنشطة إيران النووية مكشوفة، حافظ العديد من دول مجلس التعاون على التكتم الملحوظ. وفي مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي الذي انعقد عام ٢٠٠٥، ساندت مصر إيران في تحويل الانتباه عن نفسها بالتركيز على قضية إسرائيل. لم يكن التكتّم بسبب قلة الاهتمام بل لاعتبارات براغماتية. فالاحتجاج العلني على إيران يمكن أن يثير معاداة «قوة إقليمية» من دون القدرة على تغيير سلوكها، في حين أن عدم الاحتجاج يعني الدعم الضمني للسياسات الإسرائيلية، وذلك أمر محظور في العالم الإسلامي(٣٧).

تحدث الأمين العام لمجلس التعاون عبد الرحمن العطية في الدوحة في أواخر نوفمبر ٢٠٠٥ عن دور حلف الناتو في أمن الخليج فوصف الطموحات النووية الإيرانية بأنها «تهديد مباشر» لأمن دول الخليج وحلف الناتو. وفي ٥ أبريل ٢٠٠٦، أنكر الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودية، أن تكون المناورات العسكرية الإيرانية «تهديداً» لدول الخليج وعبر عن رغبته في زيارة طهران. وأضاف أن انتشار الأسلحة النووية يسبب تهديداً بالفعل، لكنه لاحظ أنه لا يكفي وقف الآخرين [إيران] في الشرق الأوسط بل يجب التعامل مع السلاح النووي الإسرائيلي بدلاً من ذلك(٣٨). وذكر أيضاً أن من غير المحتم أن تستخدم إيران أسلحتها ضد جيرانها العرب(٣٩).

إذا أصبحت إيران دولة نووية في مرحلة ما، يمكن أن تزداد مخاوف دول الخليج العربية

(٣٦) "GCC Seeks Assurance from Iran on N-arms," *Dawn*, 7/5/2006.

(٣٧) انظر:
Emily B. Landau, "Taking a Stand on Nuclear Iran: Voices from the Persian Gulf," Tel Aviv Notes, Jaffee Center for Strategic Studies, no. 157, 16/1/2006, p. 1.

(٣٨) Saudi FM Plays Down War Games," *Daily Times*, 6/4/2006".

(٣٩) Ibid.

إضافة إلى جيران إيران الشرقيين، تبعاً لكيفية إدارة سياساتها الخارجية. فلا يزال لإيران خلاف غير محلول على الأراضي مع بعض جيرانها الخليجيين، مثل الإمارات العربية المتحدة، في شأن الجزر الثلاث في الخليج التي لم تستطع حسم قضيتها على مر السنين.

إن عدم الثقة بين إيران والعرب مزمن؛ وإذا ما حصلت إيران على أسلحة نووية فقد يدفع ذلك المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا إلى الحصول على أسلحة نووية أيضاً[٤٠].

هل تزداد بلدان مجلس التعاون قرباً من الولايات المتحدة إذا ما أصبحت إيران تمتلك أسلحة نووية؟ يبدو أن مجلس التعاون قد فقد بالفعل «ثقلاً موازناً» في وجه إيران بهزيمة العراق. وإذا ما قوي النظام الموالي للشيعة في العراق، فسيثير ذلك مخاوف جديدة في العالم العربي. وأضاف إعدام صدام حسين المريب في أواخر ديسمبر ٢٠٠٦ المزيد من المشاعر الطائفية في العالم الإسلامي. كما أن الجوالي العربية الشيعية قد تعيد المطالبة بحقوقها في البحرين وشرق المملكة العربية السعودية والكويت وأماكن أخرى في المنطقة.

يبدو أن إيران مستفيدة سياسياً من التطورات الإقليمية، بظهور دعوات جديدة للديمقراطية في البحرين والكويت وعمان، وصعود حماس. ربما تستطيع الولايات المتحدة مواجهة التهديدات الإيرانية بزيادة المعونة العسكرية والاقتصادية وقبول بعض هذه الدول في منظمة التجارة العالمية.

يبدو أن الولايات المتحدة ستبقى لأغراض عملية منهمكة عسكرياً في المنطقة في المستقبل المنظور. فمعظم الدول الخليجية العربية الصغيرة تعتمد في الأمن على الولايات المتحدة وبريطانيا. وإذا ما أصبحت إيران دولة نووية، فستكون أول من يشعر بالموجات الصدمية. وقد لاحظ أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد أن على القادة الإيرانيين أن يتحلوا بالحكمة وألا يحصلوا على قنبلة نووية؛ لأن ذلك سيغرق الشرق الأوسط في نزاع جديد[٤١].

---

(٤٠) انظر مثلاً:
Jalil Roshandal, "The Mideast Runs after Atoms; Can It Avoid Weapons?," *Daily Times,* 23/3/2007.

(٤١) "'Use Your Heads', Kuwait Emir Tells Iran," Interview to *The Time* as reported in *Daily Times*, 8/2/2007.

٤- المجموعات الإسلامية الراديكالية

إذا أصبحت إيران دولة نووية في ظل النظام الإسلامي الحالي، فثمة مخاوف من أن تتجرأ على تقديم مزيد من الدعم العلني إلى المجموعات الراديكالية المعادية لإسرائيل، مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي وبعض المتشددين الشيعة في العراق. وينطبق الأمر نفسه على باكستان حيث تنشط القوى الإسلامية وتتحدى سلطة الدولة على الرغم من سياسات البلد «المعتدلة المتنورة». وقد أصبحت التفجيرات الانتحارية شائعة في السنتين الأخيرتين.

تعارض المجموعات الإسلامية التي تدعمها إيران عملية السلام في الشرق الأوسط. وتستطيع إيران تحت غطاء المظلة النووية التي حصلت عليها حديثاً أن تطلق مزيداً من المبادرات للحصول على مكاسب أحادية. فإيران تخشى التجارب الديمقراطية الجارية في العراق وأفغانستان [على الرغم من عدم نجاحها] وتأثيرها المعدي في نظامها الديني السلطوي. غير أن فرص أن انتقال التقانة النووية إلى المجموعات المسلحة، كما يروّج المحللون الغربيون والإسرائيليون غالباً، تبدو بعيدة. ويظهر تاريخ الدول النووية أنها تميل إلى حراسة مقدراتها النووية بعد أن تتجاوز نقطة اللاعودة النووية. بل إن ذلك قد يجعل الدول أكثر رصانة في بعض الأحيان. كما أن أي نقل غير مسؤول يمكن أن يستدعي إدانة عالمية وانتقاماً حاداً. ثم إنه ليس هناك ضمانة ألا تنقلب المجموعات المقاتلة الممتثلة على رعاتها بعد أن تحصل على الأسلحة النووية.

٥- العالم الإسلامي

من المرجح أن يهلل العالم الإسلامي على المستوى الشعبي عند حيازة إيران القنبلة، لأن ذلك ينشر الإحساس بالفخر في أوساط المسلمين الحزينين في كل أنحاء العالم. وهذا الشعور ينتشر في باكستان؛ لأن شعبها يشعر بأنها لم تكن قادرة على أداء أي دور ريادي مفيد في العالم الإسلامي على الرغم من أنها أصبحت قوة نووية. وغالباً ما كانت الأنظمة السابقة تدعوها «قلعة الإسلام».

غير أن امتلاك إيران أسلحة نووية يمكن أن يعني بروز بلد شيعي مزود بأسلحة نووية ويمنح الأقليات الشيعية شعوراً بالقوة في بعض البلدان ذات الأغلبية السنية[٤٢]. وبالتالي فإن ذلك قد يزعج بعض المجموعات الجهادية السنية مثل القاعدة التي تدعو إلى إقامة خلافة سنية وتشعر بأنها مهددة بأي نهوض شيعي.

(٤٢) انظر الفصل الثاني:
"Shi'ism and Iranian Islamic Radicalism," Institute for National Strategic Studies, op. *cit.*

٦- إسرائيل

لم تألُ إسرائيل جهداً لإقناع الولايات المتحدة بنيات إيران في صنع أسلحة نووية ومخططاتها «التوسعية» في المنطقة. وتحاول جاهدة عن طريق تقديم صور بالأقمار الاصطناعية وتقارير استخبارية إلى الولايات المتحدة إثبات أن إيران تسبب «خطراً وجودياً» على «دولة إسرائيل المحاصرة».

إن إيران ليست جارة مباشرة لإسرائيل، خلافاً للدول العربية المجاورة الأخرى، لذا ليس لديها حدود متنازع عليها معها. مع ذلك فإنها تكن عداء أيديولوجياً للدولة الصهيونية؛ فهي على سبيل المثال تعارض بشدة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأماكن المقدسة، وترفض عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة، وتقوم، على ما يُزعَم؛ بتمويل منظمات حزب الله والجهاد الإسلامي وحماس أو تسليحها.

كان الرئيس الأمريكي بوش قد أورد إيران في خطابه عن حال الاتحاد بين دول «محور الشر» في يناير ٢٠٠٢. في المقابل، يرجع الانتقاد الإيراني للولايات المتحدة إلى صلتها بإسرائيل التي أسمتها إيران «دولة مزيفة لا يمكن أن تستمر في قيد الحياة». ومع انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد، تصاعدت عدوانية إيران. وأدت تصريحاته النارية عن إسرائيل و«مسحها عن وجه الأرض» وأنها «ورم» يجب استئصاله إلى إغضاب إسرائيل والغرب. وفي مناسبة أخرى، توقع أن «تنهار» عما قريب ووصف المحرقة بأنها «خرافة»[٤٣]. وأشار متبجحاً إلى أن بريطانيا وإسرائيل والولايات المتحدة «ستختفي عن العالم مثل الفراعنة» لكن الأمة الإيرانية ستبقى[٤٤]. وحذر القائد الأعلى، آية الله علي خامنئي، الولايات المتحدة مراراً من أنها إذا أقدمت على أي عدوان، فستنتقم إيران بتدمير المصالح الأمريكية في كل أنحاء العالم وأن الجمهورية الإسلامية ستفعل كل ما في وسعها للدفاع عن نفسها ضد أي عدوان أجنبي[٤٥].

في الذكرى المئة للجنة الأمريكية ـ اليهودية النافذة (AJC)، وصف الرئيس بوش

(٤٣) Iran Will Soon Collapse, Says Ahmadinejad," *Daily Times*, 5/1/2007".

(٤٤) "Britain, Israel to 'Vanish Like the Pharaohs': Ahmadinejad," *Daily Times*, 21/12/2006.

(٤٥) الرئيس علي خاتمي نقلاً عن:
"Big Powers Make Changes to Iran Sanctions Text," *Daily Times*, 24/3/ 2007.

الولايات وإسرائيل بأنهما «حليفان طبيعيان» وأشار إلى أن لدى الولايات المتحدة «التزام لا يتزعزع» بالدفاع عن دولة إسرائيل. ورددت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الموضوع نفسه حين صرحت في الولايات المتحدة بأنه «يجب عدم التشكيك البتة بحق إسرائيل في الوجود»(٤٦).

من المثير للاهتمام أن إيران في ظل حكم الشاه أقامت علاقات وثيقة مع إسرائيل وأذعنت الأخيرة للبرنامج النووي الإيراني الذي ترعاه الولايات المتحدة. غير أن سلسلة الأحداث تلك، مثل الإطاحة بالشاه، وأزمة رهائن السفارة الأمريكية، وفرض العقوبات ودور إيران المعارض لعملية السلام في الشرق الأوسط، أدت جميعها إلى مرارة بين البلدين. وتدور «حرب كلامية» قاسية بين البلدين، باستثناء بعض السنوات في أواخر التسعينيات في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي.

إن لغة الرئيس الإيراني النارية مثيرة للاستفزاز والحيرة في آن معاً. فهو أولاً أيديولوجي يؤمن بحماسة بصلاح قضية بلاده مثلما يؤمن نظيره جورج بوش في شأن أمريكا. ثانياً، أنه يريد النأي بنفسه من السياسات الإصلاحية للرئيسين السابقين، هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، اللذين قدما «تنازلات» للغرب على ما يزعم، وبالتالي أضعفا «روح الثورة الإسلامية». ثالثاً، بعد انتخابه بتأييد من الطبقات الفقيرة في إيران، فإنه يريد المحافظة على هذا التأييد واستغلاله(٤٧). رابعاً، أنه بحاجة إلى حشد تأييد الشعب الإيراني بنبرة وطنية. خامساً، أنه يطمح إلى الظهور كقائد للعالم الإسلامي بكسب تأييد الجماهير المسلمة التي تتألّم لاحتلال العراق وأفغانستان وفلسطين؛ بل إن إيران استفادت سياسياً من الإخفاقات العسكرية الأمريكية في العراق وأفغانستان وتحاول الوصول إلى القيادة الإقليمية باستغلال بعض مقدّراتها(٤٨). سادساً، ربما يقوم أحمدي نجاد والقيادة العليا بنصب «شَرَك» للولايات المتحدة بتحريضها على ارتكاب مزيد من الأخطاء. وأخيراً، ربما يحاول الوصول إلى «صفقة كبرى» مع الغرب من خلال سياسة حافة الهاوية.

---

(٤٦) Bush, Merkel Pledge Support to Israel," *Dawn*, 6/5/2006".

(٤٧) عن الدوافع الداخلية لسياسة الرئيس أحمدي نجاد الخارجية، اقرأ:
Dariush Zahedi and Omid Memarian, "Ahmadinejad, Iran and America," *The News*, 19/1/2007.

(٤٨) عن موجودات إيران كأمة اقرأ:
Rasul Baksh Rais, "No Hit-and-Run in Iran," *Daily Times*, 13/3/2007.

من المثير للاهتمام في هذه المرحلة أن سلاح باكستان النووي لم يعد ينظر إليه كتهديد لإسرائيل على غرار السلاح النووي الإيراني. في الثمانينيات والتسعينيات، كانت إسرائيل في الجبهة الأمامية للدعاية ضد «القنبلة الإسلامية» الباكستانية. ربما تصالحت مع الواقع بعد أن أصبحت باكستان دولة نووية. وقبل سنتين أطلقت حكومة مشرف نقاشاً في باكستان في شأن الاعتراف بإسرائيل؛ بل إنه قال: إن على الباكستانيين ألا يكونوا «مؤيدين للفلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم». وكانت العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية التي تنمو بسرعة، وتزايد نفوذ أعضاء الكونغرس المؤيدين للهند في الولايات المتحدة، عاملين دافعين آخرين لكي تعترف باكستان بإسرائيل. غير أنه جرى التخلي عن قرار الاعتراف بإسرائيل بسبب الحساسيات الداخلية والعلاقات مع بعض الدول العربية.

أياً ما تكن الدوافع، يبدو أن إسرائيل ليست السبب الرئيسي وراء البرنامج النووي الإيراني، لكن هناك عوامل أخرى مثل السياسات الأمريكية المعادية، وقرار مجلس الأمن الدولي بفرض العقوبات في ديسمبر ٢٠٠٦، والخوف من «الحصار» والتهديد بـ«تغيير النظام»؛ بل إن الخطاب الأمريكي المثير للمشاعر عقب ٩/١١ قد أفسد العلاقات المتوترة بالفعل بينهما. في وقت سابق، أقنع الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق والاحتلال اللاحق العديد من الإيرانيين بجدوى الأسلحة النووية كرادع. ومن ثم فإن إيران تتبع سياسة يمتزج فيها التحدي والاعتزاز الوطني والحفاظ على البقاء.

يقوم الموقف الإيراني المتسق على أنها لا تصنع أسلحة نووية وأنها تخصب اليورانيوم لأغراض «سلمية فحسب». غير أن إسرائيل والولايات المتحدة والبلدان الغربية تنظر إلى هذا الموقف بارتياب بسبب أنشطة إيران السرية غير المعلنة منذ بضع سنوات، ونظامها الإسلامي، وتصريحاتها النارية عن إسرائيل.

اعترف العديد من جيران إسرائيل العرب بإسرائيل أو قبلوا بوجودها ضمناً. وينظر إلى برنامج إيران النووي والصاروخي كتهديد مباشر لإسرائيل. وتحاول الآلة الدعائية الإسرائيلية منذ مدة تصوير إيران على أنها تبذل جهوداً محمومة للحصول على سلاح نووي وأن على الولايات المتحدة وإسرائيل والحلفاء الغربيين التصرف بسرعة لاستباق هذا «الاحتمال الرهيب».

يوجد اختلافات على ما يبدو بين المواعيد الزمنية بسبب الافتقار إلى المعلومات الموثوق

فيها. وقد أذكت الشكوكَ أنشطةُ إيران السرية في السنين القليلة الماضية والحد من حرية وصول المفتشين، وجعلت صناع القرار الغربيين يفترضون سيناريو أسوأ حالة الذي يفيد بأن إيران ستمتلك قنبلة نووية عام ٢٠٠٧. ووفقاً لتقرير آخر، كانت إيران تعتزم الحصول على أول سلاح نووي منخفض الدرجة في نهاية عام ٢٠٠٧ بالعمل مع كوريا الشمالية عن قرب(٤٩). غير أن التقرير أنكر لاحقاً.

تخشى إسرائيل كدولة شرق أوسطية من أن يقبل جيران إيران المباشرين بها على مضض «كقوة إقليمية» إذا ما أصبحت تمتلك أسلحة نووية. كما تخشى أن يتغير موقف الولايات المتحدة فجأة، كما فعلت تجاه كوريا الشمالية بعد أن تجاوزت الأخيرة العتبة النووية. وهناك من يقول: إنه إذا حصلت إيران على سلاح نووي فإنها لن ترهب جيرانها الخليجيين العرب فحسب، بل إن ذلك سيجعلها تؤيد بعض المجموعات المعادية لإسرائيل بحماسة أشد. كما أنها يمكن أن تهدد إسرائيل مباشرة، وتعرض القوات والأسطول البحري الأمريكي للخطر، وتمنع مرور موارد النفط عبر الخليج.

باختصار، إن احتمال وجود الأسلحة النووية بين أيدي نظام ديني في إيران فكرة مثيرة لخوف إسرائيل إضافة إلى الغرب. وتشعر إسرائيل بأن الوقت يمر بسرعة، لكنها تتردد في العمل بمفردها. فهي بحاجة إلى مساندة من الولايات المتحدة وبعض جيران إيران العرب المتحالفين مع الولايات المتحدة. كما أنها تفضل أن تقوم الولايات المتحدة بمهاجمة إيران وأداء هذا «العمل القذر».

وسواء تصرفت إسرائيل بمفردها أم بالاتفاق مع الولايات المتحدة لضرب إيران قبل أن تصبح نووية، فإن رد الفعل سيكون حاداً في العالم الإسلامي. وتشير كل الاحتمالات إلى أن الولايات المتحدة ستتحمل اللوم بالقدر نفسه بوصفها المذنب الرئيسي. غير أن خيارات إسرائيل اليوم محدودة مقارنة بالثمانينيات حين دمرت بمفردها المنشأة النووية العراقية في أوزيراك. فالمنشأة النووية العراقية كانت في مراحل الإنشاء الأولى، وغير محمية، وغير مخفية جيداً وغير متعددة كما هي حال منشآت إيران اليوم. كما لم يكن لدى العراق في ذلك الوقت أي قدرة على الانتقام.

(٤٩) North Korea Helping Iran Prepare for Nuclear Test," *Daily Times*, 25/1/ 2007".

إيران بلد يبلغ ٧٠ مليون نسمة تقريباً وذو قدرة على الانتقام بهجمات صاروخية وإلحاق ضرر فادح بالاقتصاد العالمي بقطع التجارة البحرية وتدفق النفط عبر مضيق هرمز. كما أن العدوان على إيران سيحشد الدعم على المستوى الداخلي وفي منطقة الخليج والبلدان الأخرى التي تقيم فيها جوالٍ شيعية(٥٠).

على الرغم من أن الدول العربية قد تضمر الريبة من برنامج الأسلحة النووية الإيراني، فليس هناك شعور شعبي مناهض لإيران في العالم الإسلامي. هناك انقسام بالطبع بين أفكار الحكام والمحكومين في المنطقة: ولذلك بدلاً من انتقاد إيران أو دعم الولايات المتحدة، فقد اختارت دول الخليج عدم الالتزام بموقف، والسعي إلى منطقة خالية من السلاح النووي.

من المثير للاهتمام أن إيران في عهد الشاه كانت أول من اقترحت الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد تبنت إيران ومصر قراراً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٧٤. غير أن إسرائيل رأت فيه مجرد مكيدة لإحراجها.

بتكرار التحدث عن التهديد الإيراني وتضخيمه، يبدو أن إسرائيل والولايات المتحدة تمهدان السبيل لمواجهة عسكرية محتمة. وقد بحثت إمكانية استخدام قذائف نووية تدك التحصينات ضد المنشآت النووية الإيرانية. وما يزيد من رُهاب إسرائيل عرض إيران صواريخ متقدمة مضادة للسفن في الخليج وشراء منظومات صواريخ الدفاع الجوي تور إم ـ ١، بقيمة ٧٠٠ مليون دولار. وكان يفترض أن يدخل النظام الخدمة في سبتمبر ٢٠٠٦.

تريد إسرائيل والولايات المتحدة من الناحية المثالية الحيلولة دون صُنع إيران أسلحة دمار شامل. يمكن تجنب الصدام الوشيك إذا خفض كل الأطراف من حدة خطابهم وأظهروا انضباطاً وتوصلوا إلى صيغة تسوية سياسية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن يضمن ذلك مصالح إيران الأمنية الحقيقية في حين تقدم الأخيرة ضمانات بعدم صناعة أسلحة نووية.

يمكن أن تؤدي المواجهة إلى زعزعة استقرار المنطقة بأكملها، وأن تحدث تأثيراً متسلسلاً في الجوار مع ارتفاع ملحوظ في الإرهاب العالمي. ويمكن أن يعني ذلك أيضاً انحسار النفوذ الأمريكي في الخليج على وجه الخصوص، وكل أنحاء العالم على العموم.

(٥٠) هناك ٢,٨ مليون مسلم شيعي في منطقة الخليج التي تعد ٢٤ مليون نسمة.

ثانياً: عدم الانتشار النووي

إذا امتلكت دول جوار جنوب آسيا أسلحة نووية، فقد يتعرض نظام عدم الانتشار النووي إلى ضغط كبير. ولتجنب الابتزاز النووي، قد تصبح دول مجلس التعاون أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة، وربما على بعض البلدان العربية الكبرى. لقد وجه الاتفاق النووي الأمريكي – الهندي صدمة قوية لنظام معاهدة عدم الانتشار. وبعد ذلك، ربما تختار إيران ومصر والمملكة العربية السعودية تطوير برامجها للأسلحة النووية. لم يحدث حتى الآن الانتشار النووي بسرعة كما كان يخشى، لكن يمكن أن تؤدي التطورات المستمرة إلى الانتشار(٥١).

١ – تركيا

تشعر تركيا، صديقة باكستان وجارة إيران، بالانزعاج من تسلُّح إيران بأسلحة نووية. وكانت باكستان وإيران وتركيا تكوّن جزءاً من التعاون الإقليمي للتنمية عام ١٩٦٧، الذي تحول في ما بعد إلى منظمة التعاون الاقتصادي التي تتألف من ١٠ دول عام ١٩٨٥.

على غرار باكستان، تشعر تركيا بأن امتلاك إيران أسلحة نووية سيخل بالعلاقات الوطيدة بين البلدين. استند التكافؤ بين تركيا وإيران، كبلدين جنوب غرب آسيويين إلى التوازن الديمغرافي والعسكري والجغرافي الذي يمكن أن يضطرب إذا أصبحت إيران نووية. ويمكن أن يؤثر ذلك في علاقات تركيا مع جارتها سوريا، التي تقيم علاقات وثيقة مع إيران. ولم يقع بين تركيا وإيران أي نزاع حدودي منذ معاهدة قصر شيرين عام ١٦٣٨ (٥٢).

وقعت تركيا معاهدة عدم الانتشار وصدقت على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي عضو في مجموعة الموردين النوويين. وتسعى منذ عقود لأن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. وستمتنع تركيا عن نشر الأسلحة النووية ما لم تسقط قيادتها في أيدي إسلاميين راديكاليين. غير أن الجيش التركي والمجتمع الأكاديمي والسياسيين والبيروقراطيين

(٥١) انظر:

Razi Azmi, "Nuclear Proliferation is Dire Business," *Daily Times*, 11/5/ 2006.

(٥٢) انظر:

Mustafa Kibaroglu, "Beyond Iran: The Task of A Nuclearising Middle East,» Talk delivered at The Washington Institute, Washington DC., February 9, 2005.

سيجبرون على مراجعة قرارهم في شأن الخيار النووي، إذا فشلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الحيلولة دون أن تتجاوز إيران نقطة اللاعودة النووية.

في الماضي، كان يعتقد أنه نظراً إلى توقيع إيران معاهدة عدم الانتشار وخضوعها للتدابير الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن تركيا لن تختار أن تصبح نووية. وكان يعتقد بأن عضوية حلف الناتو والقدرة العسكرية القوية ستكون رادعاً قوياً ضد أي دافع لخيار الأسلحة النووية. كما أن الولايات المتحدة وإسرائيل ستضغطان معاً على إيران وتعملان كعائق أمام أي محاولات للتزود بالأسلحة النووية. لكن عقب الكشف عام ٢٠٠٢ عن أن إيران تدير برنامجاً نووياً سرياً، بدأت تركيا بإعادة التفكير في موقفها. فقد رأت أن الولايات المتحدة لم تستطع منع كوريا الشمالية من أن تصبح نووية أو بدت غير قادرة على فعل ذلك. كما أن تركيز أمريكا غير المبرر على الحرب على الإرهاب قد أعاد توجيه مفهومها للإرهاب وأرسل إشارات قوية إلى بعض الدول التي تطمح إلى امتلاك أسلحة نووية. وبدا أن إضعاف نظام معاهدة عدم الانتشار والاتفاق النووي الأمريكي الهندي في مارس ٢٠٠٦ يقوي الشعور في تركيا بالحاجة إلى البدء بإنشاء بنيتها التحتية للأسلحة النووية. وإذا اختارت إيران الخروج من معاهدة عدم الانتشار، فلن يكون أمام تركيا أي خيار سوى أن تحذو حذوها.

ثمة سبب مؤثر آخر هو ضعف حلف الناتو المتصور منذ نهاية الحرب الباردة. كما أن تركيا مستاءة من السياسة الأمريكية تجاه الأكراد. فخلافاً للموقف العلني، تبدو الولايات المتحدة كأنها تشجع على إنشاء دولة كردية منفصلة. وفي أثناء حرب العراق، كشف رفض تركيا مرور القوات الأمريكية عبر أراضيها لمهاجمة العراق عن مشاعر قوية معادية لأمريكا. ولا تزال هذه المشاعر قائمة حتى اليوم.

لكن إذا لجأت تركيا إلى خيار الأسلحة النووية فقد يؤثر ذلك في مظلة حلف الناتو النووية التي تحميها، ويوقف نقل التقانة النووية المدنية، ويعرضها لمزيد من الضغوط. وإذا قُبلت تركيا في الاتحاد الأوروبي، فقد تُقرِّر التخلي عن خيار الأسلحة النووية. غير أن احتمال الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي تبدو بعيدة جداً، على الأقل الآن. ولكي تحصل الولايات المتحدة على مساندة تركيا، فقد منحتها، على ما يقال، حرية التصرف في التعامل مع قواعد حزب العمال الكردستاني في العراق، وربما في إيران أيضاً في المستقبل. غير أن مشاركة تركيا في أي

هجوم على إيران ستثير عداء العالم الإسلامي[٥٣]. وستضر اقتصادياً بالتجارة التركية مع آسيا الوسطى التي تتنقل عبر الأراضي الإيرانية[٥٤].

٢- الوجود الأمريكي في الخليج

يتركز كل الجدال في شأن عدم الانتشار النووي على الولايات المتحدة التي يمكن أن تُعاقِب بعض «الدول المارقة» وتوقف انتشار تقانة التخصيب النووي إلى الدول الأخرى. في المقابل، فإن السياسات الأمريكية التي تحافظ على ترسانة نووية ضخمة والدفاع الصاروخي البالستي وعسكرة الفضاء تنطوي على النفاق وزعزعة الاستقرار. والأهم من ذلك أن سياساتها التمييزية التي «تكافئ» بعض البلدان من خلال نقل التقانة النووية تنشئ سابقة سيئة. على سبيل المثال، الاتفاق النووي الهندي – الأمريكي مثال رئيسي على توجيه الولايات المتحدة ضربة خطيرة إلى نظام عدم الانتشار. يوجد حالياً ٢٥ إلى ٣٠ دولة تمتلك منشآت وتقانة تخصيب وتستطيع اختيار امتلاك أسلحة نووية، حين تُقرِّر ذلك. وتستطيع إيران الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من أنها لن تفعل ذلك في الوقت الحاضر. ويمكن أن تشمل الاستراتيجية الأمريكية لإعاقة البرنامج النووي الإيراني التهديد بتدابير استباقية وانتقامية، واحتواء سياسة المغامرات والعدوان في الخليج بتسليح بعض البلدان الإقليمية، ومنع نقل الطاقة النووية إلى «وكلاء» إيران وثني الآخرين عن الانتشار النووي.

يمكن أن يشمل الرد الأمريكي تدابير الدفاع ضد الصواريخ الإيرانية طويلة المدى والصواريخ الجوالة، إضافة إلى تحسين الدفاعات الإقليمية بالتدابير الفاعلة، وقدرات كشف الصواريخ وتدابير حماية الحدود. ويجب أن تُعلِن الولايات المتحدة بصراحة أكبر عن توسيع المظلة النووية لتشمل حلفاءها في المنطقة.

على غرار البلدان التي امتلكت أسلحة نووية حديثاً، قد يواجه المبدأ النووي الإيراني وسياسات الردع عدم استقرار انتقالي في المراحل الأولية. وفي ما يتعلق بنقل التقانة النووية إلى بعض المجموعات العسكرية الإسلامية مثل حزب الله وغيره، فإنه لا يبدو اقتراحاً عملياً. غير

(٥٣) Richard Falk, "Israel, Iran, and the Future of Middle East," Press Info #232, March 28, 2006. http://www.transnational.org/pressinf/2006/pi237_Iran_ME_Falk.html>

(٥٤) "Gul: Turkey To Be Affected by Iran Crisis," *Zaman Online,* 13/3/2006.

أنها يمكن أن تواصل تقديم الملاذ إضافة إلى التدريب والدعم الأيديولوجي أو المالي للعمليات غير التقليدية. وقد يشعر حزب الله بالجرأة لشن مزيد من الهجمات متى امتلكت إيران أسلحة نووية. غير أن هناك خوفاً من أن تشعر بعض العناصر الراديكالية بإغراء العمل من تلقاء نفسها، حتى إذا امتنعت إيران عن تبادل التقانة النووية مع الآخرين، وهو ما ينشئ عدم يقين وتحدياً للولايات المتحدة(٥٥).

٣- الاحتمالات المستقبلية

كانت إيران تخضع للضغط بالفعل من ٣٥ عضواً من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي طلب من إيران في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٣ بأن توضح موقفها بحلول ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ بأنها لم تكن تُطوِّر أي أسلحة نووية. وفي ديسمبر ٢٠٠٦، فرض مجلس الأمن الدولي بالإجماع عقوبات وضعت بموجبها قيود على حركة الفنيين والمساعدة الفنية إلى إيران من العالم الخارجي. وكانت الولايات المتحدة قد طبقت من قبل عقوبات على إيران لكن فاعليتها مشكوك فيها كما بينت تجربة البلدان الأخرى الخاضعة للعقوبات.

في غضون ذلك، تتابع إيران التقدم في التخصيب النووي «السلمي» متحدية العقوبات في مرفقها تحت الأرض في نطانز. وقالت إيران إنها ستبدأ على الفور بتركيب ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي في مارس ٢٠٠٧ لتخصيب اليورانيوم بحجم كافٍ لتزويد المعمل بالوقود(٥٦). لكن للحصول على اليورانيوم المخصب «بالمقياس الصناعي»، فإنها بحاجة إلى ٥٤ ألف وحدة طرد مركزي تقريباً. وبما أن هناك ١٣٠٠ وحدة عاملة منها حالياً فقط، فإن على إيران الحصول عليها من الخارج، ويبدو أن ذلك صعب بموجب العقوبات الحالية. وعلى الرغم من أن العقوبات تعد «مرنة» بطبيعتها، فقد تواجه إيران احتمال فرض عقوبات أشد في المستقبل. وتوحي بعض التقديرات أنها خزنت ٢٥٠ طناً من غاز سداسي فلوريد اليورانيوم (UF6) المادة التي تُلقَّم في أجهزة الطرد المركزي من أجل تخصيب الوقود. وهذا الغاز الذي يحتفظ به في أنفاق فريدة في

(٥٥)حول بعض توصيات السياسات انظر:

Michael Eisenstadt, Testimony before the House Committee on International Relations, Sub-Committee on the Middle East and Central Asia, "Implications of a Nuclear Iran," June 24, 2004.

(٥٦) Iran Says Nuclear Enrichment Work Has Not Stopped," *Daily Times,* 15/1/ 2007"

نوعها، يعطي حين يخصب إلى مستوى ٩٠ بالمئة أو أعلى، وقوداً يكفي ٥٠ رأساً حربية نووية[٥٧].

يعتقد الخبراء أن إيران تواجه العديد من التحديات أمامها. فهي بحاجة إلى الخبرة الفنية والبنية التحتية والتمويل لكي تحصل على الأسلحة النووية. بل إن البرنامج المدني للتخصيب يتطلب استخدام أجهزة دوّراة سريعة، وسداسي فلوريد اليورانيوم، وأجهزة طرد مركزي، ومحولات للطاقة الكهربائية، ومضخات خوائية، ومعدات موازنة ومغنطيسات حلقية... إلخ.

في حالة باكستان، مكّن التركيز الأمريكي ـ الباكستاني في الثمانينيات على الحرب الأفغانية ضد الغزو السوفياتي، مكّن باكستان من متابعة برنامجها النووي بمفردها من دون مراقبة أمريكية كبيرة. كما أنه كان لديها مخزون كبير من الخبرة الفنية. وربما لا تتمتع إيران بهذه المزايا اليوم، في الوقت الذي تواجه مزيداً من العزلة وتخضع للمراقبة الصارمة.

ردت إيران على قرار مجلس الأمن الدولي بحذر عموماً، على الرغم من بعض التحدي. وانتقاماً من ذلك، أقرت قانوناً في أواخر ديسمبر ٢٠٠٦ في البرلمان، يجبرها على «مراجعة» مستوى تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتسريع العمل النووي. غير أنها أظهرت أنها لا تنوي في الوقت الحالي الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار أو إنهاء أعمال التفتيش التي تقوم بها الوكالة في منشآتها النووية. وفي مارس ٢٠٠٧، أقر مجلس الأمن الدولي بالإجماع جولة أخرى من العقوبات التي تضع قيوداً على بنك سباه، والمعاملات الاقتصادية والتجارية، وحركة المسؤولين الرئيسيين، وصادرات الأسلحة وارداتها. غير أن صادراتها النفطية لم تتأثر.

في غضون ذلك يتواصل الخلاف الأمريكي – الإيراني. وثمة أربعة سيناريوهات محتملة للأزمة: أولاً، القضاء على البرنامج النووي الإيراني في المهد قبل تشغيله عن طريق ضربات عسكرية جراحية أو يجبر النظام الإيراني على التخلي عنه عبر العقوبات. ثانياً، تتمكن إيران خلال سنتين من صناعة أسلحة نووية سراً باللجوء إلى تكتيكات الإرجاء وإحداث انقسامات في صفوف الغرب[٥٨]. ثالثاً، حدوث «تغيير للنظام» في إيران بعد أن تستنفد الثورة الإسلامية

(٥٧) Mark Fitzpatrick, scholar at the IISS London, "Iran Makes More Raw Material for Nuclear Fuel," *Daily Times*, 5/1/2007.

(٥٨) انظر:

George Perkovich, "Toward Transatlantic Cooperation in Meeting the Iranian Nuclear Challenge," Proliferation Papers, IFRI Security Studies Dept in collaboration with the Atomic

حيويتها الثورية. رابعاً، تتمكّن إيران من صناعة أسلحة نووية بسرعة وتخرج من عزلتها بتفجير على طراز التفجيرين الهندي والباكستاني.

ثمة رأي تقول به الأقلية يعزو التحدي الطائش الذي تظهره إيران إلى امتلاك أسلحة نووية مخبأة تكشف عنها في الوقت المناسب. غير أن هذا السيناريو لا يبدو معقولاً جداً في ضوء الصعوبات العديدة التي واجهت طهران. وفي حال امتلاك أي بلد أسلحة نووية في الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة ستعتبر ذلك «خطراً» مباشراً على مصالحها الحيوية، و«تهديداً» لحلفائها في المنطقة المنتجة للنفط.

تبقى إسرائيل عامل عدم استقرار كبير في الشرق الأوسط. إنها، وفقاً لتعبير أحد المحللين، «الخطيئة الأولى»[٥٩]. فهي مسلحة سراً بترسانة نووية، وتتمتع بمزايا عسكرية ونفسية ساهمت في عنادها تجاه جيرانها. وتؤهلها سياستها التي تقوم على ازدراء الاتفاقات القانونية علناً، واستخدام الترهيب والقوة غير المبررة، وبناء الجدار الفاصل، والمستوطنات غير الشرعية، و«التطهير العرقي» لأن تكون من «الدول المارقة». وهي تحاول من خلال التسريبات المحسوبة والتقارير الموجزة عن الخلفية رفع قضية ضد قيام إيران «بصنع أسلحة نووية سرية» عام ٢٠٠٧ و«تليين» الرأي العام العالمي تجاه توجيه ضربات محتملة ضد مواقعها النووية.

وفقاً لبعض المراقبين الغربيين والتابعين للأمم المتحدة، تواجه إيران تحديات فنية في الإنتاج والهندسة. على سبيل المثال، إنها بعيدة من إكمال دورة الوقود النووي، ولا تستطيع تشغيل كل أجهزة الطرد المركزي العالية السرعة التي يبلغ عددها ٣٠٠٠ جهاز، ولا تمتلك أي مخزون من اليورانيوم المنخفض التخصيب الذي يمكن تخصيبه بسرعة[٦٠]. غير أن الاتجاهات التي تبدأ الحركة يمكن أن تؤدي إلى أن تصبح إيران نووية في بضع سنين ما لم يتم عكسها. لكن يمكن أن تتدخل عدة عوامل لمنع إيران من سلوك الطريق النووي.

Energy Commission, Paris, Winter 2005, p. 1.

(٥٩) انظر:

David Hirst, "Israel - Main Sinner in ME Nuclearisation," *Dawn*, 5/4/2006.

David Hirst, "Israel - Main Sinner in ME Nuclearisation," *Dawn*, 5/4/2006.

(٦٠) عن التحديات التقنية التي تواجه إيران، انظر:

Peter Beaumont, "Iran's Nuclear Plans in Chaos as Ahmadinejad flounders," *Daily Times*, 29/1/2007.

يعتقد كثير من الكتاب بأن إدارة بوش قد تلجأ إلى ضربات جراحية لتسجيل بعض «النجاح السياسي» وضمان انتصار الجمهوريين في الانتخابات عام ٢٠٠٨، بدلاً من القيام بغزو عسكري واسع لإيران، نظراً إلى المصاعب الحالية التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان(٦١). وقد تخدم أي «إطاحة» بنظام رجال الدين في طهران هذا الغرض على نحو جيد. سيحاول الكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون مقاومة أي مغامرات، لكن من المرجح أن يذعن خوفاً مِن وصمه بأنه «غير وطني».

أرسل العاهل السعودي الملك عبد الله تحذيراً مستتراً إلى إيران بالتخلي عما أسماه جهود «نشر التشيُّع» في العالم العربي واستغلال القضية الفلسطينية(٦٢)؛ بل إن البعض ربما يفضل أن تدمر الأسلحة النووية والبنية التحتية النووية الإيرانية(٦٣).

إن العوامل التي تدفع إيران إلى صنع أسلحة نووية كثيرة، كما بحث أعلاه. لكن إذا اتبعت إيران التي تمتلك أسلحة نووية سياسة خارجية توسعية وأيديولوجية مخلصية عن طريق تقديم الدعم إلى بعض المجموعات الإسلامية الراديكالية، فقد تصطدم مباشرة بإسرائيل أو الولايات المتحدة.

تتبع الولايات المتحدة سياسة «العصا والجزرة» تجاه إيران. ووفقاً لتعبير نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، فإنها «تحاول حل [المشاكل] سياسياً لكنها لم ترفع أي خيار عن الطاولة»(٦٤). ويطلب من إيران دون هوادة التخلي عن برنامجها النووي، وتجنب تقديم الدعم إلى منظمات معينة مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي وبعض المجموعات الشيعية المقاتلة

(٦١) عن ذلك انظر:

Scott Ritter, *Target Iran: The Truth about the US Government Plans for Regime Change* (New York: Allen and Unwin, 2006), also see: Manzur Ijaz, "Iran - the New Front," *Daily Times*, 27/12/2006.

(٦٢) انظر كلمة الملك عبد الله في:

"Saudi King Says Iran Endangering Region," *Dawn*, 28/1/2007.

وللاطلاع على رؤية أخرى عن النظرة الأمريكية – الإسرائيلية إلى تهديدات إيران أو «الهلال الشيعي» الناشئة في المنطقة، انظر:

Jonathan Steele, "US Can't Find Friends to Take on Iran," *Dawn*, February 3/2/2007.

(٦٣) انظر كلمة الملك عبد الله في:

Ijaz Hussain, "Mainsprings of Iranian Defiance," *Daily Times*, 26/4/2006.

(٦٤) مقابلة نائب الرئيس ديك تشيني مع نيوزويك، نقلا عن:

"'I'm Vice President, They're Not," *Daily Times*, 29/1/2007.

في العراق. تبدو إيران متلهفة لبدء المحادثات لكنها تود أولاً السعي للحصول على ضمانات أمنية. ومعضلتها الكبرى هي أنها إذا سلمت للضغوط الأمريكية فقد تفقد مصداقيتها أمام شعبها، في حين أنها إذا واصلت التحدي فقد تخاطر بالتعرض إلى مزيد من العزلة.

يبدو أن المأزق الأمريكي الإيراني الحالي قد يصبح لعبة مطولة من «زعزعة الاستقرار» لإحداث «تغيير في النظام»[٦٥]. غير أن ذلك لا يوحي بأنه سيكون سهلاً جداً، لأن النظام المعرض للتهديد يستطيع أن يحشد مزيداً من الدعم ويزداد عناداً.

يرى بعض الكتاب أن المخاطر الناتجة من الأزمة الإيرانية يمكن ألا تتأتى من أي سياسة أمريكية لمعاقبة إيران[٦٦]، بل من بعض حوادث الحدود أو حادثة غير مؤاتية في الخليج يمكن أن تكون بمنزلة الشرارة. ويبدو في الظاهر أن شن ضربات عسكرية جراحية مثيراً للمشاكل، لأن معظم المواقع المستهدفة قائمة على مقربة من المراكز السكانية، وواسعة الانتشار، ويمكن استنساخها، وربما تكون أشراكاً. لكن إذا استهدفت على نحو دقيق، فإنها يمكن أن تعطل البرنامج النووي أو تأخره مدة طويلة، إذا لم توقفه تماماً.

٤- بعض الموجز والاستنتاجات

لا يظهر الخلاف النووي الإيراني - الأمريكي أي علامة على التراجع. وتقوم «خطة اللعب» الأمريكية على إبقاء إيران تحت ضغط دولي متواصل لأنها تحاول أن تطور قنبلة نووية «سراً». ويتم ذلك بفرض المطالب وتشويه سمعتها بأنها «محور الشر» و«تهديد للسلام العالمي». في المقابل، فإن استراتيجية إيران تقوم على تحيُّن الفرصة المناسبة لإحداث شقاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وترغب في كسب الوقت حتى عام ٢٠٠٨، موعد مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة. كما أنها تتوسل الردع من خلال التهديدات بالانتقام الشديد من أي مغامرة، وخلق وضع «لا يمكن الدفاع عنه» بالنسبة إلى الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وسواهما، وتحاول كسب روسيا والصين، وتأمل بأن تؤدي التناقضات في سياسات الولايات المتحدة إلى جعل موقفها معتدلاً في نهاية المطاف.

(٦٥) Ambassador (Retd) Javed Hasan, "Iran As a N-power," *Dawn*, March 29/3/2006.

(٦٦) Edward S. Herman, "Manufacturing a Logic for the Attack," Encounter Weekly, *Dawn*, March 25/3/2006.

صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٣٧ بالإجماع في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦، وفرض العقوبات الأولى على إيران. ونظراً إلى عدم امتثالها، أقر المجلس مجموعة أخرى من العقوبات بالإجماع في ٢٥ مارس ٢٠٠٧. وما التحركات البحرية الأمريكية في الخليج، ونشر حاملة طائرات ثانية، وتغيير القائد الأعلى للقيادة الوسطى من جنرال في الجيش إلى أميرال، ونصب بطاريات صواريخ باتريوت إلا محاولات للضغط على إيران، وضمان لأمن حلفائها العرب الخليجيين في الوقت نفسه. وعلى الرغم من توصيات لجنة بيكر – هاملتون عام ٢٠٠٦، فإن إدارة بوش قاومت «إشراك» سوريا وإيران حتى نهاية فبراير ٢٠٠٧. وبدلاً من ذلك هدّد بتوسيع الحرب باتباع سياسة زيادة عدد القوات و«تفكيك شبكات»[٦٧] الدعم المزعوم الذي تقدمه سوريا وإيران إلى الميليشيات العراقية التي تقاتل القوات الأمريكية في العراق[٦٨].

إن الأدلة على التورط الإيراني في العراق غير أكيدة في أفضل الأحوال. على سبيل المثال، قدّم تقدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية تقديراً متوازناً عن طبيعة التهديد لا تمثل فيه إيران وسوريا، وفقاً لأنطوني كوردسمان، السبب الرئيسي للعنف في العراق. فهو يرى أن القوى المحركة الطائفية هي التي تفعل فعلها في المنطقة. كما أنه يؤكد أن القليل فقط من الإيرانيين الراديكاليين يدعمون العراقيين الذين يقاتلون القوات الأمريكية. ويضيف بأن الديمقراطيين يزعمون أن الولايات المتحدة تحاول إعادة عرض حرب العراق ٢٠٠٣ لجعل إيران كبش فداء[٦٩]. وقد لاحظ دنيس، وهو دبلوماسي أمريكي سابق في الشرق الأوسط، في شهادته أمام مجلس الشيوخ الأمريكي أن إيران وسوريا ليس لديهما «اهتمام كبير في العراق الذي بدأ يتكشّف» لأن ذلك سيؤدي إلى تدفق اللاجئين وتصاعد الإرهاب، وانعدام الاستقرار، وتصاعد الخصومة مع المملكة العربية السعودية[٧٠].

---

(٦٧) تسمى هذه في بعض الأحيان «تدخلاً». للاطلاع على نظرة متعاطفة مع حاجات إيران «المشروعة» إلى حماية مصالحها في المنطقة على ضوء الهجوم العراقي على إيران عام ١٩٨٠، والتهديدات الأمريكية «بتغيير النظام» وتطويق إيران بالقوات الأمريكية، انظر:

Adam Shatz, "Why Iran 'Meddles in Iraq,' *Daily Times*, 19/2/2007.

(٦٨) Porter, "Fishing in Troubled Waters," Inter Press Service, January 17, 2007, http://www.countercurrents.org/us-porter170107.htm
and Patrick Seal, "Is Bush Planning War against Iran?," *Daily Times*, 23/1/2007.

(٦٩) انظر:

Laurent Lozano, "Bush Pressurizing Iran for Its Role in Iraq Violence," *Dawn*, February 5/2/2007.

(٧٠) Ibid.

يبدو أن السياسة الأمريكية العدوانية المتشددة غطت على إخفاقاتها في العراق وأفغانستان وصرف الأنظار بشكل ملائم عن القضايا الداخلية، أو ربما ترمي إلى ضمان عودة الجمهوريين في انتخابات ٢٠٠٨ [٧١] بتسجيل نصر على إيران.

حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بعد الاجتماع ببعض القادة العرب والأجانب الحصول على دعمهم و«تليين» الرأي العام الدولي من أجل تشديد العقوبات – استعداداً لهجوم محتمل على إيران. ووفقاً له، إذا أغمض العالم «عينيه الآن... فإن خطوات أكثر حدة بكثير في المستقبل» قد تلي ضد إيران[٧٢]. ومع ذلك استبعد بالطريقة نفسها الخطر النووي الإيراني حين أضاف بأن «التهديد الإيراني خطير جداً، لكن خطر شن هجوم نووي على إيران غير وشيك البتة»[٧٣].

يبدو في الظاهر من الصعب على إيران إدارة التعايش مع إسرائيل، عدوها الرئيسي، أو الولايات المتحدة، خصمها الرئيسي. ويقول فرد هاليداي إنه يُنظر إلى إيران بالفعل كقوة إقليمية، ولا يمكن أن يتعايش السلام الأمريكي مع السلام الإيراني[٧٤]. في المقابل، فإن العدوين اللدودين في جنوب آسيا، باكستان والهند، يتقدمان قليلاً نحو بعض التقارب. ويرجع ذلك إلى تشكيلة من الظروف العرَضية، وتحديداً سلسلة من الحروب والأزمات، والدور الأمريكي المقنع، وتدابير خفض المخاطر، ودبلوماسية المسارين الدائمة.

تبدو احتمالات السلام في الخليج كئيبة في ظل عناد بوش وإنكاره الواقع[٧٥]. ففي النهاية، اقترحت إيران في مايو ٢٠٠٣ على الولايات بعيد سقوط بغداد إجراء «مقايضة كبرى». وكانت قد عرضت أيضاً دعم اقتراح القمة العربية عام ٢٠٠٢ حل الدولتين في إسرائيل وإنهاء الدعم

(٧١) Patrick Cockburn, "It Is No Use Blaming Iran for Iraq Insurgency," *Independent* as reproduced in: *Daily Times*, 8/2/2007.

(٧٢) "Olmert Warns 'Severe' Steps against Iran," *Dawn*, 25/1/2007.

(٧٣) Ibid.

(٧٤) Ibid.

(٧٥) انظر على سبيل المثال السفير الإيراني إلى الأمم المتحدة:
M. Javad Zarif, "Iran Is Open to an Agreement," *Daily Times,* December 31/12/2006.
انظر في هذا الإطار أيضاً:
Scott.C.Sagan,"HowtoKeeptheBombfromIran,"<File:///V/PAS_IRCCommonIRC%20Alert/2006/September-October/5-10-IS.htm>

العسكري لحزب الله مقابل إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

تظهر أمثلة الدول التي تمتلك أسلحة نووية مثل باكستان وكوريا الشمالية والهند وإسرائيل أنها تواجه مشاكل داخلية جدية على الرغم من أنها أصبحت تمتلك أسلحة نووية. فامتلاك الأسلحة النووية ليس دواء شاملاً للفقر والتخلف. للأسلحة النووية بعض القيمة من دون شك كرادع للجيران الذين ينزعون إلى «الهيمنة»، غير أن نظام الدول الأمم في القرن الحادي والعشرين يعيد تعريف نموذج الأمن بالتشديد على الأمن الإنساني. ويبدو أن التهديدات الكبرى تنبع الآن من داخل البلدان أكثر من خارجها، كما تضيف العولمة إلى الضغوط الداخلية والخارجية.

من نافلة القول أن إيران بلد نام يواجه العديد من المشاكل. وقد أنزلت فيها الحرب والعقوبات خسائر فادحة على مر السنين. وعلى الرغم من الثروة النفطية الوفيرة، فإن عليها أن تصارع البطالة، وتفاوت الدخل، والانقسامات الداخلية (الإصلاحيين مقابل المتشددين)، وحقوق الإنسان، والعزلة الدولية. كما أن عليها أن تفتح نظام المشاركة فيها لتحرير المواهب والخبرات البشرية الهائلة لشعبها. فلديها ما يقرب من مليوني شخص أكفياء في المهجر يمكن الإفادة من خدماتهم من أجل التنمية الوطنية. وهي، كبلد غني بالموارد، بحاجة إلى تصدير مواردها الهيدروكربونية الوفيرة إلى عالم صديق، واجتذاب الاستثمارات في المقابل في البنية التحتية وتنمية قطاع النفط والغاز. كما أن موقعها، على محور آسيا الوسطى الخليج، يقدم لها إمكانية أن تصبح «محوراً لشبكة الطاقة» وبالتالي المساهمة في التنمية الإقليمية. إنها بحاجة إلى إعادة الاندماج في النظام العالمي بعدما بقيت معزولة مدة طويلة.

تأمل باكستان أن تؤدي روسيا والصين دوراً مبادراً في حل الأزمة الإيرانية. عام ٢٠٠٦، دعا الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت كوفي أنان إلى محادثات أمريكية ـ إيرانية مباشرة. وكانت رسائل الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى الرئيس بوش مؤشرات أيضاً على بعض المرونة في الموقف الإيراني المتصلب(٧٦). وقد حثّ العديد من المحللين الولايات المتحدة على إجراء محادثات مع إيران وسوريا. ويشعر بعض المحللين بأن سوريا ربما قبلت «مطالب الهيمنة الإيرانية» ووصلت إلى حد «تأسيس حلف غير مقدس مع إيران»(٧٧).

(٧٦) انظر: Hussain, "Mainsprings of Iranian Defiance."

(٧٧) يعتقد روبرت روتبيرغ أن طريق الولايات المتحدة للخروج من العراق يمر من طهران. انظر:
Robert Rotberg, "Exiting via Iran," *Daily Times,* 15/1/ 2007.

الدخول في مفاوضات يمكن أن يخفض كثيراً من مستوى انعدام الثقة المتراكم في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية على مدى ربع قرن. كما يمكن أن تقوى العناصر المعتدلة في إيران وتسكن مخاوف الدول العربية الصغير المجاورة لإيران. ويمكن أن يساعد رفع العقوبات وتقديم المعونة الاقتصادية والطاقوية والتطمينات إلى عدم «تغيير النظام»، في نزع فتيل التوتر المستمر. في المقابل، على إيران أن تضمن أنها تقوم بالتخصيب النووي لأغراض سلمية فحسب[٧٨].

على العموم، تستغل إسرائيل والولايات المتحدة سعي إيران إلى التخصيب النووي، مقروناً ببعض التصريحات المتشددة التي يطلقها الرئيس أحمدي نجاد، للإشارة إلى «نيات إيران العدوانية والخبيثة». وما يدعو إلى الأسف أن حجة إيران في المجتمع الدولي تخسر بالقصور، على الرغم من صحتها الأخلاقية والقانونية.

ليس لإيران مساندون رئيسيون أو أصدقاء في المنطقة، باستثناء سوريا وبعض المنظمات المقاتلة (حماس وحزب الله وبعض المليشيات في العراق). وقد صوتت الصين وروسيا ضد إيران في شأن عقوبات الأمم المتحدة، على الرغم من تعاطفهما مع إيران. كما أن بلدان الاتحاد الأوروبي تنأى بنفسها من الموقف المتشدد الذي اعتمدته إيران في السنتين الأخيرتين تقريباً.

أفادت التقارير أن روسيا هددت بوقف تزويد إيران بالوقود النووي بسبب[٧٩] موقفها المتمرّد، وإساءة الثقة الروسية، وعدم تسكين مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم التزامها بالمدفوعات الخاصة بمفاعل بوشهر النووي. وكان من المقرر أن يبدأ هذا المفاعل الذي يُبنَى بمساعدة روسية العمل في سبتمبر ٢٠٠٧. وتريد روسيا إضافة إلى ذلك تهدئة مخاوف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في شأن «تعاونها» مع البرنامج النووي الإيراني. في السنوات الأخيرة، ارتفعت الثقة الوطنية الروسية بارتفاع العائدات التي تتدفق من الغاز. فهي ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي ولديها ثالث أكبر احتياطيات في العالم. وقد تمكنت إلى جانب الصين وبلدان أخرى من الضغط على كوريا الشمالية في شأن برنامجها النووي، وتعتقد

(٧٨) انظر: Henry Porter, "Don't Let Them Wage a New War," *Daily Times*, 29/1/2007.

(٧٩) للاطلاع على الإنكار الروسي انظر:
"Russia denies threat to Iran for N-plant," *Dawn*, March 21/3/2007.

أن في وسعها ترويض إيران أيضاً. وفي هذا الصدد، جاءت زيارات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لبعض البلدان الغنية بالنفط في أوائل فبراير (المملكة العربية السعودية والأردن وقطر) ـ أول زيارة إلى الشرق الأوسط يقوم بها أي رئيس روسي ـ كمساع لتنويع الصلات مع الدول الخليجية الإقليمية، إضافة إلى إيران. غير أن روسيا توافق على التخصيب النووي السلمي الإيراني في روسيا، أو في إيران تحت إشراف صارم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تشعر بالقلق من الانتشار النووي بقدر شعور القوى الكبرى الأخرى. وقد أشار وزير خارجية إيران إلى أنها راغبة في بحث وقف التخصيب النووي إذا أخرج النزاع من مجلس الأمن الدولي(٨٠).

على إيران ألا تبالغ في تقدير المصاعب الأمريكية في العراق وأفغانستان أو تبخس تقدير «كوابح» بعض المحافظين الجدد أو«المحافظين الصهاينة» بسبب نجاح الحزب الديمقراطي في انتخابات الكونغرس في نوفمبر ٢٠٠٦. وعليها أن تبدأ الدبلوماسية السلمية، وكسب تأييد المجتمع الدولي وطمأنة جيرانها العرب وآسيا الوسطى إلى نواياها السلمية.

لأول مرة يتحدث سياسي باكستاني يزور إيران بصراحة عن خاصية إيران الحريصة جداً على تحقيق «الكرامة» باتباع سياسات «العزلة الذاتية» و«التحدي» استناداً إلى تجارب تاريخية(٨١)؛ وهو وصف أيضاً مؤتمر المحرقة(٨٢) الذي عقد في طهران في ديسمبر ٢٠٠٦ بأنه «غلطة»(٨٣). كما أن الأمين العام الجديد للأمم المتحدة بان كي مون حذّر قادة إيران، قبل تولّيه المنصب، في ١ يناير ٢٠٠٧ من أن إنكار المحرقة والدعوات إلى إزالة أي دولة «لا يمكن القبول بها»(٨٤). في المقابل، ناشد رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي كل الأطراف

(٨٠) انظر افتتاحية "Hoping against Hope in the Middle East," *Daily Times*, 17/3/2007.

(٨١) السيناتور مشاهد حسين سيد، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمين العام للرابطة الإسلامية في باكستان، نقلاً عن افتتاحية: "Isolationist Iran Hurts Itself and Neighbours," *Daily Times*, 9/1/2007.

(٨٢) تقول إيران إن المحرقة حقيقة تاريخية، لكن أعداد الضحايا متنازع عليه ويجب ألا يستخدم لتبرير اضطهاد الفلسطينيين. عن ذلك اقرأ:
Ali Akbar Velayati's interview, "Holocaust Cannot Justify Oppression of Palestinians," *La Republica*, cited in: *Daily Times*, 15/2/2007.

(٨٣) السيناتور مشاهد حسين، المصدر نفسه.

(٨٤) "UN Condemns Holocaust Denial," *Daily Times*, 28/1/ 2007".

إلى أخذ «وقت مستقطع» يعلق فيه التخصيب الإيراني وعقوبات الأمم المتحدة في آن واحد. وتريد اليابان أيضاً من إيران الالتزام بقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتُعارض حصولها على أسلحة نووية. وكانت قد استثمرت ملياري دولار عام ٢٠٠٤ في حقل أزيداغان النفطي الإيراني في البحر، لكن حصتها انخفضت الآن من ٧٥ في المئة إلى ١٠ في المئة.

في عالم أحادي القطب، تحتاج الدول الأمم إلى اتباع سياسات تقوم على التسوية والحكمة والتعاون. ومع أن لدى إيران الحق السيادي في الحصول على الطاقة النووية للتنمية الوطنية، فإن عليها التمسك بأحكام معاهدة عدم الانتشار، والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم تقديم أي سبب للشك في شأن صنع أسلحة نووية. وتستحق الولايات المتحدة بدورها اللوم بلجوئها إلى المعايير المزدوجة مثلاً، حين وقعت اتفاقاً نووياً سلمياً مع دولة مثل الهند، غير موقعة على معاهدة عدم الانتشار.

تستطيع إيران إعادة اكتساب مكانتها كقوة إقليمية عبر الدبلوماسية المتروية والحكيمة. ففي عصر العولمة، يجب أن يكون بناء القوة، من خلال التعاون، هو كلمة السر. ثمة بعض الأمل بإمكان إثناء إيران عن خيار متابعة السعي للحصول على أسلحة نووية إذا ما تحاورت معها الولايات المتحدة بإخلاص وقدمت إليها ضمانات أمنية ضد «تغيير النظام».

ووفقاً للبرادعي، لا تزال قدرة إيران على صنع أسلحة نووية ونظام لإيصالها يحتاج إلى خمس سنوات على الأقل، وسيكون للهجوم عليها «نتائج كارثية»[٨٥]. وأشار هانز بلكس، كبير مفتشي الأمم المتحدة السابق الذي ترأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة ستة عشر عاماً، أن على الولايات المتحدة توفير الضمانات وتطبيع العلاقات عبر الاتصال المباشر مع إيران[٨٦]. من المثير للاهتمام قوله: إنه كان لدى صدام حسين برنامج نووي أكثر تطوّراً كثيراً في أوائل التسعينيات مما بدا لدى إيران بعد عقدين من الأبحاث[٨٧]. ووفقاً لهنري كيسنجر، يجب منح إيران «دوراً مهماً في المنطقة لكن ليس مسيطراً» من خلال سياسة الحوار المباشر[٨٨]. وقد

(٨٥) كلمة مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا) نقلاً عن:
Beaumont, "Iran's Nuclear Plans in Chaos as Ahmadinejad flounders."

(٨٦) "Approach to Nuclear Issue Humiliates Iran: Blix," cited in: *Daily Times*, 28/2/2007.

(٨٧) Blix, op.cit.

(٨٨) انظر:

نبه الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني إيران أن «تحرص على عدم استفزاز» الولايات المتحدة لأنها يمكن أن تتصرف «كالنمر الجريح»[٨٩].

يمكن أن تبادر باكستان وإندونيسيا وماليزيا كبلدان إسلامية غير عربية إلى نصح إيران بانتهاج سياسة براغماتية أكثر. لقد زار الرئيس مشرف الشرق الأوسط في أوائل فبراير ٢٠٠٧ واجتمع مع بعض القادة العرب، وكذلك الرئيس أحمدي نجاد[٩٠]. واجتمع وزراء خارجية سبعة بلدان عربية ذات «عقلية متماثلة» مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في إسلام أباد في ٢٥ فبراير، وفي مارس اجتمع الرئيس أحمدي نجاد والملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية في الرياض لبحث قضايا الشرق الأوسط. وعقد اجتماع آخر في بغداد في ١٠ مارس ٢٠٠٧ ضم كل جيران العراق والقوى الكبرى. وكان ذلك أول اتصال مباشر بين الولايات المتحدة وإيران بعد انقطاع استمر وقتا طويلاً. والنظر بتفاؤل حذر إلى هذه التطورات يمكن أن يقلل الاحتقان في الموقف المسدود القائم حالياً بين الولايات المتحدة وإيران[٩١].

لا بد من الإقرار بأن تخلِّي كوريا الشمالية عن برنامجها النووي تطور مشجع. وفي وقت سابق كانت هناك أمثلة عن التخلي عن برامج نووية للأرجنتين والبرازيل وكازاخستان وليبيا وجنوب إفريقيا. مع ذلك فإن النموذج الكوري الجنوبي لا يمكن تطبيقه على إيران: فقد قايضت الأولى للحصول على واردات نفطية بعد أن أصبحت دولة نووية، وهي فقيرة جداً وتخضع لنظام شمولي يواجه عزلة شبه تامة، كما أدت الصين وروسيا دوراً بارزاً في محادثات الأطراف الستة. أما إيران في المقابل، فهي بلد غني بموارد الهيدروكربونات، ولديه نظام سياسي متين أصبحت فيه الأسلحة النووية رمزاً لسيادته. كما أن في وسعها تحمل العزلة الدولية مدة طويلة، ولا تعمل القوى الخارجية (الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين) بتوافق مع الولايات المتحدة. ولباكستان قاعدة وثقافة فارسية قوية وتفهم أن أمنها الوطني مرتبط

Henry A. Kissinger, "The New Iraq Strategy," *Daily Times,* 20/1/2007, and Michel Rocard, former prime minister of France and current member of European Parliament, "Trust Negotiations, Not Iran," *Daily Times*, 6/3/2007.

(٨٩) Beware of US: 'wounded tiger,' Rafsanjani tells Iran," *Daily Times*, 28/2/ 2007".

(٩٠) يعتقد بعض المعلقين أن زيارة الرئيس مشرف العاجلة ربما رتبت بطلب من الولايات المتحدة. انظر: Tariq Fatemi, "New Tremors in Pak-US Ties?" *Dawn*, 3/2/2007.

(٩١) "Peace after Baghdad Meet?" *Daily Time*, 6/3/2007.

ارتباطاً وثيقاً بإيران ـ جارتها الغربية المباشرة. وتلح باكستان على إيجاد حل سلمي للمشكلة المستعصية الأمريكية الإيرانية. لكن بعد كل ما قيل وفعل، ثمة قيود لا تستطيع أن تتخطاها في هذه المسألة.

تشعر باكستان أن إيران غير المستقرة عقب أي ضربات أمريكية ـ إسرائيلية يمكن أن تحدث اضطراباً كبيراً في الخليج، والعالم الإسلامي الأوسع وجنوب آسيا. وفي حال وقوع اشتباك أمريكي ـ إيراني، فقد تُلغى الانتخابات العامة عام ٢٠٠٨ في باكستان أو تؤجل ـ ما يطلق شرارة مزيد من الاضطراب الداخلي.

بعد ذلك تطبق يد الأحزاب الإسلامية والجماعات المعارضة في زعزعة استقرار النظام باستثمار الاستياء الواسع النطاق. ويمكن أن يلي ذلك أزمة اقتصادية ناتجة من توقف النفط، وربما يلي ذلك أيضاً توقف التجارة والاستثمارات من الخليج. وقد يعود العمال الباكستانيون الضيوف أيضاً من إيران ودول الخليج، وربما تعاني استثمارات الأخيرة وتجارتها أيضاً.

سيسدّد ذلك ضربة للقوى الديمقراطية والمدنية التي تحاول حالياً استرجاع سيادة الدستور في باكستان ـ الأساس الذي قام عليه استقلال البلاد عام ١٩٤٧. وستكبّل حكومة مشرف أو خلفاؤها، كشريك استراتيجي للولايات المتحدة، في متابعة الحرب المشتركة على الإرهاب العالمي ـ ولن يكون ذلك تطور إيجابي للسلام الإقليمي والعالمي.

الفصل السابع
التهديد الأمني: الصلات بين باكستان ودول الخليج

فريال ليغاري

مقدمة

الموقع الجيوستراتيجي لباكستان عند التقاء دول الخليج وآسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا مفيد من عدة نواحٍ. غير أنه يحمل العديد من المسؤوليات من ناحية الأمن بما في ذلك تأثره بالعصابات الإجرامية العابرة للحدود القومية والمنظمات الإرهابية. يراجع هذا الفصل التهديد المتأتي من تهريب المخدرات وإدمان المخدرات وعواقب الاتجار بالبشر في منطقة الخليج. وتسبب القضيتان تهديدات أمنية كبرى لدول المنطقة: فتهريب المخدرات غير المشروعة التي تشمل الأفيون والهيروين من أفغانستان إضافة إلى الحشيش من باكستان آخذ في التزايد، وكذلك إدمان المخدرات بين السكان. وثمة حاجة إلى تقوية التعاون الإقليمي في هذه القضايا الأمنية لمواجهة هذه الأنشطة الإجرامية المنظمة.

يعتقد على العموم أن قضايا الأمن المرن ذات أهمية ثانوية في ما يتعلق بالأمن: فخطرها ليس داهماً كما هو الحال في أوقات الحرب. غير أنه إلى جانب تزايد وضع الأمن والنظام بسبب النشاط الإجرامي المترافق مع هذه الأنشطة، فإن النتائج الطويلة المدى والآثار الاجتماعية

والاقتصادية المضرة بالمجتمع لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها. وعلى الرغم من تزايد الوعي بالمشاكل المترافقة مع أنشطة التهريب غير المشروعة ـ ويجب نسبة الفضل في ذلك إلى الدول التي شهدت تزايد النشاط في التدابير الوقائية فضلاً عن العلاجية ـ فإن مستوى الوعي والجهود المبذولة بين الدول وداخل الدول لا تزال غير متكافئة مع عصابات الجريمة المنظمة التي تدير هذه العمليات.

تحولت الجريمة المنظمة اليوم إلى نظام عمليات متنوع ذي أبعاد مروّعة. وهذا التهديد غير الحكومي غير محصور بمنطقة معينة واحدة ولا يمكن هزمه في صراع عادي. إنه كيان شديد التعقيد يتخذ وجوهاً وأشكالاً متعددة تمثل تحدياً هائلاً بسبب بنيته التنظيمية المرنة. قد يبدو حجم المخدرات المضبوطة في كل أنحاء العالم مثيراً للإعجاب، لكن لا تزال هذه المضبوطات تمثل ما دون ربع الكمية المهربة سنوياً في كل أنحاء العالم. ويثير الربح الناتج من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في تهريب المخدرات والبشر الذهول، وربما يوضح حجم التهديد المطروح.

يقدر تقرير المخدرات العالمي لسنة ٢٠٠٥ التجارة السنوية في المخدرات بنحو ٣٢٠ مليار دولار. ويأتي الاتجار بالبشر في المرتبة الثانية بنحو ٣٢ مليار دولار؛ ويليهما تهريب الأسلحة. ولحماية المصالح وتعظيم الأرباح، نوّعت العصابات الإجرامية مواردها والدعم اللوجستي وزادت وسائل تأمين منتوجاتها. وتتعاون عصابات عديدة أيضاً مع المجموعات المتمردة و/ أو الإرهابية في بلاد الإنتاج والعبور، وبالتالي تسهم في الجريمة وانعدام القانون.

الوضع في أفغانستان مثال أساسي على سبل تمويل تمرد طالبان عن طريق العائدات الكبيرة المتأتية من المخدرات. ربما لا يحب بعض المراقبين تسمية طالبان حركة إرهابية، لكن استخدامها التكتيكات الإرهابية والدعم الواضح الذي تقدمه إلى القاعدة لا يترك سوى مجال صغير للتنازل وتعريف الحركة بأنها حركة وطنية. لجأت طالبان، على غرار العديد من المجموعات المتمردة الأخرى المنخرطة في حرب العصابات، إلى استخدام وسائل غير مشروعة لتمويل تمرّدها على الدولة، وتمثل المخدرات الآن مصدر تمويلها الرئيسي. ويعمل المهربون والمزارعون معاً على تعظيم الأرباح الناتجة من محصول الأفيون النقدي إلى جانب

التعاون مع طالبان التي تقدم لهم الحماية من قوات الأمن ومحاولات استئصالهم من قبل الحكومة.

وهكذا فإن التهديد الأمني الذي تطور إلى مشكلة كبيرة تعتمد على طرائق عمل شديدة التعقيد وواسعة الحيلة. يطرح ذلك السؤال التالي: ألا يجب أن تتطوّر استراتيجية الأمن في المنطقة تبعاً لذلك؟ من المسلم به أن هناك تزايداً في إدمان المخدرات والاتجار بالبشر – وهي المشاكل التي أقرت بها بلدان الخليج على الأقل وتسعى لمعالجتها. لكن لا يزال يجب التعامل مع مقدار الجهود المبذولة. ولتخليص المنطقة من المخدرات والطلب في الأنشطة ذات الصلة التي تدعم الاتجار بالبشر، لا بد من تنسيق الجهود. وفي الوقت نفسه، من الضروري القيام بمبادرة تشمل التعاون المتعدد الوجوه بين دول الخليج والبلدان الأخرى التي يعتقد أنها بلدان المنشأ التي تمدّ الطلب غير المشروع.

أفغانستان هي أكبر منتج في العالم للأفيون غير المشروع، إذ تنتج أكثر من ٩٠ في المئة من أفيون العالم. وتشكل باكستان وإيران المجاورتان ممري تهريب المخدرات من أفغانستان إلى دول الخليج. ولتزايد إنتاج الأفيون وتهريب الهيروين والحشيش تأثير بالغ الضرر في المنطقة. ويعني تزايد مشكلة إدمان المخدرات في دول الخليج زيادة في الطلب على الاستهلاك المحلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة حادة في التهريب العابر والمشاكل الأمنية المرافقة. إلى جانب المخدرات، شهدت المنطقة زيادة كبيرة في الاتجار بالبشر. فالخليج يعد بالنسبة إلى العديد من الجماعات المنخفضة الدخل والعاطلة من العمل في باكستان وجهة رئيسية للهجرة بسبب اقتصاده النفطي وقاعدته الميسورة الواسعة. وتسهل العصابات الإجرامية الموجودة في باكستان والشرق الأوسط هذا التهريب غير القانوني غير المقتصر على القوى العاملة من الذكور، بل يشتمل على تهريب النساء والأطفال أيضاً.

اتخذت تدابير في بعض دول الخليج لمنع استخدام الأطفال في سباقات الهجن. ويؤمل أن تؤدي تدابير مثل حماية حقوق العمال وإقرار القوانين المضادة للاتجار بالبشر إلى تحسين الوضع. وقد وقعت باكستان عدة مذكرات تفاهم مع العديد من الدول في منطقة الخليج تتعلق بكبح التهريب غير المشروع. وهي تتطلع أيضاً إلى الشركات الإقليمية والدولية على مستوى الدول ومع المنظمات الدولية الأخرى لمكافحة الاتجار بالبشر ومنعه.

أولاً: إدمان المخدرات
ورابط التهريب بين باكستان ودول الخليج

١ - إدمان المخدرات في دول الخليج: أنواع المخدرات والكميات المضبوطة

أصبح إدمان المخدرات مشكلة عويصة في دول الخليج. ومع أنها لم تصل إلى النسبة التي تعد غير خاضعة للسيطرة، فإن المشكلة قد نمت، وهي تعد الآن مصدر قلق رئيسي للحكومات. وثمة تقارير عن إدمان على مشتقات الأفيون بما في ذلك الهيروين من أفغانستان، والحشيش من باكستان وأفغانستان والمغرب، والكوكايين من أمريكا الجنوبية والعقاقير المخدرة التركيبية مثل الكابتغون، والأمفيتامينات وغيرها من العقاقير المنبهة من الشرق الأقصى وأوروبا. إلى جانب الطلب الناشئ على هذه المخدرات والمنبهات في الأسواق الخليجية المحلية، يمكن النظر إلى هذا الإدمان على أنه منتج ثانوي لعبور المخدرات الذي يحدث في منطقة الخليج. وعلى الرغم من نقص البيانات الحديثة عن العدد الدقيق لمتعاطي المخدرات في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، فإن هناك تقارير دورية تصدرها وزارات الداخلية في الدول المختلفة. وهذا الاتجاه حديث ومشجع لأنه يعكس أن الدول في المنطقة ملتزمة بمعالجة المشكلة. وثمة شعور بأن الإقرار بوجود المشكلة هو الخطوة الأولى في الحملة على إدمان المخدرات وتهريبها.

شهد تدفق المخدرات التركيبية على المنطقة، وبخاصة الكابتغون، زيادة كبيرة ذات صلة مباشرة بالطلب في السوق المحلية. وثمة أنواع من المخدرات المنبهة الرائجة الأخرى مثل إكستسي وال اس دي والكوكايين التي أصبحت متزايدة الشعبية بين الشبان، ويقال: إن أطفال المدارس يستعملونها أيضاً. وفي تقرير المخدرات العالمي ٢٠٠٧، أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن تدفق العقاقير المنبهة التركيبية إلى المنطقة ولاحظ زيادة مقدارها تسعة أضعاف في مضبوطات المنبهات الأمفيتامينية في المنطقة عام ٢٠٠٥. وتتكون الزيادة أساساً من أعداد كبيرة من مضبوطات الكابتغون في المملكة العربية السعودية المشحونة من جنوب شرق آسيا[١].

من المفيد تقييم مستوى الإدمان على المخدرات في المنطقة إضافة إلى فهم الاتجاهات

(١) World Drug Report 2007, UNODC, p. 135.

السائدة التي تشكل الإدمان على المخدرات وتهريبها قبل النظر في الأسباب التي تدفع المهربين إلى تفضيل دول الخليج، كمحور للعبور وسوق مربحة محتملة للإدمان على المخدرات.

وفقاً للتقرير، هناك ٢٠٠ مليون نسمة تقريباً، أو خمسة في المئة من سكان العالم، بين سن ١٥ و٦٤ عاماً، يتعاطون المخدرات في العالم كل عام[٢]. ويلاحظ التقرير أيضاً أن مشتقات الأفيون، ولا سيما الهيروين، هي المخدرات الرئيسية المثيرة للمشاكل، يليها الكوكايين؛ في حين يبقى القنّب المخدّر الأوسع انتشاراً في العالم. عام ٢٠٠٥، قدر أن هناك نحو ٤٠٠ ألف متعاطي مخدرات في الشرق الأوسط من بين ١٨٥ مليون متعاطي مخدرات في العالم[٣]. لكن مقالة في جريدة نيويورك تايمز عام ٢٠٠٦، نقلاً عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أشارت إلى أن العدد المتزايد لمتعاطي المخدرات في المنطقة وصل إلى ٥٠٠ ألف شخص وفق التقديرات الأكثر ترجيحاً[٤].

على الرغم من أن العدد الدقيق لمتعاطي المخدرات في الخليج غير معروف أو معمَّم، فإن بعض الحكومات أعلنت عن بعض الملاحظات المثيرة للاهتمام. على سبيل المثال، أصدرت الإمارات العربية المتحدة تقريراً في اليوم العالمي للمخدرات في يونيو ٢٠٠٧ يشير إلى أن ٧٥ في المئة من أغلبية متعاطي المخدرات يفضلون الحشيش، و١٣ في المئة يستعملون الهيروين، و٦ في المئة يستعملون المورفين. وقد وجدت علاقة مهمة بين إدمان المخدرات ومستوى التعليم: ٧٥ في المئة من متعاطي المخدرات الموقوفين هم خريجو الثانوية العامة في حين أن ٢ في المئة منهم خريجو الجامعات. وفي ما يتعلق بسعر المخدرات المتوافرة في السوق، ثمة تفاوت في الأسعار بين الإمارات المختلفة. ففي حين يباع الكيلوغرام من الحشيش الباكستاني بـ ٥٠٠٠ درهم (١٣٦٢ دولاراً تقريباً) في أبو ظبي، فإنه يكلف في دبي ٤٥٠٠ درهم (١٢٢٦ دولاراً تقريباً)[٥]. وبين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤، صادرت هيئات مكافحة المخدرات في الإمارات العربية المتحدة كميات كبيرة من المخدرات شملت ١٨٧٧١ كغ من القنّب (الحشيش)،

(٢) Ibid., p. 9.

(٣) Faryal Leghari, *Narcotics and Human Trafficking to the GCC States* (Dubai: Gulf Research Center, 2007). p. 48.

(٤) Hassan M. Fattah "Learning to Deal with Addiction," *The New York Times,* 5/5/ 2006, available at: http://www.iht.com/articles/2006/05/05/news/dubai.php

(٥) "Most Drug Users Pick up Habit Abroad," *Khaleej Times*, 26/6/2007.

و٤٣١ كغ من الهيروين، و١١١ كغ من الأفيون، تزيد قيمتها في السوق على ٢٥ مليون دولار[٦]. هذه الكمية الكبيرة المشحونة إلى الإمارات العربية المتحدة لإعادة شحنها أساساً ولاستهلاك بعضها محلياً، دليل حاسم على أن الإمارات العربية المتحدة محور عبور مفضل لمهربي المخدرات.

شهدت المملكة العربية السعودية زيادة في تهريب المخدرات، فقد أصدر حرس الحدود السعودي تقريراً عام ٢٠٠٧ يشير إلى عدد كبير من المضبوطات تشمل ١٢٠٠٠ كغ من الحشيش، و٣٢ كغ من الأفيون، و١٠٠٠٠ قرص، وأكثر من ٥٠٠٠ طن من القات في ذلك العام. جرى أكبر عدد من عمليات التهريب على الحدود الجنوبية مع اليمن، في حين تراجع عدد المتورّطين في التهريب غير المشروع من العراق[٧]. وكشف ضابط ارتباط سعودي مقره في باكستان أن معظم الحشيش المهرّب إلى المملكة يأتي من باكستان. ويهرّب ٩٩,٩ في المئة من هذا الحشيش عن طريق البحر ثم يباع بسعر ٧٠٠٠ – ٨٠٠٠ ريال (١٨٧٠ – ٢١٣٦ دولاراً) للكيلوغرام. ويهرّب الهيروين، بكميات صغيرة، عادة بين نصف كغ و١ كغ، مع موصلين عبر الطرق الجوية. ويرسل معظم هؤلاء الموصلين في موسم الحج بصورة رئيسية. وتثير أوقات الحج والعمرة، ولا سيما الحج، مشاكل كبيرة للسلطات السعودية بسبب ضخامة أعداد الحجاج القادمين من كل أنحاء العالم. ويأتي للحج والعمرة ٢,٥ مليون حاج ومعتمر من باكستان والهند وإيران وأفغانستان سنوياً. وغالباً ما تمر بعض الشحنات عبر دبي أولاً، ثم تنقل إلى المملكة براً أو عن طريق البحر لتجنُّب الشكوك التي تحوم حول الشحنات القادمة من باكستان مباشرة[٨].

أشار إعلان مجلس الشورى عن استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات إلى تطور كبير وبيّن التزام الحكومة السعودية في التعامل مع مشكلة إدمان المخدرات في المملكة. ثمة نسبة كبيرة من متعاطي المخدرات السعوديين من الشبان؛ وقد قُدِّر العدد عام ٢٠٠٥ بنحو ١٥٠

(٦) "UAE makes major strides in fighting narcotics: UAE official," The Emirates News Agency, November 24, 2004.

(٧) "Saudi-Yemen talks set on cross-border smuggling," *Arab News*, 31/1/2007.

(٨) مقابلة أجرتها المؤلفة مع ضابط ارتباط المخدرات السعودي في إسلام أباد، مارس ٢٠٠٦.

ألفاً، بزيادة كبيرة على العدد ١٠٩ آلاف المقدّر عام ٢٠٠٢ [٩]. ولاحظت دراسة أجرتها جامعة الرياض، وأيدت نتائجها دراسة مماثلة أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية عام ٢٠٠٧، أن الفتيان والفتيات في سن العاشرة والثالثة عشرة على التوالي يتعاطون المخدرات في المدارس العامة في المملكة[١٠].

أجرت وزارة التعليم الكويتية أيضاً دراسة خلصت إلى أن ٢٤ في المئة من الطلاب و١٦ في المئة من الطالبات في الثانويات يتعاطون المخدرات غير المشروعة أو حبوب ميتا ـ أمفيتامين. ومن الواضح أن الدولة تواجه مشكلة إدمان كبيرة لأن ٧٠ في المئة تقريباً من المساجين في الكويت محبوسون بتهم تتعلق بالمخدرات[١١]. ووفقاً لمسوح أجريت في وقت سابق في المستشفى الأميري، يوجد ١٨٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠ متعاطي مخدرات في الكويت، وهو رقم من المتوقع أن يزيد[١٢].

ثمة اختلاف في البحرين في نوع المخدرات المستعملة عما يجري تعاطيه في الدول الأخرى في المنطقة. فمع أن البحرين شهدت حصتها من تهريب الهيروين والحشيش، فإن النوع الرئيسي من المخدرات المهربة التي يتم تعاطيها هو «شابو»، وهو مخدر مزيج من هيدروكلوريد الميتاأمفيتامين والكوكايين اكتشف أول مرة في البحرين عام ٢٠٠٢، ويعتقد أن الفلبينيين هم الذين يهربونه إلى البلد. ويشهد تعاطي المخدرات تزايداً الآن في أوساط أطفال المدارس الذين يدمنون على الحشيش أولاً قبل أن ينتقلوا إلى المخدرات الأقوى مثل المورفين والهيروين[١٣].

كشف الشيخ محمد خالد، وهو عضو في البرلمان البحريني، عن بعض المعلومات المذهلة عام ٢٠٠٦ عن مدى مشكلة تعاطي المخدرات لبدء حملة توعية في وسائل الإعلام. أشار خالد إلى أن المخدرات متوافرة في المدارس الثانوية ويبيعها المهربون بأسعار رخيصة لاستدراج الشبان إلى تعاطي المخدرات. فقد تراجع سعر سيجارة الحشيش من ١٠ دنانير بحرينية

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) "Students in Saudi Arabia need facts on drug abuse," *Arab News*, 3/9/ 2007.

(١١) "Kuwait lawmakers approve tougher legislation against drug use," Kuwait News Agency, April 4, 2007.

(١٢) Neil Mac Farquhar, Media Awareness Project, Kuwait, "Drug Addiction Growing in Kuwait," *The New York Times*, available at: http://www.mapinc.org/drugnews/v02.n1485.a02.html

(١٣) "We Will Help in Anti-shabu Drive with Bahrain Govt," *Bahrain Tribune*, 30/9/2007.

(٢,٦٥ دولار) إلى دينار بحريني واحد (٠,٢٦٥ دولار). وفي بعض الأحيان كانت سجائر الحشيش والأمفيتامينات تُوزَّع مجاناً بين الشبان ليدمنوا عليها[١٤]. على الرغم من أن عدد مدمني المخدرات في البحرين يقدر بنحو ٢٠ ألفاً، فإن ٣٢٠٠ منهم مسجلون في برنامج إعادة التأهيل. وثمة تقارير أخرى تقدّر أن ١٠٠٠ متعاطٍ للهيروين يستهلكون ١٨,٢٥ كغ من الهيروين في السنة. وينعكس تزايد تهريب المخدرات وتعاطيها على مر السنين في عدد المضبوطات التي أفادت عنها وزارة الداخلية البحرينية: مع أن الهيروين ارتفع كثيراً من ١,٣ كغ عام ٢٠٠٠ إلى ١١,٢ كغ عام ٢٠٠٣، فإنه تراجع إلى ٩,٦ كغ عام ٢٠٠٤. في المقابل، ارتفعت كمية الحشيش المضبوط ارتفاعاً فلكياً، من ٧,٤ كغ عام ٢٠٠٠ إلى ٨٠٩ كغ عام ٢٠٠٤ [١٥].

أفادت وزارة الداخلية في قطر في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ عن مصادرة ما مجموعه ٥٠٠ كغ من المخدرات. وتشير هذه المضبوطات إلى حجم التهريب الكبير في البلد الذي يدعم تنامي تعاطي المخدرات بين السكان[١٦]. ويبقى الارتفاع في تعاطي المخدرات في الخليج بأكمله، وبخاصة في شريحة الأطفال في الثالثة عشرة، الشغل الشاغل لكل دوله. ويشكل هذا التحول نحو فئة عمرية أصغر من الفئة العمرية التي كانت مستهدفة ـ ١٦ عاماً ـ تطوراً سلبياً. ويحاول المهربون والبائعون، عن طريق استهداف فئة عمرية صغيرة غير شكاكة، تثبيت الطلب ودورة الإدمان بصورة يصعب عكسها[١٧].

أنشأت الحكومة في عُمان شبكة إلكترونية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى جانب قاعدة بيانات تدوّن عدد حالات تعاطي المخدرات المبلغ عنها. وبين عام ١٩٨٢ وأواخر عام ٢٠٠٥، كان هناك ١٠٠٧ حالات مُبلَّغ عنها. ويستطيع المرء أن يستنتج على أساس الحالات المبلّغ عنها فقط أن تعاطي المخدرات محتوى نسبياً في عمان. غير أن ذلك قد يرجع إلى أن المهربين يستخدمون عمان بصورة رئيسية لإعادة شحن المخدرات ولم يحاولوا إنشاء سوق للطلب هناك[١٨].

(١٤) "Italy hails UAE's anti-drug law enforcement system," *Gulf News*, 15/4/2006.

(١٥) "Bahrain signs UN pact on drugs," *Gulf Daily News,* 27/6/2006.

(١٦) "500 kg Drugs seized this year: Qatari official," *The Peninsula,* 24/6/2007.

(١٧) "400,000 drug addicts in Mideast, Seminar told in Doha," *The Peninsula,* 21/3/ 2006.

(١٨) "Oman Steps up fight against drug abuse," *Times of Oman*, 26/6/2006.

٢- التأثير الضار لإنتاج أفغانستان من المخدرات في دول الخليج

إن تأثير تهريب المخدرات الأفغانية إلى منطقة الخليج لإعادة شحنها إضافة إلى تلبية الطلب المحلي المتزايد مضر في العديد من النواحي. فالمنطقة تواجه مشكلة خطيرة بسبب تنامي السكان المتعاطين للمخدرات، وبخاصة في أوساط الجيل الشاب، إضافة إلى ما ينجم عن ذلك من ارتفاع معدلات الجرائم وتدهور القيم الأخلاقية. ثمة عاملان رئيسيان مسؤولان عن تحول منطقة الخليج إلى محور عبور مفضل وسوق مستهدفة مربحة:

أولهما، أن قرب الخليج جغرافياً من أفغانستان هو السبب الرئيسي للتأثير في التهريب في هذه المنطقة؛ بل إن موقع دول الخليج، عند ملتقى ثلاث قارات، تجعل المنطقة مكاناً مثالياً للتهريب العابر إلى مختلف الوجهات العالمية.

ثانيهما، أن الدول الغنية بموارد الطاقة تمثل سوقاً جذابة للعصابات الإجرامية التي تدير شبكات التهريب. وتقلل الأرباح الواسعة المترافقة مع هذه التجارة غير المشروعة من المخاطر المصاحبة؛ بل إن القوانين الصارمة وعقوبة الإعدام في بعض الدول لم تردع المهربين من إنشاء قواعد لهم فيها. وغالباً ما يسيء هؤلاء المهربون استعمال القوة العاملة الوافدة إلى الخليج إضافة إلى استغلال موسم الحج المكتظ في المملكة العربية السعودية.

يقدم حجم المضبوطات الكبير وتواترها في السنوات العديدة الماضية إشارة واضحة على أن الإمارات العربية المتحدة غير حصينة أمام تهريب المخدرات العابر من جنوب آسيا إضافة إلى بعض المخدرات التركيبية. وقد كان الازدهار التجاري والاقتصادي الكبير الذي شهدته الإمارات في السنوات الأخيرة، حيث برزت بعض المدن المينائية، مثل دبي والشارقة، كمراكز سياحة وشحن ومال عالمية عاملاً مساهماً رئيسياً. انتهز مهربو المخدرات غير المشروعة ميزة ارتفاع حجم الشحن إلى هذه «الموانئ الحرة ـ التي لا تخضع فيها الحمولات المنقولة من سفينة إلى أخرى لأنظمة النقل والتفتيش مثل البضائع الأخرى التي تدخل البلد»ـ لنقل شحناتهم إلى الأسواق الأوروبية وإفريقيا، ومن هناك تشحن أيضاً إلى وجهات أخرى[١٩]. وسهل التهريب أيضاً طول الساحل الذي يبلغ ٧٠٠ كلم والحدود الطويلة غير المحكمة الإغلاق مع عمان.

(١٩) International Narcotics Control Strategy Report (INCSR) 2005, Vol. 1, 590.
Quoted in: Leghari, *Narcotics and Human Trafficking to the GCC States*, p. 62.

فعمان، كما سيُبحث بمزيد من التفصيل لاحقاً، نقطة إعادة شحن رئيسية للمخدرات الأفغانية والحشيش الباكستاني المنقول بحراً. ويعتقد أن هناك قدراً كبيراً من التهريب بين باكستان وعمان وبين إيران وعمان. وبما أن المهربين لا ينظرون إلى عمان كسوق مربحة مالياً، فقد وجهوا طاقاتهم نحو إقامة أسواق في دول أخرى مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت.

بما أن المهربين يبحثون دائماً عن بيئة ملائمة لتعاطي مخدراتهم غير المشروعة في المجتمعات الغنية، فإنهم يحاولون إنشاء مثل هذه القواعد في الكويت منذ بعض السنوات. فالكويت التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الدخل ٢٠ ألف دولار تَعِد بأرباح كبيرة للمهربين التواقين إلى استغلال هذه الميزة الاقتصادية، ولا سيما في أوساط الشبان العاطلين من العمل والضجرين الذين لديهم أموال فائضة[٢٠]. ويثبت هذا الواقع تزايد حجم الهيروين المضبوط المهرّب من باكستان وإيران إلى الكويت.

يُعزى ارتفاع استهلاك المخدرات في المملكة العربية السعودية بين الشبان إلى الأسباب الواردة أعلاه، إضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي أسهمت في اهتمام المهربين بالمملكة. فهؤلاء المهربون يميلون إلى استغلال موسم الحج والعمرة، وارتفاع أعداد العمالة الوافدة في البلد، والحدود الطويلة غير المحكمة الإغلاق، إضافة إلى الاقتصاد القوي[٢١].

تهرّب المخدرات من أفغانستان مباشرة أيضاً إلى المملكة العربية السعودية وقطر والكويت والبحرين، إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة عبر باكستان أو إيران. فبما أن إيران جزء من الخليج نفسه فهي تواجه تهريباً هائلاً، إذ إنها تشترك في حدود طويلة مع أفغانستان إضافة إلى إيران. وغالباً ما يشحن الحشيش والهيروين من جنوب آسيا إلى اليمن أولاً ثم ينقل إلى المملكة العربية السعودية عبر الحدود البرية الجنوبية.

تُعاني باكستان وإيران اللتان تشتركان بحدود مع أفغانستان كثيراً ارتفاعَ أعداد متعاطي المخدرات ليصل إلى الملايين. ويشكل هذان البلدان قناة رئيسية لتهريب المخدرات الأفغانية إلى الخليج الذي يعد نقطة إعادة شحن إلى وجهات إفريقية وأوروبية أخرى.

(٢٠) Media Awareness Project, Kuwait: "Drug Addiction Growing in Kuwait."

(٢١) "Strategy to Combat Drugs on the Anvil in Saudi Arabia," *Arab News*, 29/5/ 2007.

ويقدر أن نحو ٨٠ في المئة من المخدرات الأفغانية يمر عبر إيران وباكستان لتوزيعها لاحقاً. ويمر الطريق الآخر في آسيا الوسطى إلى أوروبا الشرقية وروسيا والصين عبر كازاخستان وتركمانستان.

ونظراً إلى العوامل الواردة أعلاه، من المنطقي أن يكون لارتفاع إنتاج الأفيون في أفغانستان تأثير مباشر في تعاطي المخدرات ووضع التهريب في منطقة الخليج. ولا تزال أفغانستان تحافظ على ريادتها في إنتاج الأفيون في العالم حيث ورّدت ٩٢ في المئة تقريباً من العرض العالمي عام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، ويتوقع أن تحافظ على هذا الإنتاج في السنوات القادمة مع عدم توقع تراجعه بسبب عدة عوامل. وبالتالي ليس هناك أسباب كثيرة للافتراض بأن في وسع دول الخليج التطلع إلى تراجع كبير في التهريب إلى المنطقة، بل إن الزيادة الحالية البالغة ١٧ في المئة في الإنتاج، التي وصلت إلى ١٩٣٠٠٠ هكتار مقابل ١٦٥٠٠٠ هكتار عام ٢٠٠٦ لا بد أن تزيد من العرض في الدول الإقليمية[٢٢].

الأخبار الواردة من أفغانستان كئيبة على الرغم من التقدم في استئصاله: زيادة بمقدار ٢٤ في المئة من ١٥,٣٠٠ هكتار عام ٢٠٠٦ إلى ١٩٠٤٧ هكتار وانخفاض في إنتاج الأفيون في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد[٢٣]. ويرجع السبب الرئيسي للزيادة الإجمالية إلى ارتفاع الإنتاج في الأقاليم الجنوبية، ولا سيما إقليم هلمند الذي تسيطر عليه طالبان. ويعتقد أن إقليم هلمند وحده يوفر ٥٠ في المئة من إنتاج الأفيون الأفغاني. فقد وجدت طالبان التي تسعى إلى تمويل تمردها مصدراً مربحاً في المخدرات وتستخدم العوائد الناتجة من محصوله لتلك الغاية.

يذكر «مسح الأفيون في أفغانستان لسنة ٢٠٠٧» الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن الأقاليم الجنوبية التي يسيطر عليها التمرد هي الأقاليم الأكثر إنتاجاً للأفيون في البلاد. وقد أقام مزارعو الأفيون الأفغان ومهربوه شبكة كبرى من معامل تكرير الأفيون حيث يحول الأفيون الخام إلى قاعدة المورفين ثم إلى هيروين مكرر. في البداية كان تكرير الأفيون يجري خارج الحدود الأفغانية، لكن يعتقد الآن أنه يجري في الداخل. والأفيون المكرر إلى مورفين وهيروين هو نوع المخدرات الأكثر إدراراً للربح والذي يعود على المهربين

(٢٢) *Afghanistan Opium Survey 2007*, UNODC, 3.

(٢٣) Ibid., pp. 16-17.

بمبالغ كبيرة. ثمة طبقات مختلفة تشمل المزارعين وتجار الأفيون في الأسواق الذين يبيعون المنتج إلى المهربين أو وسطائهم الذين يشترون الأفيون على الأرجح لتكريره إلى مورفين ثم هيروين. تتوقف ربحية الأفيون على مصدره، مثل سلالة محصول الخشخاش ونوعه. ومهربو المخدرات هم المستفيدون الرئيسيون في سلسلة العمليات التي تحدد التجارة غير المشروعة للمخدرات. ومن المهم جداً أن تركز حكومة قرضاي وقوات الناتو على المهربين والمعامل التي يكرر فيها الأفيون إلى هيروين إلى جانب أسواق الأفيون.

الأفيون هو أكثر المحاصيل المنتجة للنقود. ويتوقع أن يصل إجمالي صادرات أفغانستان من الأفيون إلى ٤ مليارات دولار عام ٢٠٠٧، وبالتالي فهو أصبح جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد المزارعين[٢٤]. ويواصل المزارعون ميلهم إلى زراعة الأفيون على الرغم من أنهم يحصلون على مبالغ صغيرة من الأموال الإجمالية التي يجنيها المحصول حيث تذهب أغلبية الأموال إلى المهربين، ومن محاولة استئصاله التي تبذلها حكومة قرضاي في كابل. غير أن عدم وجود خيارات معيشية بديلة تعرض على المزارعين أو عدم اكتمالها، ونقص المشاريع الاقتصادية أو إعادة الاندماج البديلة إلى جانب تقديم تسهيلات أخرى في القطاع الاجتماعي مثل المرافق التعليمية والصحية وغيرها من التقديمات المعيشية المدنية، يدفع المزارعين إلى العودة إلى زراعة الأفيون. وعلى الرغم من أن تقارير ٢٠٠٧ تلحظ زيادة في الاستئصال، فمن المعروف جيداً أن الفساد الواسع النطاق على مستويات عديدة داخل الحكومة وقوات الشرطة المحلية، يحول دون تقدم العملية على النحو المطلوب. والفساد المزمن نفسه مسؤول عن إقامة معامل تكرير الهيروين وتهريب المخدرات إلى خارج البلد.

٣- تهريب المخدرات بين باكستان ودول الخليج وطرق التهريب

تعد باكستان وإيران طريقي التهريب الرئيسيين لمشتقات الأفيون الأفغاني إلى الخليج والشرق الأوسط. بعض هذه المخدرات تستهلك في الأسواق المحلية في الخليج، في حين تشحن الأغلبية إلى وجهات دولية أخرى. ينظر القسم التالي بعمق في طرق التهريب التي تستخدم عادة لنقل الحشيش ومشتقات الأفيون الأخرى التي تشمل الهيروين والمورفين فضلاً عن الأفيون من باكستان.

(٢٤) http://www.unodc.org/unodc/en/frontpage/paris-pact-afghanistan.html

تشترك باكستان في حدود طولها ٢٥٠٠ كلم مع أفغانستان وتواجه هي نفسها مشكلة تعاطي مخدرات كبيرة حيث يبلغ عدد الباكستانيين الذين يتعاطون المخدرات نحو أربعة ملايين، منهم ٥٠٠ ألف ممن يتعاطون الهيروين و٦٠ ألفاً ممن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن[٢٥]. وكانت باكستان من البلدان الرئيسية التي تزرع الخشخاش في أواخر السبعينيات، حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة خشخاشاً في ذلك الوقت ٨٠ ألف هكتار تقريباً؛ لكنها تمكّنت من الوصول إلى مكانة البلد الخالي من الخشخاش، بعد تنفيذ برنامج جدي لاستئصال الأفيون. وحتى مع انبعاث زراعة الخشخاش من ٦٦٩٤ فداناً في بعض المناطق القبلية عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، فقد تمكنت قوة مكافحة المخدرات من خفض هذه الزراعة بمقدار ٣٠ في المئة عام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ في الحزام نفسه. واليوم لا تزيد المساحة الإجمالية المزروعة خشخاشاً على ٢٨ , ٣١٤٥ فداناً. ويزيد ذلك قليلاً على المعيار الدولي المقبول لعدم الإنتاج الذي يقدر بـ ١٠٠٠ هكتار أو ٢٧٠٠ فدان[٢٦]. ويؤمل أن تظهر أفغانستان في يوم ما في المستقبل معدل النجاح نفسه في استئصال الأفيون مثل باكستان وتركيا.

لقد كانت قوة مكافحة المخدرات الباكستانية في مقدمة حركة مكافحة المخدرات في البلاد. وعلى الرغم من أنه يوجد في باكستان عدد كبير من متعاطي المخدرات، فإن أغلبية مشتقات الأفيون القادمة إلى باكستان من أفغانستان، إضافة إلى الحشيش الباكستاني، تُصدَّر إلى الخارج. يتم تهريب المخدرات غير المشروعة إلى باكستان براً وبحراً وجواً. ومع أن المهربين غالباً ما يستخدمون المواطنين الباكستانيين كناقلين، فقد أُوقِف العديد من الأجانب في أثناء محاولة تهريب المخدرات، في حالة تهريب الهيروين عادة. وأشار مكتب مكافحة المخدرات إلى أن الأفارقة الغربيين لا يزالون ينشطون في تهريب الهيروين. ومن بين ٢٢٥ أجنبياً من ٣١ بلداً تم توقيفهم عام ٢٠٠٥، اعتقل ١١٤ نيجيرياً يحملون ٨٣٢ , ١٤٠ كغ من الهيروين و١٠ آلاف كغ من الحشيش[٢٧]. ووفقاً لمسؤول كبير في قوة مكافحة المخدرات، فإن هذه البلدان الإفريقية تميل إلى استخدام مطار دبي الدولي لإدخال الشحنات إلى الدول الإفريقية الأخرى.

---

(٢٥) عدّد المدير العام لقوة مكافحة المخدرات العميد نديم أحمد المشاكل الأربع التي تواجه باكستان في مقابلة مع محطة آري الفضائية، ويوجد مقتطف من المقابلة في The Anti Narcotics Force Yearly Digest 2004-05 Interactive CD الذي قدم إلى المؤلفة في مارس ٢٠٠٥.

(٢٦) *The Anti Narcotics Force Yearly Digest 2005-06*, p. 9.

(٢٧) Ibid., pp. 17-18.

وحدد المسؤول طيران الخليج والإمارات وشركة الخطوط الإثيوبية كشركات الطيران التي استخدمها ناقلو المخدرات الأفارقة الذين يقصدون وجهات أجنبية[٢٨]. ويذكر التقرير السنوي ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ لقوة مكافحة المخدرات أن «الإمارات العربية المتحدة وكينيا هما أهم بلدين للعبور حالياً. وتشير الاستخبارات إلى أن هذه المجموعات المهربة تنقل الهيروين عبر دبي إلى شرق إفريقيا حيث يخزَّن قبل توزيعه على البلدان الأوروبية»[٢٩].

تفيد قوة مكافحة المخدرات أيضاً أن المهربين بدؤوا في استكشاف الصين كسوق محتملة ويستخدمون المواطنين الباكستانيين لنقل الهيروين. وقد أوقف نحو ٢٠٠ شخص، بينهم نساء، عام ٢٠٠٦ في أثناء محاولة الذهاب إلى الصين عبر طريق كاراكورام السريع في شمال باكستان. وإلى جانب الصين، يستخدم الآن العديد من الناقلين الباكستانيين لتهريب الهيروين إلى وجهات أخرى منها دول الخليج[٣٠].

يستخدم ميناءا الشحن الرئيسيان الباكستانيان كراتشي وميناء قاسم، إلى جانب عدد من الموانئ الصغيرة الأخرى على بحر العرب، لتهريب المخدرات. وثمة ميل كبير إلى استخدام الموانئ الكبيرة للتهريب بسبب كثافة نشاط الشحن والتجارة. فمهمة مراقبة ما يقرب من ٥٠٠ ـ ٦٠٠ حاوية تشحن يومياً وتفتيشها مهمة بالغة الصعوبة. وتأتي معظم الحاويات التي تصل إلى هذين الميناءين من ميناء سيالكوت الجاف، وهو محور تصدير تجاري في البنجاب. وتقر السلطات الباكستانية إلى أن نحو ١٠ ـ ١٥ في المئة من الحاويات بالمتوسط تقريباً تفحص يومياً بناءً على معلومات استخبارية. ويتوجه أغلبية التهريب عبر باكستان إلى الأسواق الأوروبية، ولا سيما المملكة المتحدة. وغالباً ما تذهب الحاويات المتجهة إلى أوروبا عبر دبي؛ لكن بسبب تزايد الاعتراض على هذا الطريق، فإنها تهرب الآن عبر طرق التفافية، إذ تتوجه غالباً إلى سنغافورة وإفريقيا قبل إرسالها إلى أوروبا[٣١]. ويعتقد أن المهربين قد طوروا طرقاً ذكية للتهريب عبر الناقلين والشحن. وقد أفادت قوة مكافحة المخدرات عن حالات اعتراض

(٢٨) مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤول كبير في قوة مكافحة المخدرات في مارس ٢٠٠٦ (لم يكشف عن هويته بناء على طلبه).

(٢٩) *The Anti Narcotics Force Yearly Digest 2004-05*, p. 10.

(٣٠) مقابلة مع مسؤول في قوة مكافحة المخدرات، أكتوبر ٢٠٠٦.

(٣١) مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤول كبير في قوة مكافحة المخدرات في مارس ٢٠٠٦.

للمخدرات (الهيروين أساساً مع بعض حالات الحشيش والأفيون) مهربة في صناديق خشبية وأغلفة الكتب ورزم البريد وسكاكين المطبخ ومقابض السكاكين وعلب أوراق اللعب والأحذية والملفات الخشبية والأغطية المنجّدة وأزرار الثياب ومشابك الشعر[٣٢].

على الرغم من أن الشرق الأوسط والخليج سوق أقل استهلاكاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، فإن إمكاناته آخذة في التطور مع تزايد تركيز المهربين الذين يستخدمون طريق باكستان ـ الخليج أساساً لإرسال الشحنات. ويتم التهريب الرئيسي إلى الخليج عبر المطارات والموانئ وحتى الطرق البرية عبر الحدود الباكستانية ـ الإيرانية. وفي المملكة العربية السعودية، حفز ارتفاع حجم التهريب في موسم الحج والعمرة تكثيف جهود سلطات مكافحة المخدرات الباكستانية والسلطات السعودية. ويشمل ذلك تدابير صارمة منها التدقيق الوثيق ومراقبة الحجاج من قبل المسؤولين الباكستانيين.

ثانياً: طرق تهريب المخدرات الأفغانية عبر باكستان

يشير «مسح الأفيون الأفغاني ٢٠٠٧» إلى أنه «وفقاً للحكومة الأفغانية فإن هناك ١٦٧ نقطة عبور غير رسمية على الأقل بين أفغانستان والبلدان المجاورة»[٣٣]. وهناك مئات من هذه المعابر على الأرجح التي لا يوجد فيها قوات أمنية على جانبي الحدود نظراً إلى طول الحدود. كما تمثل إيران، بسبب قربها من أفغانستان ومزاياها الجغرافية، طريق عبور مفضلاً آخر لمشتقات الأفيون والحشيش التي تنقل عبر باكستان أو مباشرة إلى دول الخليج. وتشمل حالات أخرى التهريب إلى الأسواق الأوروبية من الطرق الشمالية داخل إيران.

تسيطر طالبان على القسم الجنوبي الشرقي من أفغانستان، حيث ينتج حالياً معظم الأفيون والهيروين المكرر عالي الجودة، وكذا المنطقة المجاورة لبلوشستان والإقليم الحدودي الشمالي الغربي. وتوفر الصلات العرقية المتبادلة والقبلية بين الشعبين عبر الحدود ميزة إضافية للمهربين الذين تتكون طبقتهم الوسطى من المواطنين المحليين غالباً.

(٣٢) *The Anti Narcotics Force Yearly Digest 2005-06*, p.17.

(٣٣) Afghanistan Opium Survey 2007, UNODC, p. 21.

تهرب كميات كبيرة من مشتقات الأفيون عبر بلوشستان وتؤخذ إلى ساحل مكران. ويهرّب قسم كبير من المخدرات بحراً عبر الخط الساحلي الذي يمتد ٧٠٠ كلم على بحر العرب ويضم العديد من موانئ الصيد الصغيرة وبعض المناطق المفتوحة أيضاً. يتوجه هذا التهريب إلى دول الخليج والشرق الأقصى والبلدان الإفريقية بصورة رئيسية. يهرّب الحشيش عبر البحر غالباً، بسبب حجمه الكبير ورائحته. ويخفي المهربون عادة الحشيش في الحاويات سراً ثم ينقلونها إلى موانئ الشحن الرئيسية على أمل تمريرها مع الصادرات المشروعة.

طريق تهريب المخدرات البديل الآخر من بلوشستان هو الطريق البري عبر الحدود مع إيران إلى إقليم سيستان ـ بلوشستان الإيراني. عند الوصول إلى إيران تنقل هذه الشحنات براً إلى الشمال للعبور إلى أوروبا عبر تركيا واليونان، أو تؤخذ بحراً إلى الموانئ البحرية على طول الساحل الإيراني وتشحن إلى الخليج.

على غرار ذلك، يستخدم الإقليم الحدودي الشمالي الغربي بكثافة أيضاً للتهريب عبر ممر خيبر إلى شرق أفغانستان. وعند الوصول إلى باكستان، تنقل إلى مواقع مختلفة عبر البلاد ويهرّب بعضها عبر مطار بيشاور الدولي.

تشمل طرق التهريب الطرق الجوية والبحرية والبرية المستخدمة لتهريب المخدرات إلى دول الخليج[٣٤]:

١ – الطرق البرية من أفغانستان إلى باكستان ودول الخليج

على الرغم من أن الطرق الواردة أدناه هي الطرق التي حددها مسؤولو مكافحة المخدرات في باكستان بوصفها الأكثر استخداماً، فقد يكون هناك العديد من الطرق الأخرى. فنظراً إلى طول الحدود بين باكستان وأفغانستان وإيران وعدم إحكام إغلاقها، فإن من المحتمل أن يستخدم المهربون العديد من نقاط العبور غير المعروفة ويغيروا الطرق داخل باكستان لتجنب اعتراضها من قِبَل المسؤولين الأمنيين. الطرق الواردة أدناه تبدأ جميعها بأفغانستان وتنتهي في باكستان عند وجهتها أو نقاط إعادة الشحن. وغالباً ما تستخدم الطرق البرية

(٣٤) قدمت قوة مكافحة المخدرات تفاصيل عن طرق التهريب عبر باكستان، باكستان، مارس ٢٠٠٦ نقلاً عن: *Faryal Leghari*, "Narcotics and Human Trafficking to the GCC States," pp. 36-37.

والجوية والبحرية مؤتلفة للتهريب.

١- قندهار ← هلمند ← تفتان ← إيران ← تركيا ← أوروبا

٢- أوروزغان ← نمروز ← راباط ← إيران ← باكستان (موقع غير محدد في باكستان)

٣- أوروزغان ← قندهار ← تشامان ← كيتا ← (توجد تشامان وكيتا في إقليم بلوشستان في باكستان)

٤- حلال أباد ← تشيترال (تقع تشيترال في المناطق الشمالية من باكستان أيضاً)

٥- جلال أباد ← بيشاور (بيشاور هي عاصمة الإقليم الحدودي الشمالي الغربي في باكستان)

٦- جلال أباد ← باكتيا ← تشامان ← كيتا (كيتا في بلوشستان)

٧- لشقرغار في هلمند ← قندهار ← تشامان ← كيتا (مماثل لرقم ٢)

٨- بادخشان ← تشيترال (مماثل لرقم ٣)

٩- جلال أباد ← ماردان ← بيشاور (ماردان في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي في باكستان)

١٠-خوست ← باراتشينار (باراتشينار في المناطق الشمالية في باكستان)[٣٥]

٢- الطرق الجوية من باكستان إلى دول الخليج

حددت قوة مكافحة المخدرات هذه الطرق الجوية باعتبارها أكثر الطرق التي يستخدمها المهربون إلى دول الخليج ويعيدون شحنها إلى العالم لاحقاً.

١- إسلام أباد ← دبي ← البلدان الإفريقية ← وجهات في أوروبا/ الولايات المتحدة

٢- كراتشي ← بلدان الخليج ← وجهات أوروبية

٣- كراتشي/ لاهور ← دبي ← الصين

إلى جانب الطرق الواردة أعلاه، ثمة حوادث تهريب أفيد عنها من مطارات دولية متعددة في باكستان إلى الكويت والمملكة العربية السعودية إضافة إلى البحرين وقطر[٣٦].

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Ibid.

٣- الطرق البحرية من باكستان إلى دول الخليج

حين تنقل المخدرات داخل باكستان، فإن المخدرات التي يُراد نقلها بحراً تؤخذ إلى موانئ كراتشي البحرية. وتورد الطرق التالية غوادار وباسني كميناءي إعادة تصدير للمخدرات. وكما ذكر سابقاً، هناك موانئ أخرى في قرى الصيد الصغيرة والأماكن المفتوحة على الساحل الطويل تستخدم أيضاً.

١- كراتشي ← دبي ← جنوب إفريقيا ← أوروبا ← كندا

٢- غوادار/ باسني ← بلدان الخليج

٣- غوادار/ باسني ← اليمن ← المملكة العربية السعودية(٣٧)

عام ٢٠٠٦، لاحظت قوة مكافحة المخدرات أن تهريب المخدرات كان في أدنى مستوى بين باكستان والبحرين وعمان قطر، لكن جرى توقيف أعداد كبيرة من المهربين وضبط كميات كبيرة من المخدرات(٣٨).

يورد الجدول رقم (٧-١) تفاصيل عن حالات تهريب المخدرات بين باكستان ودول مجلس التعاون من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦.

ثالثاً: اتجاهات ناشئة في تهريب المخدرات من باكستان

لاحظت وكالة مكافحة المخدرات في باكستان، قوة مكافحة المخدرات، بالتشاور مع بعض الهيئات الفرعية الأخرى لمكافحة المخدرات، أن بعض الاتجاهات المهمة برزت في السنوات القليلة الماضية في تهريب المخدرات إلى دول الخليج. ومن المفيد ملاحظة هذه الاتجاهات في استراتيجية الدول الإقليمية لمكافحة المخدرات.

أولاً، ثمة تحول نحو العودة إلى طرق المخدرات التي كانت تستخدم في الماضي. ويعتقد أن المخدرات تؤخذ من باكستان عبر أبو ظبي إلى بيروت، ومن هناك إلى نيجيريا، أو بلدان

(٣٧) Ibid.

(٣٨) "Brief on Cooperation between Pakistan-Gulf Countries," Anti Narcotics Force, Pakistan, Rawalpindi, 2006.

محيطة، ثم تشحن إلى وجهاتها الأخيرة. وعلى غرار الإمارات العربية المتحدة، اكتسبت نيجيريا أهمية كنقطة عبور رئيسية للمهربين.

الاتجاه الثاني المهم الذي بدأ يبرز هو تزايد تهريب الحشيش في المراكب الصغيرة والزوارق من الساحل الباكستاني على بحر العرب إلى اليمن وعمان وموانئ الإمارات العربية المتحدة. ومن اليمن، ترسل الشحنات إلى المملكة العربية السعودية وبعض الأماكن الأخرى في الشرق الأوسط التي تخدم كنقاط عبور للتهريب إلى أوروبا.

الجدول رقم (٧-١)

حالات ضبط المخدرات بنجاح بين باكستان وبلدان مجلس التعاون، ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦

البلد	الحالات	الاعتقالات	أفيون	هيروين	حشيش
البحرين	٤	٤	٠,٠٠٠	٣,٣٥٠	١٢,٣١٤
السعودية	١٢	٣٤	٠,٠٠٠	٤٠,٤٨٢	٣١٨١,٠١٢
قطر	٢	٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
عمان	٧	١٨	٠,٠٢٨	٠,٠٠٠	٣٠٥٧,٦٠٩
الكويت	١٠	١٨	٠,٠١٢	٩٢,١٩٦	٠,٠٠٠
الإمارات	٣٥٩	٦٦٩	٣٤,٠٧١	١٣٨٢,٠١٠	٢٤٣٢,٦٩٢
المجموع	٣٩٤	٧٤٥	٣٤,١١١	١٥١٨,٠٣٨	٨٦٨٣,٦٢٧

المصدر: "Brief on Cooperation between Pakistan-Gulf Countries," Anti Narcotics Force, Rawalpindi, 2006, p.3

ثالثاً، يركز المهربون على تهريب المخدرات إلى الأردن ومنه إلى العراق، ثم تنقل براً إلى المملكة العربية السعودية. فقد تبين أن النزاع وانعدام الاستقرار في العراق مفيد للعصابات التي تدير مثل هذه العمليات. غير أنه في الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، رفعت السلطات السعودية يقظتها على حدودها مع العراق لكبح تسلل الإرهابيين والتهريب غير المشروع، وهو ما ساعد على السيطرة على الوضع في النهاية.

ثمة تطور رابع هو بروز الكويت كطريق عبور رئيسي ومقصد للهيروين. وأصبح تزايد تعاطي الهيروين مشكلة كبرى للكويت. ويعتقد أن المهربين يستخدمون الكويت أيضاً لنقل شحناتهم إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. ويشعر المحللون الأمنيون الذين يدرسون الاتجاهات الراهنة بالقلق من أن تتطور الكويت كنقطة عبور إقليمية رئيسية للمخدرات تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة الدولية.

التطور الخامس هو تزايد تهريب السلائف الحاسمة لتكرير الأفيون إلى هيروين في أفغانستان. فبما أن أنهيدريد الخليك، وهو أكثر السلائف الكيميائية المستخدمة لتكرير الهيروين، لا ينتج في أفغانستان، فإنه يهرب من باكستان إلى أفغانستان من الخارج. تلاحظ قوة مكافحة المخدرات أنه غالباً ما تشحن صناديق تحتوي على هذه المادة الكيميائية مسماة تسميات خاطئة من ميناء بوسان في كوريا الجنوبية إلى بندر عباس في إيران ومن هناك تنقل براً إلى أفغانستان. غير أن هناك طرقاً أخرى إلى جانب الطريق المذكور أعلاه لتهريب السلائف إلى أفغانستان. فنظراً إلى انتشار مئات معامل الهيروين في كل أنحاء المناطق المنتجة، ولا سيما قرب أسواق الأفيون وعلى الحدود مع أفغانستان، فإن تهريب هذه المادة الكيميائية يهرب على نطاق واسع من دون ريب.

الاتجاه الأخير الذي نلحظه هنا أن المهربين يستخدمون الآن ناقلين متعددين كجزء من سلسلة الحلقات لتجنب تسرب المعلومات إلى المسؤولين الأمنيين والاستخباريين، وضمان التسليم إلى الوجهات المقصودة. وفي شرح لهذا الأسلوب، أوضحت قوة مكافحة المخدرات أن هذه العملية تشمل عدداً من الحلقات. يحمل الناقل عادة شحنة في باكستان وينقلها إلى بلد العبور لتسليمها إلى ناقل آخر ينقلها بدوره إلى بلد عبور آخر أو إلى وجهتها النهائية[٣٩].

تنظر الأقسام التالية في التدابير المضادة التي تأخذها دول الخليج من ناحية تعاطي المخدرات وتهريبها في منطقة الخليج، إضافة إلى التعاون في مكافحة المخدرات بين باكستان وهذه الدول.

(٣٩) "Emerging Trends in Narcotics Trafficking," as provided by the ANF, March 2006.

رابعاً: التدابير المضادة التي اتخذتها دول الخليج

مع تزايد الاهتمام الدولي بمشكلة المخدرات المتنامية في دول الخليج، بدأت هذه الدول بتشديد مساعيها لمواجهة تعاطي المخدرات إضافة إلى التهريب العابر. وثمة وعي متزايد في أوساط القيادات في المنطقة بأن التهريب العابر مشكلة مهمة لأمنها، إذ من المحتم تسربها إلى الداخل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب والاستهلاك. ومن الإنجازات المحمودة التي تحققت في السنوات القليلة الماضية الإقرار بوجود المشكلة والاهتمام بمعالجتها. وللتدابير التي نفذت حتى الآن علاقة جزئية بتنبيهات خبراء الأمم المتحدة من استخدام نقاط الدخول إلى المنطقة كقاعدة لعلميات المهربين وإعادة شحن المخدرات الأفغانية. وأبلغت الأمم أيضاً هيئات مكافحة المخدرات في الخليج بأن تهريب السلائف الكيميائية أخذ يرتفع في المنطقة إلى جانب المخدرات(٤٠).

تشمل التطورات الرئيسية والتدابير العملية التي اتخذت على مختلف المستويات الحكومية والمدنية بعض التدابير الإقليمية والدولية المشتركة المهمة. وقد اقتُرحت مبادرة كبرى في مارس ٢٠٠٦ في اجتماع الإنتربول لرؤساء المكاتب الأمنية المركزية الذي شهد إنشاء الشرطة الخليجية، وهي هيئة أمنية تكافح الجريمة المنظمة والعابرة للحدود القومية في منطقة الخليج. وقد اعتمدت هذه المنظمة نموذج الشرطة الأوروبية وستنسق مساعي السلطات الأمنية، ولا سيما الشرطة، في دول الخليج لمكافحة تهريب المخدرات والإرهاب وأنشطة الجريمة المنظمة الأخرى العابرة للحدود القومية. وكان الممثلون الخليجيون في الاجتماع يضمون أعضاء في الإنتربول من قطر والبحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ولاحظ الاجتماع أن الأشخاص الرئيسيين في عصابات الجريمة المنظمة الذين يديرون تهريب المخدرات وعمليات التهريب غير المشروع في المنطقة من الآسيويين والأفارقة. ومن أوجه القصور الرئيسية لدى السلطات الأمنية في دول الخليج غياب قاعدة بيانات مشتركة عن المشبوهين والمطلوبين إضافة إلى عدم التنسيق بين البلدان الآسيوية الإقليمية(٤١).

ومن الاجتماعات المهمة الأخرى اجتماع مجلس التعاون الأقاليمي لممثلي هيئات مكافحة المخدرات على مستوى الخبراء في مبادرة ميثاق باريس في مايو ٢٠٠٦. وقد أطلق مكتب الأمم

(٤٠) *Gulf News,* 27/11/2007.

(٤١) "GCC Plans to set up Gulf Pol," *Gulf News*, 28/3/2006.

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هذا البرنامج، وهو تنسيق إقليمي لبرنامج تنمية البلدان المتأثرة بتهريب الهيروين الأفغاني(٤٢).

في فبراير ٢٠٠٦، حضر وزراء داخلية قطر والإمارات العربية المتحدة وإيران وتركيا وباكستان وأفغانستان إلى جانب مسؤولين عن مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة وروسيا والنرويج وبريطانيا مؤتمراً في شأن أمن الحدود في أفغانستان. وقد تم التشديد على الحاجة إلى زيادة التعاون بين الدول الإقليمية والدولية كجزء لا يتجزأ من الحرب على المخدرات(٤٣).

١ – المملكة العربية السعودية

تكثّفت جهود المملكة العربية السعودية لكبح تعاطي المخدرات وتهريبها داخل البلد في السنوات القليلة الماضية. وكما ذكر سابقاً، ضاعفت المملكة جهودها للسيطرة على تهريب المواد غير المشروعة عبر حدودها البرية. لكن على الرغم من القوانين الصارمة، بما فيها عقوبة الإعدام، فإن التهريب لا يزال مستمراً. وعلى ضوء التطورات الإيجابية التي جرت كجزء من حملة مكافحة المخدرات، منح مجلس وزراء الداخلية العرب مديرية الأمن العام في المملكة جائزة خاصة على إطلاق حملة توعية عامة قوية في شأن المخدرات(٤٤).

قررت الحكومة أيضاً إنشاء لجنة وطنية لمكافحة المخدرات وصندوق للمساعدة

---

(٤٢) للاطلاع على مبادرة ميثاق باريس انظر:
https://www.parispact.net/LANGen/public/portal/paris_pact_initiative.php.

وقد أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرة ميثاق باريس عام ٢٠٠٣. «اتفق أكثر من ٥٠ بلداً على الميثاق في باريس في المؤتمر الوزاري الخاص بطرق المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي استضافته الحكومة الفرنسية في مايو ٢٠٠٣. وفي تلك المناسبة اتفقوا على جملة أمور منها الحاجة إلى إجراء أكثر قوة وتنسيقاً في مراقبة الحدود وإنفاذ القانون، والحدّ من التهريب غير المشروع لمشتقات الأفيون من أفغانستان عبر آسيا الوسطى والبلدان الأوروبية. وكمتابعة فورية أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرة ميثاق باريس، بدعم من فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتجرى مشاورات دورية على مستوى الخبراء بين الشركاء لبحث تدابير مواجهة ارتفاع مستويات تهريب الهيروين من أفغانستان».
http://www.unis.unvienna.org/unis/pressrels/2005/unisnar931.html.

(٤٣) "Qatar to host new regional intelligence centre against drug trafficking," *Doha Times,* 1/3/2006.

(٤٤) "Saudi Arabia Wins Applause for Fight against Drugs," *Arab News*, 6/11/2007.

في إعادة تأهيل مدمني المخدرات وأسرهم[٤٥]. كما ينتظر أن يعلن مجلس الشورى عن استراتيجية وطنية لمكافحة تنامي إدمان المخدرات في البلد، وبخاصة في أوساط الشبان. وستركز الاستراتيجية على تحديد أنواع المخدرات المستخدمة وتصنيفها، والأسباب التي تقف وراء تعاطيها، ووضع التدابير الوقائية، وبرامج المعالجة وإعادة التأهيل بوصفها أهدافها الرئيسية الستة[٤٦].

تركز حملة التوعية العامة على مخاطر تعاطي المخدرات على الأفراد، وأسرهم والمجتمع. وقد أدخلت الحكومة هذه النقاشات في المناظرات العامة والأحاديث التلفزيونية في برامج ترمي إلى تثقيف الآباء والشبان. وتبحث هذه البرامج العيوب في برامج إعادة التأهيل المختلفة، بما في ذلك المنشآت المعروضة، إضافة إلى تقديم العلامات التي تساعد في المعرفة المبكرة للشبان الذين يبدؤون تعاطي المخدرات. والهدف هو تقديم موضوع يعد التطرق إليه محظوراً ومعيباً في العلن[٤٧]. ولا ينتظر فقط أن يشجع ذلك الناس على السعي للحصول على الاستشارة والمساعدة في الشفاء من تعاطي المخدرات، لكن يؤمل أيضاً أن تعلم قطاعاً واسعاً من السكان الجهلة إلى حد كبير وتثقفهم. ولعل قرار الحكومة بإدخال المعلومات الرئيسية عن تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل في المناهج الدراسية للمدارس والكليات يعد تطوراً مهماً آخر يؤمل أن يكون له تأثيرات واسعة طويلة المدى[٤٨].

يوجد في المملكة العربية السعودية الآن مراكز لإعادة التأهيل في جدة والدمام والرياض والقصيم لمعالجة المواطنين السعوديين من تعاطي المخدرات. لكن نظراً إلى نمو تعاطي المخدرات في البلد، فإن هناك حاجة إلى إنشاء مزيد من المراكز المتخصصة لتقديم العلاج الطبي لمدمني المخدرات إضافة إلى إعادة التأهيل لإعادة دمجهم في المجتمع[٤٨].

وفي إطار مساعي التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب، أنشأت الحكومة السعودية شبكة مكاتب ارتباط للمخدرات يواصل فيها المسؤولون عنها العمل المستمر

(٤٥) "Saudi Arabia to Launch Drive against Drug Trafficking," *Dawn*, 25/6/2007.

(٤٦) "Saudi-Yemen Talks Set on Cross-border Smuggling" *Arab News*, 31/1/2007.

(٤٧) "Saudi Needs Rehab Plan for Drug Addicts," *Khaleej Times*, 10/11/2007.

(٤٨) "Anti-drug Studies to Be Made Part of Curriculum in Saudi Arabia," *Arab News*, 25/6/2007.

مع هيئات مكافحة المخدرات للمحافظة على تدفق وتبادل المعلومات الاستخبارية. وهذه المكاتب التي بلغ عددها ٤٠ مكتباً عام ٢٠٠٦، موجودة في بلدان حددت وزارة الداخلية أنها تمثل تهديداً تهريبياً. ويقدم إليها تدريب دوري مكثف في أساليب الاستخبارات يرمي إلى جمع المعلومات المتعلقة بالتدريب.

٢- الكويت

دفع نمو تعاطي المخدرات وتزايد التهريب العابر في الكويت الحكومة إلى اعتماد بعض التدابير العاجلة. وتشمل هذه التدابير إدخال تعديلات مهمة على قانون مكافحة المخدرات لعام ١٩٨٣ إضافة إلى قانون آخر يتعلق باستخدام العقاقير التي تغير الحالة العقلية. وتشمل التعديلات أحكاماً بالسجن لمدة ١٠ سنوات على الأقل وغرامة تصل إلى ١٠ آلاف دينار كويتي (٣٦ ألف دولار تقريباً) على كل من في حوزته عقاقير مخدرة غير مشروعة أو مادة مخدرة أو ينتجها أو يشتريها أو يستخدمها[٤٩]. وقد تجسد تمسك الكويت بسياستها الصارمة في شأن المخدرات على أفضل وجه في حالة أحد أفراد عائلة الصباح الحاكمة، الشيخ طلال، الذي كشف في عملية كبرى عام ٢٠٠٦ وضبطت معه ١٠ كغ من الكوكايين و١٢٠ كغ من الحشيش. تمسكت المحاكم العليا الكويتية بحكم الإعدام في حقه على الرغم من التماس الرأفة. وتكمن أهمية هذه الحالة في إثبات التزام الحكومة وإظهار عدم وجود أحد في الدولة فوق القانون[٥٠].

بدلاً من ارتفاع تعاطي المخدرات وعمليات ضبطها لاحظت الحكومة أن غياب المراقبة الفعالة في موانئ الدخول وأحدث أجهزة كشف المخدرات أسهمت كثيراً في تدفقها. ومع أنه يوجد في الكويت لجنة لمكافحة المخدرات تعمل بالتعاون الوثيق مع الهيئات الحكومية الأخرى، فقد قررت الحكومة إنشاء دائرة جديدة في وزارة الداخلية لإيلاء مزيد من الاهتمام إلى المخدرات[٥١].

تدرك الكويت أهمية التعاون الإقليمي في محاربة المخدرات ولديها عدة اتفاقات تعاون أمني مع بلدان أخرى، بما فيها إيران. وفي هذا الصدد، يجتمع المسؤولون الحكوميون دورياً مع

(٤٩) "Kuwaiti Lawmakers Approve Tougher Legislation against Drug Use," Kuwait News Agency, April 4, 2007.

(٥٠) "Kuwaiti Court Upholds Death Sentence on Royal," Agence France-Presse, December 11, 2007.

(٥١) "Drugs in Kuwait Held in Check, Low Taking Rates: Official," Kuwait News Agency, June 26, 2007.

نظرائهم الإقليميين لبحث وسائل تعزيز التعاون الأمني القائم. وعام ٢٠٠٦، صدقت الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالجريمة عبر القومية المنظمة وبروتوكولين ملحقين بها كجزء من خطتها للتعاون الأمني الإقليمي والدولي(٥٢). وقد بادرت الكويت إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة المخدرات فعقدت المؤتمر الإقليمي الأول لمكافحة المخدرات في مارس ٢٠٠٦ الذي ركز على القضايا المتعلقة بالسيطرة على تعاطي المخدرات وتهريبها في منطقة الخليج(٥٣).

٣- قطر

تنظر حكومة قطر إلى تعاطي المخدرات وتهريبها كمسائل ذات أهمية عالية، وقد سعت على مر السنين إلى محاربة ذلك بنجاح، إلى جانب محاربة الجرائم عبر الوطنية المنظمة الأخرى. وقررت قطر إقامة مثل هذه المنشأة. وتمول حكومة قطر المركز المقترح وتدعمه الأمم المتحدة، وسينسق الردود الوطنية على الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، وتهريب المخدرات بالتعاون مع منظمات مثل الشرطة الأوروبية والإنتربول ومركز آسيا الوسطى الإقليمي للمعلومات والاستخبارات. وكجزء من مشروع لمدة أربع سنوات للمساعدة في تدريب سلطات الأمن في المنطقة، يتوقع أن يبدأ هذا العمل عام ٢٠٠٨ (٥٤).

يمثل مكوّن التوعية العامة جزءاً لا يتجزأ من الحملة المضادة للمخدرات التي تقوم بها الحكومة. ولهذه الغاية تعقد وزارة الداخلية بانتظام محاضرات عامة لتعليم الناس مخاطر تعاطي المخدرات. وعلى الرغم من أن عدد مدمني المخدرات في قطر غير معروف على وجه الدقة، فإن ثمة إشارة إلى أن عدد مدمني المخدرات الذين يجبرون على طلب المساعدة من عيادات الصحة العقلية آخذ في التزايد بسبب الافتقار إلى المركز المتخصص الملائم. أدركت الحكومة هذا الوضع، لذا فإنها اقترحت إقامة مثل هذه المنشأة التي تديرها هيئة الصحة الوطنية(٥٥).

---

(٥٢) ذكرت الكويت ذلك في أثناء مشاركتها في الجلسة السادسة عشرة للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. "Kuwait links combat against organized crime to international cooperation," Kuwait News Agency, April 26, 2007.

(٥٣) "The First Regional anti-Narcotics Conference in Kuwait," *Gulf News*, 1/4/2006.

(٥٤) "Qatar to Host UN Center to Fight Drugs," *Gulf News*, 27/11/2007.Also see: *World Drug Report 2007*, UNODC, "In 2007 the UNODC looks forward to opening of regional counter-narcotics information-sharing centers in central Asia and the Gulf," p. 2.

(٥٥) "Drug Rehabilitation Centre Planned in Qatar," *The Peninsula*, 11/10/2007.

وعقدت قطر أيضاً عبر وزارة الداخلية أول جلسة تدريب دولي في شأن الوقاية من المخدرات كجزء من حملتها الوطنية لسنة ٢٠٠٧ (٥٦).

من طرائق قياس حجم المخدرات التي تهرّب إلى الدولة تقييم عدد المضبوطات في أي مرحلة محددة. فقد شهدت قطر تدفقاً رئيسياً للمخدرات التي يعتقد أنها ستقصد أسواقاً دولية أخرى. ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٧، أفادت وزارة الداخلية عن ضبط ما مجموعه ٥٠٠ كغ من المخدرات. ومع أن حجم المضبوطات قد يبدو مثيراً للخوف، ويعكس المشكلة المتنامية التي تواجهها قطر، فإنه جدير بالثناء ويبرز النجاح الذي أحرز عن طريق الجهود الجماعية لمختلف الدوائر المعنية في العمليات(٥٧).

٤- البحرين

نظراً إلى تزايد حالات تعاطي المخدرات وتهريبها في البحرين، ثمة خوف متزايد في شأن كيفية معالجة المشكلة. وهناك إجماع عام في أوساط المسؤولين الأمنيين على الافتقار إلى المعدات في نقاط التفتيش والعناصر المدرّبة على المراقبة ووقف ناقلي المخدرات المحتملين وأنشطة التهريب. وذلك أمر على الحكومة أن تتعامل معه وتحتاط له(٥٨).

غير أن تطورات كبرى حدثت في مكافحة المخدرات في البحرين عام ٢٠٠٧، وأهمها إنشاء لجنة المخدرات والمواد الصيدلية الباعثة للاضطرابات النفسية. وستركّز هذه اللجنة على محاربة تعاطي المخدرات إضافة إلى مراقبة التوريد والاستخدام المشروع للمواد الموصوفة، وستعمل بالتعاون مع وزارة الصحة(٥٩). كما أقرّ مجلس الشورى والنواب قانوناً حكومياً بإدخال تعديلات على قوانين المخدرات والمواد الصيدلية الباعثة للاضطرابات النفسية من دون مشاورات في مارس ٢٠٠٧ (٦٠).

(٥٦) "Ministry Holds Training Session on Prevention of Drug Trafficking," *The Peninsula,* 2/12/2007.

(٥٧) "500 kg drugs seized this year: Qatari official," *The Peninsula*, 24/6/2007.

(٥٨) "Bahrain Steps up Fight against Drugs," *Gulf Daily News*, 28/2/2007.

(٥٩) "Bahrain's Shura Backs Narcotics Panel Plan," *Gulf Daily News*, 13/2/ 2007.

(٦٠) "Bahrain Shura Passes Bill on Drug Law Enforcement," *Bahrain Tribune*, 27/3/ 2007.

استضافت البحرين ندوة إقليمية عن الأمن البحري، وهي الأولى في نوعها في الخليج، في أبريل ٢٠٠٧. واتفقت البُلدان المشاركة التي ضمت دول مجلس التعاون وباكستان وإيران واليمن على الحاجة إلى تطوير استراتيجية الأمن البحري. وقد جاءت الندوة في الوقت المناسب نظراً إلى تزايد التهديد الإرهابي في المنطقة إضافة إلى ارتفاع المخاطر الأمنية الناتجة من التهريب غير المشروع الذي تقوم به مختلف عصابات الجريمة المنظمة لاستغلال مزايا ارتفاع حجم الشحن في الخليج. وكانت الندوة مفيدة في تنسيق التعاون الإقليمي بنجاح والنظر في قضايا الإرهاب العالمي وتهريب المخدرات والبشر إضافة إلى القضايا الأخرى التي تؤثر في المنطقة[٦١].

٥- عمان

إن موقع عمان يجعلها دولة عبور مفضلة لمهربي المخدرات ومجموعات الجريمة المنظمة المنخرطة في أعمال التهريب الأخرى. وفي ضوء الوضع الأمني بالنسبة إلى تهريب المخدرات، أنشأت الحكومة العمانية لجنة وزارية للإشراف على المسائل المتعلقة بالمخدرات. وفي ضوء أهمية التعاون الإقليمي لمكافحة تهريب المخدرات بفاعلية، نشطت عمان أيضاً في المشاركة في الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمكتب العربي لشؤون المخدرات[٦٢].

أنشئت وحدة أخرى داخل الشرطة العمانية السلطانية للاضطلاع بالمسائل المتعلقة بالمخدرات. وتركّز هذه الوحدة على تنفيذ الاستراتيجية لمواجهة تعاطي المخدرات وتهريبها إضافة إلى «الإشراف على تطبيق القوانين المتعلقة بالمخدرات ومراقبتها ومتابعتها»[٦٣]. وفي إطار استراتيجية مكافحة المخدرات، أنشأت الحكومة هيئة خاصة لمكافحة غسل الأموال والجرائم الاقتصادية. وكانت الحاجة إلى النظر في قضايا غسيل الأموال مهمة لأنها متفرّعة من نشاط الجريمة المنظمة والتهريب غير المشروع.

تقام أيضاً حملات توعية عامة من مخاطر تعاطي المخدرات. وقد نظمت دائرة استئصال المخدرات في المديرية العامة للتحقيقات والتحريات الجنائية معرضاً متنقلاً لتعليم الناس عن تعاطي المخدرات في يونيو ٢٠٠٦. وفي السنة نفسها عقدت اللجنة الوطنية للمخدارات

(٦١) "Gulf Countries Keen to Boost Maritime Security," *Khaleej Times*, 24/4/2007.

(٦٢) Position paper on Oman, paper id= 1062, www.mcmun.org

(٦٣) Leghari, *Narcotics and Human Trafficking to the GCC States,* p. 57.
http://www.unodc.org/unodc/press_release_2003-04-17_5.html

والمواد الصيدلية الباعثة للاضطرابات النفسية مؤتمراً حول الموضوع. وأنشأت عمان أيضاً شبكة إلكترونية بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتسجيل عدد حالات تعاطي المخدرات، كما أشير من قبل(٦٤).

٦- الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة دولة عبور رئيسية مفضلة للمهربين. كما أنها محور عبور نام للمخدرات التركيبية التي توزع بعد ذلك في منطقة الخليج أو تشحن إلى الدول الإقليمية الأخرى. ورداً على نموّ تعاطي المخدرات في الداخل إضافة إلى مكافحة التهريب الإقليمي والدولي، نشطت الحكومة الإماراتية في محاربة المخدرات. وشرعت في تنفيذ عدة مشاريع طموحة في إطار استراتيجيتها ذات الشعبتين لاستهداف الطلب والعرض. وتشمل أهم التطورات في السنوات الأخيرة التدابير التشريعية، وحملات التوعية لكبح التعاطي المحلي، وإقامة منشآت المعالجة وإعادة التأهيل، والتعاون الأمني على المستويين الإقليمي والدولي.

على الجبهة التشريعية، سنّت الحكومة قانوناً اتحادياً لمحاربة الجريمة والوقاية من التمويل المتصل بالإرهاب. ولهذا القانون أهمية كبيرة في مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وهو يسمح بالادعاء على المجرمين في الإمارات حتى إذا كانوا يواجهون تهماً دولية(٦٥). وعلى الرغم من أن قانوناً يفرض عقوبة الإعدام على تهريب المخدرات أقرّ عام ١٩٩٥، فإن عقوبة الإعدام لم توقّع حتى اليوم في البلد، حيث يحكم على المهربين بالسجن مدى الحياة(٦٦). وعام ٢٠٠٣، وضعت المحكمة الفدرالية العليا شروطاً مسبقة بأن يكون لدى السلطة دليلاً قوياً على أن المخالفين يتعاطون المخدرات بالفعل قبل محاكمتهم. وبموجب هذا القانون، لا يمكن محاكمة المخالفين الذين يتعاطون المخدرات خارج الإمارات. غير أن المشكلة تكمن في تحديد إذا ما كان تعاطي المخدرات قد حدث داخل البلد أو خارجها، لأن اختبارات الدم تحدّد وجود آثار المخدّر في مسار الدم من دون أي شيء آخر(٦٧).

(٦٤) "Oman steps up fight against drug absue," *Times of Oman*, 26/ 6/2006.

(٦٥) "UAE committed to fighting transnational Crimes," Emirates News Agency, October 26, 2007.

انظر أيضاً: "UAE Law on International Crimes Soon," *Khaleej Times*, 28/6/2007.

(٦٦) International Control strategy Report, INCSR 2005, vol. 1, p. 590.

(٦٧) International Narcotics Control Strategy Report, INCSR 2006.

من ناحية المشاريع الدولية الكبرى لمكافحة الإرهاب، فقد أطلق مشروع مشترك بقيمة ١,٢ مليون دولار بين دبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أبريل ٢٠٠٧. وسيركّز هذا المشروع الذي يفترض أن يستغرق سنتين ونصف السنة على تعاطي المخدرات وتهريبها على المستويين الوطني والإقليمي. وسيساعد مركز تدريب شرطة دبي أيضاً على تبادل المعلومات مع النظراء الإقليميين وتدريب المعنيين بإنفاذ القوانين على التعامل مع تزايد حركة المخدرات[٦٨]. وعام ٢٠٠٤، وقعت الإمارات العربية المتحدة اتفاقاً مع الأمم المتحدة للتعاون الثنائي في شأن تهريب المخدرات والجرائم الأخرى ذات الصلة بها؛ ثم أنشأت مكتباً فرعياً للأمم المتحدة معنياً بالمخدرات والجريمة، وتلك خطوة تقرّ بالجهود الكبيرة التي يبذلها البلد في مكافحة المخدرات. موّلت الحكومة الإماراتية المكتب بنحو ٣ ملايين دولار تقريباً. وستكون مسؤوليات المكتب الفرعي تنسيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وإدماجها في البرنامج العالمي الشامل للأمم المتحدة[٦٩].

في مجال التعاون الأمني الدولي، نفّذت وزارة الداخلية والإنتربول تدابير أكثر تشدّداً في المطارات والمعابر الحدودية وفي دائرة الجمارك. وقد اتخذ هذا القرار في الاجتماع الأول لمكاتب الإنتربول الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد في أبو ظبي في يونيو ٢٠٠٦ وحضرته وفود من ١٤ بلداً مختلفاً. وقد وقعت الإمارات بالفعل اتفاقات مع ١٥ بلداً بينها بعض الدول العربية لتسليم المشبوهين وغيرها من القضايا القانونية ذات الصلة. وتولي قطر مزيداً من الاهتمام لزيادة تبادل المعلومات واستخدام الدعم التقني الاختصاصي الخارجي من منظمات مثل الإنتربول لكي تحسّن موقفها في التعامل مع التحديات الأمنية. ومن الموضوعات المهمة ذات الصلة التي بحثت في الاجتماع معايير خدمات الإنتربول، واستراتيجية محاربة الإرهاب الدولي، واقتراحات لتنظيم المؤتمرات الإعلامية، وطرائق مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، إضافة إلى دور الإنتربول في التعامل مع الحالات الطارئة[٧٠].

(٦٨) "UNODC and Dubai Police Sign Agreement to Tackle Drug Trafficking and Abuse," available at: http://www.unodc.org/unodc/press_release_2007_03-29.html

(٦٩) "Gulf 'one of the routes for Afghan opium trade," *Gulf News*, 23/5/2006. Also see: INCSR 2005, vol. 1, p. 589.

(٧٠) "UAE's MOI, Interpol Join Hands to Enhance Security Measures," *Khaleej Times*, 5/6/2007.

لاحظ التقرير الاستراتيجي الدولي لمراقبة المخدرات لسنة ٢٠٠٥ أن الإمارات وقّعت مبادرة أمن الحاويات في ديسمبر ٢٠٠٤ حيث يتلقى مسؤولو الجمارك والمفتشون تدريباً متخصصاً من قبل وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ومكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة في شأن «كشف المواد المحظورة عام ٢٠٠٤». وقد أجريت الاتفاقية لتحسين متطلبات تقارير الشحن الأكثر تشدداً وشمولاً. وستتلقى السلطات الأمنية الإماراتية أيضاً تدريباً في شأن الاعتراض البحري وإعادة الشحن العالمي. وكتدبير إضافي، زوّدت الحكومة الإماراتية سلطة موانئ دبي بمعدات حديثة لتسهيل أعمال التفتيش الشاملة لحاويات الشحن في الموانئ[٧١].

يعتقد أن إنشاء وزارة الداخلية قاعدة بيانات لإنفاذ القانون تشمل البلد بأكمله عام ٢٠٠٣ قد أسهم كثيراً في مساعدة هيئات إنفاذ القانون في تحسين تنسيق المعلومات ذات الصلة بمكافحة المخدرات[٧٢].

يركّز جزء من استراتيجية الحكومة على الطلب الداخلي على المخدرات، وكبح انتشار تعاطيها، وتوفير منشآت العلاج وإعادة التأهيل لمواطنيها. لهذه الغاية، بذلت الحكومة جهداً منسقاً لنشر التوعية العامة في صفوف المواطنين عن أخطار تعاطي المخدرات، وشدّدت الحملة أيضاً على ذلك القطاع من المجتمع. توجد في أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان مراكز إعادة تأهيل تعالج الإدمان على المخدرات وتقدم خدمات استشارية بعد العلاج. وتقدّم الحكومة إعفاءات من المحاكمة الجنائية للأفراد الذين يبلّغون الشرطة أو هذه المراكز طوعاً. ويرحّل الوافدون المتورّطون إلى بلدانهم عادة. وإذا ألقي القبض على المخالفين وتبيّن أنهم لم يبلغوا في أي من الحالات المذكورة أعلاه، فإنهم يحالون إلى المحاكمة القانونية[٧٣].

وقّعت شرطة دبي، في إطار استراتيجية إعادة التأهيل، مذكرة تفاهم مع برنامج الإمارات لتطوير الكوادر الوطنية من أجل استحداث فرص عمل للمواطنين الذين نجحوا في الإقلاع عن الإدمان. ويقدّم البرنامج أيضاً تدريباً اختصاصياً للأفراد الذين أعيد تأهيلهم وخضعوا لاختبارات دورية تثبت أنهم لم يعودوا بحاجة إلى المخدرات. وقد عبّر عدد من المصارف ووكالات السياحة في القطاع الخاص عن استعدادهم لدمج مثل هؤلاء الأشخاص في أماكن أعمالهم[٧٤].

(٧١) INCSR 2005, vol. 1, op. cit., pp. 590-591.

(٧٢) Ibid., p. 591.

(٧٣) Ibid., p. 591.

(٧٤) "UAE Nationals Who Gave up Drugs to Get Jobs," *Khaleej Times*, 24/4/2007.

نظراً إلى الحاجة الماسة إلى شبكة إقليمية لتبادل المعلومات وأهميتها في مكافحة تهريب المخدرات، عقدت الإمارات العربية المتحدة عدة اتفاقات تعاون أمني مع البلدان الإقليمية. وقد أعطى هذا التعاون عدة نتائج مثمرة في السنوات القليلة الماضية حيث تم اعتقال عدد من المجرمين المطلوبين المتورّطين في التهريب في الدول الإقليمية، إضافة إلى ضبط كميات كبيرة من المخدرات. وفي إطار مبادرة التعاون الأمني الإقليمي، وقّعت الإمارات أيضاً «اتفاقية تاريخية لمكافحة المخدرات مع إيران عام ٢٠٠٣ تنص على التعاون ضد إنتاج المخدرات غير المشروعة وتوزيعها وتهريبها عبر الحدود البحرية الإيرانية والإماراتية»[٧٥].

خامساً: التعاون الباكستاني الخليجي في مكافحة المخدرات

التعاون الإقليمي في القضايا الأمنية، ولا سيما في ما يتعلّق بتهريب المخدرات، جزء لا يتجزأ من استراتيجيات الدول الخليجية العديدة. ولا يمكن المبالغة في أهمية دور باكستان في هذا المجال. فهي، إلى جانب إيران، أحد بلدان العبور الرئيسية التي تهرّب من خلالها مشتقات الأفيون الأفغاني والحشيش إلى منطقة الخليج من أجل إعادة شحنها على الأغلب. وثمة تعاون وثيق بين العديد من وزارات الداخلية والدوائر الخليجية المنوطة بمكافحة المخدرات ونظرائهم الباكستانيين. ويعد التشارك الكبير للمعلومات الاستخبارية أساس هذا التعاون.

وقّعت باكستان مذكرات تفاهم مع عدة بلدان خليجية، منها الإمارات العربية المتحدة والكويت وإيران. كما وقّعت مذكرات تفاهم مماثلة مع سوريا ومصر وتركيا وأفغانستان، من بين ما مجموعه ٢٦ بلداً. غير أن باكستان لم توقع حتى اليوم أي اتفاقات في شأن مكافحة المخدرات مع البحرين وقطر وعمان. ويجري النظر في اتفاق مع المملكة العربية السعودية، ويتوقع توقيعه في تاريخ لاحق. ووقّعت باكستان أيضاً معاهدات لتسليم المطلوبين مع الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٤، ومع المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٣، ومع العراق عام ١٩٨٠ [٧٦].

(٧٥) INCSR 2005, op.cit., p. 590.

(٧٦) "List of MoUs Signed With Other Countries," Provided to author by the ANF, Pakistan, October 17, 2006.

وعلى الرغم من عدم وجود أي اتفاق رسمي في شأن مكافحة المخدرات بين باكستان والمملكة العربية السعودية حتى الآن، فقد عمل البلدان معاً عن قرب في هذا الشأن في السنوات الخمس عشرة إلى العشرين الأخيرة. وكان التعاون يتركز على تبادل المعلومات ومراقبة أنشطة التهريب. وقد لفتت الحكومة السعودية انتباه سلطات مكافحة المخدرات الباكستانية إلى الزيادة الكبيرة في عدد حالات المخدرات المهربة من باكستان، ولا سيما أثناء موسم الحج المزدحم. ولمواجهة هذا الاتجاه، فرضت باكستان رقابة أشدّ على السفر إلى المملكة ونجحت في خفض تدفق المخدرات أثناء موسم الحج. وقد وعدت الحكومة السعودية بتزويد الاستخبارات الباكستانية بأجهزة مسح صغيرة لمساعدتها في مراقبة المخدرات(٧٧).

إلى جانب الأشخاص الناقلين الذين يستخدمون عادة لتهريب الهيروين، تستخدم السلع التي ترسل في حاويات لأغراض التصدير لشحن المخدرات إلى المملكة. وقد أفادت بعض المصادر أن المسؤولين الباكستانيين يفتّشون الآن كل الحاويات المتوجهة إلى المملكة في محاولة للسيطرة على تهريب المخدرات. وعلى الرغم من عدة شكاوى من رجال أعمال لا يريدون تأخير شحناتهم، فإن هذه الممارسة مستمرة لأنها تعد ضرورية(٧٨).

المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هما البلدان الوحيدان في الخليج اللذان وضعا ضباط ارتباط للمخدرات في سفارتيهما في باكستان. ومع أنه ليس لبلدان الخليج الأخرى ضباط ارتباط مخصصون للمخدرات في باكستان، فإنها تعمل عبر قنوات أخرى لمراقبة تهريب المخدرات بين باكستان والخليج(٧٩). وقد أقامت قوة مكافحة المخدرات بمساعدة، إدارة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في الولايات المتحدة، خلية خاصة للتحقيق للتنسيق الدائم مع ضباط ارتباط المخدرات في البعثات الدبلوماسية الأجنبية في باكستان، إلى جانب تسهيل التحقيق في حالات المخدرات على المستوى الدوري وإجراء عمليات مشتركة(٨٠).

وتتطوّع الحكومة الباكستانية، عبر قوة مكافحة المخدرات، بتقديم المعلومات المتعلقة بالحالات التي تشمل اعتقالات وضبط مخدرات تقصد أسواقاً دولية إلى كل البلدان بما فيها

(٧٧) مقابلة مع مسؤول في قوة مكافحة المخدرات وضابط ارتباط سعودي، ٢٠٠٦.

(٧٨) مقابلة مع ضابط ارتباط سعودي، ٢٠٠٦.

(٧٩) "Brief on Cooperation between Pakistan-Gulf Countries," ANF, October 2006, op.cit.

(٨٠) Ibid.

دول الخليج. وتوصل المعلومات التي يتم تشاركها مع هذه البلدان عبر قنوات مختلفة. تلحظ قوة مكافحة المخدرات أن تبادل المعلومات مع دول الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، يتم عبر ضباط ارتباط المخدرات الموجودين في باكستان. غير أن هناك تبادلاً مباشراً للمعلومات أيضاً مع هاتين الدولتين. وهناك قنوات إيصال أخرى للمعلومات المتعلقة بتوقيف مهربين للمخدرات وحالات ضبط المخدرات، منها الإنتربول ووزارة الخارجية، ووزارة ضبط المخدرات، ومجلس مراقبة المخدرات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية[٨١].

في أبريل ٢٠٠٤، استضافت باكستان اجتماعاً لمنتدى التعاون الخليجي بإشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتبادل الآراء الرئيسية المتعلقة بالمشكلة الإقليمية لتعاطي المخدرات وتهريبها وبحث التعاون الإقليمي القائم وطرائق تحسينه. شارك في هذا المنتدى ممثلون عن المملكة العربية السعودية وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة وإيران وأفغانستان وباكستان. ومع أن المنتدى منبر جيد لتحسين آليات التعاون الإقليمي في مساعي مكافحة المخدرات، فإنه لم يستغل على نحو مفيد ويجدر إحياؤه[٨٢].

انتكست علاقة باكستان الجيدة عادة مع الكويت حين فرضت الكويت حظراً على العمال الباكستانيين. فالسلطات الكويتية تعتقد أن العديد من هؤلاء العمال، الذين يمثلون قسماً كبيراً من العمالة الوافدة في الكويت، يستغلون كناقلين لتهريب المخدرات إلى البلد. وقد رُفع الحظر في أواسط عام ٢٠٠٦ بعد أن قدمت باكستان تطمينات للكويت بأنها ستضمن إجراء فحص دقيق للقوى العاملة التي تدخل البلد. وشهدت زيارة وفد باكستاني يتألف من مسؤولين عن مكافحة المخدرات بقيادة وزير مكافحة المخدرات في ذلك الوقت، غوس بوكس ماهر، في مارس ٢٠٠٦، بعض التطورات المهمة. اتفق البلدان على العمل معاً في السيطرة على تهريب المخدرات وتبادل المعلومات الاستخبارية ذات الصلة. وتركّزت المباحثات في ذلك الوقت على تعيين ضباط ارتباط باكستانيين وكويتيين للمخدرات في سفارة كل منهما لتسهيل تدفق المعلومات، ونظرت في المسائل المتعلقة بتعاطي المخدرات وتهريبها. وتمكّن هذه الخطوة البلدين من تبادل المعلومات مباشرة بدلاً من مرورها عبر الإنتربول كما في السابق[٨٣].

(٨١) Ibid.

(٨٢) Ibid.

(٨٣) "Kuwait, Pakistan affirm necessity of eradicating drugs," Kuwait News Agency, March 14, 2006.

سادساً: الاتجار بالبشر: التهديد الناتج من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومشكلته التي تؤثّر في باكستان ودول الخليج

في هذا القسم من الفصل الخاص بقضايا الأمن التي تسبب تهديداً مشتركاً على باكستان ودول الخليج، نسعى لإلقاء نظرة معمقة على المشكلة في منطقة الخليج إلى جانب النظر في الصلات القائمة مع باكستان. وقبل ولوج سيناريو الاتجار بالبشر في الخليج، من المهم فهم النواحي المختلفة للاتجار بالبشر.

تهريب البشر هو ثاني أكبر نشاط لمجموعات الجريمة المنظمة بعد المخدرات. كما أنه نشاط إجرامي يعود على مجموعات الجريمة المنظمة بعدة مليارات من الدولار. يقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن هذا القطاع غير المشروع الذي تبلغ قيمته ٣٢ مليار دولار يهرّب نحو ٧٠٠ ألف إلى مليوني شخص عبر الحدود في السنة. ولا يشمل هذا الرقم الأشخاص المهربين داخل حدود الدولة(٨٤). وهناك تقارير أخرى متضاربة تعطي تقديرات مختلفة عن عدد الأشخاص الذين يهرّبون سنوياً، على سبيل المثال، يقدّر تقرير الأشخاص المهرّبين لسنة ٢٠٠٥ أن ما بين «٦٠٠ ألف و٨٠٠ ألف شخص، يضمون رجالاً ونساء وأطفالاً، يهرّبون عبر الحدود الدولية رغماً عنهم»(٨٥). وتشير هذه التقديرات إلى أنّ «٨٠ في المئة من الضحايا من الإناث، وما يصل إلى ٥٠ في المئة منهم من الأطفال»(٨٦).

غالباً ما يعتقد الناس خطأ أن ضحايا الاتجار بالبشر مهاجرون غير قانونيين. لكن ثمة اختلاف واضح بين الموقفين، مع أن العديد من المهاجرين غير القانونيين يضلّلون ويستدرجون

---

(٨٤) Leghari, *Narcotics & Human Trafficking to the GCC States*, p. 71.

(٨٥) "Trafficking In Persons: Global Patterns," UNODC, April 2006, pp. 44-45.
http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/HT-globalpatterns-en.pdf

انظر أيضاً التقديرات المذكورة في تقرير أمريكي نشر عام ٢٠٠٤ حول مكافحة العبودية على الموقع:
http://www.antislavery.org/homepage/antislavery/trafficking.htm

انظر أيضاً:
IOM report on "Consequences of Trafficking and Policy response," citing a US State Dept. Report in 2004. http://www.iom.int/jahia/page677.html

(٨٦) http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2005/46606.htm

إلى مواقف الاتجار بالبشر. لفهم التهديد الذي يطرحه الاتجار بالبشر أمام الدول، من الضروري أن يستوعب المرء تماماً تعريف الاتجار بالبشر كما حددته الأمم المتحدة. فبموجب بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، فإن الاتجار بالبشر هو «تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من ضروب القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر ضروب الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء»[٨٧]. ويكمل البروتوكول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ويشار إليه أيضاً ببروتوكول الاتجار بالبشر.

إن واقع وجود الرق اليوم قد يكون كشفاً صادماً، لكنه حقيقة واقعة. وتنص منظمة مكافحة الرق على أنّ «الرقيق يجبر على العمل، أو يمتلكه رب عمل أو يتحكم فيه، أو يجرّد من إنسانيته أو يعامل كسلعة، أو يباع ويشترى كملكية، أو يخضع لقيود مادية، أو تفرض قيود على حريته»[٨٨]. وفي العديد من الحالات ترهن أجيال من العائلة للعمل لتسديد دين ما. تتبع مثل هذه الممارسات في أماكن مثل أفران الطوب والمصانع والمزارع في كل أنحاء العالم[٨٩]. وتندرج تحت راية الاتجار بالبشر تسوّل الأطفال أو النساء أو المشوّهين بالإكراه.

غالباً ما يخلط بين الاتجار بالبشر والهجرة ويُعَدّان أمراً واحداً. هجرة الأشخاص، سواء أكانت قانونية أم كانت غير قانونية، تشمل انتقال الأشخاص الذين يسعون لتحسين ظروفهم الاقتصادية والهجرة داخل بلدهم إلى المدن أو المناطق الصناعية أو الهجرة إلى خارج البلد. ويمكن أن ترجع أيضاً إلى أسباب السلامة في حالات بحث الناس عن الأمن هرباً من النزاع أو وضع قانوني ما أو نتيجة كوارث طبيعية.

في كثير من الحالات، حين يسعى الأشخاص إلى الهجرة بالطرائق القانونية ولا يستطيعون ذلك، فإنهم يلجأون إلى وكلاء يسهّلون سفرهم إلى البلدان المنشودة مقابل أجر.

(٨٧) http://www.unodc.org/unodc/en/trafficking_human_beings.html

(٨٨) http://www.antislavery.org/homepage/antislavery/modern.htm

(٨٩) Leghari, *Narcotics & Human Trafficking to the GCC States*, p.76.

وتتحدث الروايات العديدة المسجلة لهؤلاء المهاجرين عن رحلات خطيرة في ظروف غير إنسانية. ويتعرّض العديد من هؤلاء المهاجرين غير القانونيين للاتجار بهم لأنّهم في أثناء سعيهم للهجرة بطرائق غير قانونية يقعون غالباً تحت رحمة الوكلاء أو الوسطاء الذين ربما يعملون لحساب شبكات الاتجار بالبشر. لذا في مثل هذه الحالات للاتجار يوافق الضحايا على المرحلة الأولى من التجنيد، لكن في ظل شروط مضللة أو خادعة تدفعهم إلى الاعتقاد خلاف ذلك.

تميّز دراسة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتلحظ أن الاتجار بالمهاجرين يحدث حين تصبح موافقة هؤلاء المهاجرين الذين وافقوا في البداية أو ربما لم يفعلوا في المرحلة الأولى «عديمة المعنى بسبب الإكراه أو الخداع أو الإساءة التي يمارسها المهربون». أما المهاجرون غير القانونيين فإنهم أحرار في عمل ما يشاؤون عند وصولهم إلى المقصد، في حين يخضع ضحايا الاتجار بالبشر إلى الإساءة العقلية والبدنية وتقييد الحركة والاستغلال المتواصل من قبل المتاجرين «لتوليد أرباح غير مشروعة للمتجرين»[٩٠]. وهكذا يستخدم الاتجار بالبشر الإكراه و/ أو الاحتيال للحصول (تجنيد) الأفراد واستخدامهم بغية استغلالهم رغماً عن إرادتهم أو من دون موافقتهم. ينقل ضحايا الاتجار داخل البلد عبر حدود الدول عبر قنوات قانونية أو غير قانونية. أما تهريب البشر الذي يشمل المهاجرين غير القانونيين فإنه يساعد أحدهم على عبور الحدود بطريقة غير قانونية أو يسهّل له ذلك مقابل أجر محدد.

يوضح بروتوكول مكافحة الاتجار في ما يتعلّق بالأطفال أن كل من هو دون الثامنة عشرة من العمر «لا يستطيع إعطاء موافقة صالحة، وأي تجنيد للأطفال أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بغية استغلالهم ضرب من ضروب الاتجار بصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة»[٩١].

ضحايا الاتجار معرّضون لخطر القتل في حال إبداء أي مقاومة. ولردعهم عن الهرب أو إبلاغ الشرطة، فإنهم يتعرّضون للابتزاز والتهديد بإلحاق الأذى بهم وبعائلاتهم في الوطن.

(٩٠) "Trafficking In Persons: Global Patterns," UNODC, April 2006, p. 52, available at: http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/HT-globalpatterns-en.pdf

(٩١) Ibid., p.51, http://www.unodc/en/trafficking_victim_consents.html?print=yes

وغالباً ما يتعرّضون للضرب والاغتصاب في معظم الحالات التي تشمل نساء وأطفالاً، ويحبسون ويجوّعون ويحقنون بالمخدرات ويحتفظ بهم في ظروف غير إنسانية.

سابعاً: الاتجار بالبشر في باكستان (السياق الخليجي) والتدابير المضادة

حددت باكستان بأنها بلد منشأ وعبور ومقصد للاتجار بالبشر. وفي تقرير الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٧، صنّفت بأنها دولة من الطبقة الثانية، وفي ذلك تحسُّن عما كانت عليه قبل بضع سنوات حين كانت على وشك أن تصنف دولة من الطبقة الثالثة[٩٢]. وهي تعمل على وجه الخصوص كبلد منشأ وعبور للاتجار بالضحايا المتوجّهين إلى دول الخليج، إذ ينظر إلى هذه الدول كسوق مقصد جذابة للعصابات التي تنشد فرص استغلال شريحة الدخل العالي هناك. ويقدّم عدد المرحّلين الذين تأكد أنهم ضحايا الاتجار لا وافدين غير قانونيين دلالة تقريبية على حجم الاتجار الجاري.

تلاحظ وكالة التحقيقات الفدرالية الباكستانية، الوكالة البارزة التي تعمل على مكافحة الاتجار بالبشر في البلد، أن عدد الباكستانيين المرحّلين عام ٢٠٠٥ من مختلف البلدان بلغ ٢٣٣٣٤، منهم ١٣١٤٢ من إيران، و١٠٠١٤ من عمان و١٧٨ من أوروبا. وقد استخدم المرحّلون طرائق قانونية وغير قانونية للخروج من باكستان. ومن بين العدد الإجمالي للمرحّلين،

(٩٢) Country Narratives: Pakistan, TIP Report 2007.
http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2007/82806.htm

تقرير الاتجار بالبشر تقرير سنوي تعده وزارة الخارجية الأمريكية ويقيّم فيه أداء دول العالم من حيث الاتجار بالبشر ويصنّف وفقاً لذلك. يوجد وصف لطبقات التصنيف في التقرير التالي:
http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2007/82799.htm.

وتضع وزارة الخارجية الأمريكية كل بلد في تقرير ٢٠٠٧ في إحدى ثلاث قوائم، تسمى هنا طبقات، بموجب قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر. وتستند هذه التصنيفات إلى مقدار عمل الحكومة في محاربة الاتجار بدلاً من حجم المشكلة، مع أنها مهمة. تقيم الوزارة أولاً إذا كانت الحكومة تمتثل امتثالاً تاماً المعايير الدنيا لقانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر الخاصة بالقضاء على الاتجار. وتوضع الحكومة الممتثلة تماماً في الطبقة الأولى. وبالنسبة إلى حكومات أخرى، تنظر الوزارة إذا كانت تبذل جهوداً لامتثال المعايير. وتوضع الحكومات التي تبذل جهوداً كبيرة لتلبية المعايير الدنيا في الطبقة ٢. أما الحكومات التي لا تمتثل تماماً المعايير الدنيا ولا تبذل جهوداً كبيرة لفعل ذلك فتوضع في الطبقة ٣. أخيراً، ينظر في معايير لائحة المراقبة الخاصة، وحين تنطبق، توضع بلدان الطبقة ٢ في لائحة مراقبة الطبقة ٢.

لم يستخدم الطرائق القانونية للخروج سوى ١٧٨ شخصاً أو ١ في المئة، في حين أن ٢٣١٥٦ أو ٩٩ في المئة استخدموا وسائل غير قانونية للخروج[٩٣].

إن معظم ضحايا الاتجار الباكستانيين مهاجرون غير قانونيين ضللتهم عصابات إجرامية مختلفة تدير عمليات في قطاع معين وأوقعتهم في مواقف الاتجار. والخليج مقصد أساسي للعديد من هؤلاء من المهاجرين غير القانونيين. وقد أفادت وكالة التحقيقات الفدرالية الباكستانية أن ما يقرب من ١٨ ألف مهاجر غير قانوني رحّلوا من عمان والإمارات العربية المتحدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، منهم ٦٠٠ رحّلوا من الإمارات في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧. ونظراً إلى توخي مزيد من اليقظة في شأن الاتجار بالأطفال في باكستان والإمارات على السواء، لم يبلغ عن حوادث ترحيل للأطفال في هذه الفترة[٩٤].

يستخدم المهربون دول الخليج أيضاً، ولا سيما دبي، كبلدان للعبور. وقد أفادت وكالة التحقيقات الفدرالية الباكستانية أنها تسلمت في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مئات المهاجرين/ الضحايا المتجر بهم من غينيا كوناكري/ موريتانيا، و٢٠٠ تقريباً من إسبانيا وعشرات من أوكرانيا ومصر. ويعتقد أن عدداً كبيراً من المهاجرين غير القانونيين الذين يسافرون إلى أوروبا شبان عاطلون من العمل يخدعون بوعود كاذبة بالعمل[٩٥].

بذلت الحكومة الباكستانية جهداً كبيراً لتحسين تصنيفها العالمي وصورتها في ما يتعلّق بالاتجار بالبشر. ووضعت وزارة الداخلية، ولا سيما وكالة التحقيقات الفدرالية الباكستانية، خطة عمل وطنية تركّز على الاتجار بالبشر وتنطوي على أربعة مكوّنات استراتيجية: الوقاية والمقاضاة، والحماية، والشراكات.

أقيمت خلية مضادة للاتجار بالبشر لمتابعة شبكات التهريب ومصالحها المتعلقة بالاتجار بالبشر. وقد أرسلت بعض هذه الوحدات إلى المناطق الشمالية في باكستان لمراقبة ومنع الاتجار بالأطفال والنساء النازحين بسبب زلزال أكتوبر ٢٠٠٥، وهو أحد أسوأ الكوارث الطبيعية التي أثرت في آلاف الناس.

---

(٩٣) العرض الذي قدمه المدير العام لمكتب التحقيقات الفدرالي الباكستاني، طارق برويز أمام مؤتمر العلاقات الاستراتيجية الباكستانية – الخليجية، إسلام أباد، مارس ٢٠٠٧.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه.

واتخذت الحكومة أيضاً بعض التدابير المهمة للمساعدة في كشف الأشخاص غير المطلوبين والوثائق المزوّرة. ومن هذه الأنظمة «بيسكس»، وهو نظام محوسب لمراقبة الهجرة. إضافة إلى ذلك، طبقت الحكومة نظام جوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية الإلزامية التي تقرأها المكنات. وقد قلّصت هذه التدابير كثيراً من الاتجار بالبشر في المطارات على الأقل(٩٦).

وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، أقيم مأوى لتقديم العون الطبي والنفسي والقانوني لضحايا الاتجار بالبشر(٩٧).

على الجبهة القانونية قدّم مشروع قانون في البرلمان لتسريع البت في حالات الاتجار بالبشر من خلال النظام التشريعي. فمقاضاة المتاجرين بالبشر تخضع لقانون خاص (باشتو) سنّ عام ٢٠٠٢ (٩٨).

تطرح طبيعة الاتجار بالبشر الشديدة التعقيد والمتعددة الأبعاد عقبات كبيرة أمام مواجهتها. وبما أن الاتجار بالبشر نشاط إجرامي منظم وثمة نقص في المعلومات التي يمكن إثباتها، فإنه ليس من السهل تقديم تقدير صحيح لهذا النشاط. غير أن تهريب المخدرات والاتجار بالبشر أنشطة إجرامية منظمة ترتبط معاً عموماً.

على سبيل المثال، زعمت عمان والكويت في مرحلة ما أن بعض المهاجرين غير القانونيين أو الضحايا المتجر بهم من باكستان كانوا متورّطين أيضاً في تهريب المخدرات في الوقت نفسه(٩٩)؛ بل إن الكويت فرضت حظراً على العمال الباكستانيين لمدة قصيرة (كما أشير سابقاً في قسم المخدرات من الفصل) ولم ترفعه إلا بعد تلقي ضمانات من الحكومة بأنها ستخضع كل العمال الوافدين إلى الكويت لتدابير أمنية مشدّدة إضافية للتحقق من عدم حدوث شيء غير ملائم(١٠٠).

---

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) "Pakistan reduced human trafficking, says US report," *Daily Times*, 10/6/2006.

(٩٨) العرض الذي قدمه المدير العام لمكتب التحقيقات الفدرالي الباكستاني، طارق بروبز أمام مؤتمر العلاقات الاستراتيجية الباكستانية – الخليجية.

(٩٩) مقابلة أجرتها المؤلفة مع مسؤول مكتب التحقيقات الفدرالي في مارس ٢٠٠٦.

(١٠٠) انظر قسم المخدرات عن العلاقات الكويتية – الباكستانية في الفصل نفسه.

أظهرت الحكومة الباكستانية التزاماً كبيراً بمنع الاتجار بالبشر وفي توفير الحماية والدعم لضحاياها أيضاً. وهي تنظم بنشاط حملات توعية عامة من خلال وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والندوات والنقاشات العامة. لكن يجب عمل المزيد على مستوى المقاطعات، ولا سيما في المناطق التي تعدها وكالة التحقيقات الفدرالية ووزارة الداخلية محاور للاتجار بالبشر. ويجب أن تستخدم حملة التوعية، التي تستهدف شريحة عامة أمية إلى حد كبير في مثل هذه المناطق، المسؤولين المحليين والمنشآت الإدارية. وتعليم الناس عن حقوق الهجرة وإجراءاتها، وحماية الضحايا من المتاجرين بالبشر وتقديم قنوات الاتصال للإبلاغ الضحايا المعروفين والمكتشفين إضافة إلى حلقات الاتجار بالبشر وشبكاتها.

أعادت الحكومة الإماراتية العديد من الأطفال الذين عملوا في سباقات إلى وطنهم وساعدت في إعادة دمجهم فيه عن طريق مكتب حماية الأطفال ورفاهتهم في لاهور[١٠١].

غير أن باكستان بحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية تقدم معلومات مثبتة وحديثة عن الاتجار بالبشر. وسيساعد ذلك على وقف النشاط المستمر لشبكات الجريمة الموجودة في مقاطعات معروفة. ومع أن باكستان دخلت في عدة اتفاقات تعاونية مع بعض البلدان الإقليمية فإنها بحاجة إلى توسيع جهودها في مسائل التعاون مع تعزيز آليات التنسيق الإقليمي في مكافحة الاتجار بالبشر. كما أن تبادل المعلومات وجمع الاستخبارات مهم في مكافحة أنشطة الجريمة المنظمة.

ثامناً: طرق التهريب إلى دول الخليج من باكستان وأسلوب عملها

تتعدد الطرق التي يعتقد أنها تستخدم لتهريب المهاجرين غير القانونيين أو ضحايا الاتجار بالبشر الغافلين، وغالباً ما تجمع بين الطرق البرية والبحرية والجوية. وبعد تشديد الأمن والتدقيق في جوازات السفر عقب ١١ سبتمبر، تزايد نشاط الاتجار عبر الطرق البرية والبحرية. ومع استخدام جوازات السفر المقروءة إلكترونياً والرقابة المشددة على الهجرة في المطارات الباكستانية، طرأ انخفاض ملحوظ على الاتجار عبر منافذ الخروج القانونية في المطارات.

(١٠١) *Daily Times*, 10/6/2006.

غير أن الأشخاص المتجر بهم الذين يسافرون إلى أوروبا جواً ينتقلون عادة إلى دبي بوثائق سفر أصلية يرتبها الوكلاء ثم ينتقلون بالطائرة إلى أوروبا مباشرة بوثائق مزورة أو عبر بلدان غرب إفريقيا حيث يحصلون على تأشيرة عند الوصول ثم ينقلون لاحقاً إلى إسبانيا. والطرق النموذجية المستخدمة للتهريب إلى الخليج هي طريق باكستان – إيران – مسقط – الإمارات العربية المتحدة (البري والبحري على السواء)، وطريق باكستان – الإمارات العربية المتحدة[١٠٢]. وأفاد مكتب التحقيقات الفدرالية أيضاً أن أكبر عدد مهرّب من الأشخاص إلى الخليج والشرق الأوسط يأتي من بنغلاديش وأفغانستان[١٠٣].

من الصعب جداً التأكد من الطرق الدقيقة وتوقيف الأشخاص المتجر بهم بسبب طبيعة الجريمة. كما أن الحدود الطويلة غير محكمة المراقبة مع إيران تثير المشاكل لقوات الأمن، وهو ما يزيد من صعوبة المراقبة والحراسة.

يرى مكتب التحقيقات الفدرالية أن معظم ضحايا الاتجار بالبشر من باكستان مهاجرون غير قانونيين يستغلهم وكلاء التوظيف الذين يعدونهم بالعمل في البلدان الأوروبية أو دول الخليج. ويقوم هؤلاء الوكلاء بإجراء ترتيبات سفرهم، بما في ذلك وثائق السفر والانتقال عبر الحدود مقابل أجر محدّد مسبقاً.

تمر الطرق البرية الرئيسية المستخدمة في باكستان للاتجار بالبشر عبر بلوشستان، على الحدود الباكستانية والإيرانية. تقدّر التقارير أن ٣٠ – ٤٠ شخصاً بالمتوسط ينتقلون يومياً إلى إيران عبر بلوشستان. وبعد ذلك يأخذ الوكلاء الذين يديرون هذه العمليات من يقصدون أوروبا عبر تركيا واليونان وإيطاليا. يتقاضى المهربون نحو ٥٠٠ ألف روبية باكستانية (٨٢٥٠ دولاراً) للسفر إلى اليونان. وهذه العمليات راسخة ويكمن نجاحها في طريقة عمل الشبكات التي أقامت صلات قوية بين أجيال من المهاجرين في أوروبا. ويعتقد أن هناك عدداً صغيراً من الأشخاص الذين يسافرون إلى أوروبا بدلاً من دول الخليج بسبب صعوبة التضاريس وطول الطريق الذي يبلغ ٤٠٠٠ كلم تقريباً ويوجد فيه العديد من نقاط التفتيش على الحدود[١٠٤].

(١٠٢) مقابلة مع مسؤول مكتب التحقيقات الفدرالي.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) المصدر نفسه.

يلاحظ مكتب التحقيقات الفدرالي أن الاتجار بالبشر إلى دول الخليج آخذ في الارتفاع. وإذا تفحصنا الأرقام الحديثة التي أوردها هذا الفصل، يتضح أن أغلبية العدد الإجمالي للمرحّلين الذين أبلغ عنهم مكتب التحقيقات الفدرالي كان متوجهاً إلى عُمان حيث يذهبون عادة إلى دول خليجية أخرى. وعُمان ليس مقصداً ويستخدم كدولة عبور. وهؤلاء الأشخاص يؤخذون أولاً عادة بمراكب من موانئ على ساحل مكران جنوب بلوشستان ويدفعون رسماً متوسطاً مقداره ١٥-٣٠ ألف روبية باكستانية (٢٤٨ - ٤٩٥ دولاراً) للشخص. وخلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦، رحّلت سلطات إنفاذ القانون العمانية ٣٣ ألف باكستاني تقريباً[١٠٥]. غير أن المجموعات كانت تضم مهاجرين غير قانونيين من بنغلاديش وأفغانستان ونيبال والهند وحتى إيران.

ثمة نقطة بؤرية للاتجار بالبشر وهي البلدة الحدودية ماند بولو في مقاطعة توربات في بلوشستان. يوجد في بلدة ماند بولو المزدهرة العديد من الفنادق التي تخدم المهاجرين/ ضحايا الاتجار الذين ينزلهم الوكلاء هناك إلى أن يحين موعد المغادرة لعبور الحدود الإيرانية. يقسم الأشخاص المتوجهون إلى الخليج أو أوروبا إلى مجموعات في ماند بالو ويسافرون من إيران وفقاً لذلك. تنقل المجموعة المتوجهة إلى الخليج إلى ميناءي تشاربهار وجاسيك الإيرانيين الموجودين على بعد ٩٠ كلم عن ساحل عمان، وبالتالي فإن الرحلة تستغرق ثلاث ساعات فقط. وتنقل المجموعة المتوجهة إلى أوروبا بطرق برية من زاهدان إلى طهران وتركيا واليونان[١٠٦].

إن العوامل الرئيسية التي تسهل الاتجار بالبشر من باكستان عبر حدودها البرية هي الروابط العرقية والقبلية القوية الموجودة بين الشعب في باكستان وأفغانستان وإيران. فهناك حركة متكرّرة عبر الحدود وغالباً ما تجري من دون وثائق سفر قانونية بسبب نقص منشآت مراقبة الحدود. ولا يرجع ذلك إلى إهمال السلطات بل إلى الحدود المادية لتزويد الحدود الطويلة وغير المغلقة بإحكام بالرجال. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في التهريب نقص منشآت الاتصالات وأجهزة المراقبة، وافتقار رجال الأمن إلى القدرة على الحركة، ونقص نقاط التفتيش الكافية[١٠٧]. اتخذ الإيرانيون بعض التدابير العملية التي ترمي إلى الإقلال من

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) Document report, "Pakistan Action Plan for Contributing Factors towards Human Trafficking," Ministry of Interior, Pakistan.

الحركة غير المنتظمة عبر الحدود بإقامة سياج بطول ١٠ كلم داخل حدودها عند تفتان وإنشاء بوابات عند نقاط تفتيش معروفة. وسيسهم اتخاذ تدابير مماثلة من قبل باكستان كثيراً في خفض التهريب في المنطقة.

تعتقد وزارة الداخلية أن الناقلين الباكستانيين متورّطون في معظم عمليات التهريب عبر الحدود في بلدات تفتان وماند بالو وشامان البلوشستانية. وتقر الحكومة بأن الحركة غير المنتظمة التي تسهم في المشكلة ترجع أيضاً إلى نقص المنشآت الأساسية في المناطق الحدودية ما يحفز الناس إلى عبور الحدود سعياً وراء ما يؤكل وأشياء مماثلة[١٠٨].

الطرق البرية والبحرية الرئيسية للتهريب من باكستان كما حددتها وزارة الداخلية هي التالية[١٠٩]:

١ – الطرق البرية

تستخدم هذه الطرق أساساً لتهريب الأشخاص إلى أوروبا عبر إيران وتركيا.

١ – طريق كيتا – شامان

٢ – طريق كيتا – نوشكي – نوكوندي – تفتان

٣ – طريق كيتا – نوشكي – باسيما – بانجور – ماند بالو

ويستخدم المهربون طرقاً أخرى عبر الحدود أيضاً. وتستخدم بعض الطرق البرية من بلوشستان للعبور إلى إيران والوصول إلى الساحل الإيراني، ومن هناك يذهبون بحراً إلى عمان.

٢ – الطرق البحرية

ينطلق الطريق البحري المستخدم لتهريب الأشخاص إلى دول الخليج من ساحل مكران جنوب بلوشستان والسند. ويُعَدّ ميناء كراتشي الرئيسي والموانئ الصغيرة في غوادار وجيواني

(١٠٨) مقابلة أجرتها المؤلفة مع نائب وزير الداخلية، إسلام أباد، مارس ٢٠٠٦.

(١٠٩) "Pakistan Action Plan for Contributing Factors towards Human Trafficking," Ministry of Interior, Pakistan.

النقاط الرئيسية على الطريق إلى الخليج. ويعتقد أن العديد من الأطفال الذين كان يتجر في السابق للعمل في سباقات قد نقلوا عبر هذا الطريق(١١٠).

٣- تعاون باكستان الإقليمي مع دول الخليج في مكافحة الاتجار بالبشر

تولي الحاجة إلى إقامة تحالفات إقليمية للتعاون الأمني في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع أهمية قصوى. وتدرك باكستان مقدار تعقيد الاتجار بالبشر عبر الحدود الوطنية لذا شرعت في بعض المبادرات الكبرى لتأسيس شراكات دولية مع العديد من البلدان بما في ذلك الدول الإقليمية. وقد قدم مكتب التحقيقات الفدرالي القائمة التالية للشراكات التي أسستها باكستان مؤخراً مع بلدان أخرى إضافة إلى الهيئات الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر.

- المجموعة الرباعية الأطراف ـ١ التي تضم اليونان وتركيا وإيران وباكستان.
- المجموعتان الثنائيتان اللتان تضُمّان عمان وباكستان، وباكستان والمملكة المتحدة.
- المجموعة الثلاثية الأطراف التي تضم الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وباكستان.
- الشراكة مع الإنتربول التي تشمل شبكة الاتصال ا ـ٢٤/ ٧.
- المسعى الباكستاني ـ الإماراتي المشترك للقضاء على الاتجار بالأطفال للعمل في سباقات الهجن.

اقترحت باكستان أيضاً إنشاء مجموعة إقليمية تشمل الإمارات العربية المتحدة وعمان وإيران وأفغانستان وباكستان(١١١). ويتوقع أن تعزز هذه المجموعة الإقليمية التي تعمل معاً عن قرب، باستخبارات معززة ومعلومات مشتركة تطوراً كبيراً في مكافحة تهريب البشر في المنطقة.

تاسعاً: سيناريو الاتجار بالبشر في دول الخليج

شهدت دول الخليج نشاطاً كبيراً في الاتجار بالبشر بسبب مزاياها الاقتصادية وموقعها الجغرافي. ويعتقد أن معظم ضحايا الاتجار بالبشر في الخليج عمال مهاجرون أغرتهم الوعود

(١١٠) "Pakistan Action Plan for Contributing Factors towards Human Trafficking," Ministry of Interior, Pakistan.

(١١١) FIA presentation on Human Trafficking.

الكاذبة بالعمل وتحسين الوضع الاقتصادي. وهناك في حالات أخرى أشخاص لديهم أعمال مشروعة، ومع ذلك يجدون أنفسهم في مواقع الاتجار بهم من قبل أرباب عمل مجرّدين من المبادئ يصادرون جوازات سفرهم غالباً أو يحتجزون رواتبهم أو يبقونهم في ظروف غير إنسانية. وقد لاحظ تقرير نشر عام ٢٠٠٥ أن تعداد القوى العاملة الوافدة في الخليج يبلغ ١٠ ملايين نسمة تقريباً، وهي واحدة من أضخم القوى العاملة في العالم(١١٢). تحاول الحكومات الخليجية تنظيم طريقة توظيف العمالة الوافدة بحيث تنخفض فرص استغلالهم إلى الحد الأدنى. وقد عقدت بعض الحكومات اتفاقات مع بعض البلدان المرسلة للعمالة لضمان التوظيف والدفع السليمين. وأفادت الهيئات الدولية أن الضحايا في كل الحالات تقريباً يوظفون عن طريق أشخاص يعرفونهم أو ليسوا غريبين عنهم. وأفاد العديد من الضحايا أن مواطنين من بلدهم يمكن أن يكونوا أقارب أو أصدقاء أو أشخاصاً معروفين يختلطون في الغالب مع وكلاء التوظيف الذين أنشؤوا بدورهم صلات مع مسؤولين في السفارات وغالباً ما يعملون معاً لتوظيف العمال مقابل أجر. ويكون العمال المهاجرون الذين يصلون إلى بلدان المقصد من دون عمل معرضون للخطر أيضاً. ويخلق استغلال العمال المهاجرين مشكلة رئيسية في المنطقة وبخاصة أن هذه الدول تعتمد اعتماداً شديداً على العمالة الوافدة في قطاعي الإنشاء والخدمات المنزلية.

شهدت منطقة الخليج على مر الزمن تدفقاً لضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين غير القانونيين من كل أنحاء آسيا، جنوب شرقها ووسطها وشرقها وغربها، ودول أوروبا الشرقية واتحاد الدول المستقلة، ومن العديد من البلدان الإفريقية. ومع أن الخليج لا يزال المقصد المفضل للمهاجرين، فإنه يمثل أيضاً منطقة عبور رئيسية إلى أوروبا الغربية، حيث يتعرض معظم ضحايا الاتجار بالبشر للاستغلال الجنسي التجاري وغيره من العمل الاستغلالي.

إلى جانب استغلال الأشخاص المتجر بهم في قطاع الأشغال الشاقة التي يسيطر عليها الذكور، يُتجَر بالعديد من النساء لأغراض الاستغلال الجنسي والدعارة القسرية؛ ويُتجر بالأطفال أيضاً داخل الخليج للعمل كمتسولين وبائعين متجولين في الشوارع. ولعل أهم التطورات الإيجابية على هذا الصعيد حظر عمل القاصرين في سباقات الهجن. وأدت القوانين الصارمة والتدابير المشدّدة التي فرضتها الحكومات في المنطقة، بما في ذلك الغرامات الثقيلة

(١١٢) "Gulf Region's newest pipeline: Human Trafficking," *Jamie Etheridge*, 19/7/ 2005, available at: http://www.csmonitor.com/2005/0719/p13s01-wome.htm

والسجن لمن يتورّط في هذه الممارسة، إلى اتخاذ إجراءات صارمة في حق العديد من حلقات المتجرين المتورطين في الاتجار بالأطفال.

لاحظ تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة ٢٠٠٦ عن الشرق الأوسط أن العولمة أدت إلى العديد من الآثار السلبية التي أفاد منها المتاجرون بالبشر. وتشمل هذه الآثار وسائل المواصلات السريعة وسهولة استعمالها، وتزايد انعدام إحكام الحدود، وسهولة التعاملات المالية وفساد المسؤولين الحكوميين الذين يتعاونون مع شبكات التهريب لتسهيل عملياتها[١١٣].

عاشراً: التدابير المضادة للاتجار بالبشر التي تعتمدها دول الخليج

أظهرت دول الخليج اهتماماً بقضية الاتجار بالبشر ومنحتها الأولوية. وتشير الاستراتيجيات الإصلاحية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أن الحكومات تدرك أن المشكلة إذا بقيت من دون رادع، فإنها قد تكون مضرّة باستقرار الدولة.

طرأ التطور الأهم من ناحية الاتجار بالبشر على الجبهة التشريعية، حيث أقرت العديد من الدول قوانين شاملة مضادة للاتجار بالبشر، في حين أن هناك دولاً أخرى في طور إقرارها. ويتوقّع أن يعطي إقرار مثل هذه القوانين دفعة هائلة لنشاط مكافحة الاتجار بالبشر في المنطقة. والغرض من وراء التشريعات جعل الاتجار بالبشر جريمة والتعامل معها وفقاً لذلك. ومن الطبيعي أن يردع وجودها وتطبيقها المجرمين وشبكات التهريب من استغلال الأوضاع لخدمة أغراضهم.

ومن التطورات المهمة الأخرى خطة العمل لحماية مصلحة العمال الآسيويين. والهدف الرئيسي للخطة التي وافقت عليها وزارة العمل في مجلس التعاون ونظراؤهم الإقليميون الآسيويون «منع ممارسات التوظيف غير القانونية» في بلد المنشأ والبلد المضيف على السواء. ودعا الإعلان إلى «تعزيز مصلحة العمال المتعاقدين واتخاذ تدابير لحمايتهم... ومنع استغلالهم». وفي الاجتماع الذي عقد في أبو ظبي في يناير ٢٠٠٧، صرّح وزير العمل الإماراتي، علي الكعبي، أن

(١١٣) World Economic Forum on the Middle East, "What Human Trafficking?," May 21, 2006. available at: http://www.csmonitor.com/2005/0719/p13s01-wome.htm

المشاركين اتفقوا معاً على أن العمال الآسيويين عمال متعاقدون ويجب أن يقدم إليهم الأمن والفوائد التي يستحقونها. واستند الاجتماع إلى الآلية الاستشارية الإقليمية الآسيوية المعنية بالتوظيف في الخارج والعمالة المتعاقدة، المعروفة باسم آلية عمل كولومبو التي أقيمت عام ٢٠٠٣ [١١٤].

١ – الإمارات العربية المتحدة

من أهم التطورات التي جرت مؤخراً في الإمارات العربية المتحدة إقرار قانون شامل مضاد للاتجار بالبشر. يصف القانون الاتحادي، الذي أقر عام ٢٠٠٦، الاتجار بالبشر بأنه «يشمل توظيف الأفراد أو نقلهم أو ترحيلهم أو استضافتهم» عن طريق استخدام التهديد أو القوة، أو الخداع أو إغوائهم، «بغية استغلالهم». ويضم الاستغلال «كل أنواع الاستغلال الجنسي»، والعمل القسري و«الممارسات المماثلة للرق والعبودية»[١١٥].

صمم القانون لمحاربة الاتجار بالبشر كجريمة منظمة واستخدام سلطات التحقيق والمقاضاة القوية لحماية ضحايا الاتجار. وقد مثّل إقرار هذا القانون سابقة في المنطقة حيث حذت الدول الأخرى حذوه. ويفرض القانون عقوبات قاسية على الاتجار بالبشر تشمل فرض غرامات تصل إلى مليون درهم (٢٧٢٠٠٠ دولار) على الشركات والمؤسسات التي يتبين أنها متورطة في الاتجار مع إمكان الإغلاق. ويحكم بالسجن بين سنة وخمس سنوات على جرائم الاتجار الصغيرة. غير أن القانون ينص على «عقوبة قصوى بالسجن مدى الحياة تفرض» على أي مُدانٍ «مؤسس لمجموعة منظمة من ثلاثة أشخاص أو أكثر أو زعيم لها أو عضو أو مجنَّد فيها ومتورط في الاتجار بالبشر أو حين تكون الضحية امرأة أو طفلاً دون الثامنة عشرة أو شخصاً مصاباً بإعاقة»[١١٦].

أنشأت وزارة الداخلية الإماراتية أيضاً لجنة وطنية لمحاربة الاتجار بالبشر[١١٧]. وللجنة هدفان رئيسيان. أحدهما التنسيق مع الوزارات الاتحادية والدوائر المعنية بمسائل الجريمة المتعلقة بالاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة. وتشمل هذه الاستغلال القسري والإساءة إلى قوة

(١١٤) "Gulf, Asian states to combat labour abuse," *Dawn*, 23/1/3007.

(١١٥) UAE to mete out stiff punishment to human traffickers," Agence France-Presse, November 11, 2006.

(١١٦) Ibid.

(١١٧) "Battle against Human Trafficking Intensifies," *Gulf News*, 1/4/2006. Also see: Gulf News, June 9/6/2006.

العمل، والدعارة، وزرع الأعضاء بصورة غير قانونية. والآخر يضمن التنفيذ الصارم للقانون وأحكامه[١١٨]. وفي يوليو ٢٠٠٧ أعلن أن اللجنة التي عُهد إليها بإنشاء قاعدة بيانات مركزية قد استكملت بالفعل نظاماً لجمع بيانات عن الاتجار[١١٩]. وفي أكتوبر من العام نفسه أبلغت اللجنة عن ١٠ حالات مسجلة للاتجار بالبشر على الأقل، منها خمس تتعلق بالتحريض على البغاء، واثنتان بتهديد حياة أطفال، وثلاث حالات تتعلق بقضايا غير محددة أخرى[١٢٠]. ومن الأعمال الرئيسية الأخرى التي قامت بها اللجنة عقد ورش عمل وندوات لتعليم هيئات إنفاذ القانون وتدريبها على مكافحة الاتجار. وثمة شعور بأن التوعية العامة، وهي مكون رئيسي للاستراتيجية الفعالة لمكافحة الاتجار بالبشر، ضرورية وتشغل رأس جدول أعمال اللجنة[١٢١]. وضع جدول بالبرامج التي تقدم تدريباً متخصصاً ومكثفاً للعام ٢٠٠٨ ويشمل حقوق الإنسان للمسؤولين عن إنفاذ القانون، وبرنامجاً تدريبياً لمنع الاتجار بالبشر ومراقبته، وبرنامجاً عن منهجية التحقيق في الاتجار بالبشر. وقد عقدت ندوة مهمة بعنوان، «التشريعات الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر في دول مجلس التعاون»، في جامعة جون هوبكنز بالتعاون مع اللجنة في ديسمبر ٢٠٠٧ [١٢٢].

من المبادرات الكبرى للحكومة الإماراتية قيام الشيخ محمد بن راشد، نائب الرئيس ورئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم دبي، بإطلاق مؤسسة دبي للمرأة والطفل عام ٢٠٠٧. وتهدف المؤسسة إلى توفير بيئة سليمة وآمنة للنساء والأطفال الذين واجهوا إساءة بدنية ونفسية، إلى جانب تقديم المساعدة وإعادة التأهيل لهم[١٢٣]. وأنشأت الحكومة أيضاً إدارة لمكافحة الإتجار بالبشر في شرطة دبي، إلى جانب موقع على الإنترنت وخط هاتفي على مدار الساعة لمساعدة ضحايا الاتجار وتقديم الشكاوى.

ووقعت الحكومة أيضاً اتفاقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقديم ما يصل إلى ٥٠ مليون درهم (١٣,٧ مليون دولار تقريباً) كجزء من التزامها العالمي بمحاربة الاتجار بالبشر[١٢٤].

(١١٨) "Plaudits for New Panel to Combat Human Trafficking in UAE," *Khaleej Times*, 10/4/2007.

(١١٩) "Move to Curb Human Trafficking Effectively in UAE," *Khaleej Times*, 25/6/ 2007.

(١٢٠) *Khaleej Times*, 20/10/2007.

(١٢١) Cabinet Approves Committee to Combat Human Trafficking," *Gulf News,* 9/4/2007

(١٢٢) "Workshops for Police to Combat Trafficking," *Gulf News*, 29/11/2007.

(١٢٣) End to Human-Trafficking UAE's Top Priority," *Khaleej Times*, 20/10/2007.

(١٢٤) Ibid.

إن قرار حظر استخدام الأطفال في سباقات الهجن هو أهم قانون يظهر التزام الحكومة بمكافحة الاتجار بالبشر. فقد أثارت التقارير على الأطفال المتجر بهم، الذين يستخدمون في هذه الرياضة التي تسببت في العديد من الوفيات والإصابات القاتلة، الكثير من القلق على الصعيدين الإقليمي والدولي وحثّت على العمل ضد من يقومون بهذا التصرف الخاطئ. وقد صدّقت اليوم قطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والكويت والسودان على اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تحظر استخدام الأطفال في سباقات الهجن وتحظر بشدة الاتجار بالأطفال لاستخدامهم في سباقات الهجن(١٢٥).

أصدرت الحكومة ثلاثة مراسيم لوقف استخدام الأطفال في سباقات الهجن ووضعت تدابير مشددة لتنفيذ القانون. وبموجب القوانين الجديدة، يطلب من ملاك الهجن تسليم الأطفال القاصرين إلى السلطات لإعادتهم إلى بلدانهم. وعلى كل الأطفال الذين يدخلون الإمارات من البلدان المعروفة بالاتجار بالأطفال لهذه الغاية القيام بذلك بجوازات سفر مستقلة، ويحظر استخدام أشخاص السباقات دون السادسة عشرة أو الذين يقل وزنهم عن ٤٥ كغ حظراً صارماً(١٢٦). ويواجه منتهكو هذه الشروط الجديدة غرامات تصل إلى ٥٠ ألف درهم (١٣٠٠٠ دولار). ويمثل استخدام الإنسان الآلي منذ عام ٢٠٠٥ جزءاً من خطة وقف استخدام الأطفال القاصرين(١٢٧).

كانت أغلبية حالات أطفال السباقات في الإمارات العربية المتحدة من المتجر بهم. واكتشفت الحكومة في حملة إعادة الأطفال إلى بلدانهم أن هناك تقارير عن عدد غير معروف من الأطفال الذين أعادهم مستخدموهم إلى بلدانهم، إضافة إلى الأطفال المعادين إلى بلدانهم عبر القنوات الرسمية. العدد الأكثر لأطفال سباقات الهجن يأتي من باكستان، يليها بنغلاديش والسودان وموريتانيا وإريتريا. وغالباً ما تكون عائلات الأطفال مسؤولة عن تسليمهم إلى التجار الذين يبيعونهم بدورهم إلى سباقات الهجن(١٢٨).

(١٢٥) United Nations Commission on Human Rights/Sub-Commission on the Promotion and Protection of Human Rights, Working Group on Contemporary Forms of Slavery, 30th session, Geneva June 6-10, 2005.

(١٢٦) Gulf clamp over child trafficking," *Gulf News*, 24/3/2006.

(١٢٧) Ibid.

(١٢٨) "Robots put an end to suffering of child jockeys in UAE," Agence France-Presse, June 16, 2006.

في برنامج تعاوني كبير مع اليونيسيف، شرعت الحكومة ببرنامج طموح لإعادة أطفال السباقات إلى بلدانهم وإعادة تأهيلهم. يكلف البرنامج ١٠ ملايين درهم (٢,٧ مليون دولار) ويشمل مساعي إيجاد أهالي الأطفال الذين لا تعرف أصولهم[١٢٩]. وفي أبريل ٢٠٠٧، أعيد ما مجموعه ١٩٧٥ طفلاً إلى بلدانهم، منهم ٥٧٣ طفلاً من باكستان، و٣١٨ من بنغلاديش، و١٨ من موريتانيا، و١٥٩ من السودان، و٧ من إريتريا[١٣٠]. وقاد نجاح البرنامج والحاجة إلى إعادة تأهيل الأطفال المعادين إلى بلدانهم إلى توسيع برنامج الإمارات ـ اليونيسيف لإعادة التأهيل[١٣١].وهذا البرنامج هو الأول من نوعه، ويُعد إنجازا من ناحية اعترافه رسمياً بالمشكلة وارتفاع مستوى الاهتمام والجهد الذي تبذله الدولة. وتقرّر أيضاً «إقامة منشأة مستقلة للمطالبات للاستماع إلى المطالبات الفردية التي يقدمها الأطفال المشاركون سابقاً في سباقات الهجن والفصل فيها، بالتشاور مع اليونيسيف والحصول على نصحها التقني»[١٣٢].

وكجزء من مساعي متابعة برنامج إعادة التأهيل، أرسلت وزارة الداخلية لجاناً خاصة إلى البلدان المعنية (باكستان وبنغلاديش والسودان وموريتانيا) لمراقبة التقدم وإعداد التقارير[١٣٣]. ودخلت الحكومة الإماراتية أيضاً في اتفاق تكميلي مع بلدان المنشأ التي يعاد إليها الأطفال لتقديم التعليم والرعاية الصحية لهم[١٣٤].

يستغل التجار الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما دبي، التي أصبحت محوراً سياحياً شهيراً على مر السنين. يستدرج العديد من النساء والفتيات اللواتي يسعين للحصول على عمل كنادلات وخادمات في المنازل إلى البلد بإعلانات مزورة على الإنترنت وعبر شبكات التعارف. وتجبر الضحايا بعد ذلك على البغاء أو العمل من دون رواتب ويحتفظ بهن في ظروف غير إنسانية. وغالباً ما تصادر جوازات سفرهن وتذاكر سفر رحلة العودة ويتعرضن للإساءة البدنية والتهديد بالموت والضرب لردعهن عن الهرب أو إبلاغ الشرطة.

(١٢٩) Ibid.

(١٣٠) "UAE-UNICEF Extension Agreement on Child Jockeys," *Khaleej Times*, 25/4/2007.

(١٣١) "Camel Jockey Rehab Plan Model for Region: UNICEF," *Khaleej Times,* 27/4/2007.

(١٣٢) Ibid.

(١٣٣) "Rehabilitation of Camel Jockeys in UAE on Right Track," Emirates News Agency (WAM), May 10, 2007.

(١٣٤) *Khaleej Times,* 25/4/2007.

في محاولة للتعامل مع هذه المشكلة الخطيرة، قرّرت وزارة الداخلية إصدار عقود جديدة لحماية حقوق هؤلاء العاملات المالية والأخلاقية[١٣٥]. وذلك جزء من مبادرة أوسع ترمي إلى حماية العاملات الأجنبيات ووقايتهن من التعرض للاستغلال من قبل التجار. وتضم التدابير الأخرى ضمان دفع الأجور خلال شهرين، السماح للعمال بتغيير أعمالهم وتقديم الضمان الصحي لكل فئات العمال. وقد أنشئت محكمة خاصة لنزاعات العمل ولكي يقدم العمال الشكاوى المتعلقة بترتيبات العيش وحماية حقوقهم الأخرى. وأمرت الحكومة أيضاً بإنشاء هيئة تفتيشية منفصلة لمراقبة حقوق العمال وضمانها[١٣٦]. ولضمان حصول العمال على شروط ملائمة للعمل والإقامة، ستقوم بلدية دبي بمراقبة الشروط والمتطلبات المواتية لصحتهم في مواقع العمل والإقامة[١٣٧].

ووقعت الحكومة اتفاقات مع نيبال والهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا لتنظيم تدفق العمال ومنع وكالات التوظيف الخاصة المتورطة في الاتجار من استغلال العمال المهاجرين. وتنص هذه الاتفاقات على أن تنجز كل عقود العمل بواسطة وزارات العمل أو مكاتب في البلدان التي تورّد العمال[١٣٨].

٢- قطر

حث التقدّم الكبير الذي يتوقّع أن يلي إقرار تشريع مكافحة الاتجار بالبشر قطر أيضاً على إقرار مثل هذا القانون في المستقبل القريب. ويعمل المكتب الوطني لمحاربة الاتجار بالبشر في قطر على وضع مشروع قانون بالتشاور مع الخبراء الدوليين. وتتوقّع الحكومة أن تضع اللمسات الأخيرة قريباً على استراتيجية لتكامل الأدوات التشريعية معاً لمحاربة الجريمة المنظمة. وعام ٢٠٠٦، أدخلت الحكومة تعديلاً على قانون العمل يرمي إلى تقديم حماية أفضل لحقوق العمال الأجانب[١٣٩].

يتوقّع أن تساعد مبادرة قطر الأمم المتحدة المشتركة، مركز الأمم المتحدة للتدريب

(١٣٥) "New contracts will protect rights of maids," *Gulf News*, 10/11/2006.

(١٣٦) "UAE orders sweeping measures to protect foreign laborers," Agence France-Presse, November 8, 2006.

(١٣٧) *Khaleej Times,* November 10/11/ 2006.

(١٣٨) *Khaleej Times,* October 20/10/2007.

(١٣٩) "Missions report repeated violations of labour law in Qatar," *The Peninsula*, 7/11/ 2006.

والتوثيق على حقوق الإنسان لمنطقة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة، في تطوير استراتيجية طويلة الأمد لمنع تفاقم الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة. وسيقدّم المركز دعماً إضافياً إلى الحكومات في صياغة التشريعات وتدابير مكافحة الاتجار. وسيكون ذلك فاعلاً أيضاً في جمع المعلومات عن الاتجار بالبشر في المنطقة[١٤٠].

أنشأ المكتب الوطني كذلك ملجأ لضحايا الإساءة إلى حقوق الإنسان، وقد قدّم في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ المأوى لنحو ١٠٨ أشخاص، بينهم ٣٩ طفلاً و٣٢ امرأة منهن ١٨ خادمة منزلية، و١٧ عاملاً وافداً. ويرمي هذا الملجأ إلى توفير المأوى لمدة تصل إلى ستة أشهر لضحايا الاتجار ومساعدتهم في العودة إلى الوطن. كما إنه ينسّق مع السلطات الأخرى المعنية بمقاضاة المهرّبين وتوفير العدالة للضحايا[١٤١].

إلى جانب إجراء ورش عمل وندوات خاصة بهذه المشكلة للتوعية العامة وتعبئة الناس ضد الجريمة، يجري المكتب الوطني أيضاً تدريباً متخصصاً للمسؤولين عن إنفاذ القانون الذين يعملون على الجبهة الأمامية لمحاربة الاتجار. وأجرى المكتب دراسة خاصة تركز على مشاكل الخادمات المنزليات في قطر بالتعاون مع جامعة قطر. وثمة شعور بأن المهربين، ولاحقاً أرباب العمل، يستغلون الخادمات المنزليات بالإفادة من عجزهن ووضعهن الذي لا يتمتع بالحماية.

في يوليو ٢٠٠٥، حظرت قطر استخدام الأطفال في سباقات الهجن دون الثامنة عشرة وأحرزت تقدماً ملحوظاً في إنقاذ الأطفال المستخدمين في سباقات الهجن وإعادتهم إلى بلدانهم. وعام ٢٠٠٦، أفادت لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ القانون والامتثال له بأن ٢٠ طفلاً سودانياً على الأقل أعيدوا إلى بلدهم. وستقدّم المساعدة إلى الأطفال المعادين إلى بلدانهم بموجب برنامج خاص لإعادة التأهيل[١٤٢]. وفي السنة نفسها، طبقت قطر أيضاً استخدام الإنسان الآلي للحلول مكان أطفال السباقات دون الثامنة عشرة[١٤٣]. ولزيادة فاعلية مراقبة الأطفال الذين

(١٤٠) "Qatar's lawmakers strive to combat trafficking," *Gulf News*, 14, 2006.

(١٤١) "Qatari Official Denies Existence of Child Jockeys," *The Peninsula*, 6/11/2007.

(١٤٢) TIP Reports, Country Narratives; Qatar, 2006.

(١٤٣) "Robots put an end to suffering of child jockeys in UAE," Agence France-Presse, June 16, 2006.

قد يكونون من ضحايا الاتجار، قررت الحكومة إجراء اختبارات الحامض النووي لتوكيد الأبوة الفعلية للذين يسافرون معهم ويزعمون أنهم آباءهم[١٤٤].

٣- البحرين

في يناير ٢٠٠٨، أقر مجلس الشورى في البحرين قانوناً مضاداً للاتجار بالبشر؟ وينتظر أن يتشدّد القانون في معاقبة تجار البشر الذين في البلد بغرامات تتراوح بين ١٠ آلاف و١٠٠ ألف دينار بحريني (بين ٢٦٥٦٧ و ٢٦٥٦٧٥ دولار) والسجن. ومن القضايا الأكثر إثارة للمشاكل التي تواجهها البحرين استغلال الفتيات اللواتي تستقدمهن من جنوب شرق آسيا كعاملات منزليات وكالات استخدام تعمل لمصلحة شبكات التهريب. ويجبر العديد من هؤلاء الفتيات على العمل كبغايا. كما استقدم بعض المهربين القاصرات بغية استغلالهن[١٤٥]. وعام ٢٠٠٦، فتحت الحكومة ملجأ لضحايا الاتجار وأنشأت فريقاً خاصاً على مستوى عالٍ للتعامل مع هذه القضية[١٤٦].

تلاحظ دراسة أجرتها كلية جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة أن الاعتماد على العمالة المهاجرة أدى إلى الإساءة على نطاق واسع والتهريب في البلد. وحسب التقرير، فإن شبكة إجرامية منظمة لتهريب النساء والأطفال إلى داخل البحرين وقطاع العاملات في المنازل هو الأكثر تعرّضاً للإساءة، حيث تصبح أعداد كبيرة ضحايا الاتجار بمعنى أنهن يتعرّضن للإساءة والاستغلال وتقييد حرية حركتهن. وعام ٢٠٠٦، كان هناك أكثر من ٥٠ ألف عاملة منزلية في البحرين لا تحميهن الحكومة ويتعرّضن أساساً لخطر الإساءة إليهن واستغلالهن[١٤٧].

يفترض أن يتم الاتجار بالعمال حين يدخلون الدولة. يستدرج هؤلاء بوعد كاذب بالعمل، فيدخلون بتأشيرات زيارة ثم يجبرون على العمل في مهن مشروعة أو غير مشروعة. ومن بين العمال الأجانب الذين قدّر عددهم بنحو ٢٠٠ ألف عامل عام ٢٠٠٧، كان العاملون في قطاعي الإنشاء والعمل المنزلي الأكثر عرضة للاتجار[١٤٨]. يزعم المسؤولون الحكوميون بأن التجار غالباً ما يسيؤون استعمال تأشيرات الزيارة. ويقولون أيضاً إن غياب المستندات

(١٤٤) "Steps taken by Qatar to fight abuse lauded," The Peninsula, August 22, 2006.

(١٤٥) "Anti-trafficking law set to end minors' abuse in Bahrain," *Bahrain Tribune,* 3/1/2008.

(١٤٦) "Bahrain: Draft Legislation Proposes to Criminalize Trafficking," *Bahrain Tribune*, 20/2/2007.

(١٤٧) "Bahrain 'a route for trafficking," *Gulf Daily News*, 22/3/2006.

(١٤٨) "New Law to Punish Human Traffickers in Bahrain," *Bahrain Tribune*, 19/2/2007.

المشروعة للعديد من العمال، ولا سيما القادمين من بلدان آسيوية تشمل الهند والفلبين، تؤدي إلى استغلالهم. وعام ٢٠٠٧، لاحظت التقديرات الحكومية أن هناك نحو ٤٠,٠٠٠ تأشيرة حرة للعمال في أي وقت[١٤٩]. ومن بين ٤٥ ألفاً إلى ٥٠ ألف خادمة منزلية تقريباً في البلد، يشتبه بأن معظمهن يعملن بصورة غير قانونية، ومن ثم فإنهن أكثر عرضة للاستغلال. يجري حالياً مراجعة سياسة ترمي إلى حماية الخادمات المنزليات وربما تقر كقانون منفصل عام ٢٠٠٩. وإذا أقر هذا القانون فإنه يتوقع أن ينهي استغلالهن والإساءة إليهن بمنحهن مزيداً من الحقوق والحماية و«رفعهن» إلى مكانة العمال. وترجع المحنة الحالية للخادمات المنزليات غير القانونيات إلى غياب القوانين وإجازات العمل الخاصة بهن ما يعرضهن للإساءة والاستغلال[١٥٠].

يمثل الاتجار بالأطفال شاغلاً خطيراً أيضاً. وتعمل الحكومة مع اليونيسيف لتحديد أنواع استغلال الأطفال والاتجار بهم ومقداره في منطقة الخليج. وعام ٢٠٠٦، خططت لإجراء مشاورات مع المنظمات المحلية المتخصصة في العمل مع الأطفال لجمع البيانات[١٥١].

وفي ضوء المشاكل التي أفيد عنها في العديد من مواقع الإنشاء بين الإدارة والعمال، عقدت وزارة العمل عام ٢٠٠٥ جلسات مناقشات للسماح لكلا الجانبين بالتعبير عن مظالمهم والتوصل إلى حل للمشاكل. ولضمان دفع أجور العمال الأجانب في أوقاتها. نفذت الحكومة تدابير في القطاع المصرفي لمساعدة العمال في إنشاء حسابات بحيث تحوّل إليها رواتبهم تلقائياً. وإذا اتخذت هذه المبادرة في دول أخرى فمن المنتظر أن تعالج مشكلة عدم دفع الأجور المتنامية في الخليج[١٥٢].

٤- الكويت

صدّقت الكويت، كجزء من استراتيجيتها لمكافحة الاتجار، على اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وملحقين متعلقين بالاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية عام ٢٠٠٦. وفي السنة نفسها صدّقت الكويت أيضاً على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد[١٥٣].

(١٤٩) "Vigil on Visit Visas Can Curb Human Trafficking in Bahrain," *Bahrain Tribune*, 31/5/2007.

(١٥٠) "Worker Status for Housemaids Soon in Bahrain," *Bahrain Tribune* , July 28/7/ 2007.

(١٥١) "Gulf clamp over child trafficking," *Gulf News*, 24/3/2006.

(١٥٢) TIP Report, Country Narratives; Bahrain, 2006.

(١٥٣) "Kuwait Links Combat against Organized Crime to International Cooperation," Kuwait News Agency, April 26, 2007.

تعد الكويت مقصداً وبلد عبور لضحايا الاتجار بالبشر الذين يمكن إجبارهم على البغاء، إلى جانب صناعة الإنشاءات وقطاع الخدمة المنزلية. يأتي العمال المهاجرون من بنغلاديش والهند وباكستان ونيبال والفلبين إلى الكويت سعياً وراء أعمال بأجور أفضل. ومع ذلك فإن الواقع بالنسبة إلى العديدين أنهم يتورّطون في أوضاع اتجار بسبب الدخول غير المشروع وغياب الأعمال الملائمة وقلة الموارد. وتستخدم الكويت أيضاً كبلد عبور للعمال القادمين من جنوب شرق وشرق آسيا الذين يستدرجون ويؤخذون للعمل في العراق رغماً عن إرادتهم[١٥٤].

أنشأت الحكومة مركزاً للنزاعات العمالية لمساعدة العمال الأجانب في النزاعات على الرواتب. وفي يوليو ٢٠٠٦، أصدرت الكويت مرسوماً يتطلب عقداً ثلاثي الأطراف للعمال المنزليين توقّعه وكالة الاستخدام ورب العمل والعامل، ويجب أن يحدد حقوق العامل المنزلي. قبل ذلك كانت الكويت تتيح التقاط العمال المنزليين القادمين من المطار للوكالات الحاصلة على ترخيص حكومي ولديها عقود معهم، وأن تكون مسؤولة عن مصلحتهم لمدة ستة أشهر.

أبطلت الحكومة ممارسة استخدام الأطفال في سباقات عام ٢٠٠٥. كان يُجلب بالأطفال من بنغلاديش وباكستان والسودان وإريتريا واليمن إلى الكويت للعمل في سباقات الهجن، وقد حل محلهم الآن الإنسان الآلي لهذه الغاية[١٥٥].

عام ٢٠٠٧، قررت الحكومة إقامة منشأة إسكان موقت للعمال المهاجرين، على أساس فوري. وقد لقيت مساعي الكويت الكبيرة، ودعم مبادرة مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة، استحساناً ودعماً من المشاركين في ندوة الجامعة العربية لدعم المبادرة العالمية لمحاربة الاتجار بالبشر في أكتوبر ٢٠٠٧ [١٥٦].

٥- المملكة العربية السعودية

حدثت تطورات مهمة في المملكة العربية السعودية في مجال الاتجار بالبشر. فقد وقع مجلس الوزراء السعودي على معاهدة لمحاربة الاتجار بالبشر وصدّق على قرار اعتمدته الجمعية

(١٥٤) TIP report, Country Narratives; Kuwait, 2006.

(١٥٥) Ibid.

(١٥٦) "Kuwait Action Regarding Human Trafficking in line with Sharia," *Kuwait Times*, October 31/10/2007.

العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ [١٥٧]. وصدّق المجلس أيضاً على بروتوكولين أمنيين للأمم المتحدة متصلين باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. يرمي البروتوكول الأول إلى منع الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، وكبحه ومعاقبته، في حين يدعو الثاني للعمل ضد تهريب المهاجرين براً وبحراً وجواً[١٥٨].

ثمة تطور آخر مهم هو تأسيس هيئة من لجنة حكومية لصياغة خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وأعلنت هذه اللجنة أيضاً عن قانون أصدره مجلس التعاون وصدّق عليه لمكافحة الاتجار بالبشر وأحيل إلى الديوان الملكي للتصديق عليه[١٥٩].

مشكلة المملكة العربية السعودية في ما يتعلق بالاتجار بالبشر عبور الأشخاص المتّجر بهم غير المشروع عبر الحدود. ويجري الكثير من الاتجار وحركة عبور الحدود على الحدود السعودية مع اليمن والعراق، وهما المنطقتان غير المأهولتين كثيراً.

الاتجار من اليمن مثير جداً للإزعاج إذ يحاول العديد من الأفارقة عبور الحدود بعد أن غامروا بالرحلة البحرية من الساحل الإفريقي. وفي هذه الحالات، يستخدم اليمن كبلد عبور للهرب من المجاعة والفقر المدقع وأملاً بإيجاد معيشة أفضل في دول الخليج الغنية بالنفط. ويعبر آخرون الخليج للتوجه إلى أوروبا. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين أن ١٠٠ شخص تقريباً كانوا يعبرون يومياً من الصومال إلى اليمن بين سبتمبر ٢٠٠٥ إلى مارس ٢٠٠٦ [١٦٠].

الاتجار بالأطفال من اليمن إلى المملكة العربية السعودية مشكلة خطيرة حفزت الحكومة على اتخاذ إجراء بما في ذلك تشديد اليقظة على الحدود وإعادة الأطفال إلى أوطانهم. ولاحظت دراسة أجرتها اليونيسيف ووزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية أنه على الرغم من أن هذه ليست ظاهرة جديدة فقد ازدادت بعد حرب الخليج الأولى وبعد التشدّد في سياسات الهجرة وفرض إجراءات صارمة على عمل اليمنيين في الدول الخليجية المجاورة. وكان الحرمان الاقتصادي لمعظم العائلات اليمنية السبب الرئيسي وراء الاتجار. ويتجر بمعظم هؤلاء الأطفال في المملكة العربية

(١٥٧) "Saudi Ministers Agree to Adopt Human Trafficking Treaty," *Agence France-Presse,* June 26, 2007.

(١٥٨) "UN Protocols on Organized Crime in Saudi Arabia Ok'd," *Arab News,* 26/6/2007.

(١٥٩) "Plan to Combat Human Trafficking in Saudi Arabia," *Saudi Gazette*, April 27, 2007.

(١٦٠) http://saylac.com/news/newsmay19th06.htm, May 19, 2006.

السعودية بغية التسوّل والبيع في الطرقات والسرقة الصغيرة والعمل كرعاة غنم في المزارع[١٦١].

تعمل الحكومتان السعودية واليمنية معاً لمكافحة الاتجار من اليمن، ولا سيما الاتجار بالأطفال. وعملت الحكومتان، إلى جانب اليونيسيف والمنظمات الأخرى، على برنامج لإعادة الأطفال اليمنيين إلى بلدهم. لكن ثمة شعور بأن تحسين التعاون مع اليمن والبلدان المصدرة الأخرى يمكن أن يحسن النتائج ويحسن آليات الفحص لتصفية ضحايا الاتجار من العديد من العمال الأجانب الذين يرحّلون كل عام.

هناك تقارير متناقضة عن عدد حالات الأطفال المهرّبين. فالمسؤولون اليمنيون يقولون إن عدد حالات الأطفال المهرّبين من اليمن تصل إلى ٩٠٠ عام ٢٠٠٧ [١٦٢]، لكن تقرير سعودي غازيت (Saudi Gazette) أفاد أن نحو ٥٠٠ طفل يهرّبون إلى المملكة العربية السعودية من اليمن كل شهر للتسوّل[١٦٣]. ولاحظ تقرير غازيت أنه في السنوات الأربع ٢٠٠٤ -٢٠٠٧ عبر أكثر من ٥٠ ألف طفل الحدود اليمنية السعودية. وقد أوقف ٤٠ ألف طفل من هؤلاء، ويعتقد أن الباقين نجحوا في تفادي سلطات إنفاذ القانون[١٦٤].

نتج من مبادرة التعاون بين المملكة واليونيسيف سلسلة من ورش العمل والوحدات التدريبية للمسؤولين الأمنيين الإقليمين للتعرّف إلى حالات الاتجار والتحقيق فيها[١٦٥].

ووفقاً لتقرير الاتجار بالبشر لسنة ٢٠٠٦، عملت السفارة السعودية في واشنطن على الترتيب لتدريب القضاة والمدعين والمحققين السعوديين لدى وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ومكتب التحقيقات الفدرالية والمركز القومي للأطفال المفقودين والمستغلين[١٦٦].

---

(١٦١) http://news.naseej.com/detail.asp?InNewsItemID=193858&InTemplateKey=print

(١٦٢) "Number of Kids Smuggled from Yemen Falls," *Arab News,* 11/1/2007.

(١٦٣) "500 Yemeni Kids Smuggled into Saudi a Month for Begging," *Bahrain Tribune*, May 6/5/2007.

انظر أيضاً

Saudi Gazette, "Child-smuggling Reports in Saudi Arabia Confirmed," May 5, 2007.

(١٦٤) *Bahrain Tribune,* 6/5/2007.

(١٦٥) TIP Report, Country Narratives; Saudi Arabia, 2006.

(١٦٦) Ibid.

٦- عُمان

إن قرب عمان من إيران وباكستان يجعل منها بلد عبور مثالي للعمال المهاجرين من باكستان والهند وبنغلاديش وأفغانستان، كما أنها تعد مقصداً لبعض العمال. وفي معظم الحالات يقع المهاجرون الذين يسعون للحصول على عمل أفضل في دول الخليج ضحايا الاتجار ويخضعون للعمل القسري ومحن أخرى كعمال منزليين.

يوجد في عمان قانون شامل يغطي مكافحة الاتجار وتكمله قوانين أخرى يمكن استخدامها لمقاضاة المتاجرين بالبشر. غير أن عمان تفتقر إلى خطة وطنية لمكافحة الاتجار، ولم تقاضِ حالات الاتجار كما لم تقم بحملات توعية مضادة للاتجار بالبشر. وبناء على ذلك فإن تقرير الاتَجار بالبشر يصنفها بأنها بلد من الطبقة الثانية. وقد وضعت الحكومة العمانية أحكاماً صارمة تفرض على كل الأشخاص الذين يعملون في سباقات الهجن التسجيل شخصياً لدى اتحاد سباق الهجن العماني وتقديم صور عن جواز السفر وشهادات ميلاد تثبت أن الشخص يزيد عمره على ١٥ عام وصور فوتوغرافية[١٦٧]. تواجه عمان مشكلة هجرة غير قانونية كبيرة. وكانت الحكومة في السابق تدفع لترحيل المهاجرين إلى بلدانهم. وكان المهاجرون يحتجزون في منشآت ويرحّلون دون تحديد إذا ما كانوا ضحايا للاتجار. غير أن مشكلة المهاجرين غير القانونيين القادمين من باكستان أصبحت مشكلة أمنية خطيرة، كما أن تكلفة إعادتهم إلى بلدانهم وتزايد عدد حالات المهاجرين الباكستانيين الذين يسعون للعمل في عمان دفع الحكومة إلى الطلب من باكستان تحمل مسؤولية إيواء المهاجرين إضافة إلى ترتيب تسفيرهم وإعادتهم إلى بلدهم ودفع تكاليف ذلك. ويمثل القرب الجغرافي للبلدين عاملاً تستغله شبكات التهريب وتسيء استخدام الساحل الطويل لإرسال الأشخاص المهرّبين بالعبّارات أو اللنشات عبر بحر العرب.

ولتسهيل التعاون بين عمان وباكستان في مسائل الهجرة غير القانونية، وقّع البلدان مذكرة تفاهم عام ٢٠٠٥. وقرر البلدان في هذا الاتفاق مراقبة سواحلهما وتبادل الاستخبارات القائمة على المعلومات، إلى جانب التفاهم على أن تتحمّل باكستان مسؤولية إعادة المهاجرين غير القانونيين إلى بلدهم.

يشمل العمال المهاجرون من باكستان عمالاً من الهند وبنغلاديش أيضاً يجري نقلهم عبر باكستان إلى عمان، وإلى الدول الخليجية الأخرى وأوروبا.

(١٦٧) TIP Report, Country Narratives: Oman, 2006, op. cit.

ولتحسين مراقبة الحدود البرية والبحرية، استثمرت عمان في قوارب الدورية الحديثة والطائرات ومعدات الاستشعار. كما أدخلت السلطات العمانية أنظمة تأشيرات خاصة تطبق على دول معينة لوضع قيود على الاتجار بالجنس.

عام ٢٠٠٦، دعت الحكومة العمانية ممثلاً خاصاً عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتحقيق في سيناريو الاتجار بالبشر في البلد واقتراح تدابير لعكس الاتجاهات المتنامية في المنطقة. وشملت التوصيات إقامة ملاجئ لضحايا الاتجار بالبشر وتطبيق إجراءات أفضل للفحص[١٦٨].

خلاصة

لا يتوقع أن تحل مشكلة إنتاج المخدرات في أفغانستان في السنتين أو الثلاث التالية. وقد اكتسب إنتاج مشتقات الأفيون في البلد مزيداً من الأهمية الاستراتيجية مع سيطرة طالبان على الأقاليم التي تورّد ما يقرب من إجمالي الإنتاج. ولا بد أن ينعكس تدفق المخدرات على البلدين المجاورين إيران وباكستان وبلدان الخليج في زيادة تعاطي المخدرات إضافة إلى زيادة نشاط تهريب مشتقات الأفيون الأفغانية. ويتوقّع على نحو ذلك أن يكون لارتفاع تعاطي المخدرات التركيبية في العالم تأثير في منطقة الخليج. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القاعدة الاقتصادية الميسورة في المنطقة التي تجتذب المهرّبين الدوليين من كل أنحاء العالم. كما يمثل موقع الخليج الجغرافي حافزاً إضافياً بوصفه منطقة عبور مثالية لثلاث قارات.

على الرغم من قتامة التوقّعات، فقد برزت عدّة عوامل إيجابية في السنوات الأخيرة، ومنها الجهود الحازمة لمكافحة المشكلة في المنطقة. وثمة اعتراف عامّ متزايد بالمشكلة، حيث أظهر العديد من الدول جهداً منسقاً لكبح الطلب على المخدرات في الداخل. وقد شرعت دول الخليج بعدة مبادرات إقليمية ودولية مشتركة لمحاربة تعاطي المخدرات وتهريبها. ويشمل ذلك اتفاقات التعاون مع باكستان، ويقتضي تبادل الاستخبارات وصياغة استراتيجية مشتركة على بعض المستويات. وتعد باكستان بحد ذاتها واحداً من بلدين رئيسيين لعبور المخدرات الأفغانية إلى منطقة الخليج. ومع أن باكستان حافظت على سجلها في السيطرة على إنتاج المخدرات، فإنها تواجه آثار تزايد السكان الذين يتعاطون المخدرات بسبب قربها

(١٦٨) "Oman needs to do more to prevent human trafficking," *Khaleej Times,* 9/11/2006.

من أفغانستان. ولا بد لباكستان ودول الخليج من زيادة تعاونهم في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وبخاصة تعاطي المخدرات وتهريبها.

الاتجار بالبشر ليس محدوداً بمنطقة أو دولة معينة. إنّه مشكلة معقدة متعددة الأوجه يجب مجابهتها بأدوات تشريعية واقتصادية واجتماعية وثقافية. كما أن الحاجة إلى التعاون على المستوى الإقليمي بين الدول في الخليج إضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي أمر حاسم في هذا المسعى. وتمثل مبادرات التعاون والبرامج المشتركة التي اتجهت إليها بعض الدول الإقليمية بالفعل مع المنظمات الدولية وغير الحكومية خطوة إيجابية، وينتظر أن تؤدي إلى نتائج مثمرة.

أقامت الدول الإقليمية وباكستان صلات أمنية في مكافحة الإرهاب والمخدرات والاتجار بالبشر. وتقرّ باكستان ودول الخليج بتزايد أهمية مشكلة الاتجار بالبشر.

إن قتال الجريمة مسعى دقيق وطويل الأمد. لكن مع تحسن الإدارة الأمنية على مستوى الدول، ويشمل ذلك التشريع والروادع الأمنية شديدة الصرامة، فإن من الممكن خفض مستوى النشاط بدرجة كبيرة. ويمكن أن يثبت نمو التعاون بين الكتلتين الإقليميتين اللتين تضمان دول الخليج وجنوب غرب آسيا، بما فيها باكستان، أهميته في تقوية التحالفات الأمنية الإقليمية وصياغة روابط أمنية أشدّ قوة.

ولا بد للدول الإقليمية أن تطلق وتطور حملات التوعية على مستوى القواعد كجزء لا يتجزأ من استراتيجية محاربة نوعي الجريمة المنظمة. فتعريف الناس بحجم المشكلة إضافة إلى الطرق التي يستخدمها المهرّبون لتطوير الطلب بين السكان أمر في غاية الأهمية. ولتعزيز الأداء الإقليمي والتعلم كل من الآخر، ينبغي للدول أن تكون على استعداد لتشارك النجاحات والإخفاقات في التعامل مع المشكلة.

ازدادت الروابط الأمنية بين باكستان ودول الخليج بمرور الزمن مع تزايد التعاون في المجالين الدفاعي والعسكري. ومن المهم أن تدرك هذه البلدان أنها تستطيع تحقيق النجاح نفسه في قضايا الأمن. ويمكن تطوير هذه القضايا على التوازي كترتيب للتعاون الأمني المؤثر. ويجب أن يمنح الأمن الموارد اللازمة من ناحية الجهد والوقت. وبالتالي يمكن رفع التعاون القائم وخدمة الهدف المهم القاضي بتحسين التدابير الأمنية لمكافحة التهريب غير المشروع في المنطقة.

المراجع

الفصل الأول:
العلاقات الخليجية – الباكستانية: وجهة نظر سياسية

Baker, James A. & Hamilton, Lee. 2006. *Iraq study group report.* New York: Vintage Books.

Boer, Kito de et. al,. Beyond oil: Reappraising the Gulf states. www.yalewglobal.yale.edu/

Cheema and Mahmud, Muneer. 2007. *Ballistic missiles and South Asian security*. Islamabad Policy Research Institute.

Dunn, Rose, E. 2005. *The adventures of Ibn Battuta*. University of California Press.

Gabrieli, F. Muhammad ibn Qasim ath-Thaqqafi and the Arab conquest of Sind. *East and West*. 15. 1964-1965.

Hall, Richard. 1996. *Empires of the monsoon*. Harper Collins.

Hertog, Dr. Steffen. January 2007. Renewing an old geo-economic axis. *Gulf Asia Research Bulletin.* Dubai: Gulf Research Center.

Huxley, Tim. 1992. India's naval expansion. Contemporary South Asia 1, no.3.

Kennedy, Hugh. 2007. *The great Arab conquests.* Weidenfeld & Nicolson.

Leghari, Faryal. January 2007. GCC investment in Pakistan and future trends. *Gulf Asia Research Bulletin.* Dubai: Gulf Research Centre.

Martellini, Maurizio and Redaelli, Ricardo. 2004. Addressing the Iranian nuclear option. Instituto Affari Internazionali.

Peterson, J.E. 1986. *Defending Arabia***.** London: Croom Helm.

Rathmell, Andrew et al. 2003. A new Persian Gulf security system. *RAND Issue Paper*.

الفصل الثاني:
الخليج وباكستان: علاقة غير متكافئة

Alan, Riding. March 28, 2007. The industry of art goes global. *The New York Times*.

Baker, James and Hamilton, Lee. *Report of the Iraq study group*. US Institute of Peace, Washington, D.C.

Bronner, Ethan. January 7, 2007. Jews, Arabs and Jimmy Carter. *The New York Times Book Review*.

Burki, Shahid Javed. 1980. *Pakistan under Bhutto, 1971-77*. London: Macmillan.

Burki, Shahid Javed. 1988. *Pakistan: Nation in the making*. Boulder, Colorado: Westview Press.

Carter, Jimmy. 2006. *Palestine peace, not apartheid*. New York: Simon and Schuster.

Dean, Richard. November 27, 2006. A move to supply the increasing appetite. Special Report Gulf Finance. *Financial Times*.

Dean, Richard. Buoyed by the barrel. FT Gulf Finance, *Financial Times Special Report*. 4.

Feldman, Noah. 2003. *After jihad: America and the struggle for Islamic democracy.* New York: Farrar, Straus and Giroux.

Khalaf, Roual. January 2, 2007. Resurgent Iran sets challenge for Arab rulers in troubled Gulf. *Financial Times*.

Khalaf, Roula. November 27, 2006. Oil fuels new confidence. FT Gulf Finance. *Financial Times Special Report*.

Kilbinger, Sara Seddon. December 27, 2006. In Dubai, developers think big, even larger. *The Wall Street Journal*.

Leghari, Faryal. January 2007. Gulf investments in Pakistan and future trends. *GCC Asia Research Bulletin*. Dubai: Gulf Research Center.

Magnus, George and Burnett, Peter. December 22, 2006. A route riches on the new silk road. *Financial Times*.

Maugeri, Leonardo. October 9, 2006. The falling feeling. *Newsweek*.

Merrill Lynch and Capgemini. 2004. *World wealth report*.

Metcalf, Barbara Daly. 1982. *Islamic revival in British India, deoband, 1860–1900*. Princeton: Princeton University Press.

Nasr, Vali. 2006. *The shia revival: How conflict within Islam will shape the future.* New York: W.W. Norton.

Oakley, David. January 9, 2007. Pioneer Islamic-compliant tracker launched. *Financial Times.*

Ouroussof, Nicolai. February 4, 2007. A vision in the desert. *The New York Times*.

Piling, David. January 6, 2007. IEA 'must engage Beijing and Delhi. *Financial Times*.

Rich, Frank. 2006. *The greatest story ever sold*, *the decline and fall of truth, from 9/11 to Katrina*. New York: The Penguin Press.

Roy, Olivier. 2004. *Globalized Islam: The search for a new ummah*. New York: Columbia University Press.

Scowcroft, Brent. January 4, 2007. Getting the Middle East back on our side. *The New York Times*.

Tett, Gillain. November 27, 2006. Trades lack hope at DIFX. Special report Gulf finance. *Financial Times.*

Tett, Gillian. November 27, 2006. Islamic finance: Specialism spreads its wings. Special report Gulf finance. *Financial Times*.

Tett, Gillian. November 27, 2006. International capital markets: Global markets feel effects of oil money. Special Report Gulf Finance. *Financial Times*.

The Economist.

Yergin, Daniel. 1992. *The prize: The epic quest for oil, money and wealth*. New York: Simon and Schuster.

United Nations Development Program (UNDP) and Arab Fund for Economic and Social Development. 2002. *Arab human development report.* New York, 2002.

الفصل الثالث:
دراسة حالة للقوى العاملة الباكستانية في الخليج

Abbassi, Nasreen, and Mohammad Irfan. *Socio-Economic effects of international migration on the families left behind.* Islamabad: PIDE Studies in Population, Labour Force and Migration Project Report no. 7, n.d.

Abella, Manolo I. and Yogesh Atal, eds. 1986. *Middle East interlude: Asian workers abroad.* Bangkok: UNESCO.

Addleton, Jonathan. May 1984. The impact of international migration on economic development in Pakistan. *Asian Survey* XXIV:5. August 1982. *Migration policy in Pakistan: A preliminary outline,* Washington, DC: Paper Prepared for the World Bank.

Adnan, Zahir. 1987. *Returnee migrants and their readjustment problems,* Islamabad: MA thesis, Department of Anthropology, Quaid-i-Azam University.

Ahmed, Mansoor. May 1982. *Emigration of scarce skills in Pakistan,* Geneva: ILO International Migration for Employment Working Paper no. 5.

Alessa, Shamlan Yousef. 1978. *Toward manpower planning in Kuwait,* Medford, MA: PhD Dissertation submitted to Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University.

Bashir, Farzana. 1981. *Impact of male migration on the joint family structure,* Islamabad: MA Thesis, Department of Anthropology, Quaid-i-Azam University.

Beauge, Gilbert and Makram Sader. December 1981. The pattern of employment, migration and labour in the Gulf countries. *Population Bulletin of ECWA* 21.

Bidwell, Robin. 1978. Bibliographic notes on European accounts of Muscat, 1500-1900. in R.B. Sergeant and R.L. Bidwell, ed., *Arabian Studies* IV, London: C. Hurst and Company.

Bilquees, Faiz and Shahnaz, Hamid. January 1981. *Impact of international migration on women and children left behind: A case study of a Punjabi village.* Islamabad: PIDE Research Report Series no. 115.

Birks, J.S., I.J. Seccombe, and C.A. Sioncliar. September 1988. Labour migration in the Arab Gulf states: Patterns, trends, prospects. *International Migration* XXVI:3.

Choudhry, Mohammad Hanif. 1982. *Migration and social change in Humak village,* Islamabad: MA Thesis, Department of Anthropology, Quaid-i-Azam University.

Faruqui, Z. 1986. Emigration of workers from Pakistan: Projections for the future. *Pakistan Manpower Review* XII:2.

Gilani, Ijaz. 1985. *Citizens, slaves, guest-workers: The dynamics of labour migration from South Asia,* Islamabad: Institute of Policy Studies.

Gilani, Ijaz, M. Fahim, Khan and Munawar, Iqbal. June/July 1981. *Labour migration from Pakistan to the Middle East and its impact on the domestic economy* (three volumes), Islamabad: PIDE Research Report Series no. 126-28.

Gunatilleke, Godfrey, ed. 1986. *Migration of Asian workers to the Arab world,* Tokyo: United Nations Press.

Halliday, Fred. April 1982. Labour migration in the Arab world: The ugly face of the new economic order. *Labour, Capital and Society* 15:1.

International Labour Organization. November 1986/February 1987.

Impact of out and return migration on domestic employment in Pakistan (six volumes). Bangkok: ILO/ARTEP Report Prepared for the Pakistan Planning Commission. April 1984. *Impact of return migration on domestic employment in Pakistan: A preliminary analysis.* Bangkok: ILO/ARTEP Report Prepared for the Ministry of Labour, Manpower and Overseas Pakistanis. January 1983. *Employment and structural change in Pakistan,* Bangkok: ILO/ARTEP. 1959. *International Migration, 1945-57,* Geneva: ILO.

Iqbal, Munawar and M. Fahim, Khan. November 1981. *Economic implications of the return flow of immigrants from the Middle East,* Islamabad: PIDE Research Report Series no. 132.

Karim, Mehtab S. and Warren C. Robinson. 1986. The migration situation in Pakistan: An analytical review: in First Selier and Mehtab S. Karim, eds., *Migration in Pakistan: Theories and facts.* Lahore: Vanguard.

Kazi, Shahnaz. April 1988. *Domestic impact of remittances and overseas migration: Pakistan,* New Delhi: ILO/ARTEP Asian Regional Programme on International Migration Working Paper no. 7.

Khan, Afzar F. 1984. *The nature and impact of out-country labour migration*

from Pakistan to the Middle East, Islamabad: Canadian International Development Agency (CIDA), Owen, Roger, *Migration workers in the Gulf,* London: Ministry Rights Group Report no. 68, September 1985.

Pashia, Hafiz A. and Tariq, Hasan. 1986. Development ranking of districts in Pakistan:, in Ijaz Nabi, ed. *The quality of life in Pakistan: Studies in social sector economics,* Lahore: Vanguard.

Qureshi, Sarfraz, Kale, Abbas, Naeem, Siddique and Ejaz, Gilani. Summer/ Autumn 1984. Rural credit and rural development: Some issues. *Pakistan Development Review* XXIII:2/3.

Russell, Sharon Stanton. Spring 1989. Politics and ideology in migration policy formation: The case of Kuwait. *International Migration Review* XXIII:1.

Slat, J. September 1987. Contemporary trends in international migration study. *International Migration* XXV:3.

Sarmad, Khwaja. February 1985. *Pakistani migration to the Middle East countries,* Islamabad: PIDE Studies in Population, Labour Force and Migration Report no. 9.

Seccombe, I.J, and R.I. Lawless. Fall 1986. Foreign worker dependence in the Gulf and the international oil companies, 1910-50. *International Migration Review* XX: 3.

Serageldin, Ismail, James A. Socknat, Stace Birks, Bob Li, and Clive A. Sinclair. 1983. *Manpower and international labour migration in the Middle East and North Africa.* London: Oxford University Press.

Shaw, R. Paul. September/October 1979. Migration and employment in the Arab World: construction as a key variable. *International Labour Review* 118:5.

Stauth, Georg. August 1987. *Remigration and social change: Prospects for the migrant worker sending countries of the Middle East.* Islamabad: Paper Presented at the Fourth Annual General Meeting of the Pakistan Society of Development Economists.

Tsakok, Isabelle. 1984. The export of manpower from Pakistan to the Middle East, 1975-85 in Shahid Javed Burki and Robert Laporte, Jr., *Pakistan's development priorities: Choices for the future.* Karachi: Oxford University Press.

United Nations. 1987. *International labour migration and remittances between*

the developing ESCAP countries and the Middle East: Trends, issues and policies. Bangkok: UN Economic and Social Commission for Asia and the Pacific Development Paper no. 6.

Wenier, Myron. March 1982. International migration and development: Indians in the Persian Gulf. *Population and Development Review* 8:1.

Woodward, Peter N. 1988. *Oil and labour in the Middle East: Saudi Arabia and the oil boom*. New York: Praeger.

الفصل الرابع:
العلاقات العسكرية الخليجية الباكستانية:
وجهات نظر ماضية ومستقبلية

Adelphi Paper 304. Iran-Saudi Arabia relations and regional order.

Azmi, Rafiullah. Oct-Dec 2006. GCC 'Looks East. *India Quarterly*.

Hasbani, Par Nadim. March 2006. The geopolitics of weapon procurement in the Gulf. *Defence & Security Analysis* 22, no. 1.

Janardhan, Dr. N. February 2007. GCC-India relations: Moving beyond oil and expatriates. *Indocentric Foreign Affairs Monthly Journal*.

McClatchy Washington Bureau. July 27, 2007. US to sell advanced weapons to Saudi Arabia and others.

Moeller, Bjoern. Security models and their applicability to the Gulf. Danish Institute for International Studies. Working paper 2005/3, 11.

Pollack, Kenneth. July-August 2003. Securing the Gulf. *Foreign Affairs*.

Taft, William. June 1991. European security: Lessons learnt from the Gulf war. *Nato Review*. Web Edition.

الفصل الخامس:
تحديات مكافحة الإرهاب الخليجية الباكستانية

Abbas, Hassan. 2005. *Pakistan's drift into extremism (Allah, the Army, and America's War on Terror)*. New Delhi: Pentagon Press.

Hodes, Cyrus & Sedra, Mark. October 2007. The search for security in post-Taliban Afghanistan. *Adelphi Paper* 391. IISS. Routledge.

Jalalzai, Musa Khan. 2005. *Dying to kill.* Lahore: Institute of Advance & Strategic Studies.

Khokhar, Khalid. Pakistan's continued effort to fight terrorism. http://www.dailymailnews.com/200601/27/dmcolumnpage.html

Leghari, Faryal. November 2007. Flashpoint Waziristan: The al-Qaeda-Taliban linkages. *Gulf-Asia Research Bulletin.* Dubai: Gulf Research Center.

Musharraf, Pervez. 2006. *In the line of fire, A memoir*. London: Simon & Schuster.

Newsline Report, http://www.newsline.com.pk/newsAug2005/newsbeataug2005.htm

Rana, Muhammad Amir. 2004. *A to z of jehadi organizations in Pakistan*. Lahore: Mashal Books.

US State Dept. April 2003. *Patterns of global terrorism 2002*. CRS-16. http://www.fas.org/irp/crs/RL32259.pdf

الصحف

Daily Times

Dawn

Herald

The Nation

The News

الفصل السادس:
أمن الخليج وباكستان في ضوء امتلاك إيران أسلحة نووية

Falk, Richard. March 28, 2006. Israel, Iran, and the future of Middle East. Press info,

#232, http://www.transnational.org/SAJT/pressinf/2006/pi237_Iran_ME_Falk.html

Kibaroglu, Mustafa. February 9, 2005. Beyond Iran: The task of a nuclearising Middle East. Talk delivered at The Washington Institute, Washington DC.

Landau, Emily B. January 16, 2006. Taking a stand on nuclear Iran: Voices from the Persian Gulf. *Tel Aviv Notes.* Jaffee Center for Strategic Studies, no. 157.

Musharraf, Pervez. 2006. *In the line of fire: A memoir*. London: Simon and Schuster.

Nuri, Maqsudul Hasan. Summer 2003. India and Iran: Emerging strategic cooperation?. *IPRI Journal*. (Islamabad Policy Research Institute) 3 (2).

Nuri, Maqsudul Hasan. Winter 2003. Nuclearization of South Asia and its impact on the Gulf. *IPRI Journal*. (Islamabad Policy Research Institute) 3 (1).

Porter. January 17, 2007. Fishing in troubled waters. Inter Press Service. http://www.countercurrents.org/us-porter170107.htm

Perkovich, George. Winter 2005. Toward transatlantic cooperation in meeting the Iranian nuclear challenge. Proliferation Papers. IFRI Security Studies Dept in collaboration with the Atomic Energy Commission, Paris.

Rabi, Uzi. August 2, 2006. The shi'i crescent'— Iranian dream or Arab nightmare?. *Iran-Pulse — Updates and overviews on Iranian current affairs.* The Center for Iranian Studies, Tel Aviv University.

Ritter, Scott. 2006. *Target Iran: The truth about the US government plans for regime Change*. New York: Allen and Unwin.

Sagan, Scott. C. How to keep the bomb from Iran. <File:///V/PAS_IRCCommonIRC%20Alert/2006/September-October/5-10-IS.htm>

الصحف

Daily Times

Dawn

The News

الفصل السابع:
التهديد الأمني: الصلات بين باكستان ودول الخليج

Afghanistan opium survey 2007, UNODC.

Brief on cooperation between Pakistan-Gulf countries. Anti Narcotics Force, Pakistan,

February 28, 2007.

Document report: Pakistan action plan for contributing factors towards human trafficking. Ministry of Interior, Pakistan.

Etheridge, Jamie. July 19, 2005. Gulf region's newest pipeline: Human trafficking. http://www.csmonitor.com/2005/0719/p13s01-wome.htm

Fattah, Hassan M. May 5, 2006. Learning to deal with addiction. *The New York Times*,

http://www.iht.com/articles/2006/05/05/news/dubai.php

International Narcotics Control Strategy Report, INCSR 2005.

International Narcotics Control Strategy Report, INCSR 2006.

Leghari, Faryal. 2007. *Narcotics and human trafficking to the GCC states*. Dubai:

Gulf Research Center.

Mac Farquhar, Neil. Media awareness project, Kuwait: Drug addiction growing in Kuwait. *The New York Times*. http://www.mapinc.org/drugnews/v02.n1485.a02.html

The Anti Narcotics Force yearly digest 2004-05.Anti Narcotics Force.

The Anti Narcotics Force yearly digest 2005-06. Anti Narcotics Force.

Trafficking In Persons: Global Patterns. April 2006.UNODC.

-http://www.unodc.org/documents/human-trafficking/HT-globalpatterns-en.pdf

World Drug Report 2007, UNODC

الصحف

Agence France-Presse,

Arab News

Bahrain Tribune

Dawn

Doha Times

Gulf Daily News

Gulf News,

Khaleej Times

Kuwait News Agency,

Saudi Gazette

The Emirates News Agency,

The Peninsula,

Times of Oman

نبذة عن المؤلفين

شهيد جاويد بوركي رئيس معهد السياسة العامة، وهو مؤسسة استشارية يوجدّ مقرّها في لاهور. شغل منصب وزير المالية في باكستان في ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧. درس الاقتصاد في جامعة أكسفورد حيث توجّه بعد حصوله على منحة رودس في سنة ١٩٦١، ويحمل أيضاً شهادات في الاقتصاد والإدارة العامة والإدارة المتقدّمة من جامعة هارفرد. انضم إلى البنك الدولي في سنة ١٩٧٤ كاقتصادي أول وشغل عدة مناصب عليا بما في ذلك مدير العلاقات الدولية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧)، ومدير دائرة الصين (١٩٨٧ ـ ١٩٩٤)، ونائب الرئيس لإقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (١٩٩٤ ـ ١٩٩٩). وبعد مغادرته البنك في سنة ١٩٩٩، انضم إلى اي ام بي للخدمات المالية وشغل منصب رئيسها التنفيذي حتى سنة ٢٠٠٤. ألف عدداً من الكتب عن الصين وكوبا وأمريكا اللاتينية وباكستان. يقيم حالياً في الولايات المتحدة ويسهم بعمود أسبوعي عن الاقتصاد في صحيفة «دون» Dawn الباكستانية.

الجنرال المتقاعد أسد درّاني تخرّج في كلية لاهور الحكومية في سنة ١٩٥٩، وفي الأكاديمية العسكرية الباكستانية في سنة ١٩٦٠. تولى خلال خدمته في الجيش لمدة ٣٤ عاماً عدداً من المناصب في القيادة والأركان والتعليم، وشارك في حربي ١٩٦٥ و١٩٧١. ومن مناصبه التي تستحقّ الذكر التدريس في الأكاديمية العسكرية الباكستانية وكلية القيادة والأركان في كيتا؛ والمدير العام للاستخبارات العسكرية والاستخبارات العامة؛ والمفتّش العام للتدريب والتقييم في القيادة العامة؛ وقيادة كلية الدفاع الوطنية. والجنرال درّاني متخرّج أيضاً من أكاديمية

الأركان العامة الألمانية وعمل ملحقاً عسكرياً في ألمانيا. عيّن بعد تقاعده سفيراً لجمهورية ألمانيا الاتحادية (مايو ١٩٩٤ ـ مايو ١٩٩٧). وعمل سفيراً في المملكة العربية السعودية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢.

الدكتور إيجاز شافي غيلاني رئيس معهد غالوب باكستان المتخصص في استطلاع الآراء وأبحاث التسويق وزميل فخري لمعهد التنمية الاقتصادية الباكستاني في إسلام أباد. حصل على الدكتوراة في العلوم السياسية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) في سنة ١٩٧٧. وبعد ذلك درّس في دائرة العلاقات الدولية بجامعة قائد عزام (إسلام أباد) لمدة ١٠ سنوات (١٩٧٧ ـ ١٩٨٧). وعمل أيضاً رئيساً لدائرة العلاقات الدولية (١٩٨٠ ـ ١٩٨١). وأدار الدكتور غيلاني عدداً من مشاريع الأبحاث في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والدراسات الاستراتيجية والسلوك السياسي. وعمل كمدير مشروع في معهد التنمية الاقتصادية الباكستاني (١٩٧٩ ـ ٨١) وشارك في رئاسة فريق تحليل الأزمات والصراعات في معهد الدراسات الاستراتيجية (١٩٨٤ ـ ٩٣). وعمل أيضاً مستشاراً للأبحاث في كلية الدفاع الوطني.

للدكتور غيلاني عدة مؤلفات وشارك في العديد من المؤتمرات الأكاديمية الدولية وألقى محاضرات في العديد من الجامعات ومعاهد التعليم العالي الأخرى.

تنوير أحمد خان لديه سيرة مهنية لامعة في الخارجية الباكستانية. شغل مناصب وزير الخارجية؛ ووزير الإعلام؛ ورئيس شركة التلفزيون الباكستانية وشركة الإذاعة الباكستانية؛ ووزير الخارجية الإضافي لشؤون آسيا ـ المحيط الهادئ؛ والمدير العام للشرق الأوسط وأفغانستان وإيران في وزارة الخارجية الباكستانية. وعمل أيضاً وزيراً مفوّضاً في السفارات الباكستانية بلندن وبون وكابل وكسفير لباكستان في بنغلاديش وتشيكوسلوفاكيا وأيرلندا وفنلندا وفرنسا وروسيا.

يحمل شهادة الماجستير في التربية من جامعة أكسفورد. وقبل ذلك درس في الكلية الحكومية في لاهور. أسهم بأكثر من ١٥٠ مقالة للصحف الصادرة بالإنكليزية وقدّم أبحاثاً في ندوات ومؤتمرات دولية بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة والأونيسكو.

فريال ليغاري باحثة في دائرة الأمن ودراسات الإرهاب بمركز الخليج للأبحاث في دبي

ومسؤولة أيضاً عن برنامج أبحاث العلاقات بين مجلس التعاون وباكستان. تدرّبت سابقاً في معهد أبحاث السياسات في إسلام أباد، حيث ركّزت على الانتشار النووي. تحمل فريال شهادة الماجستير في تحليل الصراعات الدولية من جامعة كنت في كنتربري بإنكلترا. كما إنها تحمل شهادة الماجستير في اللغة والأدب الإنكليزي من كلية كينارد، جامعة البنجاب في لاهور. مجالات اهتمامها هي حل الصراعات، وحروب العصابات، والثورات، والإرهاب، وقضايا الأمن المرن. وتشمل مجالات اهتمامها الجغرافية الخليج وشمالي القوقاز والصين وجنوبي غربي آسيا. ألفت فريال كتاباً عن الأمن المرن بعنوان «تهريب المخدّرات والاتجار بالبشر في دول مجلس في دول مجلس التعاون»(Narcotics and Human Trafficking to the GCC States) . تنشر مقالاتها عن قضايا الأمن في باكستان والقضايا السياسية والاقتصادية الأخرى في العديد من الصحف الإقليمية.

الدكتور مقصود الحسن النوري زميل أبحاث أول في معهد أبحاث السياسات في إسلام أباد منذ سنة ٢٠٠٢. وهو حالياً أستاذ زائر في مركز دراسة المنطقة بجامعة قائد عزام في إسلام أباد، وأستاذ زائر في دائرة الدراسات الدفاعية والدبلوماسية بجامعة فاطمة جناح للسيدات، روالبندي. يحمل شهادة دكتوراة في الدارسات الدولية من جامعة كارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة، وشهادة ماجستير في الآداب (علاقات دولية) من الجامعة الوطنية الأسترالية، كانبيرا، وماجستير في العلوم (علاقات دولية) من جامعة قائد عزام، إسلام أباد. عمل كباحث أول في معهد الدراسات الإقليمية بإسلام أباد (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٢) وكان أيضاً مستشار أبحاث في مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية والأبحاث، أبو ظبي (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣). حصل على زمالات أبحاث من معهد الدراسات الدولية للخريجين في جنيف، سويسرا؛ وجامعة إيلينوي في أوربانا تشامبين؛ ومركز هنري ل، ستمبسون، واشنطن دي سي؛ ومعهد كوبنهاغن لأبحاث السلام، الدانمرك؛ والعهد الألماني الشرقي، هامبورغ؛ ومركز جنوب آسيا، جامعة هيدلبرغ، ألمانيا.

نشر العديد من المقالات في الصحف الإنكليزية عن مسائل ذات أهمية وطنية وإقليمية. مجالات اهتمامه هي قضايا الدفاع والأمن في الخليج وجنوبي آسيا وآسيا الوسطى. تشمل خبرته المهنية أيضاً عمله ضابطاً في الجيش الباكستاني لمدة قصيرة، حيث اختار الاستقالة في سنة ١٩٧٤.

من إصدارات مركز الخليج للأبحاث

ترجمة ونشر:

مجموعة مختارة من الكتب المتخصصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى بعض الكتب التي تُعنى بقضايا منطقة الخليج يتم ترجمتها الى اللغة العربية.

المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية	هيدلي بول	ISBN: 9948 424 89 1
نظريات الدولة: سياسة الديمقراطية الليبرالية	باتريك ج دنليفي بريندان أوليري	ISBN: 9948 424 44 1
قضايا في السياسة العالمية	براين وايت، مايكل سميث، ريتشارد ليتل	ISBN: 9948 400 22 4
فهم العلاقات الدولية	كريس براون	ISBN: 9948 400 14 3
قاموس بنغوين للعلاقات الدولية	جيفري نيونهام غراهام ايفانس	ISBN: 9948 400 10 0
معجم بلاكويل للعلوم السياسية	فرانك بيلي	ISBN: 9948 400 04 6
عولمة السياسة العالمية	جون بيليس، ستيف سميث	ISBN: 9948 400 07 0
الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية	روبرت غيلبن	ISBN: 9948 400 16 X
تركيبة المجتمع الدولي	جيفري ستيرن	ISBN: 9948 400 00 3
لماذا يتمرد البشر؟	تيد روبرت غور	ISBN: 9948 400 08 9
التوازن العسكري ٢٠٠٥-٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 432 77 0
التوازن العسكري ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 91 3
التوازن العسكري ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 58 1
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٥	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 424 85 9

سياسات تركيا تجاه شمال العراق- المشكلات والآفاق المستقبلية	بيل بارك	ISBN: 9948 432 41 X
توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 434 25 0
التوازن العسكري ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 434 35 8
المملكة العربية السعودية: السلطة والشرعية والاستمرارية	تيم نيبلوك	ISBN: 9948 434 20 X
النصر المهدور: الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق	لاري دايَموند	ISBN: 9948 432 79 7

إصدار ونشر:

سلسلة مختارة من الكتب والمؤلفات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم اختيار الكتب بناء على أسس علمية دقيقة.

البعد الاستراتيجي للمعرفة	سلمان رشيد سلمان	ISBN: 9948 400 21 6
ممرات غير آمنة	عمار علي حسن	ISBN: 9948 400 20 8
انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 400 66 6
الخليج في عام ٢٠٠٥- ٢٠٠٦	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 432 20 7
الخليج في عام ٢٠٠٤	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 400 91 7
الخليج في عام ٢٠٠٣	مركز الخليج للابحاث	ISBN: 9948 400 25 9
دول الخليج: قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب	مصطفى العاني، لانا نسيبه، فريدة العجمي	ISBN: 9948 432 61 4
مبادرة اعلان منطقة الخليج كمطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل	مصطفى العاني	ISBN: 9948 432 51 7
النظام الاقليمي الخليجي	عبدالخالق عبدالله	ISBN: 9948 432 71 1
دول الخليج: التقارير المقدمة إلى لِجان مكافحة الإرهاب – مجلس الامن	مصطفى العاني	ISBN: 9948 432 75 4
تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 434 65 0
قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي	أشرف سعد العيسوي	ISBN: 9948 434 54 4

سلسلة سياسات عامة:

أوراق بحثية تحليلية تقدم قراءة معمقة تعتمد على البحث الجاد للسياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم هذه الأوراق البحثية (سياسات عامة) مجموعة من المفاهيم التي يمكن أن تساهم في فهم أفضل لأهم القضايا المطروحة في المنطقة

أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج	موسى حمد القلاب	ISBN: 9948 424 79 4
قوات السلام العربية	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 424 06 9
إقامة اتحاد نقدي ناجح في دول مجلس التعاون: الاستعدادات والخيارات السياسية المستقبلية	إميلي روتلدج	ISBN: 9948 424 24 7
الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية	مصطفى العاني	ISBN: 9948 424 04 2
الإصلاح في المملكة العربية السعودية: التحديات الراهنة وسبل المواجهة	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 400 23 2

سلسلة أوراق بحثية:

دراسات وأبحاث محكمة تغطي البرامج البحثية للمركز ويكتبها ويشرف عليها نخبة من المختصين في شؤون المنطقة، وتتميز بالشمولية وتفتح الباب لمزيد من الدراسات حول قضايا أكثر تخصصاً.

المشاركة السياسية والاستقرار في سلطنة عُمان	جوزيف كشيشيان	ISBN: 9948 432 00 2
الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 424 93 X
العلاقات الخليجية - العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠	سامح راشد	ISBN: 9948 424 56 5
دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي ١٩٧٠-٢٠٠٢	جواد الحمد	ISBN: 9948 400 43 7
دول مجلس التعاون الخليجي وأمن البحر الأحمر	محمد يوسف الجعيلي	ISBN: 9948 400 29 1
العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي	إليزابيث ستيفنس	ISBN: 9948 400 67 4
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان	سونوكو سونایاما	ISBN: 9948 400 63 1
العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليمن	عبده شريف	ISBN: 9948 400 33 X

مكافحة الإرهاب وآلية العدالة الدولية: لجنة ١٢٦٧ التابعة لمجلس الأمن الدولي	مصطفى العاني	ISBN: 9948 424 61 1
اتجاهات استخدام الإنترنت: بحث ميداني على عينة من رواد مقاهي الإنترنت في إمارة الشارقة	السيد أحمد مصطفى عمر	ISBN: 9948 432 49 5
إجراءات الإصلاح السياسي من منظور خليجي داخلي	عبد العزيز بن صقر	ISBN: 9948 424 50 6
العلاقات الخليجية ـ المصرية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل	عمار علي حسن	ISBN: 9948 432 30 4
العلاقات الخليجية ـ الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٤	عدنان محمد هياجنة	ISBN: 9948 434 08 0
الصناعات العراقية الصغيرة بعد الحرب ـ الواقع وآفاق المستقبل ـ	ميسر إبراهيم أحمد	ISBN: 9948 432 34 7
الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي نحو شراكة جديدة	جاكومو لوشياني فيلكس نيوجارت	ISBN: 9948 432 26 6
نحو مشروع أوروبي ـ خليجي لتطوير قطاع الغاز في مجلس التعاون الخليجي	ناجي أبي عاد	ISBN: 9948 432 06 1
الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة أقلمة وتدويل الأمن في العراق	إبراهيم خليل العلاف	ISBN: 9948 432 33 9
آثار قرار حل الجيش العراقي في الوضع الأمني في العراق	محمود أحمد عزت	ISBN: 9948 432 32 0
تغير المناخ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسياسات الاستجابة	أسماء علي أباحسين	ISBN: 9948 434 37 4

سلسلة أوراق خليجية:

تتضمن أوراق ومناقشات ونتائج الحلقات الدراسية المتخصصة التي ينظمها المركز في إطار «برنامج الدراسات الخليجية» منفرداً أو بالتعاون مع مراكز بحثية رائدة، والتي يستضيف خلالها مجموعة من الخبراء والباحثين في شؤون الخليج، وتسعى كل حلقة من الحلقات الدراسية إلى تحليل ودراسة قضية من قضايا المنطقة من أجل التوصل إلى مقاربة مشتركة وفهم أفضل لها، وتقديم مجموعة من التوصيات المرتبطة بها.

دور الذهب في الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي	إيكارت ويرتز	ISBN: 9948 424 48 4
الأمم المتحدة وأمن الخليج	يوسف محمد البنخليل	ISBN: 9948 400 75 5
العلاقات بين دبي وأستراليا	باتريشيا بيرويك	ISBN: 9948 424 17 4
أسواق الأسهم الخليجية تمر في مرحلة حرجة	ايكارت ورتز	ISBN: 9948 432 59 2

سلسلة دراسات عراقية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في العراق. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

مستقبل النظام والدولة في العراق و انعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج	حسنين توفيق إبراهيم	ISBN: 9948 400 41 0
الاحتلال والمقاومة في العراق – دراسة في المشروعية	خليل اسماعيل الحديثي	ISBN: 9948 424 32 8
التحولات الديمقراطية في العراق – القيود والفرص	حسنين توفيق إبراهيم عبدالجبار أحمد عبدالله	ISBN: 9948 424 42 5
خمسة خيارات أمريكية سيِّئة للتعامل مع العراق	دانيال بايمان	ISBN: 9948 424 59 X
المقاومة العراقية بين الإرهاب والتحرر الوطني دراسة إحصائية	مراد بطل الشيشاني	ISBN: 9948 432 08 8
الجيش العراقي ١٩٢١-٢٠٠٤ دراسة وتحليل	موسى حمد القلاب	ISBN: 9948 432 14 2

سلسلة دراسات يمنية:

سلسلة محكمة تنشر دراسات وأبحاثاً علمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع والأمن في اليمن. تصدر باللغتين العربية والإنجليزية.

العدد الأول : التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية (حالة اليمن)	عمار علي حسن	ISBN: 9948 400 68 2

سلسلة ترجمات خليجية:

يقوم المركز بترجمة ونشر مجموعة مختارة من الدراسات والتقارير والكتب الأجنبية التي تتناول مواضيع وقضايا خليجية.

الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 53 0
الامـتـثـال العالمي: استراتيجية للأمن النووي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 34 4
الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 08 5
ترجمات خليجية (العدد الرابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 82 4
ترجمات خليجية (العدد الخامس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 424 81 6

ترجمات خليجية (العددالسادس)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 45 2
ترجمات خليجية (العدد السابع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 46 0
ترجمات خليجية (العدد الثامن)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 47 9
ترجمات خليجية (العدد التاسع)	مجموعة من المؤلفين	ISBN: 9948 432 48 7

مركـز الخليـج للأبحـاث
المعـرفـة للجـمـيـع

نموذج طلب شراء إصدار

اسم الكتاب	ISBN	الكمية
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....

على العنوان التالي:

الاسم : .....

المؤسسة : .....

القسم : .....

العنوان : .....

المدينة/الدولة : .....

ص.ب/الرمز البريدي : .....

الهاتف : .....

أرسل طلبك على العنوان التالي

١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١ – ٣٠٣ شارع الشيخ راشد ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي،

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+

فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+

البريد الالكتروني: nada@grc.ae

اطلب عبر الإنترنت: www.grc.ae

طريقة الدفع:

١. تحويل مصرفي

اسم الحساب : مركز الخليج للأبحاث

العنوان : ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي، الإمارات العربية المتحدة

رقم حساب : ٠٠٢٢-٤٧٤٧٥٥-٠١٠ (بالدولار)

٠٠٢٢-٤٧٤٧٥٥-٠٠١ (بالدرهم)

البنك : بنك الإمارات الدولي

العنوان : المكتب الرئيسي ـ دبي، الإمارات العربية المتحدة

رمز التحويل السريع : EBILAEAD

٢. بطاقة إئتمان

نوع البطاقة: ☐ Visa ☐ Master card

القيمة : .....

تاريخ الانتهاء : .....

رقم البطاقة : .....

رقم الهاتف : .....

التوقيع : .....

☐ يرجى إرسال فاتورة مبدئية

الخليج وباكستان

علاقات استراتيجية

تتمتع دول مجلس التعاون بأهمية استثنائية، بسبب مواردها الهائلة من الطاقة من ناحية، وموقعها الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط، المهمة وغير المستقرة سياسياً، من ناحية أخرى. كما أن موقع باكستان الاستراتيجي بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والصين والهند، فضلاً عن كونها الدولة النووية الإسلامية الوحيدة في العالم، أضافا أبعاداً مهمة لعلاقتها مع دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

يتناول هذا الكتاب بالرصد والتحليل أهم القضايا التي تؤدي دوراً بارزاً في العلاقات الخليجية . الباكستانية، كما يغطي العلاقات التاريخية بين المنطقتين، إضافة إلى العلاقات السياسية في المشهد الجيوسياسي المتغير، ولا سيما في ظل نشوء الصين والهند كعمالقة في آسيا، وفي الوقت الذي أصبحت قضايا الطاقة والتجارة والقوى العاملة والعلاقات الأمنية، بما في ذلك التعاون العسكري ومكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية غير العسكرية، تتحكم بالعلاقات التجارية. إن رصد الأحداث والتطورات الذي يقدمه نخبة من الأكاديميين والمحللين حول هذه القضايا، يجعل هذا الكتاب محاولة جادة لتغطية الفجوة القائمة بسبب قلة الدراسات والأبحاث حول العلاقات الباكستانية . الخليجية.

ISBN 9948-434-92-7

9789948434924

مركز الخليج الأبحاث
١٨٧ برج عود ميثاء، الطابق ١١
٣٠٣ شارع الشيخ راشد
ص.ب ٨٠٧٥٨، دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٧٧٧٠ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
فاكس: ٧٧٧١ ٣٢٤ ٤ ٩٧١+
البريد الإلكتروني: info@grc.ae
www.grc.ae